المياه في المنطقة العربية




بسم الله الرحمن الرحيم

صراع المياه فى الشرق الأوسط ٩٧-٩٨

المجلد السادس

اعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣

مجلد رقم ٦ صراع المياه فى الشرق الاوسط ١٩٩٧ - ١٩٩٨ (المجلد السادس)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
رسائل اثيوبية ... وردود مصرية			
حسن ابو طالب	الحياة	٣٩٤	١٠-٠٥-٩٨
المطالبة بإنشاء صندوق عالمى لحل مشكلة نقص المياه			
	الاهرام	٣٩٧	١٠-٠٥-٩٨
اتفاقية ميساه النيل دائماً ولا تأثير لسدود اثيوبيا على حصتنا			
	المساء	٣٩٨	١١-٠٥-٩٨
قضايا مياه النيل فى مؤتمرات بالقاهرة			
عبدالملك عودة	الاهرام الاقتصادى	٣٩٩	١١-٠٥-٩٨
مصر : السودان حريص على عدم المساس باتفاق مياه النيل			
	الحياة	٤٠١	١٢-٠٥-٩٨
مجلس الشعب يحذر من عبث إسرائيل فى منابع النيل			
صالح شلبى	الاحرار	٤٠٣	١٣-٠٥-٩٨
.. وأبو زيد يؤكد عدم المساس بحصة مياه النيل			
	الشعب	٤٠٤	١٣-٠٥-٩٨
هموم : مصرية			
عباس الطرابيلى	الوفد	٤٠٥	١٣-٠٥-٩٨
استثمارات المياه مضمونة الربحية للقطاع الخاص			
	العالم اليوم	٤٠٦	١٦-٠٥-٩٨
حرب المياه فى افريقيا .. ومصير حصة مصر من مياه النيل .. !			
	اخبار اليوم	٤١٠	١٦-٠٥-٩٨
اتصالات مع اثيوبيا لحل مشكلة المياه مصر تنتقد التحركات الأمريكية فى افريقيا			
	الكفاح العربى	٤١١	١٦-٠٥-٩٨
قضية للنقاش النيل واتفاقية الأنهار الدولية			
عبدالملك عودة	الخرطوم	٤١٢	١٧-٠٥-٩٨
أنهار الشقاق إسرائيل تسرق مياه الليطانى			
الهامى شوقى	العالم اليوم	٤١٤	١٨-٠٥-٩٨

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العنوان			
نصيب الفرد من المياه ومعدلات التراجع فى دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (بالمتر المكعب) لل			
	العالم اليوم	٤١٩	٩٨-٠٥-١٨
القاهرة تلوح بوقف مشاريع مائية تنفيذها اثيوبيا على النيل الأزرق			
محمد علام	الحياة	٤٢٠	٩٨-٠٥-٢٣
مجلس الشعب يفتح ملف : الحرب العالمية الثالثة !			
محمد المسير	المصور	٤٢١	٩٨-٠٥-٢٤
مجلس الشورى يطالب بمواجهة مخططات المساس بنصيب مصر فى النيل			
صالح شلبى	الاحرار	٤٢٣	٩٨-٠٥-٢٥
نصيب الفرد فى مصر من المياه وصل إلى حد الفقر			
	الاحرار	٤٢٤	٩٨-٠٥-٢٦
تنسيق مصرى سودانى فى مجال مياه النيل			
اشرف ابوسيف	الاخبار	٤٢٥	٩٨-٠٥-٢٨
القاهرة تستضيف وتشارك فى اجتماع المعارضة السودانية			
رويتر	القبس	٤٢٦	٩٨-٠٥-٢٩
الموت عطشا والموت غرقاً .. قضية المستقبل !			
	الاهرام	٤٢٧	٩٨-٠٥-٣٠
الاتفاق على تسليم ٨٠% من ممتلكات مصر بالخرطوم			
	الاحرار	٤٢٨	٩٨-٠٥-٣١
موافقة دول حوض النيل على المشروعات المائية المشتركة			
	الاهرام	٤٢٩	٩٨-٠٦-٠٣
هيئة جديدة لدعم التعاون بين دول حوض النيل ٩٠% مساهمة القطاع الخاص الى مشروعات حوض			
	العالم اليوم	٤٣٠	٩٨-٠٦-٠٤
قطرة الماء أغلى من قطرة الدم !			
الفت الخطيب	الاهرام	٤٣٣	٩٨-٠٦-٠٦
المعارضة السودانية تعلن استيلائها على حاميتين للقوات الحكومية			
	الحياة	٤٣٧	٩٨-٠٦-٠٦
تعاون مصرى - سودانى لتحديث محطات الرصد على النيل			
	الاحرار	٤٣٨	٩٨-٠٦-٠٧
وزير الأشغال : ملتزمون بتوفير مياه الرى للمشروعات الاستثمارية طوال العام			
محمود عبدالرحمن	العالم اليوم	٤٣٩	٩٨-٠٦-٠٧
الهيئة المشتركة المصرية - السودانية لمياه النيل تختتم اجتماعاتها			
	الاهرام	٤٤١	٩٨-٠٦-٠٧

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
القاهرة قلقة على مياه النيل			
	الحياة	٤٤٣	٩٨-٠٦-٠٩
أبو زيد يدعو إلى التعاون المصرى السودانى لمواجهة مشاكل المياه			
جمال امبابى	الشعب	٤٤٣	٩٨-٠٦-١٣
الحدائق تعرف "التكنولوجيا" من أجل توفير نقطة مياه !			
اشرف بدر	الاهرام المسائى	٤٤٤	٩٨-٠٦-١٣
النيل تحت "الميكروسكوب" !			
احمد نصرالدين	الاهرام	٤٤٥	٩٨-٠٦-١٤
الدول العربية تشكل شبكة إقليمية لإدارة مياه الرى			
عاطف صقر	الاهرام	٤٤٨	٩٨-٠٦-١٥
انفجار الأوضاع فى منابع النيل			
صلاح بديوى	الشعب	٤٤٩	٩٨-٠٦-١٦
عام ٢٠٠٥ تبدأ الحرب على دجلة والفرات			
	المجلة	٤٥١	٩٨-٠٦-٢١
مؤامرة أثيوبية - ترية ضد مصر			
	الاحرار	٤٥٨	٩٨-٠٦-٢٣
اللعب فى مياه النيل يتطلب قنبلة ذرية !			
احمد مراد	العربى	٤٥٩	٩٨-٠٦-٢٣
المياه .. لعبة إسرائيل لإثارة الفتن فى أفريقيا			
	الاحرار	٤٦٠	٩٨-٠٦-٢٩
اجتهادات			
لطفى الخولى	الاهرام	٤٦١	٩٨-٠٦-٢٩
٥٠ مليون دولار من الوكالة الأمريكية للتنمية لإقامة ٨٠٠ محطة لرصد توزيع مياه النيل أتوماتيكيا			
اشرف بدر	الاهرام المسائى	٤٦٢	٩٨-٠٦-٣٠
فشل التطبيع السورى - التركى عمران : لن نفرط بأى نقطة من الفرات			
حسينى محلى	القبس	٤٦٣	٩٨-٠٧-٠٣
هموم : مصرية			
	الوفد	٤٦٥	٩٨-٠٧-٢٧
الصراع العربى الإسرائيلى على المياه			
	القبس	٤٦٦	٩٨-٠٨-٠٣
العالم العربى يدخل فى مرحلة ندوة المياه			
	الوسط	٤٧٠	٩٨-٠٨-٠٦

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مستقبل المياه فى الشرق الأوسط (١) مصر وأزمة المياه			
زكريا حسين	المصور	٤٧٣	٩٨-٠٨-٠٩
اثيوبيا تتهم مصر بـ "احتكار" مياه النيل			
	الوسط	٤٧٦	٩٨-٠٨-١٧
تنسيق أردنى - إسرائيلى لعلاج تلوث المياه			
	الاهرام	٤٧٧	٩٨-٠٨-١٨
تحذيرات من خطورة مشروع اثيوبيا على مياه نهر النيل			
	الوفد	٤٧٨	٩٨-٠٨-٢٣
أثيوبيا وتركيا وأطماعهما المائية			
زكريا حسين	المصور	٤٧٩	٩٨-٠٨-٢٣
نافذة على المجتمع المياه فى خطر !			
صفاء عبدالعزيز	المصور	٤٨٣	٩٨-٠٨-٢٣
خبير أيوبى : مشروعات المياه بأثيوبيا تؤثر على حصة مصر			
	العالم اليوم	٤٨٤	٩٨-٠٨-٢٧
٨ بلايين سكان الأرض عام ٢٠٢٥ أزمة مياه تهدد العالم			
	الفكر الاستراتيجى العربى	٤٨٧	٩٨-٠٨-٢٨
هجمات مضادة المؤامرة .. واضحة تماماً !!			
	المساء	٤٨٨	٩٨-٠٨-٢٨
السودان يرفض أى تغيير لاتفاقيات تقسيم مياه النيل			
رويتر	الاهرام المسائى	٤٨٩	٩٨-٠٩-٠١
مصر ملتزمة باتفاقيتها مع السودان وصرف المياه الزائدة لا ينقص حصتها			
احمد نصرالدين	الاهرام	٤٩٠	٩٨-٠٩-٠٦
التعايش مع ندرة المياه فى عالمنا المعاصر			
بشير البكر	الاهرام	٤٩١	٩٨-٠٩-٠٧
لا صحة لوجود خطط إثيوبية لإنشاء سدود على النيل			
	الاهرام	٤٩٥	٩٨-٠٩-٠٧
أثيوبيا تبدأ حرب المياه ضد مصر			
	الاحرار	٤٩٦	٩٨-٠٩-٠٧
الجنزورى يؤكد إحترام مصر لاستخداماتها من حصة المكياه الانتهاء من حفر ٣٠ كيلو من ترعة الشيخ ز			
	الاهرام المسائى	٤٩٨	٩٨-٠٩-٠٨
التفاوض مستمر لعدم اهدار ٦ مليارات متر مكعب من المياه اجتماع دول الحوض بالقاهرة خلال أيام ل			
كريمة السروجى	الاخبار	٥٠٠	٩٨-٠٩-٠٨

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الحرب العربية الاسرائيلية القادمة !			
وجية ابو ذكرى	الاخبار	٥٠١	١١-٠٩-٩٨
فرصة طيبة			
عربى اصيل	المساء	٥٠٢	١١-٠٩-٩٨
أبو زيد ينفى قيام اسرائيل بتنفيذ مشروعات تلحق أضرار بمصر			
	الاحرار	٥٠٣	١٧-٠٩-٩٨
ليس لاسرائيل أى تثير على موارد مصر من النيل			
كريمة السروجى	الاخبار	٥٠٤	١٧-٠٩-٩٨
الخرطرم تؤكد تمسكها باتفاقية اقتسام مياه النيل			
	الوفد	٥٠٥	٢٠-٠٩-٩٨
عدالة توزيع المياه لتحقيق التنمية الشاملة			
كريمة السروجى	الاخبار	٥٠٦	٢٢-٠٩-٩٨
المياه العربية وتحديات القرن المقبل يناقشها مؤتمر بجامعة أسيوط			
عبد الناصر عارف	الاهرام	٥٠٧	٢٣-٠٩-٩٨
عن المياه والرى والزراعة فى مصر (١)			
رشدى سعيد	الاهالى	٥٠٨	٢٣-٠٩-٩٨
دمشق : تأكيد لمطامع أنقرة			
الياس مسوح	القبس	٥٠٩	٢٥-٠٩-٩٨
عبد إلمجيد يناقش مع جيم قضيتى المياه والتعاون مع اسرائيل			
محمد علام	الأقتصاد الكويتى	٥١٠	٢٣-٠٩-٩٨
تركيا تؤكد ثبات موقفها من مياه ذجلة والفرات			
	الاهرام	٥١١	٢٧-٠٩-٩٨
عودة وفد سورى من العراق بعد محادثات عن مشارع المياه			
ابراهيم حميدي	الحياة	٥١٢	٢٩-٠٩-٩٨
مصر تؤكد أهمية التعاون بين دول حوض النيل للاستفادة من موارد المياه			
احمد نصرالدين	الاهرام	٥١٣	٣٠-٠٩-٩٨
مياه النيل .. حرام على بنى إسرائيل			
جمال بدوى	اخبار اليوم	٥١٤	٠٣-١٠-٩٨
المياه .. مشكلتى العرب ف القرن القادم !			
	إخبار اليوم	٥١٧	٠٣-١٠-٩٨
الفرات سلاح تركى للمناورة داخلياً واقليمياً			
	القبس	٥١٨	٠٧-١٠-٩٨

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الحرب القادمة فى الشرق الأوسط حول المياه			
مصطفى عبد اللة	الاهرام	٥١٩	٩٨-١٠-٠٨
هل تشتعل حرب المياه فى الشرق الأوسط ؟!			
على خميس	الوفد	٥٢٠	٩٨-١٠-٠٩
مؤتمر بجامعة أسيوط يناقش مستقبل المياه العربية تحديات القرن الحادى والعشرين			
	الاحرار	٥٢٤	٩٨-١٠-١٠
١٨ دولة عربية تبحث مشاكل مياه الانهار المشتركة			
عبدالستار حتيتة	القبس	٥٢٥	٩٨-١٠-١٠
مياه النيل مشكلة تؤرق مصر والسودان			
يوسف الشريف	البيان	٥٢٦	٩٨-١٠-١٣
حروب الماء على أبواب العالم			
	البيان	٥٢٨	٩٨-١٠-١٤
تحذيرات من نشوب حروب المياه بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا			
	الاهرام	٥٢٩	٩٨-١٠-١٤
العالم فى حرب بسبب أزمة المياه			
	الاحرار	٥٣٠	٩٨-١٠-١٤
تركيا .. رفضت عرض سوريا بالتفاوض حول المياه			
	الجمهورية	٥٣٢	٩٨-١٠-١٦
سوريا اقترحت على تركيا استثماراً مشتركاً للحدود			
اسامة الغزولى	القبس	٥٣٣	٩٨-١٠-١٧
مشاكل المياه فى افريقيا يناقشها مؤتمر بجامعة القاهرة			
	الاهرام	٥٣٥	٩٨-١٠-٢٣
المياه سلاح تركيا واسرائيل الاستراتيجى			
	الاتحاد	٥٣٦	٩٨-١٠-٢٣
حرب المياه !			
جمال بدوى	اخبار اليوم	٥٣٨	٩٨-١٠-٢٤
٦ آلاف متر مكعب نصيب الفرد فى إفريقيا من المياه مقابل ٧,٥ ألف على المستوى العالمى			
عزة على	الاهرام	٥٤٠	٩٨-١٠-٢٧
إرسال أساس مشروع مائى جديد بين إسرائيل والأردن على نهر اليرموك			
	الاهرام	٥٤١	٩٨-١٠-٢٧
لا مساس بحق مصر التاريخى فى مياه النيل			
	الاحرار	٥٤٣	٩٨-١٠-٢٧

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
كارثة عامة ٢٠٢٥			
على حمبس	الوفد	٥٤٣	٩٨-١٠-٣٠
وايزمان اقترح الحل !! مياه تركيا .. لإسرائيل وقطاع غزة !			
	الجمهورية	٥٤٦	٩٨-١٠-٣١
العراق يتهم إسرائيل بسرقة المياه العربية			
	الوفد	٥٤٧	٩٨-١١-٠١
خطوة ندرة المياه على الأمن العربى			
رفعت فياض	اخبار اليوم	٥٤٨	٩٨-١١-١٤
لا صحة لوجود اعتراض من دول حوض النيل على حصة مصر من المياه			
	الاهرام المسائى	٥٤٩	٩٨-١١-١٨
اتفاقية جديدة لتوزيع المياه بين دول حوض النيل			
ناصر فياض	الوفد	٥٥٠	٩٨-١١-١٨
مصر لا تفكر فى توصيل مياه النيل خارج حدودها سدود أثيوبيا لا تؤثر على حصتنا من المياه			
كريمة عبد الرازق	الاخبار	٥٥١	٩٨-١١-١٩
مصر لن تنقل مياه النيل خارج حدودها مهما كانت الأسباب السماح للقطاعين الخاص والاستثمارى با			
هانى المكاوى	الاحرار	٥٥٢	٩٨-١١-١٩
السدود الآسيوبية لا تؤثر على حصة مصر من مياه النيل			
	الاحرار	٥٥٣	٩٨-١١-١٩
الباز يفتتح مؤتمر المياه العربية			
	الاخبار	٥٥٥	٩٨-١١-٢٠
١١٠ أبحاث تناقش موقع المياه من الصراع العربى - الإسرائيلى			
	الاهرام المسائى	٥٥٦	٩٨-١١-٢١
مصر تبدأ أول جولة حوار مع إثيوبيا حول مياه النيل وإقرار السلام بالصومال			
	الاحرار	٥٥٧	٩٨-١١-٢٣
العالم العربى يتحدى الجفاف !!			
	الاهرام	٥٥٨	٩٨-١١-٢٣
وثقية عربية لتنسيق السياسات المائية			
	الاهرام	٥٦٠	٩٨-١١-٢٣
تأييد للرئيس مبارك من المشاركين فى المؤتمر لدوره فى دعم القضايا العربية			
	الاهرام المسائى	٥٦١	٩٨-١١-٢٥
مؤتمر المياه العربية بجامعة أسيوط يحذر من تفاقم أزمة المياه فى العالم العربى			
عبد الناصر عارف	الاهرام	٥٦٣	٩٨-١١-٢٦

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
إنشاء منظمة عربية لتنمية الموارد المائية.. واتفاقيات لاقتسام موارد المياه عبد الناصر عارف	الاهرام	٥٦٤	٩٨-١١-٢٧
مؤتمر أسويط يحذر من أطماع إسرائيل فى المياه العربية	الاهرام المسائى	٥٦٥	٩٨-١١-٢٧
إستراتيجية جديدة لمواجهة الأطماع الإسرائيلية فى مياه النيل	الاحرار	٥٦٦	٩٨-١١-٢٧
مؤتمر "المياه العربية" يحض تركيا على توقيع اتفاقيات مائية مع سورية والعراق	الاتحاد	٥٦٧	٩٨-١١-٢٧
٣٤ مليار دولار لإقامة مشروعين لنقل المياه العذبة الى دول الخليج	الاتحاد	٥٦٨	٩٨-١١-٢٨
لا مشكلة مياه بين أثيوبيا .. ومصر	الجمهورية	٥٧٠	٩٨-١١-٢٨
كلمة اليوم .. قضية المياه وتحديات القرن ٢١	الاخبار	٥٧١	٩٨-١١-٢٩
سوريا والعراق تطالبان تركيا باستئناف المباحثات الثلاثية لحل مشكلة مياه دجلة والفرات عاطف صقر	الاهرام	٥٧٣	٩٨-١٢-٠٦
هل يمكن أن تتحول مصر الى دولة مستوردة للمياه ؟ تحية عبد الوهاب	روزاليوسف	٥٧٣	٩٨-١٢-٠٧
مصر تستبعد نشوب حرب حول حصص المياه بين دول حوض النيل	البيان	٥٧٧	٩٨-١٢-٠٩
إسرائيل :الطلقة الأولى فى حروب المياه محمد سيد احمد	الاهرام	٥٧٨	٩٨-١٢-١٠
٧ مؤتمرات دولية عن المياه فى القاهرة مصطفى سامى	الاهرام	٥٨٠	٩٨-١٢-١٤
البنك الدولى يشترط موافقة مصر لتمويل إنشاء سدود على النيل بإثيوبيا	الاهرام	٥٨٢	٩٨-١٢-٣١

رسائل اثيوبية... وردود مصرية

حسن ابو طالب *

■ في احد اكثر الحوارات صراحة ووضوحاً ارسل السيد ملس زيناوي رئيس وزراء اثيوبيا رسائل عدة الى الأصدقاء المصريين، حسب تعبيره، وهي رسائل تتعلق بنهر النيل والحصص وكيفية الاستغلال الكامل لمياهه ودور مصر في الصومال وجنوب السودان والعلاقة مع مجموعة دول «ايغاد». والحقيقة ان الصراحة التي ميزت هذه الرسائل تستحق الاشادة، وتستحق ايضا ان تناقش بقدر اكبر من الصراحة والوضوح، ما دام الهدف الذي تسعى اليه اثيوبيا كما عبر عن ذلك رئيس وزرائها هو مصلحة كل الدول - ونقول مرة اخرى كل الدول - التي تتعلق حياتها بنهر النيل منذ الازل وحتى نهاية الكون.

ومن هذا الحوار الذي نشرته جريدة «الحياة» في ٧ نيسان (ابريل) الجاري، يمكن ان نخرج بنوعين من الرسائل الاثيوبية في ما يتعلق بمياه نهر النيل: الاول ايجابي يجب البناء عليه، والثاني يستحق المناقشة الصريحة بغية وضعه في اطاره الصحيح. وقبل البدء في هذه المناقشة المصرية لا بد من ايراد ملاحظة مهمة، فهذه المناقشة ليست بين جهة رسمية واخرى، بل هي مناقشة مفتوحة من متابع للشأن الاثيوبي ولشأن مياه النيل وليس له ادنى علاقة بأي جهة رسمية مصرية او غير مصرية، اما باقي القضايا الواردة في الحوار فهي تستحق بدورها وقفة اخرى.

إذا انتقلنا الى الرسائل الايجابية حول مياه النيل يمكن ان نشير الى رسالتين تتعلقان بمبدأين مهمين، اولهما أن مياه النيل ثروة مشتركة للمنطقة ولكل الدول المشاطئة له، والثاني انه يجب أن يتم توزيع مياه النيل في شكل حصص توفر الحد الاقصى من الاستفادة لكل الدول الواقعة على حوض النيل.

وهذان المبدأن يستحقان الوقوف عندهما بعض الشيء، ذلك انهما نقطتا اتفاق مع الموقف المصري المعلن منذ زمن، وطالما نادت بذلك السياسة المصرية، بل اتخذت خطوات لتحويلهما إلى آليه عمل اقليمية، ولم تكن مبادرة انشاء تجمع الاندونغو (الاخاء) منذ العام ١٩٧٧ الا محاولة مصرية لتجسيد هذين المبدأين، ولكنها اصطدمت برفض العديد من الدول الافريقية وبتحفظات البعض الآخر ومن بينهم اثيوبيا التي رأت في المحاولة المصرية نوعاً من الهيمنة وليست محاولة لتنظيم التعاون الاقليمي سواء حول النيل أو بشأن قضايا اخرى، حتى انتهت المبادرة المصرية الى لا شيء عملياً. الامر الذي دعا الديبلوماسية المصرية الى تدعيم العلاقات الثنائية مع العديد من الدول الافريقية ذات الصلة بمياه النيل، ولمساعدتها عبر الخبرات الفنية والدعم المالي للاستفادة القصوى من مصادرها المائية وجهودها التنموية. ونشير هنا، على سبيل المثال، الى تجربة انشاء وحفر ١٠٠ بئر ارتوازية تقوم بها وتمولها مصر حاليا في كينيا وهي ساهمت في زيادة الرقعة الزراعية فيها بحوالي ٢٠٠ الف فدان، كذلك التعاون المصري مع اوغندا لتنفيذ زيادة عدد التوربينات على سد أوم، في ما يعني اهتمام مصر بتنمية الدول الافريقية حسب قدراتها.

من جانب آخر، اذا كانت عبر التاريخ تفيد في شيء، ففي حال مياه النيل تلك فانها تعني امراً واحداً، أنه لا يكفي ان تكون المبادئ جيدة ومحل اتفاق ولكن كيف يتم تحويل هذه المبادئ الى آليه عمل دائمة. وإذا ما نظرنا الى المستقبل يمكن القول ان المطلوب هو ان تجتهد الديبلوماسية الاثيوبية الى جانب الديبلوماسية المصرية للبدء في انشاء تجمع اقليمي حقيقي للاستفادة القصوى من مياه النيل، والافضل بالطبع ان يكون هناك نوع من التقويم المشترك للتجارب الاقليمية السابقة - كالاندونغو - ولماذا فشلت، حتى لا يتم الوقوع في الاخطاء السابقة نفسها.

إذا انتقلنا الى النوع الثاني من الرسائل الاثيوبية يمكن ان نعرضها كما يأتي:

- أن مصر من منظور اتفاقها مع السودان بشأن مياه النيل العام ١٩٥٩ تتجاهل أو لا تبالي بالدول الاخرى الاحدى عشرة المطلة على النيل.

- انه رغم توقيع الاتفاق بين مصر واثيوبيا العام ١٩٩٣ والذي انشأ اللجنة المشتركة، فإن مصر واصلت برامجها المائية الاستراتيجية (ترعة السلام وتوشكى) من دون استشارة احد، وهو ما يعقد الموقف ويخلق حقائق جديدة ويعوق التوصل الى حل يرضي كل الاطراف.

- ان اثيوبيا تقوم في اطار برامجها الخاصة واعتماداً على الموارد الذاتية بانشاء اربعة سدود، اثنان منها للري واثنان لتوليد الطاقة الكهربائية، وان هذه السدود عبارة عن رسالة للاصدقاء المصريين بأن سياسة منع الاثيوبيين من الحصول على اعتمادات مالية



خارجية للاستفادة من مياه النيل ليست حلاً طويل المدى.

والفكرة الاساسية التي حكمت هذه المجموعة من الرسائل الاثيوبية تقوم على منطق بسيط للغاية، منطق التاكيد على أن اثيوبيا تستطيع ان تبحث عن مخارج وحلول محلية لكل المشاكل التي تتصور جهات مصرية انها ستعوق هذا البلد على الاستفادة الكاملة من مياه النيل، ومثل هذا المنطق يستند على مقولة يمكن التشكيك فيها بسهولة، مقولة ان مصر تعمل على، او على الاقل تستغل عدم قدرة الاخرين من دول نهر النيل من الاستفادة من حصصهم المشروعة، وانها - اي مصر - تعمل على وقف التمويل الدولي لأي مشاريع تنموية في هذه البلدان حتى لا يستطيعوا ان يتحكموا في النهر، وان مصر لا تساعد هذه البلدان على الخروج من دوامة التخلف وعدم الاستقرار التي تعتريها حتى لا تستطيع ان تواجهها بمطالبها في حصص عادلة في مياه النيل.

وبالطبع فإن هذه المقولات التي رددتها، ولا تزال ترددها، دول وجهات كثيرة، افريقية وغير افريقية ومن بينها اثيوبيا، ليست اكثر من مقولات لها اهدافها الداخلية المحلية اكثر مما لها شان بدور مصري سلبي يتعلق بتنمية هذا البلد الافريقي او ذاك. وهي مقولات يراد بها تشكيل راي عام افريقي مضاد لمصر، ولمبادئها التي تحكمها في ما يتعلق بمياه النيل، ويراد بها ايضا العمل على تعبئة الراي العام الداخلي في هذا البلد أو ذاك لاتخاذ موقف او متابعة سياسة تتعلق بهذا البلد من دون غيره.

وبصراحة شديدة كتلك التى تميز بها حوار رئيس الوزراء الاثيوبي، يمكن الرد على هذه الرسائل بإيراد بعض الحقائق:

- ان السياسة المصرية تهدف الى الاستقرار الاقليمي سواء في جنوبها الافريقي او في اطارها العربي، فتحقيق الاستقرار الاقليمي هو هدف رئيسي لا غنى عنه، وإذا كان بعض الدول الافريقية في حوض النيل يتعرض لمتاعب وازمات شتى، فليس هناك ما يثبت ان لمصر يدا في هذه الازمات لا من قريب ولا من بعيد، بل على العكس فإن مصر سعت دائما الى محاصرة هذه الازمات بقدر استطاعتها، وان نظرتها البعيدة هي ان تنميةً واستقراراً في مجموعة البلدان الافريقية هي مدخل الى تعظيم المنافع المصرية سواء في المياه او في غيرها.

- انه لا يمكن احداً أن يجادل اثيوبيا او اي من دول النهر في مسالة استغلالها الامثل والإستفادة القصوى منه، شريطة الا يضر بالحقوق التاريخية للآخرين، وكما ان لأثيوبيا الحق في بناء السدود للري او لتوليد الطاقة الكهربائية في هذا الاطار، فإن مصر من حقها الطبيعي الاستفادة القصوى من حصتها التاريخية البالغة ٥٫٥٥ بليون متر مكعب سواء دفعت بها لاستزراع سيناء او انشات في جزء منها وادياً جديداً في الجنوب. فالاصل هنا أن الاستفادة هي في داخل الحدود المصرية وليست خارجها، وهو الامر المشروع الذي لا يمكن احداً ان يجادل فيه.- ان مقولة وقوف مصر ضد محاولات التمويل الدولية لسدود اثيوبية هي مسالة فيها نظر، فالمبدا الذي تعمل به جهات التمويل الدولية في ما يتعلق بمشاركتها في بناء السدود، هو ان تحصل مسبقاً على موافقة كل الدول المعنية بالمورد المائي، وهو ما يتم تطبيقه على مشاريع السدود سواء في النيل او في اي نهر اخر في اي قارة اخرى، وحين تطلب مصر توضيحات في شان احد السدود التي ترغب في بنائها اثيوبيا، على ان تمول المشروع جهة دولية، فهذا حقها وليس فيه ما يضر احداً. وحين يمتنع البلد المعني عن ايراد التوضيحات الفنية المطلوبة فالمسؤولية ليست إذاً على مصر وانما على غيرها. وحين تتقدم مصر بافكار ومشاريع لبناء سدود لمساعدة الدول ذات الصلة بالنهر، وهي البلد الافريقي ذو الخبرة العريضة في بناء السدود الكبرى، وتتقدم بافكار من اجل الامور الفنية والتمويلية وطرق الاستفادة، وتقابل الدول الافريقية هذه العروض المصرية بقدر من اللامبالاة، فالمسؤولية هنا عليهم وليست على مصر في اي حال. وحين ترفض الدولة الافريقية هذه العروض الواضحة المفيدة، وفي الوقت نفسه تسعى الى جهات اخرى غير افريقية لبناء سدود والحصول على تمويل، فالمتصور ان يثير ذلك الكثير من الشكوك والظنون. كذلك حين يتم استبدال شركات مصرية بطريقة غير مفهومة وغير مبررة، كانت تعمل بكفاءة واقتدار في مشاريع للزراعة والري في اثيوبيا او غيرها بشركات غير افريقية، فهذه بدورها رسائل سلبية ويمكن ان تفهم على انها خطوة لتعكير العلاقات ومحاولة إبعاد اي رمز مصري عن شان المياه والزراعة حتى لو كان الامر يتعلق بتعاون مفيد لكل الاطراف. وخلاصة الامر ان مصر لا تقف امام محاولة بناء السدود في اثيوبيا وانها طالما عبرت عن استعدادها للمساعدة في هذا الامر وأن يكون لها دور مباشر وأن تستفيد ايضاً من تلك المشاريع.

- ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين اثيوبيا ومصر في العام ١٩٩٣، وتضمن انشاء لجنة مشتركة لم يكن على مستوى الطموحات المصرية، ولكن الامر لا يتوقف عليها وحسب، فالمفاوضات التي سبقت هذا الاتفاق كانت صعبة كما يقول رئيس الوزراء الاثيوبي، ولكن الصعوبة كانت بسبب المواقف الاثيوبية وليست المصرية، ومعروف ان اثيوبيا يحكمها منذ مئات السنين مبدا رئيسي في ما يتعلق بمياه النيل وهو الا توقع اي اتفاق يلزمها



بشيء محدد تجاه الآخرين. في حين ان مصر توافق على ان تكون هناك اتفاقات واضحة تحدد حقوق كل طرف بناء على معايير موضوعية تتعلق بالسكان ومدى توافر موارد مائية اخرى في هذا البلد أو ذلك. ولذلك كانت المفاوضات صعبة ولم تسفر عن شيء محدد سوى لجنة فنية محدودة الصلاحيات. والتصور هنا انه حينما تتضح اهمية التوصل الى اتفاق جماعي بين دول النهر يحدد الحقوق والواجبات والمعايير التي يتم على اساسها توزيع هذه الثروة المشتركة - حسب تعبير رئيس الوزراء الاثيوبي - فسوف ينتهي الكثير من الهواجس والشكوك ولن يكون هناك مجال لاتهامات متبادلة، والمهم ان تبدأ الخطوة الاولى، وكما اشرنا من قبل فإن جهدا مشتركاً مصرياً - اثيوبياً في هذا الصدد سيكون امراً مفيداً لهما ولكل الدول الافريقية المشاطئة للنيل.

هذه المناقشة لن تكون مفيدة إلا بالتذكير ببعض الحقائق والاجابة عن تساؤلات طالما ألحت على اذهان الكثيرين، تساؤلات من قبيل هل هناك ازمة في المياه وفي ما يتعلق بالدول المشاطئة لنهر النيل؟ وهل يجب ان تكتفي مصر بحصتها الحالية وقوامها ٥٥,٥ بليون متر مكعب أم من حقها تطالب بحصة أكبر ووفق أي أسس؟ والاجابة عن التساؤلين توضح الكثير من الامور التي تبدو غائبة عن الكثيرين، فمنطق الازمة هو الندرة في المورد، وفي حالة نهر النيل ومصادره العديدة تجيب بالنفي القاطع، إذ تقول الارقام ان مجموع ما ينزل من امطار طوال العام على الهضبة الاستوائية والهضبة الاثيوبية وبحر الغزال وجنوب السودان يصل الى ١٦٨٠ بليون متر مكعب، يصل منها فقط الى مصر ٣ في المئة وحوالي ٥ في المئة من مجموع ما ينزل على الهضبة الاثيوبية والبالغ قوامه ٤٠٠ بليون متر مكعب. وبالطبع فهي نسبة ضئيلة للغاية على رغم أن مصر هي الأكثر سكانا (٦٢ مليونا) بين مجموع دول الحوض وموارده المختلفة، وتليها اثيوبيا (٥٦ مليونا) ثم الكونغو (٤٣ مليونا) ثم السودان (٣٠ مليونا) وأوغندا (٢٢ مليوناً).

وإذا نظرنا الى نصيب الفرد المجرد في كل الدول الاحدى عشرة التي تمثل حوض نهر النيل نجد انه يصل الى ٥٧٩٠ متراً مكعباً، في حين انه بموجب حصة مصر المحددة منذ العام ١٩٥٩ يصل الى اقل من ٩٠٠ متر مكعب فقط، اي انه اقل من حد الفقر المائي المقدر عالمياً بالف متر مكعب للفرد في العام. وتشير التقديرات الى ان حاجة مصر الفعلية في الوقت الراهن تزيد على ٧٣ بليون متر مكعب في العام، قابلة للزيادة مع زيادة السكان وزيادة عمليات التنمية، وليست هناك اي موارد اخرى سوى النهر وجزء يسير للغاية من المياه الجوفية.

وبالتالي، فإن النظرة المجردة الى هذه الارقام تقول أنه لا توجد ندرة في مياه النهر في دول الحوض، وبالتالي فليست هناك ازمة كما يروج بعض الجهات عن عمد، وان الموارد المائية في اقل حالاتها تكفي حاجات الجميع، وان نصيب الفرد في مصر هو الاقل مقارنة بنصيبه في البلدان الافريقية الاخرى المشاطئة للنهر، وبالتالي فإن من حق مصر ان تطالب بزيادة حصتها الى اكثر من الضعف، فهي ليست بلداً ممطراً وليس لديها سوى النيل كمصدر للمياه، في حين ان اثيوبيا مثلا لديها أكثر من ٣٠ نهراً آخر، وانه حتى اذا ما حصلت مصر على اكثر من ١١٦ بلايين متر مكعب في العام، فسيظل نصيب الفرد فيها اقل من نصيب اي فرد في اي بلد افريقي اخر يطل على النهر، الذي سيكون في هذه الحال اعلى من اربعة آلاف متر مكعب في العام، او ما يمثل ثلاثة امثال نصيب الفرد في مصر حتى بعد زيادة الحصة الى الضعف.

وتبقى كلمة اخيرة، اذ ان مسالة الاستغلال الامثل لكل هذه الموارد تتوقف على اعتبارات عدة منها الاستقرار السياسي في كل دول حوض النيل، والاتفاق الجماعي على معايير تقسيم الحصص العادلة، والنظر في الاعتبار الى حقيقة ان مصر هي دولة مصب وليست لديها موارد مائية اخرى ككل الدول الافريقية في حوض النهر، وان التعاون الافريقي - الافريقي هو الاجدى، وليس التعاون مع دول من خارج الحوض لأغراض المكايدة السياسية قصيرة النظر.

* كاتب مصري.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٥ / ١٩٩٨

المطالبة بإنشاء صندوق عالمى لحل مشكلة نقص المياه

كتب ـ أيمن خاطر:

طالب الدكتور محمود أبو زيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية ورئيس المجلس العالمى للمياه بإنشاء صندوق عالمى لتوجيه الموارد اللازمة لحل مشكلة المياه وتخفيف الأعباء المالية عن الدول الفقيرة والقضاء على الأزمة الحالية التى تعانى منها الدول من نقص المياه، وقال خلال المؤتمر الدولى للمياه: إن مشكلة المياه تهدد السلام العالمى حيث ان جميع الدول التى تعانى من نقص الموارد المائية بها أزمات سياسية واقتصادية. وأكد الوزير أن المصالح المشتركة بين الشعوب تتطلب تحديد الأهداف المشتركة والتقليل من النزاعات والازمات مشيرا الى أن إقرار السلام فى الشرق الأوسط على سبيل المثال سيساهم فى حل النزاعات الحالية حول المياه بين دول المنطقة باعتبار أن المياه هى المحرك الرئيسى للتنمية فى انحاء العالم.



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٠٥/١٩٩٨

مستشار وزير الأشغال:



اتفاقية مياه النيل دائمة ولا تأثير لسدود أثيوبيا على حصتنا

اكد المهندس محمد ناصر عزت مستشار وزير الاشغال والموارد المائية ان اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان اتفاقية دائمة ولا تمثل اية مشكلة إذ ان السودان حريص على التمسك بهذه الاتفاقية فى كل الاوقات
قال عزت امام لجنة الدفاع والامن القومى بمجلس الشعب برياسة فتحى قورمان ان السدود التى قيل انها اقيمت فى اثيوبيا ليس لها اى تاثير على حصة مصر من مياه النيل وهى ٥٥,٥ مليار متر مكعب.. مشيراً إلى ان حوض نهر النيل يهبط عليه نحو ١٦٠٠ مليار متر مكعب سنوياً..

موافقة جميع الدول

اضاف ان كافة دول حوض النيل العشر تسعى جاهدة للاستفادة من مياه النهر إذا ارادت دولة ان تقيم مشروعا ما على النيل ووافقت عليه مؤسسات التمويل الدولية فان القانون يشترط على هذه المؤسسات ان توافق جميع دول النهر عليه حتى لا تحدث اضرار لاى دولة.
اكد ان مصر تبذل جهوداً من خلال كافة الاجهزة المعنية بالدولة للحفاظ على حصة مصر كاملة كما تسعى لاستحداث الية تعاون مع دول حوض النيل للاستفادة من المياه الفاقدة مشيراً فى هذا الصدد إلى أن عدداً من دول حوض النيل تقوم بقطع الغابات لاستخدام الاخشاب فى استخراج الطاقة وهذا يؤثر على دورة النهر ومن مصلحة مصر ان تقام مشروعات كهرباء فى هذه الدول لايجاد طاقة بديلة وحماية النيل..

مياه لم تستغل

اشار إلى ان هناك مياها كثيرة من نهر النيل لم تستغل خاصة فى المنبع واستغلالها يحتاج إلى تعاون ومبالغ كثيرة موضحاً ان حصة مصر من مياه النيل تحميها الاتفاقيات الدولية ولاتستطيع اى دولة نقضها..

تنفيذ المشروعات

أكد المهندس أحمد فهمى وكيل وزارة الاشغال ان الحل الوحيد لزيادة حصة مصر من مياه النيل هو تنفيذ المشروعات فى اعالى النيل.. موضحاً ان هناك اربعة مشروعات هى قناة جونجلى بجنوب السودان وقناة جونجلى المرحلة الثانية بالتعاون مع اوغندا وزائير وقناة على نهر السوباط وقناة بحر الغزال وهى توفر حوالى ١٨ مليار متر مكعب سنوياً يكون نصيب مصر تسعة مليارات.
اضاف ان حصول مصر على هذه الكمية ضرورى لانه ليست هناك مصادر اخرى لزيادة الموارد المائية لان نصيب مصر من الامطار قليل كما ان استغلال المياه الجوفية غير اقتصادى وتحلية المياه أكثر جدوى.

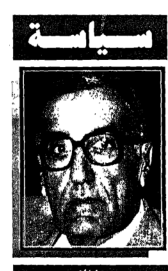


المصــدر : الأهرام الاقتصادى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٥/١٩٩٨



قضايا مياه النيل فى مؤتمرات بالقاهرة

سياسة



د. عبد الملك عودة

● خلال شهر أبريل الماضى شهدت القاهرة حوارات حول قضايا مياه الانهار فى عدد من المؤتمرات وفى مناقشات جرت فى مؤسسات السلطة التشريعية المصرية، فقد عقدت الجمعية الجغرافية المصرية ندوة عن خريطة جغرافية جديدة للمعمور المصرى، وانعقد المؤتمر الدولى للمياه العربية، وجرت مناقشات حول الموضوع فى مجلس الشعب المصرى.

كما سبق ان ناقش مجلس الشورى فى ديسمبر ١٩٩٧ تقريرا اعدته لجنة الانتاج الزراعى والرى واستصلاح الأراضى بعنوان الموارد المائية فى مصر ووسائل تنميتها. وخلال شهر ابريل ٩٨ اعلن وزير الموارد المائية المصرى ان مؤتمر وزراء الموارد المائية بدول حوض النيل سوف يجتمع بالقاهرة فى شهر سبتمبر القادم. وفى هذا المقال أقدم بعض الملاحظات السياسية بشأن ما دار من مناقشات حول قضايا خاصة بنهر النيل:

● فى الحوارات السابقة تراوح الحديث حول قضايا الانهار العربية عامة - وقضايا نهر النيل خاصة، وفى تقديرى ان الجمع فى الحديث بين كل قضايا المياه العربية يؤدى الى تشويش وخلط وقد يترتب عليه خطأ فى النتائج والتقديرات، وهذا لان المناقشات والاوراق المقدمة تقرر ان معظم منابع ومصادر المياه تقع خارج حدود الدول العربية وان ٦٠٪ من هذه المياه يأتى من الأنهار الدولية، وأن الدول الاخرى المشاركة فى هذه الانهار ليست دولا عربية وتقع فى قارتى آسيا وافريقيا، ومن ثم يترتب على هذا عدم التطابق أو عدم التماثل بين مواقف وسياسات الدول الاخرى بالنسبة لاوضاع هذه الانهار وبالنسبة لمشكلاتها وأساليب الانتفاع المشترك.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ٥ / ١٩٩٨

● اظهرت المناقشات إجماعا بين المشاركين المتخصصين ان الدول العربية عامة تواجه نقصا فى المياه، إذ تراجعت حصة الفرد من ١٥٠٠ م٣ إلى ٧٥٠ م٣ حاليا، أما فى مصر فإن متوسط حصة الفرد قد نزل إلى مادون خط الفقر المائى فهى تصل حاليا إلى ٩٠٠ م٣ وانه بحلول عام ٢٠٣٠ سوف يتراجع متوسط الحصة الى ٨٠٠ م٣. وهذا يعنى طبقا للاحاديث فى هذه المؤتمرات إن ازمة شح المياه ومحدوديتها سوف تزداد وتنمو فى الثلاثين سنة القادمة.

● أظهرت المناقشات اختلافات بين المتخصصين بشأن موضوع إعادة استخدام مياه الصرف الصحى والصناعى والزراعى، فالأرقام التى أعلنتها وزارة الموارد المائية والواردة أيضا فى تقرير مجلس الشورى تشير الى ان استخدامات مياه الصرف الزراعى والمياه الجوفية وخزان المياه الجوفى بالحجر الرملى النوبى ومياه الصرف الصحى بعد المعالجة يصل مجموعها الى ١٢.٤ مليار م٣ وان هذه المياه سوف تستخدم طبقا للخطة حتى عام ٢٠١٧. ولكن على الجانب الآخر يقول الرأى المخالف ان إعادة الاستخدام تواجه مشكلات بيئية وصحية نتيجة للنوعية المتدنية نسبيا لهذه المياه ونتيجة لصرف المخلفات الصناعية والآدمية على المصارف الزراعية إذبها كافة المحظورات البيئية الخطيرة على صحة الانسان والتربة،وان هذا يحد من التوسع فى هذه الاستخدامات ويضاعف من تكاليفها، اما بالنسبة للمياه الجوفية غير المتجددة (المحصورة) فى الصحراء فان تكاليفها عالية ومخاطر عدم استدامة التنمية القائمة عليها واردة لانها سوف تنتهي بانتهاء المخزون المائى الجوفى بالحجر الرملى النوبى فى الصحراء الغربية.

● أيضا يلفت النظر الحديث عن حصة مصر فى قناة جونجلى (١) كما ورد فى تقرير مجلس الشورى وخطاب وزير الموارد المائية وفى أبحاث الجمعية الجغرافية المصرية، فالحديث يقول انها ٢ مليار م٣ وانها تدرج ضمن جدول تدبير الموارد المائية الاضافية فى خطة الوزارة حتى عام ٢٠١٧. وفى تقديرى ان الحديث عن قناة جونجلى (١) أو قناة جونجلى (٢) يجب ان يتسم بقدر من التحفظ الذى تتطلبه الواقعية السياسية، اذ أن الموضوع باكمله مرتبط بانتهاء الحرب الاهلية فى جنوب السودان بتسوية سياسية تفاوضية، ثم اعادة الاتصالات والتفاوض مع النظام السياسى السودانى مهما كان إسمه ونوعه حول مواصلة الحفر لاستكمال المرحلة الأولى مع الأخذ فى الاعتبار للتوصل الى حل للمشكلات البيئية والاقتصادية التى سبقت إثارتها من جانب القبائل الجنوبية السودانية، وبعد هذا لابد من اتفاقات مائية وسياسية مع اوغندا واثيوبيا والسودان بشان المشروعات الخاصة بالتخزين فى بحيرة البرت ومشروعات السدود والتخزين على نهر السوباط وبحر الغزال وبحر العرب. وهذا القول يعنى الاتفاق مع القائلين بضرورة زيادة حصة مصر من خلال زيادة ايرادات نهر النيل والتى يبلغ حجمها الحالى حوالى ١٦٠٠ مليار م٣ سنويا ولايستغل منها إلا ٨٪ فقط، ولكن كما يقول وزير الموارد المائية انه لابد من إبتكار نظريات جديدة للتعامل مع المستجدات المائية فى حوض النيل.

● خلال مناقشات مجلس الشعب اوضح الدكتور محمود أبوزيد وزير الموارد المائية ان السياسة المائية المصرية حتى عام ٢٠١٧ تقوم على مايلى:

« أن استراتيجية مصر الثابتة بشأن مياه النيل تقوم اساسا على عدم المساس بحق مصر فى المياه وحصتها المقررة باتفاقية عام ١٩٥٩، وأيضا على حق مصر فى الحصول على مزيد من المياه ، مع الايمان باحقية كل دولة من دول حوض النيل فى استخدام حصتها بشرط عدم المساس بحصة مصر».

والاشارة فى حديث الوزير هى الى الاتفاقية المصرية السودانية المعروفة باتفاقية الانتفاع الكامل بمياه نهر النيل المعقودة يوم ٨ نوفمبر ١٩٥٩ بين الدولتين.

● الكلمة الاخيرة هى ان مقدم القرن القادم سوف يكون بعد عامين اثنين، وان الحديث عن عشرين أو ثلاثين سنة قادمة انما هو حديث عن برهة اوهنيهة فى عمر الشعوب والمجتمعات والدول، وان الحديث عن الخطر أو الأزمة كما قال المشاركون إنما هو عن وضع قريب أو حالة مرئية فى حوض النيل.

■■

مصر: السودان حريص على عدم المساس باتفاق مياه النيل

□ القاهرة - حازم محمد

■ استبعدت القاهرة اقدام الحكومة السودانية على اثارة مشاكل في شان اتفاق مياه النيل مع مصر الساري منذ العام ١٩٥٩، واكد مسؤول مصري ان الخرطوم حريصة على الفصل بين العلاقات السياسية والاتفاق.

واوضح مستشار وزير الموارد المائية المصري المهندس محمد ناصر عزت ان السودان «حريص على التمسك باتفاق مياه النيل مع مصر في كل الاوقات، ويعمل دائماً على استبعاد هذا الملف من اي خلافات سياسية تطرأ على العلاقات بين البلدين».

وكان عزت يتحدث امام لجنة الدفاع والامن القومي في مجلس الشعب (البرلمان) مساء اول من امس في شأن مذكرة عاجلة تقدم بها النائب البارز محمد ابو العينين في شأن «حماية حقوق مصر في مياه النيل»، مؤكداً أن اتفاقية تقسيم مياه النهر تشترط الحصول على موافقة كل الدول المشاركة في مساره وتحظر اقامة مشروعات جديدة تضر بحقوق الاخرين.

وشدد المسؤول المصري الذي شارك اخيراً في اجتماع عقد في العاصمة التنزانية دار السلام وبحث في «آلية تطوير وتنمية نهر النيل» أن «السدود الجديدة في اثيوبيا لا تمثل خطراً على المصالح المصرية ومن مصلحتنا المشاركة في تنمية وتطوير مشروعات الاستفادة من مياه النهر في اعالي النيل».

وحذر اعضاء في البرلمان من محاولات تهديد المصالح المصرية في افريقيا وقال النائب احمد جلال عز الدين ان «ايادي خارجية تسعى الى زعزعة الاستقرار في اعالي النيل، ولا معنى للحديث عن القانون الدولي في ظل غياب قوة تحمي الحقوق الوطنية». وقال رئيس لجنة الامن القومي السيد فتحي قزمان ان «اسرائيل نجحت خلال الفترة الماضية في تحسين علاقاتها مع كل دول حوض النيل لاهداف سياسية». وشدد النائب المعارض البدري فرغلي على ضرورة «تقديم مساعدات ومعونات لدول النهر لاستعادة النفوذ المصري في افريقيا ومواجهة الخطر الاسرائيلي - الاميركي المتنامي».



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : / / ١٩٩٨

مجلس الشعب يحذر من عبث إسرائيل فى منابع النيل

مخططات دولية ترعاها أمريكا لإقامة سدود بأثيوبيا وأوغندا للضغط على مصر

كتب صالح شلبى :

حذر مجلس الشعب امس من وجود مخططات دولية ترعاها الولايات المتحدة الامريكية للسيطرة على منابع النيل كما حذر من «عبث» اسرائيل فى منطقة منابع النيل وخطورة ذلك على مصر وامنها القومى.

كشف اعضاء لجنة الدفاع والأمن القومى عن اقامة عدد من السدود فى اثيوبيا واوغندا والسودان بدعم اسرائيلى للهيمنة على مصادر المياه. ذكر الاعضاء ان هناك اغراءات شبه يومية لعدد من الدول لاقامة سدود جديدة تحت زعم اقامة مشروعات زراعية للحد من استمرار المجاعة.

اكد الاعضاء ان المخططات الدولية تهدف إلى ايجاد اوراق ضغط على مصر والتاثير على أمنها القومى ومحاولة امداد اسرائيل بمياه النيل.

واكد النائب محمد أبو العينين على ضرورة دعوة حكومات دول حوض النيل لوضع اليات جديدة للعمل لمنع السيطرة الخارجية على المياه.

واشار المهندس فتحى قزمان رئيس اللجنة الى ان حصة مصر من المياه مازالت ثابتة منذ عام ١٩٥٠ والتى تبلغ نحو ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه فى الوقت الذى تضاعف فيه عدد السكان بنسبة ٢٠٠٪.

وحذر الخبير الاستراتيجى الدكتور احمد جلال عز الدين من وجود مخططات تهدف إلى التاثير على الأمن القومى المصرى. قال عز الدين: ان المخططات الدولية كانت وراء توقف عدد من المشروعات الزراعية التى تبنتها مصر خلال الفترة الماضية ومنها مشروع قناة جونجلى واختطاف عدد من عمال الشركة الفرنسية المنفذة للمشروع.

واكد النائب البدرى فرغلى ان قضية منابع النيل يتم استخدامها كورقة فى لعبة سياسية تديرها اسرائيل وتدعمها الولايات المتحدة مشيرا إلى أن لغة الحرب تغيرت من المنظور العسكرى الى المنظور الاقتصادى. وأكد النائب ابراهيم عمر ان الحكومة مازالت مغيبة فى تعاملها مع قضية المياه وما يحدث فى دول حوض النيل. ومن جانبه قال المهندس احمد فهمى وكيل اول وزارة الاشغال والموارد المائية لقطاع مياه النيل ان امكانية زيادة حصة مصر من المياه متوقفة على اقامة بعض



المشروعات مشيرا الى ان هناك عددا من المشروعات التى تم البدء فيها منذ عام ١٩٧٧ ولم تستكمل بعد خاصة فى السودان واوغندا وزائير ويبلغ عددها اربعة مشروعات. واشار الى ان هذه المشروعات من الممكن ان توفر ١٨ مليار متر من المياه تحصل مصر على ٩ مليارات منها والباقى يتم توزيعه مناصفة مع السودان.

واضاف ان هذه المشروعات تمثل ضرورة قصوى لمصر خاصة وانه لا يوجد لدينا اى مصادر اخرى لزيادة حصة المياه سوى مياه الامطار والتى لا تزيد كمية الاستفادة منها عن نصف مليار بخلاف المياه الجوفية.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١/٣/١٩٩٨

..وأبو زيد يؤكد عدم المساس بحصة مياه النيل

تعليقا على مارددته بعض الصحف الأجنبية حول استخدام مصر لحصتها من مياه النيل وتأثيراته على حصص باقى دول الحوض، صرح د.محمود أبو زيد –وزير الأشغال والموارد المائية– بأن موقع مصر فى نهاية النيل كدولة مصب، لايمكن أن يؤثر فى كمية المياه لدول المنبع. وأن مشروع «توشكى» يقع فى إطار حصة مصر من المياه.



المصدر : الوفد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٨/ /



هموم مصرية

هل يمكن ان تقوم الحرب بين مصر واثيوبيا بسبب مياه النيل؟!

هذا السؤال طرحته جريدة مصر الصادرة يوم ١٥ ابريل الماضي.. نقلا عن صحيفة «بيزا الاسبوعية» المستقلة في اثيوبيا! قالت الصحيفة الصادرة باللغة الامهرية «ان تعكر صفو العلاقات بين مصر واثيوبيا بسبب قضية المياه قد يؤدي إلى اندلاع حرب من ذلك النوع الذي يتفجر بسبب المياه في انحاء العالم». واضافت الصحيفة قائلة ان خلافات ظهرت بشدة بين الوفدين المصري والاثيوبي خلال تبادل الكلمات في مؤتمر المياه الذي عقد مؤخرا في باريس وصلت إلى حد التهديد. وقالت ان مصر تستفيد من مياه النيل على نحو لا تتمتع به أية دولة اخرى من دول حوض النيل واضافت ان مصر ما تزال ترفض قيام اثيوبيا بانشاء سدين على النيل الازرق. ونقلت اذاعة اديس ابابا عن دوايت يوهانس رئيس البرلمان الاثيوبي أمام وفد البرلمان الاوروبي قوله انه لا توجد حتى الآن أية اتفاقيات بين بلاده ومصر فيما يتعلق بمياه النيل. وان بلاده مهتمة بتعزيز التنمية وبرامجها من أجل تحسين الاوضاع المعيشية للمواطنين وعدم الاعتماد فقط على مياه الامطار..

●● وهذا الكلام لا يقال للمرة الاولى.. بل قيل مرات عديدة احيانا على استحياء في المؤتمرات. واحيانا علنا وبشدة في الاعلام الاثيوبي.. ورغم هذا فإن الاعلام المصري يغط في سبات عميق، لان حكومة مصر تخشى ان تتحدث في القضية.. بل وتخاف من فتح هذا الملف.

واذا كان أول مؤتمر للقمة الافريقية أقر الاوضاع الحدودية بين كل دول القارة واعترف بكل ما تركه الاستعمار الغربي من مسامير جحا، انطلاقا من مبدأ الاعتراف بالامر الواقع وسد الطريق أمام نزاعات هائلة تؤدي بلاشك إلى حروب طاحنة.. فاننا نريد ان نطبق نفس المبدأ في قضية المياه.. أي تعترف القمة الافريقية بكل الاتفاقيات القديمة التي تناولت قضية المياه ومنها اتفاقيتي تقسيم مياه النيل عامي ١٩٢٩ و١٩٥٩ وهي اتفاقيات تمت قبل ان تقوم منظمة الوحدة الافريقية ذاتها. أي تطبق على اتفاقيتا المياه نفس ما طبق في موضوع الحدود بين الدول الافريقية القديمة والوليدة حقنا للدماء. وسدا لكارثة يمكن ان تحل بكل سكان القارة.

●● ولكن هذا لا يمنع ان تدعو مصر دول حوض النيل إلى مؤتمر عام يناقش اوضاع النهر وفتح ملف المياه الضائعة عند المنابع بسبب عدم وجود خطط علمية لاستثمار واستغلال مياه النيل. وكيف ان ما يصب في مجرى النهر عند التقاء مصدري النيل الاساسيين؛ من الهضبة الاثيوبية ومن المنابع الاستوائية لا يصل إلى ١٠٪ من اجمالي المياه التي تسقط عند المنابع. وان الجزء الاعظم من المياه يضيع اما في البحر الأحمر عند اريتريا أو تسيح في منطقة المستنقعات وان تلتقي كل الافكار نحو استثمار امثل لهذه المياه من خلال مشروعات يتفق عليها بين كل دول الحوض. وان توضع في الاعتبار كميات الامطار الساقطة على دول المنابع.. وهي ايضا تضيع هدرا وبلا اى استغلال.

●● القضية ان البعض يريد «المياه الجاهزة» ولا يفكر في حسن استقبال واستغلال ما يسقط من أمطار عند المنابع.

ومازال ملف النيل مفتوحا.

عباس الطرابيلي



المصدر : العالم اليوم
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٥/١٩٩٨

استثمارات المياه مضمونة الربحية للقطاع الخاص

66 دولة فى العالم تعانى من نقص المياه عام 2050

التعاون بين الشمال والجنوب هو الحل لمشكلة عجز المياه فى الوطن العربى

السنوات العشر الماضية شهدت كسادا فى الاستثمارات الخاصة بالمياه

80٪ من الخزانات المستخدمة فى توليد الطاقة داخل امريكا وكندا مملوكة للقطاع الخاص

نائب رئيس المجلس العالمى للمياه يكشف النقاب عن مشروع جديد

المجلس العالمى للمياه يضم 160 عضوا يمثلون ثلثى سكان العالم

650 مترا مكعبا نصيب الفرد من المياه عام 2030

د. علي شادى يجمع بين عدة صفات اقتصادية هامة حيث يتولي نائب رئيس المجلس العالمى للمياه ورئيس هيئة المعونة الكندية فى الشرق الاوسط ويمثل خبرة مائية وبيئية كبيرة.

وعلي هامش مؤتمر المياه العربية وانعقاد المجلس العالمى للمياه بالقاهرة التقت «العالم اليوم» د. علي شادى حيث كشف خلال الحوار الاتفاق بين دول حوض النيل علي اعداد هيكل جديد للتعاون المشترك من خلال هيئة شاملة تضم مختلف دول النهر من المنبع حتى المصب.

واشار الخبير العالمى الى ان الاتفاقية الجديدة سيوقع عليها رؤساء الدول فى مؤتمر قمة عالمى. وقال ان الهيكل الجديد سيكون بديلا لتجمع التيكونيل الحالى.

واوضح ان المؤسسات الدولية تمثل دور الوسيط فى المفاوضات وان القطاع الحكومى المحلى والعالمى لا يستطيع ان يمول اكثر من 10٪ من اجمالى مشروعات الحوض المستقبل، والامل على القطاع الخاص.

وأكد ان المياه سلعة اقتصادية تباع وتشترى، وليست مجانا. مشيرا الى ان الامم المتحدة فشلت فى حل مشاكل الانهار الدولية المشتركة، والباب مازال مفتوحا للمجلس العالمى للمياه للعمل فى هذا الشأن، كما نفى ما تردد بشأن دفن نفايات داخل منابع النيل. وقال ان هذه الشائعات خالية من الموضوعية، وفيما يلى نص الحوار:

أهداف المجلس العالمى للمياه

□□ ماهي فكرة انشاء المجلس العالمى للمياه واهمية الحاجة اليه بالنسبة للدول العربية؟

●● انشيء المجلس العالمى للمياه لضرورة سد الفراغ الموجود فى الهيئات الدولية المعنية بشئون المياه على الصعيد العالمى، ويضم المجلس- حاليا- 160 عضوا عاملاً يمثلون ثلثى سكان العالم، ومنها معظم المؤسسات الدولية الكبرى كالبنك الدولى، مؤسسات الامم المتحدة، الشركات العالمية الكبري، الجمعيات العلمية المتخصصة فى الاستخدامات الخاصة للمياه مثل الرى، توليد الكهرباء، مياه الشرب، الصرف الصحى، شئون البيئة، البحوث والتنمية.

ويرجع وجود فكرة تكوين المجلس الى مؤتمر الامم المتحدة الذى عقد بالارجنتين عام 1977، وماتلاه من مؤتمرات ناقشت الموضوع بدون الوصول الى وضع تنفيذى محدد. وكان آخر هذه اللقاءات هو المؤتمر الدولى الثامن للمياه الذى عقد بالقاهرة فى نوفمبر 94، حيث أخذ القرار بتكليف مصر باتخاذ الاجراءات اللازمة لانشاء المجلس العالمى للمياه، وتم بالفعل تشكيل لجنة تاسيسه من ممثلى الهيئات الدولية والشخصيات الهامة بشئون المياه، حيث قامت اللجنة بدراسات دقيقة ومفصلة، للموضوع ووضعت الاطار العام لتشكيل المجلس وتحديد مهامه واهدافه المستقبلية بما يناسب متطلبات العالم فى الوقت الراهن، وبدون التعارض أو التكرار مع الهيئات القائمة، وبعدها عرض الاقتراح فى عدة منتديات دولية وقوبل بالترحيب واعلن الكثير من الهيئات استعدادها للدخول فى العضوية.

تم بعد ذلك اشهار المجلس العالمى للمياه بفرنسا فى يونيو 96 وتلا هذه الخطوة تنظيم الملتقى العالمى للمياه الاول بمراكش حيث قرر الملتقى تكليف المجلس العالمى للمياة بوضع النظرة الشاملة للمياه العالمية فى القرن الحادى والعشرين فيما يختص بالمياه، الحياة والبيئة. ثم واصل المجلس مساعيه لدى زعماء العالم من خلال مجموعة الدول السبع، ومن خلال الجلسة الخاصة للجمعية العمومية للامم المتحدة، وتم تنظيم المؤتمر الدولى للمياه بفرنسا يونيو 97 بالتعاون مع المجلس العالمى للمياه، حيث قدم المجلس الورقة الاساسية للاطار العام كنظرة مستقبلية للمياه فى القرن القادم، وأخذت توصيات هذا المؤتمر فى الاعتبار فى اجتماعات الامم المتحدة من خلال لجنة التنمية المتواصلة.

أما عن أهداف المجلس فهى تحديد الموضوعات المتعلقة بالصعيد المحلى والاقليمى والدولى، رفع مستوى الوعى بشئون المياه على جميع المستويات، تكوين ملتقى ثابت لتحديد وتطوير المنظور الاستراتيجى للتنمية المتكاملة للموارد المائية على أسس التنمية وتشجيع تنفيذ السياسات المائية، الفعالة، توجيه النصيحة والرأى للهيئات المعنية ومتخذى القرارات المتعلقة بشئون المياه فى موضوعات التنمية وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المتكاملة والشاملة للتنمية المتواصلة لإدارة الموارد المائية، مع الاخذ فى الاعتبار مسائل البيئة والاحوال الاجتماعية.

ولاشك ان الدول العربية سوف تستفيد من هذا المجلس، حيث بها مجموعة انهار وذات محور حيوى فى تغيير المجريات الخاصة بالمياه ليس فى الشرق الاوسط فقط، بل فى العالم كله.

مشاكل نقص المياه

□□ كيف ترصد اوضاع المياه في العالم حاليا، وابرز المشكلات التى تعترضها وكيفية مواجهتها؟

●● المؤشرات الحالية لاوضاع المياه بالعالم توضح وجود 26 دولة بالعالم يسكنها 300 مليون نسمه تعانى من مشاكل نقص المياه، ومتوقع ان يصل عدد الدول الى 66 دولة فى عام 2050، كما ان زيادة السكان تعنى زيادة الطلب على الموارد المائية، والغذاء، الامر الذى يتوقع ان يتناقص معه نصيب الفرد من المياه بحلول عام 2030 الى 650-700م3 للفرد مقارنة بالمعدل العالمى المتوسط 1000م3 للفرد.

وسوف يصل متوسط جملة الموارد المائية المتاحة بالوطن العربى سنويا الى 350 مليارم3 سنويا، ويأتى 60٪ منها من أنهار مشتركة دولية ويستفاد منها فقط بنحو 143 مليارم3 سنويا، والباقى فواقد، كما ان المساحات الزراعية تقدر بحوالى 200 مليون هكتار، يستخدم 47 مليون هكتار سنويا.

وأوكد ان المنطقة العربية بها كميات من المياه الجوفية العميقة، غير المتجددة تقدر بنحو 7734 مليار م3، فى حين ان شحن الخزانات الجوفية، يعادل 42 مليار م3 فقط من المياه المتجددة كل عام.

اما عن مواجهة مشكلات العجز فى الموارد المائية بالوطن العربى، فإن هناك العديد من الحلول الفنية، وهى مرتبطة بالاستقرار السياسى والسلام الاجتماعى داخل كل دولة، ومن الضرورى توافر روح التعاون والمصالحة والمشاركة بين دول الشمال والجنوب والدول الغنية والفقيرة، فالمياه أصبحت وسيلة للحوار والتعاون، ويجب تحويل المشاكل الى فرص للتنمية، فعنصر الزمن والوقت فى ادارة المشروعات المائية ذو اهمية بالغة، يجب ان نوليهما اهتماما كبيرا.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ / ٥ / ١٩٩٨

هيئة جديدة للمياه

□□ تردد مؤخرا داخل الدوائر السياسية ان هناك استراتيجية شاملة سيتم توقيعها بين دول حوض النيل، ماهى ملامح هذه الاستراتيجية، وكيف سيتم اعادة توزيع المياه بشكل عادل؟

●● بالفعل تم الاتفاق على هيكل شامل وجديد للتعاون بين جميع دول حوض النيل خلال اجتماع وزراء المياه لدول النهر فى مارس الماضى، وبحضور المؤسسات الدولية المعنية بقضايا المياه، وقد توصل الجميع الى رأى موحد يضم كل دول الحوض من المنبع وحتى المصب وتشكيل هيئة لدول النهر، تقوم بوضع هذه الاستراتيجية، وكذلك التمهيد لعقد مؤتمر قمة لدول الحوض يحضرها الرؤساء لوضع أسس التفاهم الجديدة للتنمية المشتركة لمياه نهر النيل، وهذه الاستراتيجية ستكون فوائدها كبيرة على المدى البعيد، وتوجد نوعا من الثبات والاستقرار فى منطقة حوض النيل، والاستفادة بالمياه لصالح الشعوب، فى الوقت الذى يحذر فيه العالم من خطورة الوضع القادم لهذا المورد الشحيح ولقد أصبح التعاون الشامل لجميع دول الحوض واحترام الحقوق الخاصة بكل دولة أمراً ضرورياً بعد تحديد نوعية هذه الحقوق، بما يضمن التنمية واحتياجات كل دولة لمشروعاتها وعدد سكانها وظروفها الحالية ومدى اعتمادها على مياه نهر النيل كمصدر رئيسى، وهناك لجنة ممثلة لجميع الدول تقوم بدراسة الجوانب القانونية والمؤسسية والقواعد التنظيمية وتجتمع بشكل دورى، وتقوم بتمويلها الامم المتحدة.

□□ الاستراتيجية التى ذكرتها، هل ستلغى تجمع «التيكونيل» الموجود حاليا؟

●● «التيكونيل» الذى تم انشاؤه كان الهدف منه ان يكون هيئة مؤقتة تجمع دول حوض النيل حتى يتم الاتفاق على اطار جديد يشمل الجميع، وعن انشاء هذا الاطار الجديد اعتقد انه سيكون بديلا قويا لتجمع «التيكونيل»، حيث دول النهر لم تنضم اليه جميعها، وان كانت قراراته ملزمة.

□□ وماذا عن دور المؤسسات الدولية فى ظل الاطار الجديد؟

●● دورنا هنا سيكون دور الوسيط والمساعد والمعاون فقط، فهدف المؤسسة الدولية هو القيام بدور محايد والتسهيل لجمع هذه الدول على مائدة حوار واحدة للتفاوض والتشاور والنقاش على ان يترك لها اتخاذ القرارات بدون تدخل.. واعتقد ان البنك الدولى وهيئة المعونة الكندية وهيئة الامم المتحدة قد نجحت فى ذلك من خلال هذه الاتفاقية الجديدة لتمكن جميع اطراف القضية فى الجلوس تحت مظلة حوار واحد للتفاوض واعتقد ايضا، اننا نجحنا فى ذلك رغم استغراق المساعى وقتا طويلا: استمر ثلاث سنوات متتالية

استثمارات الهيئة الجديدة

□□ الخطة الجديدة سوف تحتاج الى استثمارات عالية، هل ستكون المؤسسات الدولية هى الممولة؟

هذا التمويل ستكون مصادره متعددة، منها التمويل المحلى والدولى والقطاع المحلى والعالمى، وان كنت اعتقد أن حوالى 95٪ من التمويل سيكون من القطاع الخاص المحلى داخل هذه الدول، وعندما يتم وضع الاطار اللازم للاستقرار والتنمية داخل هذه الدول ستكون استثمارات المياه مربحة للغاية، وبالتالى سيكون اقبال القطاع الخاص كبيرا، كما ان القطاع الحكومى بهذه الدول بالمشاركة مع القطاع الدولى المؤسس لا يستطيع ان يساعد فى التمويل بنسبة أعلى من 10٪ من حجم المتطلبات الكلية.

□□ ولكن هل هناك مجالات واسعة لدخول القطاع الخاص؟

●● الاستثمار للقطاع الخاص داخل هذه المنطقة البكر مفتوح بلا حدود، فهناك مشاريع كثيرة مضمونة الربحية للقطاع الخاص إذا دخل فيها، منها على سبيل المثال مشروعات توليد الكهرباء عن طريق المصادر المائية ببناء خزانات للتوليد بدلا من الاعتماد على البترول فى توليدها، وهى تحتاج إلى تكاليف بسيطة للغاية مقارنة بالبترول، وبالتالى ستكون مشروعات القطاع الخاص ممثلا بالولايات المتحدة الامريكية وكندا، وهناك حوالى 80٪ من الخزانات المستخدمة فى توليد الطاقة داخل الدولتين مملوكة للقطاع الخاص، ويقوم ببيعها للحكومة بطريق غير مباشر.

ومن المشروعات التى تفتح مجال استثمار للقطاع الخاص داخل حوض النيل مشروعات النقل النهرى، فمن الممكن تحويله بنسبة 100٪ للقطاع الخاص، كذلك مياه الشرب، فكما تفكر الحكومة المصرية فى انشاء شركات للاتوبيسات والسكك الحديدية والطيران، تستطيع أن تنشىء شركات لمياه الشرب، وخلال السنوات الماضية كانت فى مصر شركة للمياه، ولكنها لم تعد موجودة اليوم، فهذا القطاع يستطيع أن يضع مواسير ومحطات نقية للمياه وبيعها للمواطنين.

ولكن للأسف فخلال السنوات العشر الماضية، هناك كساد كامل فى الاستثمارات الخاصة بالمياه بمختلف قطاعاتها على المستوى الحكومى والقطاع الخاص.

□□ ما هو حجم الاستثمارات المطلوبة فى هذا القطاع الذى تقترحه؟

●● لا أريد أن أحدد رقما بعينه، ولكن المطلوب أن تكون الاستثمارات أو النمو على الاقل يوازى معدل نمو زيادة السكان بجانب الاحلال والتجديد لأدوات هذا القطاع، بالاضافة إلى زيادة المستوى المعيشى لاستهلاك المياه للفرد، حتى مع فرض عدم زيادة عدد السكان المستقبلى.

□□ هل تقصد بكلامك أن تكون المياه سلعة تباع وتشترى لمختلف الاغراض؟

●● المياه طول عمرها سلعة اقتصادية تباع وتشترى، فنحن اليوم نستورد المياه، وندفع فيها أكثر مما ندفع فى البنزين، فليس هناك فرق، ولكن هذا ينطبق على المياه المعدنية وليس المياه المستخدمة فى الزراعة على سبيل المثال.

ليست هناك مياه مجانا حتى ولو كان ذلك بغرض الزراعة، فالسد العالى لم يتم بناؤه مجانا والعاملون فى مجال المياه لا يعملون بلا أجر فتسعيرها موجود بالفعل، والفلاح يدفع ثمنها عن طريق الحكومة أى مدعمة من القطاع الحكومى، وبالتالى من الاقتصاد العام للدولة الذى يعتمد فى مجمله على الانتاج الزراعى والصناعى والاشياء الاخرى، وفى هذه الحالة يكون الدفع بطريقة غير مباشرة.

أسس توزيع المياه

□□ اسمح لنا ان نعود مرة اخرى للاتفاقية الجديدة بين دول حوض النيل، ونعرف: ما هى

أسس التوزيع وفقا لهذه الاتفاقية؟

●● توزيع المياه داخل نهر النيل من خلال الاتفاقية الجديدة سيكون من خلال اتفاق هذه الدول على مجموعة من الاسس سواء كانت فى اطار مجموعة ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو شاملة، فليست هناك اسس ثابتة بل تتغير من دولة لاخرى، فعلى سبيل المثال الاسس التى سيتم الاتفاق عليها فى اطار ثنائى سوف تختلف عن التى سيتم الاتفاق عليها فى اطار ثلاثى أو مجموعة وستكون الاولوية للاتفاقيات الاقوى.

□□ وماذا عن موقف الحقوق التاريخية من هذه الاتفاقية؟

●● قبل الدخول فى المفاوضات ينبغى ألا تضع أى دولة من دول حوض النيل شروطا مسبقة وتترك الامور للمفاوضات والحوارات والمناقشة حتى يسهل الوصول إلى رؤية واضحة للجميع.

□□ البعض يتهم المكاتب الاستشارية العالمية بمحاولة اشعال الفتنة داخل حوض النيل؟

●● أنا لا أتفق مع هذا الكلام فهو مجرد اتهامات دون دليل، فأيهما اكثر ربحية للمكاتب الاستشارية أن يكون فى المنطقة مجال أوسع للاستثماريعطى انشطة ومكاسب كبرى ويوجد جوا من الاستقرار والثبات أم تريد مشاكل وبالتالى تؤدى إلى طرد الاستثمارات التى يمكن أن تولد فى هذه المنطقة، ولذا فان هذه الاتهامات غير منطقية.

نفايات أوغندا

□□ اثيرت فى مصر خلال الايام الماضية قضية خطيرة تتعلق بدفن نفايات اوغندا فى منابع النيل، ما هى ابعاد هذه القضية؟

●● هذه شائعات ولا أساس لها من الصحة، بل وكلام فارغ ولا تعليق.

□□ اثيوبيا اعلنت مؤخرا عن حصولها على 300 مليار دولار لتمويل الزراعة بالرى بها عن طريق خطة متكاملة لمدة ثلاثين عاما قادمة، هل يؤثر ذلك على مصر، وهل من حق الموسسات المانحة الموافقة على ذلك؟

●● لم أسمع عن هذه الخطة فى اطارها الفعلى، ولكن كل ما قيل كان مجرد تصريحات اعلامية، وكل ما أعرفه أن لدى اثيوبيا مشروعا وخطة تهدف إلى الاستفادة من المياه التى تذهب هباء فى المناطق الاستوائية، ولو تمت هذه المشروعات فسوف تكون المياه التى ستوفرها ملكا للدول التى ستقام فيها المشاريع، ولن تنال دول أدنى الحوض أية فائدة.

ونحن لا نريد الدخول فى «متاهات» القانون الدولى فقد رأيناه فى التطبيق الفعلى عاجزا عن حل المشاكل الاقل تعقيدا، وعن منع الترتيبات التى قامت بها بعض الدول لحجز المياه عن شركائها فى الحوض، ولكن كل ما نؤكده أن توزيع مياه النيل على الشكل الذى يحدث اليوم لا يسنده إلا وزن دول الحوض وثقل مركزها الاقتصادى والعسكرى، ومن هذا المنطلق لا توجد دولة من دول المنبع قادرة على خرق الاتفاقيات والتصرف فى مياه النيل وحجز أية كمية من المياه عن دولتى المصب، حتى وان رغبت هذه الدول فليس هناك ثقل اقتصادى أو تصفية تمكنها من بناء السدود أو قنوات التحويل أو حتى استصلاح أراض جديدة، وفى المقابل نرى أن هذه الدول ليست فى وضع يسمح لها بتعبئة الرأى العام العالمى والمؤسسات الاقتصادية الدولية لتمويل مثل هذه المشاريع.

شرق العوينات

□□ ما رايك فيما تردد عن العمر الافتراضى للمياه الجوفية بمنطقة شرق العوينات بأنها سوف تستمر لمدة 100 عام او يزيد؟

●● موضوع شرق العوينات تم اكتشافه بالصدفة عن طريق احدى الشركات الامريكية التى كانت تقوم بالتنقيب عن البترول وأثناء الحفر وجدت كميات كبيرة من المياه، فعرضت على الحكومة المصرية المساعدة بدون مقابل، وعن طريق النماذج الرياضية ونتائج الابحاث تم تحديد المساحات التى يمكن زراعتها وعمق المياه التى يمكن استخراج المياه بشكل آمن منها، وقامت بهذا العمل بعد ذلك الشركة العامة للبترول، وتم حساب عمق المياه حتى منسوب 140 مترا لزراعة 190 ألف فدان، وتم تحديد العمر الافتراضى للاستخدام بحوالى مائة عام فقط وهو اقتصادى لهذه المدة، ولكن من يزيد على ذلك فبحوثه لا تقوم على اساس علمى!

مستقبل المياه

□□ إذا تحدثنا عن مستقبل استخدامات المياه داخل الحوض والمعدلات الحالية، فماذا تقول؟

●● الامكانيات المائية والزراعية المتاحة لدول حوض النيل عالية، فهناك فائض كبيرفى الموارد المائية، والارض فكمية المياه المتاحة داخل الحوض تصل إلى 471 مليار م3 لا يستغل منها فى الوقت الحاضر سوى 227 مليار م3 بنسبة 47٪، والاراضى القابلة للزراعة فى حدود 450 ألف كيلو متر مربع، لا يزرع منها حاليا سوى 267 ألف كم2 بنسبة 60٪ فقط، وهذه المياه والاراضى التى لم تستغل حتى اليوم توزيعها بين دول الحوض غير متساو فاثيوبيا واوغندا وحدهما تختصان بنحو 60٪ من فائض مياه النيل ثم تنزانيا بفائض يصل إلى72 مليار م3 بنسبة 18٪، وفى المقابل تاتى مصر وكينيا كاكثر دول الحوض حاجة للاراضى والمياه.

والسودان تستخدم حوالى 14,5 مليار م3 من المياه سنويا، وتخطط لاستخدام باقى حصتها من نهر النيل والبالغة 18,5 مليار م3 سنويا، وتستعد لاضافة حوالى 1,7 مليون فدان جديدة عن طريق استكمال قناة جونجلى التى تضيف لها ما يقرب من 2,3 مليار م3 سنويا، كما تخطط لإنشاء سد «المروى» على النيل الرئيسى بالنوبة بسعة 1,6 مليار م3 كمرحلة أولى تزيد إلى 7 مليارات فى مراحل لاحقة وللسودان مشروعات قوية الآن لزيادة المساحة المروية بمياه النيل واضافة 3,4 مليون فدان أخرى فى مناطق النيل الازرق وروافده، وهذا يحتاج إلى 16 مليار م3 من المياه يصعب توفيرها حتى لو اقيمت كل مشروعات أعالى النيل.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : / ٦ / ١٩٩٨

في لجنة الدفاع والامن القومي

حرب المياه في افريقيه.. ومصير حصة مصر من مياه النيل..!

الخوف على مياه النيل.. وحصة مصر منها - واحتمالات قيام حرب مياه في افريقية كان قضية المناقشة في اجتماع لجنة الدفاع والأمن القومي برئاسة فتحى قزمان رئيس اللجنة وذلك لمناقشة الطلب الذي قدمه النائب محمد ابو العينين فيما اسماه الخوف على منابع النيل وما يثار حولها من مخطط تتقنه بعض دول الحوض.

تحدث محمد ابو العينين فأشار الى ضرورة فتح ملف اتفاقيات المياه خلال الثلاثة عام الماضية لان المعطيات تغيرت وكل طرف يقدم حججا وفلسفة جديدة سواء من وجهة النظر القومية او العالمية او القانون الدولى واوضح ان الطموحات في دول حوض النيل كبيرة وتشجعها قوى اجنبية وطالب بايجاد الية جديدة للتعاون مع دول حوض النيل.

واشار فتحى قزمان ان اللجنة خصصت هذا الاجتماع للاستماع لاستراتيجية وزارة الاشغال والموارد المائية بان حصة مصر من مياه النيل مقدارها ٥٥,٥ مليار متر مكعب ولم تزد منذ عام ١٩٥٠ برغم الزيادة السكانية والثورة الصناعية والتنموية التي تعيشها مصر حاليا.

ورد المهندس احمد فهمى رئيس قطاع مياه النيل بوزارة الاشغال ان حصة مصر من مياه النيل حصة ثابته ونحن نستغلها بالكامل ولزيادة هذه الحصة لابد من حفر قنوات جديدة في جنوب السودان وهناك اربعة مشروعات لهذا الغرض هي: قناة جونجلي والتي توفر ٤ مليارات متر مكعب تقسم مناصفة مع السودان وطولها ٣٦٠ كم تم تنفيذ ٢٩٠ كم وباقى ٧٠ كم ولكن توقف العمل بها منذ ١٩٨٤. وقناة جونجلي - مرحلة ثانية - وتوفر ٣ مليارات متر مكعب عن طريق اقامة سد على مخرج بحيرة البرت في بحيرات استوائية هي بحيرات فيكتوريا والبرت. مع اقامة قنوات على نهر السوباط لتوفير ٤ مليارات متر مكعب. وانشاء قناتين شمال وجنوب بحر الغزال لحصار مياه تصل الى ١٥ مليار متر مكعب تضيع هباء كل عام.

وهذه المشروعات هي الطريق الوحيد لزيادة حصتنا.

وبالنسبة لاتفاقيات المياه فقد بدأت عام ١٨٩١ وحاليا هناك بروتوكولات تعاون اقليمي مع اثيوبيا.

واكد المهندس محمد نصر عزت مستشار وزير الاشغال ان اتفاقيات مياه النيل اتفاقيات دولية يحكمها القانون الدولى وقاعدة عدم الضرر بمصالح اى من دول حوض النيل وهى قاعدة معترف بها دوليا وبالتالى فحقوقنا محمية - واوضح ان الهضبة الاستوائية بها فاقد كبير جدا من المياه واى مشروعات للاستفادة منها تفيد مصر وتزيد من حصتها..

ثم انتقد احمد جلال عز الدين الصورة الوردية التي قدمتها وزارة الاشغال للوضع في دول حوض النيل واكد ان الجميع يعرفون طمع بعض الدول في المنطقة للتهديد مصالحنا واشار الى ان اعتمادنا على الاتفاقيات التي يحميها القانون الدولى امر غير مضمون لان منطق العالم الآن هو منطق القوة.

بينما هاجم البدرى فرغلي وزارة الاشغال لانها تناولت القضية من الزاوية الفنية فقط برغم ان القضية لها ابعاد سياسية واستراتيجية خطيرة فالمياه ستكون هدف الحروب القادمة وتساءل عما التي قدمناه لدول حوض النيل من تعاون ومساعدات لكي تتجاوز ازماتها - كما تفعل اسرائيل؟ واكد فرغلي ان هناك لغما سيتفجر قريبا في المنطقة بسبب المياه. وطالب بخطة مدروسة لمواجهة اى جريمة تمس مقدرات مصر من المياه وطالب وزارة الاشغال بان تكون بمثابة وزارة لحرب المياه وتعيش دورها السياسى والامنى.



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ / ٤ / ١٩٩٨

اتصالات مع اثيوبيا لحل مشكلة المياه

مصر تنتقد التحركات الأميركية في افريقيا

القاهرة ـ خاص

أكدت مصادر وزارة الخارجية المصرية ان القاهرة تعد حالياً خطة لمواجهة التحركات الأميركية الأخيرة بالقارة الافريقية خصوصاً في ضوء زيارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون الشهر الماضي وما تبعها من زيارات هامة معلنة وسرية لمسؤولين أميركيين بارزين حيث ترى مصر في كل هذه التحركات خطوات للاستحواذ والسيطرة الأميركية والاسرائيلية على القارة وتقويضاً للدور المصري ومعطيات الأمن القومي المصري هناك بالاضافة إلى تداعيات سيئة سيكون لها أكبر الأثر على التنمية ومشروعات بناء الاقتصاد المصري وأهمها خلق المشاكل حول توزيع حصص مياه النيل وبث الفتنة من جديد بين دول حوض النيل وهو ما ترفضه مصر حالياً بشدة.

وقالت مصادر دبلوماسية مصرية ان القاهرة تقوم حاليا باتصالات متعددة مع الدول كافة التي زارها كلينتون أخيراً من خلال وفود وجولات لكبار المسؤولين المعنيين بالملف الافريقي لاصلاح ذات البين ودعم العلاقات التي تسعى أميركا واسرائيل لتخريبها بين مصر والعديد من الدول الافريقية واستعادة الدور المصري من جديد من القارة السوداء.

ومن جانبه، أكد السفير محمد شعبان مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون الافريقية ان مصر تتحرك في افريقيا انطلاقاً من مصالحها السياسية والاقتصادية والامنية والمائية.

وأوضح ان الجهد المصري الذي بلغ ذروته بجولة عمرو موسى وزير الخارجية الاخيرة في افريقيا تركزت بصورة أساسية على دعم التعاون السياسي والاقتصادي وتأمين الدور المصري في الصومال وتسوية نقاط الخلاف مع بعض دول القارة خصوصاً أثيوبيا وتعميق التعاون المشترك على مختلف المستويات عبر نشاط الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا.

وقال شعبان ان جولة موسى في آذار (مارس) الماضي هي الثالثة من نوعها حققت نتائج طيبة للغاية على المستوى الاقتصادي وذلك في اطار اهتمام الدبلوماسية المصرية باستخدام امكاناتها وخبراتها الضخمة من أجل التنمية وفتح اسواق جديدة للاستثمارات المصرية. وأوضح ان وفد رجال الأعمال الذي رافق وزير الخارجية في جولته «٣٣ شخصاً» شاهد جميع أفراده عن كثب الفرص الاستثمارية المتاحة في الدول الافريقية واتفقوا مع نظرائهم من رجال الأعمال فضلاً عن المسؤولين الأفارقة.

وأضاف ان الدبلوماسية المصرية فعلت ما عليها في هذا الصدد وقدمت رجال الاعمال المصريين للسوق الافريقية والباقي عليهم، مؤكدا في الوقت نفسه ان الوزارة والحكومة المصرية مستعدة لمعاونتهم.

وقال السفير شعبان ان عدداً من رجال الأعمال المصريين اتفقوا بالفعل على استثمارات ضخمة وطلب بعضهم من وزراء المجموعة الاقتصادية بالحكومة المصرية استئجار أو شراء فروع شركة النصر المنتشرة في مواقع حيوية بالعواصم الافريقية.

وأضاف ان هناك جهوداً مصرية متعددة لتذليل العقبات التي تواجه الاستثمارات المصرية في افريقيا خصوصا في قطاعات النقل والائتمان وضمان المخاطر والتمويل مشيراً إلى أن السوق الافريقية يمكن ان تحل المشاكل التي تواجهها الصادرات المصرية في السوق الاوروبية.

وفي ما يتعلق بالعلاقات المصرية – الاثيوبية والخلافات حول حصص مياه النيل قال الدبلوماسي المصري ان موسى قد أجرى في الشهر الماضي مشاورات هامة مع الرئيس الاثيوبي ميليس زيناوي وضعت النقاط على الحروف خصوصاً في ما يتعلق بقضية مياه النيل والصومال خصوصاً بعد تشجيع القارة واستضافتها نهاية العام الماضي للعديد من الفصائل الصومالية وإقناعهم بتوقيع اتفاق المصالحة بهدف انقاذ الصومال وعودة الحياة الطبيعية هناك، وقد تفهم الاثيوبيون الموقف المصري وأيدوا اتفاق القاهرة للمصالحة الصومالية.



المصدر : الخرطوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٥/١٩٩٨

قضية للنقاش

النيل واتفاقية الانهار الدولية

بقلم: د. عبد الملك عودة

● فى مطلع اعوام التسعينات من هذا القرن كان التغيير المتوالى والتنوع الذى اعقب انتهاء الحرب الباردة يتفاعل فى بيئة العلاقات الدولية والاقليمية، كما إمتد الى البيئة الداخلية فى عدد من دول الحوض، وقامت نظم حكم جديدة بعد انتهاء نظم حكم سابقة عايشت فترة الحرب الباردة فى كل من اوغندا والسودان وإثيوبيا واريتريا ورواندا وبوروندى والكنغو الديموقراطية، وشهدت تنزانيا وكينيا آثار التحول الديموقراطى والتعددية السياسية. ويضاف إلى هذا آثار التغيير فى المفاهيم الاقتصادية والتنموية والتوجه للتركيز على التنمية الزراعية لمكافحة نتائج التصحر والجفاف ولسد الفجوة فى الاستهلاك المحلى بين الاستيراد والانتاج فى مجال الأمن الغذائى.

● كذلك واجهت السياسة المصرية متطلبات إعادة النظر فى أولويات سياستها الافريقية عامة ولمنطقة نهر النيل خاصة، ويضاف إلى هذا التقارير والتصريحات المنشورة من وزارة الموارد المائية بشأن تزايد احتياجات مصر المائية عن الحصة المقررة فى اتفاقية ١٩٥٩، الأمر الذى تطلب امرين تاخذ بهما السياسة المائية المصرية، الأول هو ترشيد الاستهلاك الداخلى والتغيير فى التركيب المحصولى والاستفادة من المياه الجوفية ومعالجة مياه الصرف الزراعى والصحى لإعادة استعمالها مع الاستمرار فى تنفيذ مشروع ترعة السلام ومشروع توشكى، اما الأمر الثانى فهو تجديد التفكير والأساليب فى اطار التعاون المائى مع دول نهر النيل، والأمثلة على ذلك هى:

- الموافقة على طلب اوغندا بالتعلية الثانية لسد اوين عام ١٩٩١، وعقد اتفاقية تعاون فنى مع كينيا لحفر آبار للمياه الجوفية، والمساهمة فى مكافحة الحشائش وورد النيل فى بحيرة فيكتوريا، وعقد اتفاقية إطارية مع اثيوبيا عام ١٩٩٣ فى مجال استخدام وتنمية مياه النيل.
- إعادة تفعيل نشاط اللجنة الفنية الدائمة الثنائية مع السودان وتم الاجتماع الأول فى فبراير ٩٨.
- إستمرار العمل فى إطار تكونيل وفى إطار مؤتمر النيل ٢٠٠٢ بين وزراء الموارد المائية لدول الحوض وآخر الاجتماعات كان فى مارس ١٩٩٨، مع التفكير فى انشاء



المصدر : الخرطوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/٥/١٩٩٨

الية جديدة تضم دول الحوض.

- المشاركة مع ليبيا والسودان وتشاد فى دراسة الخزان الجوفى الرملى الحجرى النوبى الذى يمتد تحت اراضى هذه الدول للإنتفاع بمياهه فى خطة مشتركة.

- إبداء الرأى والمواقف تجاه اتفاقية قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الاغراض غير الملاحية فى اطار الجمعية العامة للأمم المتحدة ودراسة إجراء الموافقة أو المصادقة عليها بشرط عدم المساس بالاتفاقيات السابقة والمحافظة على الحقوق المكتسبة، وهذا هو جوهر التحفظ المصرى عليها.

- الاعلان عن ان وزارة الموارد المائية تعد حالياً خطة السياسة المائية المصرية حتى عام ٢٠١٧ وانها سوف تعرض على مجلس الوزراء لإقرارها.

ان ظهور نتائج هذا النشاط والممارسة على مستويات متعددة سوف يستغرق بعضاً من الوقت، ولكن هذا لا يمنع من إبداء عدد من الملاحظات كالتالى:

- الملاحظة الأولى تتعلق بتفعيل اللجنة الفنية الدائمة على المستوى الثنائى وهل الطموحات والآمال فى تفعيلها على المستوى الفنى الجماعى ما تزال واردة أو محتملة؟

فى تقديرى ان التوقعات تبدو ضئيلة على الرغم من التحسن فى العلاقات المصرية السودانية والسبب هو نتائج التغيير فى العلاقات الاقليمية مع دول الحوض ومستوى المتطلبات المائية التى تتحدث عنها دول الحوض، كما انه يجب دراسة ما جرى من محادثات ومشروعات فى اطار اللجنة المائية المشتركة بين السودان واثيوبيا قبل القطيعة بينهما، وهناك الآن الحديث المتواتر فى المصادر الاجنبية المنشورة يشير الى مشروعات على النيل الأزرق ونهر عطبرة بدعوى ان الأمن الغذائى والمائى السودانى يقع فى مناطق الشرق المجاورة لاثيوبيا، وليس فى جنوب السودان حيث موقع قناة جونقلى.

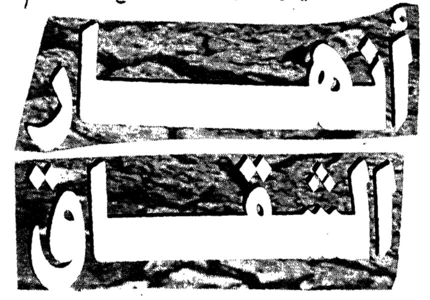
نواصل

● الاهرام الاقتصادى



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ / ٥ / ١٩٩٨



باستخدام تكنولوجيا متطورة:

إسرائيل تسرق مياه الليطانى

عام 1955: أول تفاوض لاقتسام المياه بين العرب وإسرائيل



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨/٥/١٩٩٨

الأغنياء ماليا .. فقراء مائيا

■ إلهامي شوقي ■

منطقة الشرق الأوسط تعتبر دون منازع اكثر المناطق الرئيسية المجدبة فى العالم وباستثناء تركيا وبعض المناطق الجبلية تعد معدلات الامطار المتساقطة غير كافية لدعم الانشطة الزراعية بدون «رى».

وتعتمد الكثير من الانهار التى تجرى فى هذه المنطقة مثل «النيل» و«الفرات» فى مياهها على الأمطار والجليد اللذين يتساقطان خارج حدود هذه المنطقة.

ونتيجة للحدود السياسية الموجودة بين دول الشرق الاوسط تشترك هذه الدول فى مياه الانهار ليس فقط مع الدول الواقعة خارجه مثل اثيوبيا وتركيا وانما ايضاً هناك ضرورة ملحة فى ان تتقاسم هذه الدول فيما بينها حصص هذه المياه والاكثر أهمية هو ان الحدود تقسم الكثير من أحواض هذه الانهار إلى انهار صغيرة تنبع معظمها من خارج المنطقة.

ومعرفة هذه الحقائق تقودنا بالضرورة إلى إدراك امر خطير وهو ان معظم دول منطقة الشرق الأوسط تعتمد فى حاجاتها من المياه على مصادر تقع خارج حدودها مع اختلاف درجة الاعتماد من دولة إلى اخرى.

«لبنان» مثلاً تقع جميع مصادرها من المياه داخل حدودها الوطنية أما «مصر» فيقع 95٪ من مصادر المياه التى تحتاجها خارج حدودها.. وبين هاتين الدولتين هناك نوع آخر من الدول وهو الاوسع نطاقاً يعتمد فى جزء كبير من المياه العذبة على منابع داخل حدوده فى حين يعتمد فى الوقت نفسه على مياه من دول اخرى فالعراق مثلاً يعتمد على المصادر الخارجية فى ثلثى حجم المياه التى يستهلكها فى حين تستهلك «سوريا» ربع/ما تحتاجه من المياه من مصادر خارجية.

وترسم هذه الصورة المعقدة وضعاً صعباً نشا عنه مشكلات كثيرة من خصومات وعداءات.

ورغم ان منطقة الشرق الأوسط كانت مسرحاً [illegible]ا لايقل عن 12 صراعاً مسلحاً منذ الحرب [illegible]عالمية الثانية اثنان منها تدخلت فيهما قوى من [illegible]ارج المنطقة إلا ان هذه الحروب لم تندلع بسبب [illegible]لياه وان كان الصراع على المياه كامنا فى [illegible]عماقها خاصة فى الصراع العربى الاسرائيلى.

وفيما تعد الجامعة العربية أكبر منظمة لدول [illegible]لنطقة إلا انها لاتضم دولاً مثل اثيوبيا وتركيا [illegible]إسرائيل وهو ما يجعلها مقيدة فى حل مشكلات [illegible]ياه ليس فقط بين الدول العربية والدول الأخرى انما ايضاً بين الدول العربية نفسها.

الكم.. والكيف

وفى وقت تتزايد فيه المنازعات على المياه اصبحت مصادر «منابع» المياه فريسة لضغوط متعاظمة نتيجة للزيادة السكانية المتنامية والتطور الاقتصادى والتوقعات بارتفاع مستويات المعيشة فى بعض دول الشرق الأوسط.

وتشير الاحصائيات إلى ان عدد السكان يتضاعف خلال 20 عاماً خاصة فى اسرائيل والاردن بسبب الهجرة كما إن هناك ظروفاً معينة يتحتم معها زيادة عدد السكان بصورة كبيرة ومفاجئة مثل استقلال المناطق العربية المحتملة وهو ما قد يؤدى إلى اوضاع مشابهة بما يستتبعه من توسع عمرانى وصناعى.

ولعل الاستخدام المتزايد للاسمدة والمبيدات الحشرية يفتح الطريق امام قضية لاتقل خطورة

تؤكد دراسة البنك الدولى أن الدول الفقيرة فى المنطقة لاتزال تعتمد على الهيئات الدولية للمساعدة فى تمويل برامج المياه بها بينما تتمتع الدول الغنية ماليا .. الفقيرة مائيا بوضع متميز نسبيا وتعتمد بصورة كبيرة على تحلية مياه البحر بالرغم من ارتفاع تكلفتها.

وقد قطعت دول مثل «السعودية و«الكويت» و«الامارات» طريقا طويلا فى هذا المجال وتستحوذ هذه الدول الثلاث وحدها على 50٪ من المياه المحلاة.

وتنتشر فى السعودية انابيب نقل المياه من الساحل الجنوبى للبحر الاحمر فى جدة لتنقل بعد ذلك عبر هذه الانابيب إلى المدن السعودية المختلفة وقد اقيمت محطة تحلية لمياه البحر بواسطة مؤسسة «هانجيونج» الكورية الجنوبية وبانشائها تم اضافة 120 مليون جالون من المياه العذبة والمشروع مخصص لخدمة ومد المنطقة الشرقية فى السعودية بالمياه.

إلا أن اللجوء إلى هذه الحلول قد لا يجدى مع بعض الدول الفقيرة مثل الاردن والتى قررت مع ذلك فى برنامجها طويل الاجل للمياه اللجوء إلى محطات تحلية المياه كخيارلحل هذه المشكلة وخاصة مع النقص الشديد الذى تعانى منه عاصمتها عمان إلا أن وضع حلول لقضية المياه فى الاردن يحتاج منها أن تلجأ إلى المساعدات الخارجية لتمويل مثل هذه المشروعات.

والحال فى «اليمن» ليس افضل بعد تفاقم المشكلة عقب اعوام طالت من التجاهل والاستهلاك غير المنظم.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨/٥/١٩٩٨

وهى تلك المتعلقة بمدى «جودة» المياه وهو ما يزيد بالقطع من تفاقم المشكلة حيث تضاف قضية «الكيف» إلى معضلة «الكم».

التلوث والسدود

وتزيد معدلات التلوث المتنامية فى جميع دول المنطقة من سوداوية الصورة المرسومة فمعدلات التلوث التى تنتج فى دولة ما قد تؤثر على جودة المياه المتاحة للاستخدام فى دول اخرى. وهناك صور متنوعة للصراع على المياه لاتتوقف فقط عند استهلاكه فى اغراض مختلفة بل تتعهدها ومن هذه التنويعات النزاعات على مصائد الاسماك، والملاحة وتفرض التحفظات التى تُبدى على السياسات الداخلية قيوداً على السياسات الخارجية المرتبطة بالمياه.

وهذه المعطيات تجعلنا ننتقل إلى تحليل المشكلة من منطلقات علمية لاتستند على اية اعتبارات شكلية أو تحليلية وتجعلنا نقفز إلى استنتاج بامكانية وقوع منازعات كبرى على المياه بعد 20 عاماً الآن.

وهناك عاملان اساسيان لهذه المشكلة يرجحان ذلك اولهما النمو السكانى والذى سيصل إلى معدلات كبيرة بحلول عام 2010 أو 2015 على أقصى تقدير أما الثانى فهو يتعلق بعدد ومواقع السدود الكبرى بالإضافة إلى المنشآت الاخرى والتى تتحكم فى تدفق ومسار الانهار المشتركة.

وهذه المشروعات تستلزم ما لايقل عن 15 عاماً لكى يتم الانتهاء منها وفى حالة تعطيل الدول الواقعة على هذه الانهار لهذه الانشاءات لبعض الوقت فقد يطول هذا الامد إلى 20 عاماً بسبب اعاقة هذه الانتقادات لعمليات التمويل المطلوبة لبناء هذه السدود التى يكون الغرض منها دائماً هو توليد الكهرباء فى مساقط المياه أو تخزين المياه للرى.

إلا ان التطور الشديد فى التكنولوجيا لايمكن التنبؤ بمداه سواء فى مساهمته سلبياً أو ايجابياً فى حجم هذه المشكلة فعلى سبيل المثال لايمكن التكهن بما ستصل إليه التكنولوجيا فى انجازات فى مجال توليد الكهرباء فقد يتم اكتشاف تكنولوجيا قادرة على طرح اسلوب جديد اقل تكلفة من الاعتماد على مساقط المياه فى توليد الكهرباء.

مصادر المياه

يعد حوض نهر الاردن هو اكبر مصدر للمياه العذبة فى هذه المنطقة وهو صغير قياساً بالمعدلات العالمية حيث يغطى فقط رقعة لاتزيد على 18 الف كيلو متر مربع فى حين يغطى نهر النيل 3 ملايين و100 الف كيلو متر مربع.

وتعتبر أنهار «دان» و«بنياس» و«الحصبانى» اكبر المنابع لنهر الاردن ويسهم نهر «دان» وحده فى مد النهر بـ 40٪ من مياهه مقابل 20٪ لكل منبع من بنياس، والحصبانى.

وهناك اختلاف كبير حول متوسط حجم المياه السنوية التى يحملها نهر الاردن وهذه الاختلافات تنطبق على حوض النهر باكمله وكذلك على روافده.

ويعتبر نهر «اليرموك» فى الاردن اكبر روافد نهر الاردن. أما حجم المياه التى يحملها نهر الاردن فتختلف كثيراً ما بين 1,113 مليار متر مكعب إلى 1,850 مليار متر مكعب ويقل هذا المعدل كثيرا فى فترات متعددة على مدار العام.

تدفق المياه فى حوض نهر الأردن (بالمليون متر مكعب/سنويا):

منابع نهر الاردن
نهر «دان» 245
نهر «الحصبانى» 125
نهر «بنياس» 120
المنابع فى الجزء العلوى لوادى الاردن وتجرى فى مرتفعات الجولان 110
المجموع: 600
مصبات للأردن
نهر اليرموك 485
الأودية الشرقية 200
الغربية 50
1,335 المجموع عند كوبرى اللينبى

نهر «الليطانى»: لاتوجد احصائيات محددة عن نهر الليطانى لانه نهر لبنانى ولايمر باية دول اخرى ومنذ بدايات القرن العشرين نظرت إسرائيل والحركة الصهيونية إلى النهر بوصفه مصدراً اضافياً للمياه للفلسطينيين ولاسرائيل فيما بعد ولهذا لايمكن استثناؤه من المناقشات.. وتبلغ كمية المياه المتدفقة فى الليطانى حوالى 700 مليون متر مكعب سنوياً ورغم انه ليس نهراً رئيسياً قياساً بالمعدلات الاقليمية إلا انه عنصر مهم للمياه فى لبنان.

1 - النزاع على المياه: (قبل يونيو 1967):

منذ عهد الانتداب وحتى انشاء دولة اسرائيل تبنت الحكومة الاسرائيلية مشروعاً يهدف إلى تحويل مجرى الاردن من الشمال حيث كان مهجوراً نسبياً نحو الجنوب حتى تتمكن من رى مناطق غير مزروعة أو بمعنى آخر لاستصلاح الصحراء.

وبدأت اسرائيل العمل لتحقيق هذه الطموحات منذ سبتمبر عام 1953 إلا انها توقفت بعد الضغط الامريكى وشكوى «سوريا» المستمرة للأمم المتحدة.

وبنفس الدوافع فكرت الأردن فى بناء سد على نهر اليرموك لتعمير الصحراء وايجاد حياة جديدة للاجئين الفلسطينيين الذين فروا من المناطق التى استولت عليها اسرائيل إلا ان هذه المنطقة عند «مقارين» كانت خاضعة للسيادة السورية.. وسرعان ما وقعت الاردن اتفاقاً مع سوريا لبناء السد على ان تستفيد سوريا من 0,75 من الكهرباء المتولدة منه إلا ان اسرائيل احتجت لدى واشنطن والأمم المتحدة ومنعت الامم المتحدة المشروع من الاستمرار.

وتدخلت الولايات المتحدة فى عهد رئيسها الاسبق ايزنهاور وارسلت مبعوثاً اعد دراسة

وانتهت إلى اقامة مشروع للسد لايستغل اكثر من 15 مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك وهو ما يمثل حوالى 1٪ من اجمالى المياه المتدفقة فى نهر الاردن.



وفى الجولة الرابعة للمبعوث الامريكى فى سبتمبر 1955 نجح فى انتزاع موافقة من اللجنة الفنية للجامعة العربية وتضمنت الخطة الآتية:

■ تحصل لبنان على 35 مليون متر مكعب من المياه سنوياً من نهر الحصبانى.

■ تحصل سوريا على 132 مليون متر مكعب سنوياً منها 95 مليون متر مكعب من نهر اليرموك و20 مليون متر مكعب من نهر «بنياس» و22 مليون متر مكعب من «منابع» الجزء العلوى لنهر الأردن.

■ تحصل المملكة الأردنية على 720 مليون متر مكعب، 470 مليون متر مكعب منها من نهرى الاردن واليرموك والباقى من الأودية والآبار فى وادى الاردن السفلى بالإضافة إلى 30 مليون متر مكعب سنوياً من عيون سيلين التى تمر فى الطبقات السفلية لبحيرة «طبرية».

■ تحصل إسرائيل على البقية المتبقية من نهر الأردن 25 مليون متر مكعب سنوياً من اليرموك.

بالإضافة إلى ذلك عرضت الولايات المتحدة تمويل مشروع انشاء سد اليرموك بطاقة 300 مليون متر مكعب ورغم المحاولات المستميتة للخطة الامريكية لم يتم التوصل على المستوى السياسى لاى اتفاق سواء بالنسبة للجانب الاسرائيلى أو العربى.

وبنى العرب تحفظهم على عدة نقاط اهمها عدم رغبتهم فى رؤية إسرائيل وهى تتوسع اقتصادياً مستفيدة من مياه نهر الاردن والثانى يستند إلى ان قبول العرب للخطة يعنى ببساطة تسليمهم ببقاء اللاجئين فى اراضيهم والاكثر اهمية من ذلك كله انه سيعنى اعترافاً ضمنيا باسرائيل والأبعد من ذلك التعاون معها.

2 ـ يونيو 1967 وحتى اتفاقية مدريد للسلام:

أدى انتصار اسرائيل فى حرب 1967 إلى منحها سيطرة متزايدة على مصادر المياه وتضمنت المناطق التى احتل ها:

1 ـ المناطق الواقعة على امتداد نهر بنياس باكمله.

2 ـ حوالى 10 كيلو مترات عبر شمال ضفة نهر اليرموك وهاتان المنطقتان تمثلان جزءاً من سوريا.

3 ـ غرب نهر الأردن التابع للمملكة الاردنية الهاشمية (الضفة الغربية).

4 ـ قطاع غزة باكمله.

فى عام 1975 عادت «الاردن» مجدداً إلى فكرة بناء سد على «ماقرين» «اليرموك» وبالفعل بدأت دراسات الجدوى الخاصة بالمشروع ووافقت الولايات المتحدة على تمويل بناء السد بشرط موافقة بقية دول الحوض إلا ان الاتفاقية لم يكتب لها أن ترى النور رغم ان إسرائيل اعلنت انها ترغب فى التعاون ولكنها عادت وأبدت مخاوفها من حجم المياه المتاحة للمزارعين الاسرائيليين فى مثلث اليرموك وادعت انها ستتناقص لو تم بناء السد كما أدعت ايضاً ان الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلى يجب ان تستمر فى الحصول على حصص المياه التى سبق ان تقدم بها المبعوث الامريكى فى مشروع قناة «الغور» الشرقية.

وتوقف التفاوض حول المشروع فى منتصف الثمانينات بعد التدهور الشديد فى العلاقات السورية الاردنية بسبب موقف الدولتين من الحرب العراقية الايرانية وتوقف التعاون الثنائى بين دمشق وعمان حول تطوير مصادر المياه.

وبحلول النصف الثانى من حقبة الثمانينات تحسنت العلاقات ووقعت الدولتان اتفاقاً ثنائياً عام 1987 حول الانتفاع بمياه نهر اليرموك ووفقاً لبنوده يتم بناء السد الذى اطلق عليه «سد الوحدة» فى منطقة «ماقرين» على أن تحصل الاردن على الجزء الأكبر من مياهه المخزنة خلف السد و25٪ من الكهرباء المولدة منها.

إلا ان الاتفاقية لم يكتب لها النجاح حيث اثارت جدلاً واسعاً فى الاردن لانها بدت كما لو كانت سوريا ستستفيد منها اكثر من الاردن.

وكانت المشكلة الاساسية ان سد «الوحدة» وافقت على انشائه اثنتان فقط من دول الحوض اما الدولة الثالثة وهى اسرائيل فقد واصلت تحفظها على المشروع وهكذا ظلت اتفاقيات تقاسم المياه ومشروعاته محلاً لانتقادات بين الدول الثلاث التى تتقاسم مياه حوض نهر الاردن بروافده المختلفة.

نهر الليطانى

هناك تقارير كثيرة تفيد بان اسرائيل تقوم باغتصاب جزء كبير من مياه نهر الليطانى فيما يسمى بالشريط الحدودى المحتل جنوبى لبنان إلا أن اسرائيل تنفى هذه الاتهامات وتبرر نقص المياه فيه بوجود «سد» فى منطقة القروين وانحرافه عبر نفق لتوليد كهرباء من المساقط المائية بالإضافة إلى انتزاع جزء من مياهه فى الجزء العلوى «المنبع» حوض نهر الليطانى بمنطقة البقاع لمشروعات الرى هناك.

إلا ان اسرائيل لم تبرر تناقص المياه بعد الحرب بهذه الضرورة رغم ان هذه المشروعات تمت فى منتصف الستينات!

أما الحجة الخاصة بان اسرائيل لاتستطيع ان تصرف مسار مجرى النهر بدون بناء «سد» فهو امر يمكن الرد عليه فاسرائيل ليست عاجزة عن فعل ذلك باستخدام تكنولوجيا حديثة كما يمكنها ان تنقل المياه باساليب بسيطة باستخدام انابيب.

مرتفعات الجولان:

أدى احتلال اسرائيل للجولان إلى منحها السيطرة على نهر «بنياس» كما حسن من قدرتها فى الاستفادة من مياه نهر «اليرموك».. ومع ذلك ورغم وقوع الجولان بين نهرين إلا انها غير ثرية بمصادر المياه.. ويذكر تقرير نشر فى صحيفة عربية نقلاً عن مسئول اسرائيلى بان المستوطنين اليهود فى الجولان يستهلكون 46 مليون متر مكعب من المياه سنوياً منها 16 مليون متر مكعب من بحيرة «طبرية» و11 مليون متر مكعب من ينابيع الحمامة ونهر الأردن فى حين يستهلك هؤلاء 19 مليون متر مكعب من مياه الانهار

والينابع الواقعة في الجولان.
وبنت اسرائيل بعض السدود الصغيرة فى الجولان ويتم ضخ 60٪ من المياه التى يستهلكها المستوطنون لتصل اليهم على ارتفاع 600 متر وهذه التكاليف العالية جعلت عملية الزراعة فى هذه المنطقة مكلفة للغاية وللسبب نفسه لايزيد عدد المستوطنين هناك على 9 آلاف إلى 12 ألف مستوطن.

3 ـ «المياه» فى اتفاق مدريد للسلام:

طالما ان قضية «المياه» من القضايا الملحة فقد ساهمت «مجموعة عمل مصادر المياه الدولية فى المفاوضات متعددة الاطراف وكذلك تداخلت فى المفاوضات الثنائية» وفحصت السبل التى يمكن ان تسهم فى حل مشكلة المياه سواء من حيث ترشيد استهلاك كميات المياه المتاحة حالياً أو اعداد الدراسات اللازمة لتنمية أو لتطوير مصادر المياه التقليدية أو فى الشق المتعلق باعادة استخدام المياه واقتسام المعلومات.

ورفضت كل من سوريا ولبنان المشاركة فى المجموعات متعددة الاطراف فى حين وقعت الاردن مع اسرائيل اتفاقية سلام كاملة تتضمن اقتسام مصادر المياه وارجأ الجانب الفلسطيني فى الاتفاقية الفلسطينية الاسرائيلية المؤقتة والموقعة فى 28 سبتمبر عام 1995 التطرق إلى مسألة حقوق المياه الفلسطينية إلى مفاوضات الحل النهائى.

وعلى مسار المفاوضات بين اسرائيل وسوريا ولبنان تعتبر مسالة المياه أمراً ثانوياً ـ ولكن له اعتباراته ـ مقارنة بقضايا اخرى مثل الانسحاب الاسرائيلى.. الامن وتطبيع العلاقات.

4 ـ اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية «24 اكتوبر 1994»:

وافقت إسرائيل على الحصول على سقف يعادل 25 مليون متر مكعب من المياه سنوياً من نهر اليرموك اكبر روافد الاردن ـ 13 مليون متر مكعب فى الصيف و12 مليون متر مكعب فى الشتاء. بالإضافة إلى ذلك تحصل اسرائيل فى الشتاء على حصة اضافية من مياه نهر اليرموك قدرها 20 مليون متر مكعب وتقوم بتخزينها من بحيرة «طبرية» حتى الصيف ثم تطلق لتلبية احتياجات الاردن.

كما تم الانتهاء من تركيب خط انابيب بين نهر الأردن وأسفل البحيرة وقناة الملك عبدالله فى نهاية عام 1995. وتجدد الاتفاقية فى الصيف فى الفترة من 15 مايو حتى 15 اكتوبر والشتاء من 14 مايو حتى 16 اكتوبر.

الشق الثانى: تستطيع الاردن تخزين 20 مليون متر مكعب من المياه من فيضانات الشتاء من نهر الاردن فى نقطة تقاطع جنوب نهر اليرموك.



نصيب الفرد من المياه ومعدلات التراجع فى دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (بالمتر المكعب) للشخص سنويا

الدولة	1960	1990	2025	معدلات التراج ٪		
				الإستخدامات المحلية	الصناعة	الزراعة
الجزائر	1704	737	354	22	4	74
البحرين	—	—	—	—	—	—
مصر	2251	1112	645	7	5	88
ايران	5788	2152	1032	4	9	87
العراق	14706	5285	2000	3	5	92
اسرائيل	1024	467	311	16	5	79
الاردن	529	224	91	29	6	65
لبنان	2000	1407	809	11	4	85
ليبيا	538	154	55	15	10	75
مالطا	100	75	75	76	8	16
المغرب	2560	1185	651	6	3	91
عمان	4000	1333	421	3	3	94
قطر	—	—	—	—	—	—
السعودية	537	156	49	6	2	91
سوريا	1196	439	161	7	10	83
تونس	1036	532	319	13	7	80
الامارات	3000	189	113	11	9	80
اليمن	481	214	72	5	2	93

□□ المصدر: مركز مصادر المياه العالمى – تقديرات البنك الدولى



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢/٥/١٩٩٨

أبدت إنزعاجها من تأجيل مؤتمر المصالحة الصومالية

القاهرة تلوح بوقف مشاريع مائية تنفذها اثيوبيا على النيل الازرق

□ القاهرة - محمد علام

■ لوحت مصر بامكان وقف «مشاريع مائية جديدة تنفذها اثيوبيا على حوض النيل الازرق» من دون موافقة دول الحوض، وطلبت من اثيوبيا «إيضاحات» في هذا الشأن. كما ابلغت الأطراف الصومالية الموقعة على «اعلان القاهرة» إنزعاجها من التأجيل المتكرر لمؤتمر بيداوه للمصالحة الصومالية، ورأت ان التاجيل ناتج عن «غياب الارادة».

وقال وزير الموارد المائية والاشغال الدكتور محمود ابو زيد في تصريحات صحافية امس ان بلاده «تنتظر رداً رسمياً وتوضيحات من اديس ابابا في شان مشاريعها المائية الجديدة التي تنفذها على حوض النيل الازرق»، مشيراً الى ان «اتفاقات دول حوض النيل تقضي بالتشاور (بين دول الحوض) في شان اي مشاريع مائية جديدة». ولوح ببدائل لدى مصر. وقال ان «مؤسسات التمويل الدولية تشترط موافقة دول الحوض لمنح احدى دوله معونات مادية او فنية لاقامة مشاريع» على النيل.

وجاءت هذه التصريحات بعد اسبوع من إعلان لجنة حكومية اثيوبية برنامجا لاقامة سدود على النيل الازرق ضمن ١٧٥ مشروعاً للري.

وكرر ابو زيد نفي ما اوردته وسائل اعلام اثيوبية عن مخالفة مصر اتفاق دول حوض النيل بتنفيذ مشروعي توشكى وقناة السلام، واكد ان هذين المشروعين «داخل حصة مصر الثابتة (سنوياً) من المياه» التي تبلغ ٥٥,٥ بليون متر مكعب.

على صعيد آخر، علمت «الحياة» ان السفير المصري لدى الصومال المقيم في مقديشو محمود مصطفى يجري اتصالات بقادة الفصائل الصومالية الموقعة على «اعلان القاهرة» للمصالحة للبحث في اسباب تاجيل مؤتمر بيداوه للمرة الثالثة وإزالة العراقيل التي حالت دون عقده في المواعيد السابقة (١٥ شباط/ فبراير و٣١ آذار/ مارس الماضيين و١٥ آيار/ مايو الجاري).

وحضت مصر اعضاء لجنة التنسيق العليا المنبثقة عن «الاعلان» بقيادة كل من حسين عيديد وعلي مهدي محمد وعثمان عاتو على «عمل جدي لتشكيل ادارة موحدة موقتة للعاصمة تضمن تمثيل فئات الشعب وتامين انسحاب قوات عيديد من بيداوه».



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ / ٥ / ١٩٩٨

مجلس الشعب يفتح ملف :

تنويه

أعتقد أن المصادفة وحدها هي التي جمعت بين أن يثير أعضاء مجلس الشعب تحت القبة في الجلسة الصباحية قضية منع زراعة الأرز في بعض المحافظات لنقص المياه .. وأن يقول د . يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة: إن وزير الأشغال العمومية والموارد المائية هو الذي يحدد المساحات التي يتم زراعتها بالأرز طبقاً لإحصائية توزيع المياه بين المحافظات .. وبين ان تفتح لجنة الدفاع والأمن القومي في اجتماعها المسائي ملف «مياه نهر النيل».

الحرب العالمية الثالثة!

محمد المصري

وقد بدأت اللجنة في مناقشة قضية حصة مصر من مياه النيل .. والتي لا تزيد على ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنوياً .. وأن هذه الحصة لم تزد منذ توقيع اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان في عام ١٩٥٩ .. رغم أن مصر زاد عدد سكانها منذ هذا التاريخ بصورة مطردة . وبذلك يقل نصيب الفرد من المياه .. بالإضافة إلى ما تشهده مصر من ثورة صناعية وزراعية ومشروعات تنموية كما قال ذلك فتحي قوزمان رئيس اللجنة .

وكانت البداية عندما أطلق النائب محمد أبو العينين صيحات التحذير بضرورة حماية حقوقنا من المياه .. خاصة أن بعض دول حوض النيل .. أصبح لها طموحات كبيرة . وأن هناك دولاً أخرى من الخارج تتحرك لهم . وتدرس وتفكر لهم .. ولهذا فلابد من مراجعة اتفاقيات مياه النيل خلال المائة عام الماضية .

فالفلسفة تغيرت .. والطموحات زادت على حد تعبيره وإننا يجب دراسة كل المخططات التي تتم في ضوء التعاون مع كل دولة من دول الحوض .. وألا نترك الأمور لغيرنا . ليعملوا لنا . ويجب أن تتحرك وزارات الأشغال والخارجية والدفاع لدراسة هذه القضية الخطيرة والمهمة .

وقد حاول ممثلا وزارة الأشغال العمومية والموارد المائية المهندس احمد فهمي رئيس قطاع مياه النيل والمهندس محمد ناصر عزت مستشار الوزير أن يدخلا الطمأنينة على قلوب الأعضاء . ويؤكدا لهم أن حصة مياه النيل لمصر ثابتة .. وإننا نستغلها كاملة . ويمكن أن تزيد الحصة بعد إنشاء المشروعات الضخمة على النيل والقنوات الرئيسية والفرعية وحماية الفاقد من المياه .

وأن اتفاقيات مياه النيل . إنما هي اتفاقيات دولية يحكمها القانون الدولي . وأن «عدم الضرر» بمصالح دول حوض النيل . قاعدة دولية وأن حقوقنا محمية . ويمكن أن تزيد حصتنا من مياه النيل في السنوات القادمة .

وأعلن المهندس محمد ناصر عزت أنه تم وضع أسس للتعاون بين دول حوض النيل في الاجتماع الذي عقد مؤخراً في دار السلام .

ولكن بعض الأعضاء رفضوا هذا الكلام الوردي الذي أشار إليه ممثلا وزارة الأشغال العمومية .. فقال النائب د . أحمد جلال عز الدين أن الجميع يعلم أن إسرائيل تلعب في هذه المنطقة لتهديد مصالحنا .. وإن الاعتماد على الاتفاقيات الدولية وحدها . أمر غير مضمون . لأن المنطق السائد في العالم . هو منطق القوة !

ولهذا فقد طالب بضرورة البحث عن الوسائل التي تحمي مصالحنا .. ونستعد للإجابة عن سؤال محدد :

ماذا سنفعل إذا حدث أي تأثير على حصتنا في مياه النيل ؟

واتفق معه النائب البدري فرغلي من حزب التجمع الذي قال في البداية «انني الآن لست عضوا معارضاً» .. لان قضية المياه ليس فيها أغلبية أو معارضة . وإن وزارة الأشغال العمومية يجب أن تكون وزارة فنية وسياسية في نفس الوقت . فالحروب القادمة ستكون بسبب نقطة المياه .. وإسرائيل تحاول الوصول إلى منابع النيل عن طريق دول حوض النيل . وتقدم المساعدات المختلفة لهذه الدول . حتى تجبرنا في النهاية لتوصيل مياه النيل إليها !

وقال بأسلوبه الساخر المعروف به : إن هناك لغماً سينفجر في المنطقة قريباً . بسبب المياه . وإننا يجب أن نعي ذلك جيداً . وإن وزارة الاشغال العمومية ستكون وزارة حرب من أجل المياه .

ولكن النائب حمدي الطحان . كانت له وجهة نظر أخرى في القضية .. فقد أشار إلى ضرورة الاستفادة القصوى من حصتنا في المياه . لأن وزارة الأشغال لم تستطع توزيع المياه بصورة جيدة .



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٤ / ٥ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واننا يجب ان نوظف هذه الحصة عن طريق استخدام طرق الرى الحديثة . وإعادة النظر فى التركيب المحصولى

ولكن وكيل اللجنة النائب طارق الجندى اختلف مع البدرى وقال أن فكرة توصيل مياه النيل إلى إسرائيل فكرة مستحيلة . ولا يمكن أن تتم .

فمن غير المعقول أن تكون هناك مناطق فى الدلتا لا تزال محرومة من مياه النيل . وأن تطلب دول أخرى توصيل مياه النيل إلى إسرائيل .

□□□

ولأهمية القضية المعروضة فقد قررت لجنة الدفاع والأمن القومى الاستمرار فى فتح ملف المياه .. ودعوة كافة الأطراف التى لها صلة بالقضية . لإعداد تقرير كامل لعرضه على المجلس فى جلساته القادمة .



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥/٥/١٩٩٨

أكد علي أهمية التعاون العربي الأفريقي:

مجلس الشوري يطالب بمواجهة مخططات المساس بنصيب مصر في النيل

كتب صالح شلبي:

اكد مجلس الشوري علي ضرورةان تتبني الدول العربية وخاصة مصر خلال هذه المرحلة وضع استراتيجية واضحة تجاه الدول الافريقية والعمل علي اعادة صياغة مفهوم التعاون العربي الافريقي ليتوام مع المتغيرات الدولية الحالية مع تعزيز التعاون والتنسيق بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية بمختلف الوسائل الدبلوماسية.

وطالب المجلس بضرورة العمل علي ان تكون القارة الافريقية خالية من اسلحة الدمار الشامل والنفايات الذرية مع ضرورة وضع استراتيجية عربية لقضية الاستثمارات في القارة الافريقية تساعد في تهيئة المناخ الملائم لها والاسهام في وضع حد للحروب الاهلية والعرقية والخلافات علي الحدود السياسية مع اقامة مشروعات تنموية عربية افريقية.

واكد المجلس علي ضرورة تاكيد وتعزيز العمل من خلال منظمة الاندوجو لضمان عدم قيام مشاريع ضد نصيب مصر من مياه النيل مع انهاء اي مشكلة قد تقوم بين دول الاندوجو واعتبار قضية المياه قضية امن قومي ينبغي رعايتها بالوسائل الدبلوماسية والشعبية في اطار الروابط الاخوية بين الشعوب العربية الافريقية مع الاهتمام باعداد دراسات موثقة بها واعطاء اولوية للعلاقة بين مصر والسودان مع العمل علي حل اي مشكلة عن طريق الحوار الاخوي اخذا في الاعتبار العلاقة الازلية بين البلدين.

وطالب المجلس بضرورة متابعة التغلغل الاسرائيلي السياسي والاقتصادي في عدد من الدول الافريقية والعمل علي قيام كتلة موحدة لتعاون عربي افريقي في عصر التكتلات الاقتصادية الكبري.

وشدد المجلس علي ضرورة وضع اليد للتنسيق والتعاون العربي الافريقي في مجال التوصل الي حلول لقضية المديونية الافريقية سواء من الناحية السياسية بتاكيد مواقف الدول الافريقية في المحافل الدولية والاقليمية والمؤسسات المالية الدولية او من الناحية الاقتصادية بالمساهمة في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في افريقيا.

واكد التقرير علي ضرورة ان تتبني الدول العربية وخاصة مصر في ظل تحرير التجارة والمنافسة العالمية التعمق في دراسة اسواق الدول الافريقية من ناحية الصادرات والواردات بهدف زيادة التبادل التجاري العربي الافريقي ودراسة اقتصاديات التوسع في خطوط النقل الجوي والبري والنهري مع الدول الافريقية بهدف العمل المشترك لتحقيق هذا التوسع وتوجيه عناية خاصة الي المشروعات المشتركة العربية الافريقية وخاصة في مجالات استصلاح الاراضي وانشاء السدود والمقاولات التي تحتاج الدول الافريقية الي التعاون فيها مع مساعدة الدول الافريقية علي تحقيق استقلالها الاقتصادي وذلك عن طريق المشروعات الخاصة باستغلال مواردها من المواد الخام والاولية دون الحاجة الي الخضوع للنفوذ الاجنبي والعمل علي تعزيز دور الصندوق المصري للمعونة الفنية للدول الافريقية والصندوق العربي

للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية وكذلك دور البنك العربي الافريقي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا والصندوق العربي الخاص بتقديم القروض للدول الافريقية بما يحقق تعميق التعاون الاقتصادي العربي الافريقي.

واكد المجلس علي ضرورة بحث فكرة انشاء لجان قومية مهمتها تحديد مشروعات معينة تخدم التعاون العربي الافريقي ومتابعة هذه المشروعات عند اكتمالها كذلك بحث فكرة تشجيع الحوار بين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في الجانبين العربي والافريقي وتقديم مقترحاتهم لتنشيط التعاون العملي بين الجانبين ودعم مشروعات توليد الكهرباء من مصادر المياه الافريقية والربط بين الشبكات الكهربائية الافريقية العربية مع اوروبا وحث رجال الاعمال العرب بصفة عامة والمصريين بصفة خاصة نحو التحرك الايجابي السريع تجاه الاسواق الافريقية وتدعيم التمثيل التجاري المصري بالدول الافريقية والاستفادة من مكاتب شركة النصر للتصدير والاستيراد في الدول الافريقية مع انشاء معارض للسلع المصرية بها وتنفيذ فكرة انشاء معرض دائم للصناعات العربية المصرية وتشجيع اسلوب عقد الصفقات المتكافئة مع الدول الافريقية والمسارعة بانشاء هيئة او شركة للتامين علي الصادرات العربية او المصرية واعادة النظر في الاتفاقيات التجارية مع بعض الدول الافريقية مع اشتراك رجال الاعمال والمنتجين في لجان صياغة هذه الاتفاقيات.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦/٥/١٩٩٨

نصيب الفرد فى مصر من المياه وصل إلى حد الفقر

حذر عالم البيئة العالمى الدكتور مصطفى كمال طلبة مدير المركز الدولى للبيئة والتنمية من تناقص نصيب الفرد فى مصر من المياه وقال ان الحصة المائية لمصر تقدر بحوالى ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا حيث يقدر الحد الادنى لنصيب الفرد من المياه بالف متر مكعب فى السنة وهو ما يعتبره كثير من خبراء المياه حد الفقر.

وقال الدكتور طلبة فى تصريحات صحفية ان نصيب الفرد فى مصر كان فى عام ١٩٨٦ حوالى ١١٥٠ مترا مكعبا وانخفض فى عام ١٩٩٤ إلى ٩٤٢ مترا مكعبا ومن المتوقع ان يتناقص إلى ٧٩٢ مترا مكعبا فى السنة فى عام ٢٠٠٠.

واوضح ان احتياجات مصر المائية سوف تقفز من ٧٠ مليار متر مكعب فى سنة ٢٠٠٠ إلى ١٤٠ مليار متر مكعب فى سنة ٢٠٣٠ وهى تقديرات هائلة وتزيد على ضعف حصة مصر المائية وايراد نهر النيل الذى يغذى مصر والسودان والمقدر فى المتوسط بنحو ٨٤ مليار متر مكعب أو ١٠٢ مليار متر مكعب بعد تنفيذ مشروعات أعالى النيل المتاخرة كما أنها تزيد على اقصى حد لفيضان النيل فى هذا القرن والمقدر بنحو ١١٩ مليار متر مكعب من اقصى مخزون لبحيرة ناصر منذ انشاء السد العالى.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨/٤/١٩٩٨

تنسيق مصرى سودانى فى مجال مياه النيل

كتب أسامة شلش ووليد حيدر:

وصل الى القاهرة مساء أمس محمد شريف التهامى وزير الرى والتنمية السودانى والوفد المرافق له فى زيارة تستغرق عدة أيام ويترأس الوزير السودانى خلال الزيارة وفد بلاده فى اجتماعات الهيئة الفنية المشتركة المصرية السودانية لمياه النيل التى تبدا يوم السبت القادم بالقاهرة..صرح الوزير السودانى لدى وصوله بأن الزيارة تأتى تلبية لدعوة من الدكتور محمود أبو زيد وزير الاشغال والموارد المائية للتشاور والتنسيق فى المواقف بشأن عدد من الموضوعات المتعلقة بالابحاث والمنشآت ومواقع القناطر والسدود التخزينية فى الجزء الشمالى من وادى النيل..واضاف أن الزيارة تستهدف كذلك ايضا التشاور حول كيفية تحقيق الاستغلال الأمثل لمياه النيل وعدد من الجوانب الفنية المتجددة وتقييم ما يدور فى الساحة حول الأمور التى تهتم بها دول حوض النيل..ومن جهة أخرى صرح الدكتور محمود أبو زيد وزير الاشغال والموارد المائية والذى كان فى استقبال الوزير السودانى لدى وصوله بمطار القاهرة الدولى بأن الزيارة تتم فى اطار التنسيق والتعاون بين البلدين الشقيقين فى مجال مياه النيل والموارد المائية.

واضاف أن الزيارة تستهدف ايضا التعرف على الانشطة واهم الاعمال التى تتم فى مصر فى مجال المياه بالاضافة الى التنسيق وتبادل وجهات النظر بالتنسيق للامور التى تهم البلدين فى هذا المجال.

واشار الوزير الى أنه سيتشاور مع الوزير السودانى بشأن الاجتماع الوزارى الثانى لوزراء مياه دول حوض النيل الذى من المقرر ان يعقد بالقاهرة خلال شهر سبتمبر القادم.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات - التاريخ : ٩/ ٣/ ١٩٩٨

لقاء لدول حوض النيل بشأن المياه

القاهرة تستضيف وتشارك في اجتماع المعارضة السودانية

القاهرة - رويترز، ا.ف.ب - تشهد العاصمة المصرية اجتماعا هو الاول من نوعه تلتقي فيه شخصيات مصرية حكومية بزعماء المعارضة السودانية في حين يصل الى البلاد قادما من الخرطوم الوزير السوداني محمد شريف التهامي للتحضير مع المسؤولين في القاهرة للاجتماع الوزاري لدول حوض النيل.

وجلس يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الى جانب محمد الميرغني زعيم التجمع الوطني الديموقراطي (الذي يتخذ مقرا له في العاصمة اسمرا) تعلوهما صورة للرئيس المصري حسني مبارك في مقر الحزب الوطني الحاكم في القاهرة حيث تجرى المحادثات.

وراس والي والميرغني اجتماعا ضم زعماء الاجنحة المشاركة في التجمع وممثلي الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي تخوض قواته حربا اهلية مع الحكومة السودانية في جنوب البلاد.

ولم يحضر اجتماع القاهرة جون غارانغ الجيش الشعبي كما تغيب الصادق المهدي زعيم حزب الامة الذي اوفد ممثلا له.

قتلى من الطرفين

من جهته، اعلن التجمع الوطني ان ١٦ جنديا حكوميا وثلاثة من عناصر المعارضة لقوا مصرعهم في معارك شرقي السودان.

وقال ياسر ارمان، المتحدث باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان ان الاجتماع يتناول «دور مصر في مساعدة السودان على تحقيق الديموقراطية» واضاف «ان الحكومة المصرية تعترف رسميا الآن بالتجمع الوطني الديموقراطي وهذا يعطينا ثقلا سياسيا كبيرا».

واوضح فاروق ابو عيسى، المتحدث باسم التجمع الوطني الديموقراطي (الذي يضم المعارضة الشمالية والجنوبية) ان اجتماعات قادة التجمع ستتواصل عدة ايام لوضع استراتيجية سياسية وعسكرية.

دول حوض النيل

من جهة اخرى وصل الى القاهرة وزير الري السوداني محمد شريف التهامي في زيارة تستغرق عدة ايام للتنسيق مع الجانب المصري «في مجال مياه النيل والموارد المائية، والتشاور بشان الاجتماع الوزاري الثاني لوزراء مياه دول حوض النيل، المقرر عقده في سبتمبر المقبل».

ويسعى البلدان للحفاظ على «حقوقهما التاريخية» في مياه النيل من خلال الابقاء على الحصص التي حددتها اتفاقية ١٩٥٩ لاقتسام مياه النيل بين دول الحوض العشر، في حين تطالب اثيوبيا بشكل خاص باعادة النظر في هذه الحصص.

وتبلغ حصة مصر المحددة في الاتفاقية ٥٥،٥ بليون متر مكعب سنويا، وتبلغ حصة السودان ١٨،٥ بليونا.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ / ٥ / ١٩٩٨

الموت عطشا والموت غرقا.. قضية المستقبل!



الطفل الذى فى الصورة الأولى يريد أن يذكر العالم بواحدة من قضايا القرن المقبل الساخنة.. قضية المياه. والقضية خطيرة فى كثير من مناطق العالم، ولكنها أكثر خطورة فى منطقتنا.. الشرق الأوسط.

وتكمن المشكلة فى أن موارد المياه غير متجددة فى الوقت الذى تزيد فيه احتياجات الدول وشعوبها من هذا السائل السحرى اللازم للحياة والتنمية والتقدم. ويحمل القرن المقبل فى طياته مخاطر صراعات شديدة على المياه قد تصل إلى حد الحرب. ومشكلة المياه ليست فى ندرتها فقط، بل فى تمردها أيضا، والحاجة إلى أموال طائلة توقف هذا التمرد. فالطفل الذى فى الصورة يبحث عن نقطة ماء فى الصنبور فى إحدى مناطق بنجلاديش التى تعانى الجفاف. وفى الوقت نفسه كانت العاصمة دكا تغرق - كما فى الصورة الثانية - فى مياه الفيضان، التى ارتفعت فى الشوارع بمقدار عشرة سنتيمترات، وانتهز الجميع الفرصة ليستمتع بحمام يخفف عنه حرارة الجو التى قتلت المئات فى الهند المجاورة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢١ / ٥ / ١٩٩٨

فى اجتماعات الهيئة المصرية السودانية لمياه النيل:

الاتفاق على تسليم ٨٠٪ من ممتلكات مصر بالخرطوم

صرح الدكتور شريف التهامى وزير الرى السودانى بانه تم الاتفاق بين الجانبين المصرى والسودانى على تسليم ٨٠٪ من المنشآت المصرية بالسودان وجارى بحث تسليم الباقى خلال الفترة القادمة، مشيرا الى ان هناك برنامجا زمنيا تم الاتفاق عليه لعمليات التسليم النهائية لجميع المنشآت المصرية بالسودان.

واكد الوزير السودانى فى مؤتمر صحفى امس عقب الجلسة الافتتاحية للهيئة المشتركة المصرية السودانية لمياه النيل انه لا توجد مشاكل فى عودة المنشآت والممتلكات المصرية بالسودان لأن توجيهات الرئيس السودانى تؤكد على اعادة جميع الممتلكات المصرية التى استولت عليها الحكومة السودانية مؤخرا وانه يدرس الآن كيفية معالجة المدخلات التى اضيفت على هذه المنشآت لتتناسب مع الانشطة الجديدة التى استغلت من اجلها وانها مسألة وقت فقط.

وقال التهامى ان المشروعات التى تقيمها اثيوبيا على منابع النيل مجرد تكهنات واجتهادات من البعض ولم يصدر بها بيان رسمى.

وقال الوزير السودانى ان اتفاق السلام الذى وقع مع فصائل المعارضة فى الجنوب سيكون له اثر واضح فى تحقيق الاستقرار فى جنوب السودان بما يعطى فرصة لاستئناف العمل فى قناة جونجلى.

ودعا الوزير السودانى مصر رئيسا وحكومة وشعبا الى الوقوف بجانب السودان الشقيق ضد المؤامرات التى تحاك ضده ومساعدته ضد التدخلات الاجنبية وتقديم الدعم الادبى والمادى لإزالته والحد من هذه التدخلات الاجنبية.

محمود أبوزيد



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ / ٦ /١٩٩٨

موافقة دول حوض النيل على المشروعات المائية المشتركة

كتب ـ أيمن خاطر:

اكد الدكتور محمود أبو زيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية ان هناك عدداً كبيراً من المشروعات المائية تمت دراستها فى إطار تعظيم الإستفادة من مياه النيل والمياه الجوفية وجاهزة للتنفيذ سواء مع السودان او مع دول حوض النيل. وأشار إلى موافقة كل دول الحوض على أسلوب التعامل بينها فى تنفيذ المشروعات المشتركة سواء بين دولتين او بين كل دول الحوض مما يتيح العديد من الفرص التنموية والفوائد الكثيرة من طاقة كهرومائية نظيفة ومتجددة ومشروعات تنموية زراعية تقوم أساسا على المياه الضائعة التى يتم توفيرها، مؤكداً ان مصادر المياه متعددة فى دول الحوض وكلها فى حاجة إلى تنمية، وأن هناك فرصاً عديدة بالنسبة لمياه الامطار والمياه الجوفية لم تأخذ الاهتمام الجدير بها. وقال إنه يجب الاهتمام بكل مجالات البحوث التطبيقية فى إدارة وترشيد إستخدامات المياه والاستفادة من التطور العلمى .



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ / ٦ / ١٩٩٨

نائب رئيس المعونة الكندية:

هيئة جديدة لدعم التعاون بين دول حوض النيل

90٪ مساهمة القطاع الخاص فى مشروعات حوض النيل

□ كتب ـ عيسى عبدالباقى:

أكد الدكتور على شادى خبير المياه العالمى ونائب رئيس هيئة المعونة الكندية أنه تم الاتفاق على تشكيل هيئة جديدة لدول حوض النيل تضم جميع دول المنبع والمصب، واشار إلى أن البنك الدولى والامم المتحدة وهيئة المعونة الكندية بذلوا جهودا كبيرة على مدى ثلاث سنوات ماضية لجمع جميع دول حوض النيل على مائدة واحدة للتفاوض مشيرا إلى أن دور المؤسسات المانحة هو الوساطة فقط.

وقال الدكتور شادى إن الهيئة الجديدة التى يقوم مجموعة من الخبراء بدول الحوض فى اعدادها حاليا تتضمن محاور مهمة منها التاكيد على التعاون الشامل بين دول النهر لصالح شعوبه واحترام حقوق كل دولة بما يضمن لها الحد الادنى من مقومات التنمية واحتياجات عدد السكان وسيتم عقد مؤتمر قمة لرؤساء هذه الدول للتوقيع على انشاء الهيئة الجديدة.

واشار نائب هيئة المعونة الكندية فى تصريحات خاصة إلى أن الهيئة الجديدة ستفتح باب الاستثمار امام القطاع الخاص المحلى والدولى بنسبة 90٪ لإقامة مشروعات داخل حوض النيل بشكل يضمن الربحية العالمية بعد الشعور بنوع من الاستقرار والثبات داخل هذه الدول وتوافر مقومات التنمية بمختلف قطاعاتها.

ويأكد أن القطاع العام الحكومى داخل هذه الدول والمؤسسات الدولية المانحة لاتستطيع ان تمول أكثر من 10٪ فقط من حجم الاستثمارات التى تتطلبها المشروعات المستقبلية داخل منابع النيل.

واوضح الدكتور على شادى فى تصريحاته أن أهم المجالات الحيوية لاستثمارات القطاع الخاص بهذه المناطق هو انشاء خزانات لتوليد الكهرباء باسعار منخفضة من المساقط المائية وبالتالى تحقيق ارباح عالية بدلا من الاعتماد الكلى على البترول كمصدر رئيسى.

واشار إلى ان 80٪ من الخزانات المائية الموجودة بالولايات المتحدة الامريكية وكندا والمستغلة فى توليد الكهرباء مملوكة للقطاع الخاص هناك وتحقق استثمارات ضخمة سنويا، وكذلك تمويل مشروعات النقل النهرى للقطاع الخاص بنسبة 100٪ وانشاء شركات خاصة لمياه الشرب وانشاء مناطق صناعية كبرى.

وطالب خبير المياه العالمى بتعظيم الاستثمارات فى



المصدر : العالم اليوم

- للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤/٦/١٩٩٨

مجال المشروعات المائية مشيرا إلى أن الـ10 سنوات الماضية شهدت كسادا من مختلف دول العالم فى توجيه الاستثمارات لهذا القطاع الحيوى بشكل يتوازن مع معدل نمو السكان والوفاء بمتطلبات احلال وتجديد عناصر هذه المادة النادرة فى العالم.

وقال الدكتور على شادى، إن الامم المتحدة فشلت حتى اليوم فى حل مشاكل الانهار الدولية المشتركة بسبب ضعف القانون الدولى المنظم لهذه الانهار مشيرا إلى أن هناك 300 حوض للأنهار والمياه الجوفية ليست لها اتفاقيات دولية ملزمة لجميع الاطراف المعنية مما قد يؤدى إلى نشوب حروب مستقبلية.

وأكد أن المجلس العالمى للمياه يقوم حاليا باعداد مشروع شامل لحل هذه المشاكل بالتعاون مع المؤسسات الدولية المهتمة بالشئون القانونية والأمن والسلام العالمى والوصول إلى تحديد قيمة المياه من خلال ابعاد ثلاثة هى البعد الاقتصادى والاجتماعى ثم البيئى وسيتم عرض هذا المشروع للمناقشة النهائية خلال الاجتماعات القادمة بلاهاى بهولندا مارس 2002.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ٦ / ١٩٩٨

●● قطرة الماء أصبحت الآن أغلى من كنوز الدنيا كلها.. ولكن هل أصبح نهر النيل أعظم أنهار الأرض يكفينا ماء وشبعا.. أم أنه لابد أن نبحث عن مورد آخر للمياه ؟ ●●

قطرة الماء أغلى من قطرة الدم !

★ قطرة الماء أصبحت الآن فى حسابات الأمم والشعوب.. ومعدلات الجوع والعطش التى زادت وفاضت.. تساوى قطرة دم وربما أكثر..

فالماء ـ الذى قال عنه الحق عز وجل فى كتابه العزيز: «وجعلنا من الماء كل شىء حى».. هو عصب الحياة ومحرك الحياة وباعث الحياة.. فما من دابة تمشى على الأرض.. ولا طائر يرفرف بجناحيه فى السماء ولا كائن يسبح فى مياه البحر.. إلا والماء يعنى حياته، وفقده يعنى مماته..

ماذا تفعل اذا فتحت حنفية المياه فى بيتك ولم تجد ماء؟.. واذا بحثت عن كوب ماء تروى به ظمأك فلم تجد؟.. قد تتصور أنك تحلم.. وأن ماحدث مجرد كابوس ثقيل الظل سرعان ماتتخلص منه بالصحيان.. ولكنك تفاجأ بأنه لم يكن حلما ولا كابوسا.. وانما هو الحقيقة بعينها ودمها وشحمها وعظمها..

فهذا الكابوس المميت يواجهه نحو ٤٠ مليون إنسان كل سنة فى افريقيا وحدها.. يموتون عطشا وجوعا وظمأ وجفافا!..

ولكن هل يجىء على الإنسان المصرى حين من الدهر يجد نفسه فيه فى مواجهة هذا الكابوس القاتل.. ولدينا أعظم أنهار الدنيا قاطبة.. نعب منه الماء عبا.. ونغمر به الأرض والزرع.. وننهب مياهه نهبا ونلوثه تلويثا ونعامله بكراهية غريبة وكأنه جوز أمنا أو مرات أبونا؟!

ان ٦٦ دولة فى العالم الآن تعانى من نقص حاد فى موارد المياه.. هل ستصبح مصر التى هى هبة النيل الدولة رقم ٦٧؟

ثم ان مصر بطموحاتها التى لاتعرف حدا ولا سدا.. قد فتحت ملف المشروعات العملاقة.. جنوبا فى توشكى التى تشهد الآن ميلاد دلتا جديدة لنهر النيل تحول الصحراء القاحلة إلى بستان خير وشبع.. وشمالا فى سيناء بعد أن عبرت ترعة السلام قناة السويس.. لتعيد رسم خريطة الخضرة والحياة على الشاطىء الأسيوى من مصر.. فكم من المياه سوف نصرفها جنوبا وشمالا.. وحصتنا السنوية من مياه النيل لاتتجاوز الـ ٥٥،٥ مليار متر مكعب من الماء حسب اتفاقياتنا مع الأخ السودانى الشقيق، الذى استقبلناه هذا الأسبوع ممثلا فى شخص الدكتور شريف التهامى وزير الرى السودانى حيث جرت مباحثات ومداولات واتفاقيات..؟

ترى ماهى طبيعة هذه الاتفاقيات.. وماذا جرى خلال المحادثات التى جمعته مع الدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال والموارد المائية؟

وهل مرت سحابة الغيم التى عكرت سماء العلاقات بين البلدين بسلام؟

وهل ستعيد السودان ممتلكات الرى المصرية؟

وهل ستعيد الخرطوم كل ممتلكات مصر هناك بما فيها فرع جامعة القاهرة؟

وماهى حقيقة دفن أوغند للنفايات الذرية فى منابع النيل؟

وماهى حقيقة المشروعات التى تريد اثيوبيا والسودان بناءها على فروع نهر النيل؟

وهل ستؤثر هذه المشروعات المائية على نصيب مصر من مياه النهر؟

وماذا يدور حول مسألة خصخصة مياه النيل؟

وهل سيجىء يوم نبيع فيه الماء للفلاحين؟

وهل حقا سنبيع الماء لإسرائيل؟

ثم ماذا عن الـ ٢٤٤ مليار متر مكعب من الماء التى تضيع هباء فى حوض نهر النيل.. كيف نعيدها إلى رشدها.. أقصد إلى حظيرة الاستخدام الأمثل لهذه الثروة المائية الهائلة الضائعة.. خصوصا اذا علمنا أن لدينا فى حوض نهر النيل كله ٤٥٠ ألف كيلو متر مربع من الأراضى القابلة للزراعة.. لانزرع منها إلا ٢٦٧ ألف كيلو متر مربع فقط؟

وهل حقيقة دخلت مصر تحت حزام الفقر المائى ونصيب الفرد فيها الآن بعد الزيادة السكانية الهائلة ٦٦ مليون فم الله يبارك والله يزيد.. إلى ٩٥٠ متر مكعب من الماء فى السنة الواحدة؟

وماهى حقيقة دور المجلس العالمى للمياه.. وهل هو بديل لمجلس دول حوض نهر النيل المعروف باسم التيكونيل..

وهل له أصابع تتدخل فى مشروعات هذه الدول؟



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦/٦/١٩٩٨

علامات استفهام كبيرة وكثيرة تبحث عن اجابات حاسمة ودامغة..

حملت علامات استفهامي.. واستفهام عقلاء القوم فينا.. إلى الدكتور محمود ابوزيد وزير الاشغال والموارد المائية، بوصفه الذى يمسك بحنفية المياه التى تسقى الزرع والضرع فى بلدنا..

كان اللقاء فى مكتبه بالدور الثامن عشر المطل على نهر النيل حياتنا ومستقبلنا وقدرنا وعمرنا.. وكلما مرت مياه كثيرة فى النهر العظيم امامنا.. ارتفعت حرارة الحوار.. وتساقطت علامة استفهام فى اثر علامة استفهام أخرى.. لتكشف امامنا بعد ساعتين من الشد والجذب والمنطق الهادىء العميق الذى يملكه وزير الأشغال.. الحقائق كلها..

قلت له والنيل كله تحت اقدامنا: اعرف انك كنت مشغولا الأسبوع الماضى كله مع وزير الرى السودانى.

قال: الدكتور شريف التهامى.. لقد سافر الاربعاء.. واللجنة السودانية خلصت اجتماعها الـ ٣٨ مع اللجنة المصرية.. وعلى فكرة اللجنتان المصرية والسودانية يمكن ان تجتمعا بدون وزيرى الرى فى القاهرة والخرطوم، مرة هنا ومرة هناك..

اسال: ماذا تم مع وزير الرى السودانى؟

قال: كل خير.. لقد تباحثنا فى امور الرى التى تهم البلدين.. ولقد ذهبنا بالاخ الوزير السودانى إلى السد العالى الذى يقسم المياه بيننا وبين السودان.. لكل واحد حصته. وشاف المهندس السودانى المقيم فى اسوان.. تماما مثل المهندسين المصريين المقيمين فى مشروعات الرى فى السودان.. نحن لم نذهب للسودان للاستعمار.. لا.. انه جزء من الاتفاقية المعقودة بين البلدين والتى تخدم مشروعاتها مصر والسودان معا..

ونحن ننسق معا لكى ندخل اجتماعات وزراء دول حوض نهر النيل برأى موحد.

اسال: ماذا تفعل دول حوض نهر النيل فى اجتماعاتها السنوية؟

قال: هناك امور مثارة الآن بالنسبة لاجتماعات وزراء دول حوض النيل.. هناك وزراء اعضاء كاملون مؤسسون مثل مصر والسودان.. كانت اثيوبيا كل مرة تقول انا عضو مراقب.. لكن فى الاجتماع الذى تم فى «أروشا» فى تنزانيا فى مايو الماضى، اصبحت دولة مؤسسة.

الاتفاق الثانى المهم ان دول حوض النيل تعمل ورقة سياسات فى اى شىء نتعاون.. وما هى اسس التعاون.. وهذه الورقة تعرض فى اول اجتماع لمجلس الوزراء.. مفروض رسميا ان يجتمع وزراء دول حوض النيل مرة كل سنة ولما اجتمعنا فى فبراير الماضى، قلنا نجتمع بعد ٦ اشهر لكى نتفق على ورقة السياسات هذه.

فطبعا ورقة السياسات هذه اردنا ان نتفق على اى شىء فيها اولا مع السودان لكى تبقى ورقة موحدة.

وفى سبتمبر القادم ان شاء الله سوف يكون الاجتماع الثانى بعد تشكيل هذا المجلس الجديد.

اسال: ماذا تريد اثيوبيا بمشروعاتها الجديدة على النيل الازرق؟

قال: اريد ان اسال فى البداية: من يتحكم فى الماء ومن يصرفها اثناء السنوات الطويلة التى مضت كانوا فى اثيوبيا يستخدمون المياه وزرعوا الزراعات التى عندهم والماشية عندهم بالملايين والاشجار التى عندهم والغابات التى عندهم تاخذ المياه بكثرة.. ولكن يبقى فى النهاية جزء كبير جدا يذهب إلى المياه الجوفية عندهم.. لقد كان استخدامهم فى السنوات الماضية لم يكن كافيا.. عندهم بعض مناطق فيها مشاكل.. هم لهم تجارب سابقة ولهم مشاكل محلية معروفة ولسنوات طويلة جدا.. جاء الامريكان عندهم وعملوا لهم مشروعات.. ثم جاء الروس بعد ذلك وعملوا لهم دراسة ثانية.. ولكن كل هذه المشروعات والدراسات نامت سنوات طويلة.. عندهم الآن مشروعات غير واقعية.. لكن المهم الا تكون لديهم مشروعات تؤثر على نصيبنا من المياه، وقد أكد لى السفير الاثيوبى فى القاهرة ذلك.. ونحن نراقب كل شىء..

هل تتصور انه يسقط على حوض النيل ١٦٠٠ مليار متر مكعب كل سنة..

قلت: ياه ده رقم هائل..

يواصل الوزير حديثه: يصل عند السد العالى ٨٤ مليار متر مكعب والـ ٨٤ مليارا.. يضيع منها من ١٠ إلى ١١ مليار متر مكعب يبقى الباقى ٧٤ مليارا وهو مايوزع بين مصر والسودان.

وعلى اى حال وكما يقول خبراء البنك لما دولة فى المصب تحب تعمل مشروعات بالاستفادة بالمياه لا احد يقول لها شيئا.. لكن لما دولة المنبع تعمل مشروعات يبقى لازم ياخذوا موافقة دولة المصب حتى لاتؤثر عليها.. وهذا مايحدث الآن.. الذى ياتى الينا هو متوسط الذى يصل فى كل الاعوام فى بعض أحيان يصل هذا المتوسط إلى ٣٨ مليارا بدلا من الـ ٨٤ مليارا.. وقد يصل إلى ١٠٠ و١٢٠ مليارا.. فى سنوات يجىء الفيضان عاليا وسنين يجىء منخفضا.. فمصر عانت من الفيضانات وعانت من الجفاف لسنوات طويلة قبل السد العالى.. نذكر طبعا البلاد التى كانت بتغرق والقحط الذى كان يحدث وبعد إنشاء السد العالى بدانا ننظم العملية واصبح فيه ايراد.

قلت: حطينا المياه فى البنك..

يرد الوزير: نعم ونستخدمه فى حدود الاستعمال.. فطبعا موارد النهر كثيرة وغير مستغلة.. وهذا جعلنا نشتغل مع بعض لانه بدلا من ان يبقى ٩٠ ـ ٩٥٪ من الماء ضائعا، طيب نشوف كيف نحول جزءا منه لصالح الدول هذه ولصالحنا ايضا.

قلت: سيادة الوزير.. بالنسبة لتوشكى وترعة السلام كيف ندبر حالنا.. المياه هل تصل.. هل سناخذ مياها من عندنا فقط.. ام سناخذ جزءا من عندهم؟

يقول الوزير: الحل فى تخطيط الموارد المائية.. مصر لها باع كبير فى هذا المجال واحدث الطرق نستخدمها ولدينا برامج جاهزة.. وآخر سياسة مائية أعددناها هى السياسة الخاصة بسنة ٢٠١٧ التى تتماشى مع سياسة الدولة «برامج التنمية حتى ٢٠١٧» وهذه السياسة المائية فيها توفير الموارد المائية لمساحة ٣,٤ مليون فدان جديدة.. ومن ضمن هذه المساحة ٥٤٠ ألف فدان لمشروع توشكى و٦٢٠ الف فدان لمشروعات التنمية الاخرى التى تمتد من الساحل الشمالى وحتى الجنوب.

ان مخطط السياسة المائية الذى اعددناه وعرضت على مجلس الوزراء لها طابع مختلف شوية عن السياسات المائية فى مصر من قبل.. كانت مصر تتحرك فى اطار الاستخدام الامثل لـ ٥٥,٥ مليار متر مكعب من الماء.. يعنى موارد عذبة.. السياسة المائية الجديدة تعتمد فى الاساس على تعظيم الاستفادة من الموارد الحالية.. لأن هذا يمثل المخزون الاستراتيجى الذى نتحرك فيه الآن.. يعنى مياه الصرف الزراعى كانت تصل إلى ١١ مليار متر مكعب سنويا.. والآن نحاول أن نعيد استخدام جزء منها.. ونحاول ايضا عن طريق تطوير الرى باستخدام بعض من الفواصل.. ورى التنقيط.. وموضوع تطوير التركيب

المحصولي، ويحد من الزراعات التى تستخدم مياها كثيرة عن طريق تقليل المساحات او عن طريق تطوير الزراعات بالمحاصيل..

نتحرك فى استخدام المياه الجوفية.. المياه الجوفية سواء فى وادى النيل او الدلتا المياه الجوفية فيها مياه سطحية او المياه الجوفية العميقة الموجودة فى الصحراء المصرية والحمد لله عندنا حصيلة من الآبار كبيرة جدا..

وقد بدأنا منذ ١٩٧٧ برنامج تطوير الرى لاعادة استخدام مياه الصرف ثم استخدام المياه الجوفية العميقة والتى سنتوسع فيها بدرجة أكبر.

نحن والحمد لله ولغاية عام ٢٠١٧ نقول اننا فى اطار الموارد الحالية نقدر ان نوفى احتياجاتنا المائية وهذا واضح جدا.. والناس الذين يقولون اننا سوف ناخذ مياها لتوشكى وسيناء من مياه الوادى والدلتا.. هذا لن يحدث.

اسأل: وماذا بعد سنة ٢٠١٧؟

قال: فيما بعد ٢٠١٧ لدينا فى الوزارة مخطط كبير لتحلية مياه البحر.. نتكلم ايضا على مشروعات اعالى النيل وهى مشروعات مدروسة.. مثل قناة جونجلى.. و٧٠٪ من المشروع انتهى لولا الحرب!

وخلاف جونجلى لدينا مشروعات معدة ومدروسة وتخدم دول حوض النيل كلها.

وكل دولة من دول حوض النيل مطلوب منها ان تضع اولويات بالنسبة للمشروعات المشتركة والاولوية للمشروعات التى ستعود بالفائدة على اكثر من دولة، وليس فقط على الدولة صاحبة المشروعات..

قلت: نعود إلى محادثاتك مع الأخ وزير الرى السودانى.. هل تطرقت إلى مسالة اعادة كل الممتلكات المصرية فى السودان؟

قال: لقد تكلم الأخ وزير الرى السودانى فى أول زيارة له لمصر.. مع السيد عمرو موسى وزير الخارجية وتكلم مع كل الوزراء الذين التقى بهم..

ويعتبر هذا الموضوع ليس اساسيا.. لأن هناك موضوعات أهم بكثير يجب أن نناقشها معا فى اطار دولتين كمستقبل الجنوب



عزت السعدنى

والتنمية والتكامل.. هم ينظرون إلى مشروعات التكامل هذه على انها حياتهم ولابد ان نريحهم ونتحرك فى اطارها..

وتكلم ايضا عن مشكلة حلايب وقال: ما المانع اليوم ان يبقى هناك ٢ ـ ٣ ملايين فلاح مصرى يذهبون للزراعة فى الاراضى هناك ويبقى فيه انتاج مشترك ومشروعات مشتركة..

اسأل: هل هم مصممون على انها تكون تحت ادارتهم؟

يقول د. محمود ابوزيد: بالنسبة لحلايب فقد تكلم الوزير السودانى على أن تكون منطقة تكامل، وقال انهم تقريبا اتفقوا على هذا..

قلت: طيب وفرع جامعة القاهرة فى الخرطوم؟

قال: لقد حولوه إلى جامعة النيلين.. وهم يريدون دفع تعويضات وخصوصا بالنسبة لعمارتين كان الرى المصرى يملكهما فى الخرطوم واصبحتا الآن تابعتين لمصلحة الشهر العقارى عندهم وملأوهما بالموظفين.. وقلنا لهم لامانع!

قلت: واستراحات الرى؟

قال: اعادوا نحو ٨٠٪ منها!

....

....

اسأل الوزير: وماذا عن النفايات الذرية فى اوغندا فى مناطق أعالى النيل؟

يرد الوزير: هذا الموضوع كان قد اثاره احد أعضاء مجلس الشعب وقد تحركنا تحركا سريعا.. واحضرنا عينات من المياه وكلفنا بعثة راحت وسافرت وتروح سنويا فى بحيرة السد العالى واستمرت شهرا كاملا.. بعثة مشتركة مابين وزارتى الرى المصرية والسودانية واخذوا عينة من المياه فى بحيرة السد العالى وفيها ٢٥٠ كيلو عندهم و٢٥٠ كيلو عندنا وتجول الخبراء فى البحيرة من اولها إلى آخرها واخذوا عينات ..

قلت: هل توصلتم إلى اى شىء؟

يرد الوزير: للآن ليس هناك أى شىء بالمرة!

اسأل: والحكومة الاوغندية؟

رد الوزير: السفير جاء لى هنا وقال هذا الكلام غير صحيح والحمد لله وعملية المتابعة عملية مستمرة.. وسنويا تذهب البعثة مرتين فى السنة وتاخذ عينات من المياه ومن الطمى والمركب عليها ٧٠ فردا فنيا وهذا العام ذهب مع البعثة اثنان من الصحفيين واحمد نصر الدين كان واحدا منهما.

قلت: هل هناك فكرة لخصخصة اى شىء فى الرى؟

يرد الوزير: هذا الموضوع يثار فى الجرائد يوميا بمناسبة الكلام عن الخصخصة.. لكن اذا كانت الخصخصة المقصود بها ان نبيع المياه.. فهذا موضوع غير وارد..

اليوم من الذى يتولى صيانة شبكات الصرف وشبكات الرى؟..

محطات الرى الكبيرة والصرف تديرها وزارة الاشغال..

اذا تكلمنا عن خصخصة.. هل نتكلم عن شركات خاصة تتولى تنفيذ وتشغيل وصيانة هذه الشبكات.. ولو نظرنا إلى الواقع نجد أن شبكات الصرف المغطى ينفذها قطاع خاص ومشروعات الرى ينفذها قطاع خاص.. لو جئنا للشبكة المشتركة التى بين الفلاح والدولة هى التى نقول اذا كان هناك مشكلة عند المزارع أن يصون شبكته وان وزارة الاشغال لاتستطيع ان تدير مئات او آلاف من الطلمبات الصغيرة.. والتى ليست مهمة الوزارة..

هل نستطيع أن نعمل اتحاد ملاك فى شركة تاخذ الطلمبات الصغيرة وتديرها لصالح المزارع أو تصونها؟.. لا.. هو دا يمكن اللى نقدر اذا جاز لنا ان نسميها خصخصة.. انما بخلاف ذلك ولا مشروعات الرى الكبيرة ولا مشروعات الصرف الكبيرة ولا طلمبات الرى والصرف الكبيرة نديرها نحن .. وموضوع بيع المياه موضوع خارج تماما عن تفكير الدولة!!

قلت: أليس هناك من حل لترشيد استخدام المياه فى مصر؟

قال: السياسة الجديدة أن نحاول ترشيد استخدامات المياه فى المنبع.. لانجعل المزارع يتوسع فى استخدام المياه.. ولذلك نركز على مشروع التطوير اكثر من اى مشروع آخر.. ونركز على مشروعات اعادة استخدام المياه ولابد ان نركز على مشروعات ترشيد استخدامات المياه لكى نستخدم المياه.. مياها



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٦/١٩٩٨

عذبة بدلا من أن نستخدمها مياها ملوثة..

قلت: والستات اللى بيضيعوا المياه واحنا بنرمى فى الشوارع المياه والحنفيات المفتوحة والخربانة فى الحكومة والمدارس والمستشفيات؟

يقول الوزير: ٨٥٪ من استخدامات المياه عندنا فى الزراعة والباقى فى الصناعة والشرب.. فاذا نظرنا إلى حجم المياه المستخدمة نجد الفواقد من ناحية الحجم فى مياه الشرب اقل بكثير من الزراعة.. انما من ناحية التكلفة فإنها تتكلف كثيرا ويجب الا نهمل هذا.. فوزارة الاشغال حتى الآن تركز على ترشيد الاستخدامات بالنسبة للمياه التى تتحرك فى شبكة الرى.. مياه ذاهبة للمحطات الخاصة بالرى أو محطات الشرب او لمحطات الكهرباء..

انما داخل البيوت ليس من اختصاصى.. ولكن بالنسبة لبرامج الترشيد والتطوير يجب ان تكون برامج متكاملة وشاملة.. وطبعا الأرقام التى نتكلم عنها بالنسبة للفواقد فى شبكات الرى والمياه معروفة يتكلمون عن ٤٠٪ - ٥٠٪ والحمد لله المشروعات الجديدة تحاول أن تخفض جزا كبيرا جدا منها.

اسال: ما هو دور المجلس العالمى للمياه وهل هو بديل لـ «تيكونايل» الذى يجمع دول حوض نهر النيل؟

يرد الوزير: التيكونايل هذا البرنامج الذى كان أو الآلية التى كانت تحكم التعاون مابين دول حوض النيل، وهى آلية كانت غير شاملة، حيث ان فيه دولتين لم تكن تحضران.. هما كينيا واثيوبيا.. يحضران كمراقبين انما القرارات لاينفذونها.. فاليوم الآلية الجديدة حلت محل «التيكونايل» هى الآلية اللى فيها اللجنة الفنية أو مجلس وزراء المياه لدول حوض النيل.. وفيها كل الدول بما فيها اثيوبيا وكينيا.. وهذه هى الآلية الجديدة.

قلت: أليست لها علاقة بالمجلس العالمى للمياه؟

يرد الوزير: دى حاجة تانية.. المجلس العالمى للمياه مجلس للرقابة أقرت تشكيله جميع الهيئات الدولية العاملة فى مجال المياه.. وهو أن يكون هناك مجلس عالمى ينظر نظرة شاملة على استخدامات المياه فى العالم.. والحمد لله لقد انتخبت رئيسا للمجلس العالمى للمياه، ومازلت.

قلت ضاحكا: سيادتك رئيس المجلس العالمى للمياه ووزير الرى.. كل حاجة بين ايديك!

يضحك الوزير فى هدوء كما يتكلم فى هدوء..

يتساءل الوزير: السؤال هو كيف نخدم من خلال المجلس العالمى للمياه المنطقة العربية.. وكيف نخدم مصر من خلال المجلس العالمى للمياه؟

الجواب: من اول اعمال المجلس العالمى للمياه هو اعداد التصور المستقبلى لمشاكل المياه واولويات حل هذه المشاكل على مستوى العالم.. وطبعا نحن نجحنا فى أن نجعل هذه المنطقة - القارة الافريقية والدول العربية - لها صوت قوى.. بحيث ان مشاكلنا واحتياجاتنا تكون لها أولوية فى البرنامج ونحن مكلفون لكى يحل محل التيكونايل او الآلية الجديدة أن نضع تصورها لمشاكل القارة الافريقية ومشاكل حوض النيل وما هى المقترحات واولوياتها.

قلت: وما الذى حل محل التيكونايل؟

يرد الوزير: التيكونايل كان اختصارا لجملة: «التعاون الفنى لدول حوض النيل» وان شاء الله نحن نامل ان تتحرك هذه الآلية الجديدة واريد ان اقول انها تهم دول حوض النيل فى المقام الاول وتهم مصر.. وهذه الآلية الجديدة حلت محل التيكو نايل.

ونحن اذا نظرنا إلى مشاكل المياه عندهم نجد انها ليست مشاكل رى فاليوم كل دول حوض النيل تسقط عليها امطار اكثر من ثلاثة الاف او اربعة الاف مللى متر يعنى ٤ امتار فى السنة والجو عندهم ليس حارا ولا التبخر بسيطا ولو عندنا امطار ٤٠٠ او ٥٠٠ مللى متر يعنى ممكن المزروعات تنمو بدون رى.. ونحن عندنا فى القاهرة ٢٠ مللى مترا وفى جنوب القاهرة لاشىء.. على الساحل الشمالى هناك ٢٠٠ مللى.. وعلى فكرة فى المناطق الشمالية تتحدث عن الرى التكميلى يعنى مثلا عندما يكون هناك شعير ينمو على ٢٠٠ مللى متر فى السنة نحن نعمل ترعة جديدة اسمها ترعة الحمام ونمدها حتى حدودنا مع ليبيا ويكون هناك رى او اثنين او ثلاثة فى السنة فى الزراعات بدلا من تساقط المطر مرة واحدة..

قلت: كيف تحركتم لحل مشاكل دول حوض نهر النيل.. ؟

قال: رغم وجود امطار كثيرة إلا انه من الممكن الا يجدوا ماء يشربونه لان الأمطار تختلط بالتراب وهكذا ولا يستفيدون منها.. فيه ناس تضطر إلى أن تمشى ٢٠ كيلو حتى تحضر جردل مياه!

فمثلا نحن مع كينيا حاليا بنعمل لهم ٣٠٠ بئر جوفية فى المناطق التى ليس بها مياه شرب.

وفى اوغندا هناك حشائش مائية عندهم فقدمنا لهم معونة بـ ٨,٣ مليون دولار حتى يحضروا معدات حتى يقاوموا هذه الحشائش.. وهناك كثير من المتدربين الافارقة وننظم لهم دورات تدريبية حتى نستطيع أن نوضح لهم كيف يستطيعون أن يستفيدوا من الموارد المائية التى عندهم.

اسال: وهل فى رايك أن الحرب القادمة ستكون بسبب المياه كما يقال الآن؟

يقول الوزير بهدوئه المعروف: بقدر علمى وتعاونى مع الدول فى العالم كله.. قد تكون هناك بؤر حامية بعض الشىء ويمكن فى منطقة الشرق الأوسط. ولكن مصر نحن الآن نجحنا والحمد لله استطعنا ان نخرج مصر بالنسبة للمياه من مجموعة الشرق الأوسط. يعنى نحن مع حوض النيل مع افريقيا اى اننا ليس ندخل فى مشكلة إسرائيل وغزة.

قلت: وماذا عما تردده إسرائيل أن المياه مثل الأرض ملك للجميع؟!

يرد الوزير: اذا نظرنا إلى وضع المياه فى العالم كله سنجد أن هناك ثلاثة نماذج: الأول ان المياه ملك الدولة ونموذج آخر يقول: ان المياه تكون مع ملكية الأرض.. بمعنى أن الذى يزرع فدانا تكون المياه تابعة لهذا الفدان.. ونموذج ثالث يقول ان الملكية تنسب للبئر.. فمثلا فى الفيوم والوادى الجديد البئر هى الحياة وان هذا الشخص له ٤ قراريط فى مياه البئر.. وهذا عشرة قراريط وهكذا.. اى أن الملكية تنسب للبئر وليس للارض.. وهذه كلها نماذج فى النهاية هى تنظم عملية استخدام الموارد المائية.

قلت: هل يجىء يوم من الأيام تقول فيه إسرائيل ان لها نصيبا فى مياه نهر النيل مثلا؟

يرد الوزير: هذا ليس ممكنا لان هناك اتفاقيات واعرافا دولية الدول تقرها.. ولكن الفكرة أن المثار حاليا هو «اسواق المياه».. فبعض الدول - امريكا، المكسيك، اسبانيا - هناك سوق للمياه فى امريكا مثلا ولاية كاليفورنيا تشترى مياها من ولاية كلورادو.. وهذا لايتناسب معنا إطلاقا.. وطبعا الدول التى تعانى من قلة المياه هى التى تلجا لهذا..

فنحن طبعا موقفنا واضح تماما من موضوع بنوك المياه وبيع المياه وتداولها.. وكل الدول العربية معنا فى نفس الخط.

قلت: هل هم فى افريقيا غضبوا مثلا من أننا خرجنا عن الوادى وعملنا مشروع توشكى أو أوصلنا مياه النيل إلى سيناء وهكذا؟

يقول الوزير: لم نتلق اى استفسار رسمى من أى من دول حوض النيل يقول لنا انكم اخذتم مياها زيادة عن



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦/٦/١٩٩٨

حصتكم.. انما فى مؤتمرات دولية أثير هذا الكلام ونحن نرد عليهم دائما بان نقول ان المياه التى نحتاجها فى مشروعاتنا جزء من حصتنا المائية ونؤكد ذلك دائما..

قلت: هل انت متفائل بالنسبة لقضية المياه فى مصر والعالم؟

يرد الوزير: متفائل جدا.. المهم أن نحسن استخدام الموارد المائية الموجودة.. انما الكلام الذى يقال بالنسبة للبلاد التى تعانى من قلة الموارد المائية وعددها ٦٦ دولة، هذا مبنى على أساس غير سليم.. فالذين يموتون هناك ليس من العطش، ولكن من الجوع او من الأمراض التى لها علاقة بالمياه مثل الملاريا والبلهارسيا ومعظم الأرقام التى تقال فى هذا الصدد هى الدول التى تقع تحت حد الفقر المائى.. فاليوم عندنا متوسط نصيب الفرد فى السنة فى مصر من المياه حوالى ٩٥٠ مترا مكعبا فى السنة.. وكنا أكثر من ذلك وطبعا يقل من الزيادة السكانية فى ظل الموارد المائية المتاحة.. هل هذا يمثل حد الفقر المائى عندنا لانه اقل من ألف؟

لا.. لاننا اذا نظرنا إلى دول الخليج كلها وإلى إسرائيل نجد انهم يعيشون بـ ١٠٠ أو ١٥٠ مترا مكعبا فى السنة.. فكيف نتحدث عن حد الفقر المائى عندنا.. ولا نتكلم عن المياه السطحية واترك المياه الجوفية والمطر حتى يكون حد الفقر المائى شاملا..

أسال: ونظرتك إلى المستقبل؟

يقول الوزير: نحن حاليا نتحدث فى استراتيجيات المستقبل.. وهل مصر تحتاج إلى تحلية مياه البحر.. رغم انها تستخدم فى المناطق السياحية عندنا.. واليوم هناك ٦٠٪ من مشروعات تحلية مياه البحر فى المنطقة العربية على مستوى العالم.. نصيب السعودية فيها ٣٠٪.. فهذه التكنولوجيا موجودة فى المنطقة العربية وتتطور وتكلفة التحلية تتطور وتمثل مصدرا غير محدود للمياه..

....

....

مياه كثيرة جرت فى نهر النيل الذاهبة إلى القناطر الخيرية من تحت أقدامنا..

وكلام كثير قلناه وعلامات استفهام طارت فوق الرءوس وتحولت إلى حقائق مضيئة على الورق وفى العقول..

ترى.. ماذا تخبىء الأيام لنا ولنهر النيل؟

وهل سيبقى دائما الفتى الفضى الجميل الذى تترقبه كل العيون وتحيط به كل القلوب؟

أم نعامله ونقسو عليه كما نفعل كثيرا كأنه جوز أمنا أو مرات أبونا بالاسراف والاهمال والتلوث؟! □



المصدر : الحياة

.للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات. التاريخ : ٦/٦/١٩٩٨

المعارك في النيل الأزرق تقترب من منابع النفط

المعارضة السودانية تعلن استيلاءها على حاميتين للقوات الحكومية

■ القاهرة، الخرطوم - «الحياة»، ا ف ب - اعلنت المعارضة السودانية ان مقاتليها استولوا امس على حاميتين للقوات الحكومية في شمال شرقي البلاد بعد معارك ضارية.

وقالت القيادة العسكرية المشتركة التي تضم التمرد الجنوبي والمعارضة الشمالية في بيان ان قواتها «اسقطت حاميتي شالالوب وحالاداي في احدى اكبر المعارك التي يشهدها شمال شرق السودان».

واضاف البيان ان الحاميتين كانتا تتحكمان بمدخل مدينة كسلا «وقريبتين جداً من الطريق الاستراتيجة التي تربط بور سودان والخرطوم مرورا بكسلا».

وذكر ان قوات المعارضة استولت على ثلاث دبابات «في حال جيدة» وقطع مدفعية ثقيلة.

واوضح ان «العملية جرت بالتنسيق مع عملية اخرى في النيل الازرق (جنوب) حيث تتقدم قوات التحالف الوطني (التمرد الجنوبي والمعارضة الشمالية) باتجاه مدينة الدمازين وحقل ادار النفطي».

واعترفت صحافة الخرطوم الخميس بسقوط اكثر من مئة جندي في معارك عنيفة نشبت شرق السودان فيما جرى ارسال تعزيزات من القوات الحكومية الى الجبهة.

وكان الجيش الشعبي لتحرير السودان اعلن الثلثاء ان «قواته استولت على حامية اولو وانها باتت على مشارف مناطق التنقيب عن النفط في ولاية أعالي النيل».

وفي الخرطوم لوحظ ان الحكومة لا تزال تلتزم الصمت في شأن الوضع العسكري في جنوب النيل الازرق. وعلى رغم توافر معلومات عن سقوط مدينة اولو الحدودية في يد «الجيش الشعبي لتحرير السودان»، الا ان الحكومة اكتفت ببيان «القيادة العامة للقوات المسلحة» الثلثاء الماضي الذي نفى سقوط المدينة.

وافيد ان ولايات السودان المختلفة بدات في ارسال «قوافل دعم» الى ولاية النيل الازرق. واعلن والي ولاية سنار القريبة منها ان ولايته تدعم القوات المسلحة في النيل الازرق وانه مطمئن للوضع الامني والى «عدم وجود تهديدات مباشرة للمناطق الاستراتيجية» في الولاية التي تضم اشهر السدود على النيل الذي يمد البلاد بالطاقة الكهربائية والمياه.

ولم يستبعد المسؤول السوداني ان تكون الحركة الشعبية تستهدف مناطق انتاج النفط في حقول عداريل القريبة من مناطق القتال في جنوب النيل الازرق. لكنه اكد ان الحكومة تحمي هذه المناطق «بصورة مطمئنة».

من جهة اخرى، اعلن الناطق باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان ياسر عرمان امس الجمعة ان نحو ٦٠٠ جندي حكومي قتلوا في معارك مع المتمردين الجنوبيين قرب الحدود مع اثيوبيا منذ الخامس من أيار (مايو) الماضي.

وقال عرمان لوكالة «فرانس برس» ان الجيش الشعبي «سيطر على حامية أولو» شمال الكرمك على الحدود بين ولاية النيل الأزرق وولاية اعالي النيل، وان ٥٧٦ عسكرياً حكومياً قتلوا منذ الخامس من ايار (مايو) في المعارك التي وقعت في ولاية النيل الأزرق.

وقال: «في الخامس من ايار (مايو) فقدوا ٢٠٤ رجال في معركة واداكا في جنوب شرقي الدمازين وفي الثامن والعشرين من الشهر نفسه فقدوا ٣٠٠ آخرين في معركة سماعة في جنوب شرقي الدمازين ايضاً». واضاف: «وفي الثاني من حزيران (يونيو) الجاري فقد الجيش السوداني في معركة أولو ٧٢ جندياً، كما سقط له العديد من القتلى والأسرى».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحـــــــرار

التاريخ : ١٧/٦/١٩٩٨

تعاون مصرى - سودانى لتحديث محطات الرصد على النيل

كتب - عيسى عبدالباقى

اختتمت الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل اجتماعها الثانى فى دورتها الـ٣٨ حيث تم مناقشة سبل تحديث محطات الرصد على النيل ورفع كفاءتها وتقدير ايراد النيل للعام القادم ومناسيب السد العالى فى بداية العام المائى فى اول اغسطس المقبل. وناقشت الهيئة التعاون الفنى على المستوى الثنائى بين مصر والسودان وعلى المستوى الاقليمى بين دول حوض النيل حيث جرت متابعة البرنامج الزمنى لدراسات مشروعات زيادة ايراد نهر النيل ومقاومة نبات الهايسنت واعمال قياس البخر من بحيرة السد العالى والتى تتعاون الهيئة فيها مع هيئة الارصاد الجوية وهيئة السد العالى. وعقد الدكتور محمود ابوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية اجتماعا مع اعضاء الهيئة الفنية حيث تم بحث ماتم التوصل اليه من اتفاق بين الجانبين. وصرح الدكتور محمود ابوزيد ان الهيئة بحثت انشطة التعاون مع دول حوض النيل واعمال التيكونيل وتكوين اللجنة الاستشارية الفنية من دول حوض النيل خاصة مايتعلق باعداد ورقة السياسات عن التحرك فى مياه النيل واعداد خطة العمل المستقبلية طبقا لمبادرة البنك الدولى، والانشطة السابقة فى هذا التجمع مشيرا الى ان الهيئة ناقشت ماتم التوصل اليه فى اجتماعات اعداد اطار التعاون الاقليمى والقانونى لدول حوض النيل. كما تم مناقشة اولوية التعاون فى مجالات الرى وترشيد المياه والصرف والملوحة ومشكلات التصحر ومقاومة الحشائش وجميع المشكلات التى تواجه اجهزة الرى فى البلدين والتجهيز لاعداد ندوات مشتركة يتم عقدها فى كلا البلدين لمناقشة هذه الموضوعات واخر ماتم التوصل اليه من استخدام التكنولوجيا فى جميع المجالات.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ / ٦ / ١٩٩٨

مطالبا بإنشاء صندوق عالمى لتوجيه الموارد لحل مشكلة المياه

وزير الأشغال: ملتزمون بتوفير مياه الرى للمشروعات الاستثمارية طوال العام

نرفض خصخصة المياه ولا يوجد أي اتجاه لتسعيرها

□ حوار – محمود عبد الرحمن :

احملت «العالم اليوم» تساؤلات المستثمرين حول الموارد المائية لما تمثله من أهمية للمشروعات الصناعية والتجارية والزراعية إلى الدكتور محمود أبو زيد وزير الاشغال والموارد المائية.

واشار د. ابو زيد فى بداية حديثه إلى أن حصتنا المائية تبلغ 55,5 مليون متر مكعب بخلاف المخزون الاستراتيجى من المياه الجوفية واعادة استخدام المياه المالحة فالسياسة المائية التى توفر المياه للمشروعات القومية العملاقة حتى عام 2017 تعتمد على الموارد الموجودة فى اطار حصتنا ولا نعتمد على موارد اضافية من حوض النيل أو من مصادر أخرى.

لقاءات المستثمرين

وحول لقاءاته العديدة والمتواصلة مع المستثمرين أوضح وزير الاشغال حرصه على تكثيف لقاءاته مع المستثمرين فى الفترتين الحالية والمقبلة بالمشروعات الزراعية الجديدة فى منطقة توشكى والاراضى الجديدة التى يتم استصلاحها للزراعة فهذه اللقاءات هى دعوة للمستثمر المصرى أولا والمستثمر العربى والاجنبى لاستثمار هذه المناطق البكر التى تحتاج إلى جهد وامكانيات ونحن بدورنا نبذل قصارى جهدنا فى أن نوفر لهم المياه اللازمة لرى هذه المشروعات وتأتى أهمية مقابلة المستثمرين لى شخصيا من أنهم يريدون أن يطمئنوا على توفير مورد دائم للمياه لمشروعاتهم وليتعرفوا على ابعاد وخطط الوزارة فى تدبير المياه لهذه المشروعات ونقوم بدورنا بشرح وتوضيح كل الاستفسارات للعمل على تشجيع هذه الجهود لتحقيق التنمية فى المجتمع.

شركات للرى

□ **علمنا أن اللجنة الوزارية المختصة وافقت على اقامة شركات تتولى إدارة الطلمبات فى الاراضى الجديدة بعد فشل الدعوة إلى اقامة اتحاد الطلمبات فهل ستتدخل وزارة الاشغال فى اسلوب تشغيل هذه الشركات؟!**

●● فى الحقيقة أن فكرة اقامة شركات لادارة الطلمبات فى المناطق الجديدة مطروحة بقوة حاليا وتمت الموافقة الفعلية عليها من اللجنة الوزارية المختصة وسوف تتولى فى هذه الفترة مصلحة الميكانيكا والكهرباء هذا العمل حتى يتم وضع الاسس التى يمكن من خلالها اقامة هذه الشركات فى الاراضى الجديدة .. ولقد أجرت الوزارة استطلاعا للرأى بين المزارعين والمستثمرين فى الاراضى الجديدة حول هذه الفكرة فلاقت استحسانا وارتياحا كبيرا خاصة وأنه لن يكون هناك اجبار لحصول مزارع على هذه الخدمة.

أما عن رأيى الشخصى فى هذا الموضوع فإنه لا يجب التسرع فى أخذ قرار بهذا الخصوص لأن القضية شديدة الحساسية ويجب أن تطرح على جميع المستويات مثلما حدث فى مشروعات تطوير الرى وأرى أن الدعوة لاقامة شركات لادارة طلمبات المياه فى الاراضى الجديدة سابقة لاوانها من حيث التنفيذ أما إذا وافقت عليها جميع المستويات فلا شك أن وزارة الاشغال هى التى تتحمل عبء إدارة هذه الطلمبات وهذا يتطلب امكانيات كبيرة وفنيين على درجة عالية من الكفاءة.

خصخصة المياه

□ **في اطار الاتجاه إلى «الخصخصة» التى تشهدها مصر حاليا فى معظم المشروعات القومية .. هل هناك تفكير فى خصخصة مياه الرى. خاصة أن هذه القضية تثار بين الحين والآخر**

●● أحب أن أؤكد بأنه لا نية ولا تفكير فى خصخصة مياه الرى ذلك لأن مياه الرى وبيعها وشراها يخرج عن سياسة الدولة فى الخصخصة، فلا يوجد فى خططها أو سياستها خصخصة مياه الرى وذلك لتحقيق المصلحة العامة للدولة ولتاكيد سيادتها واشرافها على المشروعات القومية والوطنية العملاقة التى تتعلق بقطاعات عريضة من المواطنين لذلك فان فكرة خصخصة مياه الرى غير واردة على الاطلاق مثلها مثل القناطر والسدود ومناطق توزيع المياه الرئيسية.

تسعير المياه

□ **يشاع بين اوساط رجال الاعمال والمستثمرين أن الدولة تتجه إلى تسعير مياه الرى .. فهل هذا الكلام صحيح؟!**

●● هذا الكلام غير صحيح على الاطلاق، وليس واردا أن الدولة تقوم



بتسعير مياه الرى فى مصر لعدة اسباب اهمها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والدينية التى تحكم تركيبة المجتمع المصرى ويجب أن يعلم المستثمر ورجل الاعمال ان الدولة والوزارة تعمل جاهدة فى تذليل اى عقبة أمامهم فى سبيل الوصول إلى التنمية الشاملة وهذا لن يتحقق إلا بالتعاون

والتكاتف بين اجهزة الدولة المختلفة وبين المستثمرين فى جميع أوجه الاستثمار الصناعى والزراعى والتجارى.

الصرف المغطى

وحول حجم مشروعات الصرف المغطى فى الاراضى الزراعية اوضح وزير الاشغال أن الدولة أولت اهتماما بالغا بقضية المصارف المغطاة وتعميمها على مناطق كثيرة من الجمهورية لعدة اسباب أهمها انها لتحسين التربة الزراعية وزيادة المحاصيل والمنتجات الزراعية والفكة وغيرها تحقيقا لرغبة المزارعين والمستثمرين فى هذا القطع وقد بلغ حجم تنفيذ هذه المشروعات فى 4,5 مليون فدان بزيادة 160 الف فدان عن عام واحلال وصيانة 70 الف فدان بصفة دورية وحسب الخطة الموضوعة لذلك كما يتم تطهير وتعميق المصارف الكبرى لضمان تشغيل وسلامة شبكات الصرف المغطى.

ونقوم بتسليك هذه الشبكات مرة كل عام من خلال مراكز الصيانة المنتشرة فى انحاء الجمهورية والتى تبلغ 250 مركزا.

مياه الآبار

▫ ماذا عن جهود الوزارة فى التغلب على عدم وصول مياه الرى إلى الاراضى المستصلحة فى الصحراء .. وما الذى تطالبون به فى هذا الاطار؟!

●● يجرى حاليا استصلاح 110 آلاف فدان بمنطقة الفرافرة بمحافظة الوادى الجديد و200 الف فدان أخرى بشرق العوينات لزراعتها عن طريق مياه الآبار وهذا المشروع هو جزء من خطة الدولة لتوفير المياه الجوفية فى حوالى 500 ألف فدان يجرى استصلاحها كمرحلة أولى فى اطار تنمية منطقة جنوب الوادى واستكمال قناة الشيخ زايد وكل ما اطالب به منذ سنوات هو ضرورة انشاء صندوق عالمى لتوجيه الموارد اللازمة لحل مشكلة المياه وتخفيف الاعباء المالية عن الدول الفقيرة للقضاء على الازمة الحالية التى تعانى منها الدول من نقص المياه.

ذلك أن نقص المياه فى أى دولة يهدد كيانها السياسى والاقتصادى والاجتماعى والامنى .. فالدول التى تعانى نقصا فى الموارد المائية بها ازمات سياسية واقتصادية كبيرة على اعتبار أن المياه هى المحرك الرئيسى للتنمية فى انحاء العالم فيجب أن يتلاشى الصراع حولها كما أن حدوث ازمات بين الدول حول المياه يهدد السلام العالمى.

مياه النيل

▫ هل حقا ما يردده البعض من ان نصيب مصر من مياه النيل معرض للنقصان وهل هناك اطر جديدة تتعلق بالتعاون بين دول حوض النيل؟!

●● هذا كلام غير صحيح على الاطلاق

فنصيب مصر من مياه النيل ثابت ومؤكد ومحدد باتفاقيات وليس من حق أى دولة أن تطالب باكثر مما اعلنت به نتائج هذه الاتفاقيات وكل ما يثار حول ذلك مزاعم باطلة لا اساس لها من الصحة فمصر تاخذ حصتها التى تكفيها من مياه النيل ولا أحد يتدخل فى نقصانها.

أما عن الآلية الجديدة لتعاون دول حوض النيل فهى موجودة بالفعل وبدأت عملها تحت اشراف ورعاية مجلس وزراء المياه فى دول حوض النيل.

شرق التفريعة

▫ ماذا عن استعدادات وزارة الاشغال والموارد المائية وخطتها لمواجهة احتياجات المشروعات الصناعية الكبيرة فى منطقة شرق التفريعة من المياه؟!

●● هناك خطة عاجلة لتوفير 15 الف متر مكعب من خلال المحطات الحالية لتدبير احتياجات جميع المشروعات الصناعية فى شرق التفريعة من مياه الشرب وغيرها كما تعمل على اقامة فرع جديد من الزعفرانة لرفع كفاءة المياه ليسمح بتوفير 50 الف متر مكعب لمنطقة عتاقة، كذلك يوجد خط مياه من الكريمات للسويس كل هذه المشروعات تهدف إلى توفير احتياجات هذه المشروعات العملاقة.

مشروعات الاراضى الجديدة

▫ بين الحين والأخر تعلن الدولة عن اراض جديدة لطرحها للمستثمرين وشباب الخريجين .. فهل وفرت الوزارة المياه التى يستلزمها رى مشروعات هذه الاراضى؟!

●● قضية توزيع مياه الرى على الاراضى الجديدة من الموضوعات المهمة التى توليها الوزارة اهتماما كبيرا خاصة أن الاتجاه العام فى الدولة هو التوسع فى زراعة واستثمار هذه الاراضى واقامة مشروعات عملاقة عليها تخدم الصناعة والزراعة والتجارة والاستثمار فى جميع صوره واشكاله خاصة فى الاستثمار الزراعى حيث توفر الدولة مياه الرى لها طوال العام ويتم توزيع المياه من الترع الرئيسية عن طريق محطات رفع تخدم مجموعة كبيرة من المزارعين المستثمرين .. ولأنه يوجد كثير من المزارعين لم يتمكنوا من إدارة محطات المياه بالكفاءة المطلوبة فقد طلبت الدولة منهم اقامة اتحاد يتولى إدارة الطلمبات وتوزيع المياه بينهم وهذا نوع من «الخصخصة» وبذلك يتحقق تنظيم توزيع المياه، واستمرار الصيانة وفى نفس الوقت تحمل عبء التكلفة على المستفيدين بدلا من تحميلها على الدولة.

وبصراحة تامة عندما يشعر المزارع أنه مسئول عن الرى سيزيد اهتمامه بالحفاظ على المياه.

▫ ما هى أهم القضايا التى تشغل فكر وزير الاشغال والموارد المائية؟

●● ما يشغلنى التحديث والتطوير ورفع كفاءة مرفق الرى والعاملين به ليتمشى مع التكنولوجيا الحديثة لتصل المياه بالكمية المناسبة والنوعية المناسبة والوقت المناسب.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٦/٧

الهيئة المشتركة المصرية ـ السودانية لمياه النيل تختتم اجتماعاتها

اختتمت أمس الهيئة الدائمة المشتركة المصرية ـ السودانية لمياه النيل اجتماعاتها فى القاهرة، حيث قررت عقد ندوات مشتركة مصرية ـ سودانية فى كلا البلدين لمناقشة موضوعات المياه التى تهم الشعبين الشقيقين، وطالبت بالتركيز فى هذه الندوات التى يشارك فيها الخبراء والمتخصصون على مجالات التعاون بين مصر والسودان، ودول حوض النيل فى أنشطة الرى، والصرف، وترشيد المياه، وإعادة استخدام مياه الصرف، والمياه المالحة، ومواجهة التصحر، ومقاومة الحشائش.

وطالبت الهيئة فى ختام اجتماعاتها والتى استمرت اسبوعا برئاسة الدكتور محمود ابوزيد وزير الأشغال والموارد المائية والدكتور شريف التهامى وزير الرى السودانى بضرورة التعاون مع دول حوض النيل (التيكونيل). كما دعت الى الاسراع بإعداد ورقة السياسات المائية لدول حوض النيل لرفعها الى البنك الدولى لتوفير الاعتمادات اللازمة لتنفيذها ولعرضها على مجلس وزراء الموارد المائية الذى سوف يعقد فى اغسطس المقبل.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ / ٦ / ١٩٩٨

القاهرة قلقة على مياه النيل

● القاهرة - «الحياة» - أعربت القاهرة عن استغرابها لموافقة اوغندا على دفن نفايات نووية في اراضيها قرب منابع النيل. وقال مصدر مسؤول في وزارة الاشغال والموارد المائية: «طالبنا أوغندا بالرد رسمياً على هذا الموضوع لكنها لم تستجب».

ولفت المصدر الى وجود تنسيق مصري - سوداني في هذا الشأن، وقال ان الجانبين شكلا لجنة فنية مشتركة، وان مشاورات تجرى حاليا مع دول حوض النيل لادراج هذا الموضوع على جدول اجتماعات وزراء الري في القاهرة في آب (اغسطس) المقبل. وتابع: «سنواصل الاتصالات مع السلطات الاوغندية باعتبار ان هذا الموضوع يهدد سلامة مياه النيل ويخالف الاتفاقات الموقعة بين دول الحوض».



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٨

أبو زيد يدعو إلى التعاون المصرى السودانى لمواجهة مشاكل المياه

كتب جمال إمبابى:

أشاد د. محمود أبو زيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية بالنجاحات السودانية التى تحققت بمشروع الجزيرة ومشروع سكر كنانة، وأكد الوزير أن لدينا من الموارد المائية التى لو أحكمنا إدارتها وأقمنا مشروعاتنا الطموحة التى تمت دراستها بين مصر والسودان ما يكفى لحل مشاكل البلدين من غذاء ومياه لازمة للتنمية الصناعية والحضرية، مشيرا إلى أن عائد هذه المشروعات يمكن أن يتعدى متطلباتنا ليس لعقد من الزمان ولكن لقرون قادمة.

جاء ذلك فى الكلمة التى ألقاها الوزير فى افتتاح الاجتماع الثانى للدورة الثامنة والثلاثين للهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل والذى عقد بالقاهرة نهاية الأسبوع الماضى وحضره د. محمد شريف التهامى وزير الرى والموارد المائية السودانى.

أوضح د. أبو زيد فى كلمته أن مصادرنا المائية بالنسبة للبلدين متعددة سواء كانت أمطارا أو مياه سطحية أو مياه جوفية مؤكدا أنها فى حاجة ملحة إلى تنمية، وأضاف الوزير أنه تم قطع شوط كبير فى تنمية المياه السطحية مطالبا ببذل جهد علمى وتنسيق علمى بالنسبة لمياه الأمطار والمياه الجوفية مؤكدا أنها لم تأخذ الاهتمام الجدير بها فى إحداث صور عديدة من التنمية تتعدى الزراعية منها إلى الصناعية والتنمية العمرانية الحضرية والريفية والسياحية.

وكان الاجتماع السابق قد عقد بالخرطوم، وحدد اللقاء عددا من المحاور التى يجب أن تتناولها مجالات التعاون فى إدارة المياه ومنها ضرورة الاستفادة من الفرص الضائعة الكبيرة فى جملة مواردنا المائية وضرورة الاهتمام بكل مجالات البحوث التطبيقية فى إدارة وترشيد استخدامات المياه واستكمال المشروعات المشتركة وإزالة أية معوقات تحول دون الاستفادة من عائدها والاستفادة من التطور العلمى واستخدام نتائجه فى إدارة المياه.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٨

فى قضية «أزمة المياه»

الحدائق تعرف «التكنولوجيا» من أجل توفير نقطة مياه!

لاتزال قضية ازمة المياه فى مصر.. وكيف يمكن مواجهتها مثار اهتمام من قبل الجهات المسئولة فى مصر حيث تقوم وزارة الأشغال بالتعاون مع وزارة الزراعة باتخاذ عدة تدابير لتوفير مياه الرى وترشيدها لمواجهة الطلب المتزايد عليها مستقبلا فى ظل التوسع فى اقامة مشروعات تنموية عملاقة.

من بين هذه التدابير التحول من نظام الرى السطحى فى الحدائق الى نظم الرى المتطورة.

وحول هذا التحول يقول الدكتور ضياء الدين القوصى نائب رئيس المركز القومى لبحوث المياه: ان هناك نحو ٦٣٠ الف فدان بالوجهين القبلى والبحرى مزروعه بالحدائق... وهذه مساحة ليست بالقليلة، وتستهلك كميات كبيرة من مياه الرى لاستخدامها لنظام «الرى بالغمر» وهو نظام قديم ومتهالك ويؤدى إلى استهلاك كميات تتراوح مابين ٣٥٠٠ و ٤٠٠٠ متر مكعب لبستان الفاكهة

واضاف ان مساحة الحديقة أو البستان تؤثر على كفاءة استخدام المدخلات المختلفة واهمها المياه، كذلك تتأثر هذه الكفاءة بما إذا كان من الممكن ضم مجموعة من البساتين لكى تشكل وحدة رى واحدة من عدمه

ومن المعروف أن البساتين فى كثير من الاحوال تكون متجاورة... وكلما امكن تجميع بعض البساتين كانت تكاليف تركيب شبكات الرى الحديثة أقل، وتكاليف تشغيلها وصيانتها ايضا اقل ... كذلك تتأثر هذه التكاليف بقرب الحدائق من مصدر الطاقة الكهربائية او أن المناطق البعيدة من مصادر هذه الطاقة لاتصلح الا لوحدات الديزل وهى غالية التكاليف ومنخفضة الكفاءة فى نفس الوقت.

واشار د. القوصى إلى انه من العوامل المهمة التى تحدد صلاحية النظم الحديثة لرى الحدائق هى عمر الاشجار بها، حيث أن العمر يتناسب مع عمق المجموع الجذرى وكثافة الجذور مع العمق من سطح التربة، وتؤثر هذه العوامل بالتالى على عدد النقاط التى يلزم وضعها لكل شجرة ولاشك أن الوضع الامثل هو البدء مع الاشجار الحديثة التى لم يبدأ فيها تشكيل المجموع الجذرى!!

ويشير إلى ان هناك الكثير من الوسائل والسبل التى يمكن اتباعها لتحفيز المزارعين من اصحاب البساتين والحدائق على استخدام نظم الرى الحديثة فى رى الحدائق منها اشتراك الدولة فى تكاليف حفر البئر وتوريد وتركيب طلمبة الرى، وتوريد وتركيب الموتور إلى جانب توريد وتركيب شبكة الرى بما فى ذلك المواسير والصمامات والعدادات والمنظمات والوصلات والقطع المخصوصة.

كما سيتم تقديم قروض ذات فوائد صغيرة على مدى طويل ، مع اعطاء المزارعين فترة سماح كبديل لاشتراك الدولة فى التكاليف السابق ذكرها... إلى جانب تخفيض اسعار التيار الكهربائى أو تقديم دعم لأسعار الوقود.. وتقديم الاشراف الفنى فى التشغيل والصيانة.

ومن بين وسائل تحفيز المزارعين لاستخدام الرى المتطور فى رى حدائقهم تدبير كميات من المياه مساوية لتلك التى يتم توفيرها سواء على مستوى الافراد أو المراكز أو المحافظات لاستخدامها فى استصلاح اراض صحراوية جديدة، وتقديم المساعدة فى تسويق المنتجات باسعار منافسة وخصوصا الفواكه التصديرية مع تعديل مواعيد خروجها إلى الاسواق لزيادة قيمتها إذا لزم الأمر.

ويشير المهندس على مرسى بط رئيس قطاع الاشغال بالوجه البحرى إلى انه من الممكن سن القوانين التى تنص على ضرورة تزويد الحدائق الحديثة « الاشجار النشوء او التى يحدث لاشجارها احلال وتجديد بنظم الرى الحديثة مع السماح للملاك بواحد أو اكثر من الحوافز التى سبق التحدث عنها - إلى جانب اتخاذ اجراءات الحصول على منح دولية أو قروض ميسرة لتغطية الشبكات بالكامل فى مراحل المشروع أو الحصول على معونات من برنامج الغذاء العالمى توزع على الزراع المشاركين فى فعاليات هذا المشروع.

ويؤكد انه باستخدام التقنية الحديثة فى تطوير نظم الرى بالحدائق يمكن تحقيق وفر فى المياه يقدر بنحو ١٥٠٠ متر للفدان اى حوالى ٧٥٠ مليون متر مكعب سنويا فى مساحة الحدائق التى تقدر بنحو نصف مليون فدان.

هذه إحدى وسائل الترشيد والبقية تأتى من اجل توفير نقطة مياه للمستقبل!!

أشرف بدر



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/٦/١٩٩٨



فى مهمة علمية استغرقت ٣٠ يوما:

النيـــل تحت «الميكروسكوب»!

تحليل الطمى فى المنبع ودراسة آثاره المتوقعة!

دفن النفايات النووية فى أوغندا هل تؤثر على مياه النيل؟!

فى مهمة مدتها ٣٠ يوما تعمقت سفينة الابحاث العلمية «السد العالى» التابعة لوزارة الاشغال والموارد المائية داخل الاراضى السودانية والمصرية لأخذ عينات من المياه والطمى لتحليلها ومعرفة كمية وحجم الترسيب فى جوانب البحيرة وآثار ذلك على حجم التخزين.

أثناء رحلة السفينة أضيفت مهمة عاجلة أخرى هى معرفة تأثير دفن النفايات النووية فى اوغندا على مياه النيل وهل حدث تسرب اشعاعى بها؟!

كل هذه المهام وغيرها كانت على جدول أعمال سفينة الأبحاث المصرية وهى تنطلق من الاراضى المصرية لتجوب منابع النيل.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/٦/١٩٩٨

تحقيق :

أحمد نصر الدين

د. محمد المعتصم يؤكد انه يتم عمل تحليلات ميكانيكية للطمى وعناصره ومن خلال هذا التحليل قياس وزن وحجم هذه الحبيبات واقطارها ايضا ولمعرفة اى تغيرات طرات عليها او وجود مواد غريبة وعناصر معدنية اضيفت لها. وذلك تحسبا لنجاح مشروعات المستقبل!!

وللاطمئنان على نوعية المياه فى بحيرة ناصر يقسم كل قطاع من القطاعات الى ثلاث مناطق بالقرب من كلا البرين الشرقى والغربى والوسط لجمع عينات المياه من ٥ أعماق من مسطحها، اى اننا فى كل قطاع نحصل على ٥ عينات لكل من الهيئة والمعهد وعينة اضافية لهيئة الطاقة الذرية. اولاها على بعد ٥٠ سنتيمترا من سطح المياه ثم على عمق ٢٥٪ من سطح المياه ثم على عمق ٥٠٪ من السطح وعلى عمق ٨٠٪ من السطح وعلى بعد ٧٥ سنتيمترا من سطح المياه. ويتم فور جمعها والحصول عليها قياس درجة حرارتها وحفظها فى اجهزة خاصة لتخزينها حتى التحليل المبدئى والنهائى فى معامل السفينة على نفس الدرجة مع اختبارات للون والطعم والرائحة على سطح الجرار الذى يتم جمعها من خلاله الى جانب قياس سرعات المياه فى هذه الاعماق الخمسة ليتم حساب متوسط السرعة فى كل قطاع لاستخدامها فى النهاية فى حساب تصرفات المياه الداخلة الى اسوان فى مصر. ويشرف على جمع هذه العينات واختبارها وحفظها على الجرار الكيميائى عمر شومان وعلى تحليلها بمعامل السفينة ثم الهيئة الكيمائى مصطفى عبد الدايم والذى كان يسهر حتى فجر اليوم التالى من اجل الاطمئنان التام على نوعية المياه بصورة فورية.

وذلك بخلاف التحاليل التى تتم فى معامل الهيئة والمعهد وهيئة الطاقة الذرية فيما بعد سواء على عينات المياه والطمى التى زادت على ٨٠٠ عينة وبما تتضمنه من عينات الترسيبات الحديثة لجوانب البحيرة.

٢٤ قطاعا مصريا سودانيا!!

وتدخل فى الحديث الدكتور احمد حسين دهب العالم المعروف ونائب رئيس هيئة السد العالى مؤكدا انه قام على راس بعثة عام ١٩٧٣ بتحديد هذه القطاعات مساحيا وعمل رديرات (علامات مساحية) ومقاييس لحساب مناسيب ارتفاع وانخفاض المياه بالبحيرة.. ويبلغ عدد هذه القطاعات ٢٤ قطاعا منها داخل الحدود السودانية و٩ قطاعات داخل الحدود المصرية مقسمة جغرافيا لمناطق معروفة فى البحيرة ويتراوح طول كل قطاع من ١٠ إلى ١٥ كيلو مترا وعرضها من كيلو مترين الى اكثر من ٧ ـ ٨ كيلو مترات وكانت المفاجأة لهذه البعثة تلك التى اعلنها الدكتور المعتصم واكدها المهندس فهمى تاودروس رئيس الفريق البحثى ورئيس البعثة حين بينا انه لاول مرة فى هذا العام سيتم الاستخدام الكامل لاجهزة الـ جى بى إس كاحدث جهاز للمساحة الهيدرومترولوجية فى العالم والذى يعتمد فى استخدامه على الاتصالات بالاقمار الصناعية لتحديد قياسات الطول والعرض فى اى نقطة عند رؤوس هذه القطاعات وبمساعدة جهاز الايزا الحديث والايكو ساوندر المتطور والفالكون ايضا يمكن معرفة اعماق البحيرة فى هذه القطاعات.

يكمل المهندس فهمى تاودروس برنامج العمل المشترك موضحا انه يتضمن اصطحاب خبيرين للزراعة والبيئة والمساحة الجيولوجية الاول هو المهندس الزراعى انور محمد البيومى والثانى هو محمد الامين الجيولوجى بهيئة السد العالى لدراسة ظاهرة انتشار الحشائش والنباتات المائية سواء على جانب البحيرة او داخلها واهمها ورد النيل وايضا الكثبان الرملية وسفى الرمال على جوانبها وايضا التراكيب الجيولوجية مع توحيد الدراسات الخاصة بالمجالين لوضع اسس علمية واحدة لكل البيئة الموحدة للبحيرة مستقبلا.

ويضيف المهندس تاودروس رئيس الفريق البحثى ورئيس البعثةانه يتم ارسال جميع البيانات والقياسات التى يتم الحصول عليها وجمعها الى اجهزة حاسبات الية على ظهر السفينة ثم يتم تحليلها وتخزين نتائج على اقراص ممغنطة لاستخدامها فى وضع التقريرين المبدئى والنهائى والاول يتم عمله وطبعه على ظهر السفينة داخل صالة الحاسبات والاجهزة العلمية التى يتم معايرتها يوميا لضمان سلامة القياسات وبالتالى المادة العلمية المتحصل عليها تمهيدا لاضافتها لقاعدة البيانات الموضوعة منذ عام ١٩٧٣ كبداية مخططة لدراسات للبحيرة ككل.

بعد مسيرة نحو ٤٠ كيلو مترا فى خط متعرج بالبحيرة يتارجح بين اليمين واليسار والمنتصف تماما لاحظنا أن هناك شمندورة ملاحية كل ٥ كيلو مترات ومع ملاحظة ان سرعة السفينة لا تزيد على ١٥ كيلو مترا فى الساعة وكان الشىء اللافت للنظر ان سلسلة الجبال المحيطة بالشاطىء والمتراصة عليه مباشرة هى من نوع الحجر الرملى النوبى ومن نعم الله على مصر ان كانت البحيرة وحتى الجندل الثانى داخل السودان على بعد ٣٥٧ كيلو مترا كلها من هذا الحجر قليل الامتصاص والنفاذ به للمياه ومن نعمته ايضا وكانت الملحوظة للدكتورين المعتصم ودهب ان هذا المنشأ اى البحيرة طبيعى فى كل شىء وله خواص جمة مفيدة ومنها قدرتها الاستيعابية التى تزيد ٣٠

مرة قدر سعة حوض خزان اسوان ٥,٢ مليار م٣ الى ١٦٢ مليار م٣.

خور سارة!!

مررنا بمنطقة المضيق عند الكيلو ١٣٥ من امام السد العالى وشاهدنا المناطق الاثرية فى وادى السبوع ومعبده الذى تم انقاذه وكذا معابد عمدا وفى نهاية اليوم، أمسينا فى منطقة ابريم المستمد اسمها من القائد الرومانى بريموس الذى بنى بها كنيسة تحولت الى قلعة لحماية حدود مصر الجنوبية والسودان الشمالية.

وبعدها بدأنا الدخول لمدينة ابو سمبل ومنها بعد استراحة قصيرة دلفنا الى خور سارة ولم استطع ان المح سواد الشطين هناك لاتساع المجرى فى هذه المنطقة التى ينتمى الترسيب فى نهايتها بالاراضى المصرية وحتى مشارف ابو سمبل وشاهدنا مراعى خضراء تمت بعد انحسار مياه الفيضان عنها وان مساحات كبيرة منها يمكن زراعتها موسميا.

يهمس فى اذنى الدكتور دهب عندما لمح اهتمامى بما قاله الدكتور طارق فى هذه المنطقة سارة وحتى جنوب مدينة مرشد فى القطاعات السودانية تبدأ منطقة الترسيب الاعظم التى يمتد اثرها لخور سارة. وهنا يمكن اقامة مشاريع ضخمة لاستقلال الطمى.

نواصل السير حتى منطقة ارقين التى تقع فى المنطقة الفاصلة بين الحدود المصرية والسودانية ومرت اجراءات العبور فى يسر وسهولة بعد ان مررنا بكتيبة حدود سودانية اعطت قائد السفينة الضوء الاخضر للوصول إلى ميناء وادى حلفا عند الكيلو ٣٥٧ جنوب السد العالى وهنا بدأت حالة الترقب الحذر تخف كثيرا لأنهم فى المرحلة الماضية من العام المنقضى مكثوا اكثر من خمسة أيام فى هذه المنطقة قبل الاذن لهم بالدخول للاراضى السودانية.

● رحلنا لمدينة وادى حلفا وكانت المفاجأة انه لم يكن هناك ميناء بالمعنى المفهوم للميناء بل عدة مواقع صخرية حجرية منبسطة على الشواطىء شبه الدائرية او بالتحديد فى صورة نصف دائرة تقع كلها فى خور موسى باشا وعلى يمين مصنع حفظ وتعبئة الاسماك الشئ الوحيد الواضح فى المنطقة بعد مكان مرسى بواخر وادى حلفا اسوان الاسبوعية وتمت عملية الرسو بأمان

والعمل داخل الاراضى السودانية فى سفينة الابحاث لم يختلف عن العمل فى الاراضى المصرية فهدف السفينة هو البحث العلمى ووضع النهر تحت الميكرسكوب.

اضيق مكان:

الدكتور دهب يشير الى منطقة ضيقة على غير عادة البحيرة منذ رحلنا من بدايتها امام السد العالى قائلا: هذه المنطقة تسمى منطقة كولب الشهيرة بهذا المجرى الانكسارى ذى المنحنيات الخطيرة التى تراها ناتئة السنون والحواف اتساع المجرى هنا لا يتعدى ١٥٠ مترا ولكنه يصل الى ٣٠٠ متر عند قطاع الدكا الذى يشير اول ايام عملنا فى السودان ونلاحظ ان التكوينات الجيولوجية هنا هى صخور جرانيتية نارية صلبة من نوع الديورايت والشمس التى قامت عوامل التعدية ليحتفظ نهر النيل بشكله الحالى منذ الاف السنين لان الجوانب عالية والمجرى ضيق.

وعندما رحلنا لشلال دال الممتلىء بالمياه قال الدكتور دهب ان هذا الجندل او الشلال عندما ينخفض لمنسوب ١٧٠ مترا تظهر منه ٩٠ جزيرة صخرية هى الان مغطاة بالرمال السافية والطمى.

وهنا توجد صخرة كبيرة لقياس منسوب المياه فى هذا الموقع

همس فى اذنى من محمد خليل المساح بمساحة السد العالى قائلا هذا العمل الذى يتم الان فى بساطة وسهولة كان يأخذ منا يوما كاملا من الصباح حتى المغرب وفى بعض الاحيان كنا نبيت عند رؤوس القطاعات حتى نستكملها فى اليوم التالى لكنه التقدم والعلم الان

حتى الاخوة والاشقاء المهندسين السودانيين تاثروا بخفة الحركة حتى من العلماء الكبار وأخذوا يروحون ويجيئون بنفس الخفة والاسئلة والمراجعات والحسابات لا تنتهى انها الدقة المطلوبة لصالح البلدين الشقيقين مصر والسودان

حصيلة اليوم!!

وعندما قفزت الى الشاطىء من الجرار عن طريق لنش المساحة صادفت المهندس انور البيومى الخبير الزراعى للبعثة منهمكا فى جمع ولم وطى وفرد كمية هائلة من الحشائش وثمار القرع

وقال: البحيرة خالية من ورد النيل ذلك النبات الذى يمتص كل واحد منه ثلاثة لترات مياه كاملة فى اليوم ونظرا لعكارة المياه بسبب الطمى العالق بها لا يوجد نفاذ به للضوء فلا تحدث عملية التمثيل الضوئى للحشائش النباتات المغمورة فى البحيرة فتموت ولا تنتشر من تلقاء نفسها

الكيميائي عمر شومان الذى يجمع ويحفظ عينات المياه فى جهاز «الشيف» الروسى الذى مازال يعمل بكفاءة منذ ايام الخبراء الروس وبناء السد العالى يؤكد ان حالة المياه ممتازة

فلا طعم ولا لون ولا رائحة سوى العكارة وتعتبر شيئا طبيعيا فى مثل هذا المكان والـPH درجة الحموضة والتلونية مثل العام الماضى عادية جدا لا تزيد على ٨,٢ وهو من الحدود الامنة دوليا.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥/ ٦/ ١٩٩٨

لمواجهة أزمة المياه في المنطقة

الدول العربية تشكل شبكة إقليمية لإدارة مياه الري

دمشق - عاطف صقر :

بدات اجتماعات اللجنة التوجيهية للشبكة الاقليمية لادارة الري في الدول العربية، بدمشق أمس التي افتتحها وزير الري السوري المهندس عبدالرحمن مدنين بحضور ممثلين للدول العربية ومن بينها مصر.

واعلن الدكتور يحيي بكور المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ان كل الدول العربية انضمت للشبكة الاقليمية وان الاجتماع يستهدف الانطلاقة العملية لها.

واوضح ان الشبكة ستساهم في تحسين استخدام المياه في الزراعة، وتنمية الموارد المائية واعداد البيانات الموثقة عن المياه العربية والعمل وفقا للتوجهات السياسية التي يتبانها مجلس الجامعة العربية، واستطرد ان الشبكة ستعمل علي رفع مستوي العاملين في مجال الري وتطوير البحوث في مجال ادارة الري.

وحذرت المذكرة المقدمة حول مشروع الشبكة من تفاقم بوادر الازمة المائية وقالت انها بدأت تظهر بسبب شح الامطار وندرة المياه مع تزايد النمو السكاني وتزايد الطلب علي الماء والاعتماد علي اساليب الري القديمة في جزء كبير من الزراعة العربية، ومحاولة الدول العربية تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وحذرت من ان الموارد المائية السطحية في اغلبية الدول العربية هي مياه مشتركة مع دول غير عربية، مما يهدد امن وسلامة هذه الموارد واشارت إلي خطورة استنزاف المياه والتلوث وخاصةفي مناطق التكثيف الزراعي.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ / ٦ / ١٩٩٨

انفجار الأوضاع فى منابع النيل

معارك طاحنة فى السودان والصومال واشتعال الموقف بين إثيوبيا وإريتريا

القوات السودانية تقهر مرتزقة قرنق

فى وقت اتضح فيه للجميع دور الموساد الرامى لإضعاف دول منابع النيل من خلال دعم «إسرائيل» للقيادتين المتقاتلتين فى اديس ابابا وأسمره ودعمها أيضا لميليشيات المرتزق جون قرنق ضد حكومة السودان ضمن معارك تجرى حاليا شرق السودان وتزويدها الفصائل الصومالية بالسلاح طلبت حكومة الإرهابى نتنياهو من القاهرة إمدادها بحصة من مياه نهر النيل لا تقل عن مليار م٣ سنويا عبر ترعة السلام بسيناء وذلك فى أى تسوية نهائية بين إسرائيل والفلسطينيين، بجانب تعهد من القاهرة بتزويد فلسطين بحاجياتها من المياه..

تفاصيل ما سبق نطرحه فى التقرير التالى:

موافقة مصرية

ذكرت مصادر خاصة لـ«الشعب» أن الطلب الإسرائيلى حملته للقاهرة دوائر أمريكية مشفوعا بما أسمته بموافقة رئاسية مصرية سابقة بتزويد حجاج بيت المقدس و«إسرائيل» بمياه النيل، وهو الطلب الذى عرضه الرئيس الراحل أنور السادات على رئيس وزراء العدو الإسرائيلى السابق مناحيم بيجين نظير تركه القدس، هذا الطلب كما قالت هذه الدوائر الخاصة لنا يريد نتنياهو الظفر به مع الظفر بالقدس أيضا!

تشير تقارير أمريكية إلى أن أوغندا وزائير وإثيوبيا وهى دول منابع النيل الأساسية تعهدت لواشنطن بعدم الاعتراض على تزويد «إسرائيل» بمياه النيل، بل إن إثيوبيا أكدت أنها على استعداد لبيع كميات إضافية من المياه «لإسرائيل» مقابل معونات ومساعدات اقتصادية تقدم لها وهى طلبات بدأت واشنطن وتل أبيب تحقيقها لإثيوبيا منذ أعوام.

تقرير خطير

وللتعرف على خطورة الدور الذى خطط التحالف الأمريكى الصهيونى لإثيوبيا وإريتريا مع بقية دول بمنابع النيل لعبة ننقل عن تقرير خطير لوكالة الصحافة الفرنسية كتبه برتران روز نتالن جاء فيه «لا يرى المراقبون ما يبرر النزاع المسلح الذى اشتعل بين إريتريا وإثيوبيا فلا الخلافات على الحدود أو على الأمور الاقتصادية ولا المشكلات الداخلية السياسية تكفى لتكون مبررا مقنعا لما وصفه رئيس الوزراء الإثيوبى ميليس زيناوى بأنه اعتداء إريترى مجنون».

ويقول التقرير: وكان البلدان اللذان تتولى الأمور فيهما زعامة مسيحية فى القرن الافريقى المطل على البحر الاحمر يعتبران فى نظر واشنطن وحلفائها منطقة استقرار وسد يقف فى وجه الاصولية الإسلامية وفى وجه امتدادات الأزمتين السودانية والصومالية لذا يساند البلدين المعارضة السودانية ضد النظام الإسلامى فى الخرطوم. ويشير التقرير بالنص «كما أن البلدين يتلقيان مساعدة من الولايات المتحدة ويستعينان بالقوات الإسرائيلية فى تدريب قواتهما ويقول التقرير «ويمثل الزعيمان الإريترى والإثيوبى إلى جانب الرئيس الأوغندى ونائب الرئيس البوروندى جيلا من الزعماء الأفارقة الذين يحظون بالدعم الامريكى، ولعل هذا هو السبب الأول فى الوساطة التى تقوم بها حاليا واشنطن ورواندا لإنهاء النزاع.

وساطة الموساد

وإذا كان تقرير الوكالة الفرنسية انتهى دون الإشارة لأسباب الصراع فإن تلك الاسباب رصدتها الاستخبارات الفرنسية فى مخطط صهيونى لإشعال الحرب فى دول منابع النيل لإلحاق المزيد من الضعف بها وجعلها دائما أسيرة للدعم الامريكى الصهيونى وتكثيف الوجود الاقتصادى والعسكرى الأمريكى الصهيونى وتكثيف الوجود الاقتصادى والعسكرى الأمريكى والصهيونى بها بعد اختراقها للحفاظ على مصالح واشنطن وإسرائيل وحلفائهما الحيوية فى منابع النيل والبحر الاحمر.

وعلمت «الشعب» أن وفدا أمنيا إسرائيليا رفيع المستوى قام خلال الايام الماضية بجهود وساطة سرية بين إثيوبيا وإريتريا لاحتواء الخلافات، ولوح الوفد لإثيوبيا بمساندتها فى احتلال ميناء عصب الإريترى على البحر الأحمر وضمه نهائيا لإثيوبيا كميناء وحيد لها على البحر الأحمر، كما أوعز الوفد لإريتريا بأن حكومة إثيوبيا لديها مطامع بإريتريا ونادمة على استقلالها، لذا قابل الرئيس الإريترى جميع جهود الوساطة الأمريكية الإسرائيلية بالإرتياب عقب تلقيه معلومات تتعلق بصفقة إسرائيلية إثيوبية امريكية لها علاقة بمنح إسرائيل حصة من مياه النيل، ورفض أسياسى أفورقى المبادرة الأمريكية الرواندية والمبادرة الليبية وأحاط مصر علما بأبعاد المخطط الإثيوبى الأمريكى ورفض تماما الانسحاب من أراضى قال إن قواته حررتها من الاحتلال الإثيوبى.

حرب شاملة

وفى وقت تتواصل فيه الحشود الإثيوبية على امتداد جبهة طولها ألف كيلو متر ويتبادل فيه الطرفان حرب الطائرات ويلوح الطرفان لبعضهما بحرب شاملة ووصف وزير خارجية إثيوبيا سيوم مسيفين الموقف المتأزم بين بلاده وإريتريا بأنه خطير للغاية ومتفجر وقال إن المفاوضات المباشرة مع إريتريا مستحيلة لأنها لا تزال تحتل أرضا إثيوبية بالقوة، وترفض قبول مقترحات السلام التى قدمتها كل من رواندا والولايات المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

هذا وفى محاولة جديدة منها لاحتواء المعارك بين حليفتيها إثيوبيا وإريتريا بعثت واشنطن وفدا جديدا للوساطة يضم ثلاثة من اليهود هم ديفيد دون من برشون شرق أفريقيا بالخارجية الأمريكية، وجون برنارد جست مسئول أفريقيا فى مجلس الأمن القومى وروبرت هو يدك مستشار



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٦/ ٦/ ١٩٩٨

شئون افريقيا فى وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية (CIA) وتراس الوفد الامريكى مسئول بالبنتاجون وحمل الوفد معه رسالة من الرئيس كلينتون لكل من رئيس إريتريا وإثيوبيا، حيث اتصل بهم الرئيس الامريكى تليفونيا قبل أيام وبحث مع كل منهما السبل الكفيلة لإنهاء الصراع.

وفيما قررت حكومة إثيوبيا بإبعاد جميع الإريتريين العاملين فى مناصب حساسة فى بعض الإدارات والمؤسسات الحكومية الإثيوبية مثل إدارة الاتصالات والمواصلات ومحطة الكهرباء، وذلك عبر منحهم إجازة مفتوحة مدتها شهر، وقالت إثيوبيا أيضا للاريتريين الذين يقدر عددهم بـ ٥٥٠ الفا بأنهم يستطيعون ممارسة حياتهم والعمل بصورة طبيعية بإثيوبيا.

جبهة عصب

كما اعربت دوائر اوربية عن دهشتها من قيام إثيوبيا بفتح جبهة فى منطقة مرفا عصب الجنوب بينما يتعلق النزاع بصراع حدودى فى شمال البلاد.

ولا تستبعد هذه الدوائر ان تكون لإثيوبيا مطامع فى ميناء عصب الإريترى، حيث تشير هذه الدوائر إلى سهولة السيطرة عليه لوجوده بمنطقة ساحلية مكشوفة، وكانت إثيوبيا قد وقعت عام ١٩٩٣ معاهدة مع إريتريا تمنحها حق استخدام ميناء عصب لتلقى وارداتها.

إلا ان احد المسئولين فى وزارة الخارجية الإريترية قال: «إذا كان الإثيوبيون يعتقدون أن بإمكانهم الاستيلاء على مرفأ عصب فهم مخطئون، ونحن قادرون على الدفاع عن الميناء واثبتنا ذلك سابقا، وقالت وكالة الانباء الإريترية إن إثيوبيا تحشد قواتها حاليا استعدادا لهجوم شامل على المنطقة».. أما جيبوتى فلقد وقعت بين فكي كماشة بسبب موقع مينائها الاستراتيجى وسيطرتها شبه الكاملة على وسائل تموين إثيوبيا التى فقدت عام ١٩٩٣ مع إعلان استقلال إريتريا كل منافذها على البحر الاحمر، وتبعد حدود جيبوتى اقل من ١٠٠ كم جنوب غرب منطقة المعارك، فيما لا يبعد مرفاها من العاصمة سوى ٢٠٠كم عن منطقة عصب الإريترية بينما انتشر الجيش الجيبوتى شمال البلاد لحماية حدود بلاده مع إريتريا واعلن رئيسها حالة الطوارئ»، يذكر أن فرنسا تحتفظ بقوة قوامها ٣٢٠٠ جندى بجيبوتى يدعمهم وحدة من سلاح الجو مع ٨ طائرات ميراج وطائرة سى ١٦٠.

وتنص مبادرة السلام الامريكية التى رفضتها إريتريا كونها لا تنهى النزاع بشكل جذرى على ما يلى:

١- انسحاب القوات الإريترية من مدينة «بادمى» شمال غرب إثيوبيا

٢- نزع سلاح المنطقة الحدودية

٣- ترسيم الحدود بين البلدين

٤- وضع قوات مراقبة دولية فيما بينهما

التحرش بالسودان

وضمن مخطط الصهاينة لإشعال

صلاح بديوى

المعارك بمنطقة منابع النيل شارك الخبراء الصهاينة عبر التغطية بالصواريخ ومدافع الهاون الحديثة قوات المرتزق جون قرنق هجوما واسع النطاق على ولاية النيل الازرق بشرق السودان إلا أن قوات الجيش السودانى طاردت ميليشيات جون قرنق تجاه الحدود الإثيوبية الإريترية بمنطقة قيسان وحررت مناطق بالقبوة وملكت واوك وودكه وغنمت كميات كبيرة من الاسلحة والعتاد فى معركة حول خور السمع وطهرت محافظة باو من المرتزقة.

وفى تصريحات خطيرة تعكس ميوله الانفصالية قال المرتزق جون قرنق لوكالة فرانس برس بنيروبى «إن الاستخراج غير الشرعى للنفط الذى يملكه ما أسماه شعب جنوب السودان فى خور ادار ورنيك يجب أن يتوقف ويتم إخلاء المنطقة على الفور من المحتلين الشماليين العرب». وقد امتدت المعارك للصومال وازدادت حدتها بين سائر الفصائل المتناحرة والتى زود الصهاينة معظمها بالسلاح وسقط فى يوم واحد ٢٦ قتيلا و٦٥ جريحا فى مدينة بيداوة جنوب غرب الصومال وحول مقديشيو قتل ٢٨ شخصا على الاقل واصيب ٣ آخرون بجروح، والمدهش أن مدينة بيداوة التى تدور بها المعارك الآن كانت من المدن التي تنعم بالسلام حتى اختيارها فى مؤتمر القاهرة كمدينة لعقد مؤتمر السلام بين الفصائل الصومالية وبعد اختيارها اندلعت المعارك بها.

وهكذا

وهكذا اشعل الصهاينة نيران الفتنة فى كل مكان بمنابع النيل وهدفهم إضعاف دولها وتمزيقها وتهديد الامن القومى العربى وإملاء شروطهم على دول المنابع والعرب ضمن اي تعاون أو تسوية مستقبلية بين دول المنطقة والمنابع من جهة، وإسرائيل من الجهة الاخرى فى المستقبل. جدير بالذكر أن مساحة إثيوبيا مليون ومائة الف كيلو متر مربع وسكانها ٥٨ مليونا، بينما تبلغ مساحة إريتريا ١٢١ الف كيلو متر مربع وسكانها لا يتجاوزون الـ ٣,٥مليون نسمة.

لابد لتركيا من إعادة النظر في موقفها الرافض للتوقيع على اتفاقية المجاري المائية

عام 2005 تبدأ الحرب على دجلة والفرات

اقرت الامم المتحدة في مارس (آذار) 1997 اتفاقية خاصة باستعمال مجاري المياه الدولية لغير الاغراض الملاحية. هذه الاتفاقية تضفي ابعادا جديدة على النزاع القائم حول موضوع تقاسم مياه نهري دجلة والفرات بين كل من تركيا وسورية والعراق. اذ يتوقع مع حلول العام 2005 ان يصل النقص في الموارد الطبيعية لدجلة والفرات مقارنة بالاحتياجات الى 21 مليون متر مكعب. وهذا يعني بلغة العصر وسياساته شيئا واحدا هو ان الحرب على المياه في منطقة الشرق الاوسط قادمة وبخطوات صاروخية وان الماء روح الحياة بات اثمن من الارض وان سياسة التحالفات السياسية والعسكرية باتت محكومة بهذا العنصر الاساسي الذي تحول الى قضية امن قومي. الاستاذ آرا كاسبيان الباحث في جامعة ساوثهامبتون اعد دراسة عن اتفاقية الامم المتحدة الآنفة الذكر وبالتحديد فيما يتعلق بالنزاع على نهري دجلة والفرات يستقرئ فيها مستقبل النزاع ويطرح بعض الحلول.



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١-٢/٦/١٩٩٨

أرا كاسبيان*

ويتركز مضمون هذه الاتفاقية على ضرورة التفاهم بين الدول المتشاركة في مجاري المياه بغية تفادي النزاعات في ما بينها، حيث يتمثل محورها الرئيسي في المادة الخامسة التي تنص على ان الدول المحيطة بالمجاري المائية، كل داخل الاراضي التابعة لها، ينبغي ان تنتفع بمجاري المياه الدولية على نحو عادل ومعقول. وسعيا الى تحقيق هذه الغايات تقضي المادة السادسة بمراعاة سائر العوامل والظروف ذات العلاقة، كما تشمل قائمة بتحديد العوامل والظروف التي تندرج في هذا الباب. وعلاوة على ذلك تنص المادة السابعة على ما يلي:

1 ـ على دول المجاري المائية في انتفاعها باي مجرى مياه دولي داخل اراضيها ان تتخذ كافة التدابير اللازمة للحيلولة دون الحاق اي ضرر خطير بغيرها من الدول المشاركة في المجرى المائي.

2 ـ في حالة حدوث ضرر خطير رغم ذلك باحدى دول المجرى المائي نتيجة لاستعماله من جانب دولة اخرى، وعدم وجود اتفاقية خاصة بين الدولتين المعنيتين، فان على الدولة التي تسببت في وقوع الضرر ان تتخذ كل الاجراءات اللازمة لتلافي الضرر وتخفيف اثاره وبحث موضوع التعويض عند اللزوم مع مراعاة احكام المادتين الخامسة والسادسة وبالتشاور مع الدولة المتضررة.

والمادة السابعة عبارة عن محاولة لوضع حدود لتوازن المصالح بفرض شرط اساسي للسلوك المقبول. والشرط المنصوص عليه هو مبدأ «عدم الحاق ضرر خطير». وتحتاط الاتفاقية لضمان جودة المياه بارجاع دول المجاري المائية الى قاعدة توازن المصالح وفقا لمبدأ «الانتفاع العادل». وتدعو المادة الثامنة هذه الدول الى الالتزام بالتعاون على اساس تكافؤ السيادة واحترام سلامة الاراضي والمنفعة المتبادلة وحسن النية عن طريق اجهزة او لجان مشتركة تشكل لذلك الغرض.

اما المادة التاسعة فتدعو الى تبادل البيانات المتعلقة بالمياه، بينما تتضمن المادة الحادية عشرة دعوة الدول الى اطلاع بعضها البعض على ما تزمع اتخاذه من اجراءات. وتنص المادة التاسعة والعشرون على ان المجاري المائية الدولية، حتى في حالة نشوب صراع مسلح بين اي من الدول المعنية، يجب الا تستخدم على نحو مخالف لتلك المبادئ والقواعد المتفق عليها. وتدعو المادة الثالثة والثلاثون كافة الدول الى تسوية نزاعاتها بالوسائل السلمية او المفاوضات المباشرة او وساطة طرف ثالث او عن طريق محكمة العدل الدولية.

قيود على التنمية

والتحول واضح هنا. فالاتفاقية تستتبع انتقالا من انفراد كل دولة بقرارها الى التدبر المشترك بين دول المجاري المائية. ويرى كثير من المحللين ان هذه احدى النقاط الرئيسية التي تفرض فيها الاتفاقية قيودا على التنمية من طرف واحد، مما يثير المسالة القديمة فيما يتعلق باستغلال المياه وسيادة الدولة (متمثلة في نظريات سلامة الاراضي الكاملة والسيادة المطلقة او غير المحدودة).

ومفاد الاتفاقية ان الدول المشتركة في مجاري المياه اذا استطاعت ان تتفق فيما بينها تكون حرة في تنظيم علاقاتها كما تشاء. وتحدد الاتفاقية عددا من «التزامات الحرص الواجب» وهي التزامات ينبغي على الدول احترامها بحكم القانون الدولي المتعارف عليه. اي ان تلتزم بالتعاون وتبادل المعلومات والتشاور وبالتفاوض عند الضرورة لحماية البيئات الطبيعية والحفاظ عليها.

ولا تكاد الاتفاقية تحتوي على اي تصور للكيفية التي يمكن بها الوفاء بهذه الالتزامات.



وهي على خلاف واضح مع اتفاقية هلسنكي التي تميل الى تأكيد سيادة الدول والتي صاغتها جمعية القانون الدولي في سنة 1966 واعتبرت بمثابة اطار اقليمي اعتمدته اللجنة الاقتصادية الخاصة باوروبا لدى الامم المتحدة. ولا توفر الاتفاقية حماية تذكر للدول الضعيفة نسبيا. اذ انها في نهاية المطاف تترك دول المجاري المائية في وضع يحتم عليها موازنة مصالحها بحسن نية من دون اي توجيه يذكر الى كيفية القيام بتلك الموازنة عن طريق فرض التزامات جوهرية ملموسة. وتتلخص اجراءات التشاور في النقاط الرئيسية التالية:

ان الدولة التي تزمع تنفيذ مشروع ما هي صاحبة الحق اساسا في تحديد اي من الدول الاخرى المشاركة في المجرى المائي قد تتعرض لضرر خطير نتيجة لذلك.

2 ـ انه على الرغم من ان الاجراءات تتطلب تقديم البيانات والمعلومات الفنية المتاحة، الا انها لا تشمل الزاما بتوفير انواع معينة من المعلومات.

3 ـ ان جدول انواع التدابير التي يلزم التشاور بشانها كان يمكن ان يشمل بناء السدود وتحويل مسار المياه بحيث لا يتجاوز نسبة معينة.

* (باحث في جامعة ساونهامبتون)

4 ـ ان الاتفاقية لا تعلق اي اثار او تبعات قانونية على عدم استجابة اي دولة لطلب المعلومات منها، وبالتالي ينتفي الحافز الذي يدفع الدول الى اجراء المشاورات.

5 ـ ان اي دولة يمكن ان تطلب انشاء لجنة مستقلة لتقصي الحقائق في حالة النزاع. واذا تخلف احد اطراف النزاع عن تعيين عضو في اللجنة خلال ثلاثة اشهر يقوم الامين العام بتشكيل لجنة من عضو واحد. ومثل هذه اللجنة يمكن ان توفر حماية للدول الضعيفة.

ومن ناحية اخرى عندما يسمح للجنة بدخول الاراضي المعنية، فان اجراءاتها قد تضع الدول الضعيفة في مواقف غير مضمونة العواقب، وهكذا تسهم في احجام هذه الدول عن اللجوء الى لجنة تقصي الحقائق.

هل تتوقف النزاعات؟

والقصد من الاتفاقية هو تجنب قيام نزاعات بين دول المجاري المائية. ولكن هل تحقق ذلك فعلا؟ ان نهري دجلة والفرات اخذا يستقطبان اهتمام وسائل الاعلام من جديد نتيجة لعقد هذه الاتفاقية. وكان المأمول ان معاهدة في شكل اتفاقية الامم المتحدة للمجاري المائية سوف تؤدي في النهاية الى تعاون الدول المتنازعة على ضفاف الانهار في مختلف انحاء العالم. وفي حالة نهري الفرات ودجلة يلاحظ ان تركيا لم تصادق على المعاهدة. وقد احتجت عليها كل من سورية والعراق. والسبب «الوحيد» من وراء قرار تركيا هو المشروع التركي الضخم في جنوب شرقي الاناضول الذي يسحب كميات هائلة من مياه دجلة والفرات لاغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية. ورفض تركيا صعّد النزاع على المياه الى افاق جديدة واضاف مزيدا من التوترات في منطقة يسودها التوتر اصلا. حيث اثار ريبة العرب الى أبعد الحدود.

ويعتبر الخلاف على مياه دجلة والفرات الان اخطر مما كان في اي وقت مضى، علما بأن مسألة المياه هي مجرد قضية واحدة ضمن عدة قضايا بين الدول النهرية. والطلب الحالي على مياه النهرين يدل على انهما في الوقت الحاضر يحتويان على موارد مائية غزيرة، ولكن المشكلة تتعلق بحجم الطلب المتوقع مستقبلا والتنافس على المياه حين تشح الموارد، بينما تزيد تركيا الواقعة في اعالي النهرين استغلال المياه لاغراض الري وتوليد الطاقة التي تقدر احتياجاتها بنحو 10104 مليون متر مكعب من المياه.

ورغم انه من المستبعد جدا الا تفي تركيا بالتزاماتها التي تعهدت بها في سنة 1987 على اساس الاكتفاء بكمية 500 متر مكعب في الثانية من مياه الفرات عند الحدود السورية (او 700 متر مكعب في الثانية خلال مواسم الجفاف) فان السؤال هو: كيف يمكن لنهر الفرات بحلول عام 2005 بعد سحب تركيا لكمية 14 الف مليون متر مكعب) ان يفي باحتياجات سورية التي تقدر بـ 13 الف مليون متر مكعب ويسد احتياجات العراق التي تقدر بـ 26 الف مليون متر مكعب، بينما تقدر جملة الموارد الطبيعية بـ 32 الف مليون متر مكعب فقط! فمن اين يعوض النقص البالغ حوالي 21 الف مليون متر مكعب؟ وهذا واقع مجحف بالنسبة لسورية والعراق بحكم بعدهما عن منابع النهرين.

سلبيات الاتفاقية

لقد عجزت الاتفاقية عن تقريب وجهات النظر بين الدول النهرية الثلاث، كما ان فشل هذه الدول ذاتها في التوصل الى اتفاق ثلاثي شامل طويل الامد بشأن تقاسم واستغلال مياه النهرين ادى الى استمرار اجواء الريبة وانعدام الثقة وايجاد تربة خصبة



المصدر : السجل

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ / ٦ / ١٩٩٨

قد يضطر العرب إلى الاعتماد على تركيا في الحصول على إمدادات المياه

لنمو الصراع الذي يعد العراق اكثر المتضررين منه نظرا لاعتماده على الري.

وتركيا تتهم بلدي المصب

بعدم المرونة، ولكن امتناع تركيا عن التصديق على المعاهدة الدولية سوف يصبح لهما مدعاة لزيادة القلق من احتمالات ندرة المياه ونوعيتها، ثم ان فرط الاعتماد العربي على تركيا في الحصول على امدادات المياه يمكن ان يتحول الى صراع عسكري بحيث تغدو المياه في حد ذاتها هدفا للاعمال الحربية. وقد سمعت شعوب الشرق الاوسط اكثر من زعيم يعلن امكانية اللجوء الى الحرب من اجل موارد المياه. وهكذا تستمر حالة الانتظار والترقب.

وفي موازاة هذا التشاؤم ثمة ما يوحي بان دولتي المصب سوف تواصلان اجراء التسويات الاقتصادية والسياسية الضرورية لتفادي الصراع، لان تركيا تملك السيطرة على المياه، ولديها جيش اكبر واقوى فضلا عن عضويتها في حلف شمال الاطلسي، فلن تتجرأ لا سوريا ولا العراق على مهاجمة تركيا ومرافقها المائية. ويجب على تركيا الا تفترض حتمية استمرار الوضع الراهن المتميز لصالحها. وهذا ايضا ليس طريق التقدم باتجاه حل الخلافات. وفي العام الماضي اجرت تركيا مناورات بحرية مشتركة مع اسرائيل على بعد 20 ميلا فقط من الساحل السوري، ووصفت بانها مجرد عمليات تدريب على البحث والانقاذ، غير انها اثارت التساؤل عن دوافعها. وشعرت كل من سوريا والعراق بالانزعاج من هذه الشراكة العسكرية النامية بين تركيا واسرائيل، فعاد التقارب بين سوريا والعراق وادخلنا على المعادلة قضية التنازع على المياه بينهما وبين تركيا.

المعادلة الجديدة

ولكن ما يضاف الى هذه المعادلة الجديدة الان هو خط الانابيب العراقي الاستراتيجي الممتد الى ساحل البحر الابيض عبر سوريا، وهو لدى تشغيله بطاقته القصوى سوف يعني نهاية اعتماد العراق على خط انابيبه عبر تركيا. والحسابات السياسية والاقتصادية في الشرق الاوسط آخذة في التغير كما ان القضية الكردية ليست بعيدة ابدا عن هذه

الحسابات، وخاصة بعد ازمة الخليج في عام 1990 ـ 1991. فالقضية الكردية بالنسبة لتركيا لا تختلف بالغاء مطالب الانفصال الكردية المتشددة او بانشاء منطقة مأهولة بالاكراد في جنوب شرقي الاناضول، لان العراق حاول التعامل مع سكانه الاكراد باساليب مماثلة من دون نجاح يذكر.

ولماذا الحاجة الى كل هذه المياه؟ الاجابة الواضحة هي انها لازمة لانتاج الغذاء الكافي لاطعام الاعداد المتزايدة من السكان. ولماذا النزاع مع تركيا؟ وكثيرا ما يثار السؤال: لماذا لا نشتري الطعام من تركيا وهي سلة غذاء المنطقة في المستقبل؟ وهذه هي الطريقة العملية لحل مشكلة المياه كتدبير اقتصادي نادى به البروفيسور توني الن.

وربما يقول البعض: ما المانع من اعتماد هذا الاسلوب؟

فافكار البروفيسور الن يمكن تطويرها بناء على تدابير قائمة فعلا في شكل مبادلات تجارية. وبهذه الطريقة يمكن لكل من سوريا والعراق تجنب الانفاق على مشاريع الري الضخمة التي تكلف اموالا طائلة وتحدث تاثيرات لا حصر لها على البيئة الطبيعية، وبدلا من ذلك يمكن شراء الغذاء اللازم من تركيا التي تملك زراعة افضل بمقاييس هذه المنطقة من العالم.

حل مثالي

هذه الطريقة العملية هي حل مثالي حقا ومناسب لصيانة البيئة حيث تستطيع كل من

سوريا والعراق توفير نفقات مشاريع المياه الضخمة التي لا تعود عليهما بشيء في كثير من الاحوال سوى تفاقم مشكلات الملوحة، بينما يمكنها ان تحول تلك الاستثمارات الكبيرة بدلا من ذلك الى قطاع التصنيع. والفكرة تبدو سهلة التطبيق وقد اخذت تكتسب التأييد من بعض الاوساط. وينبغي على سوريا والعراق وعدد من الدول العربية الاخرى الا تستهين بالفكرة في حد ذاتها اذا كانت تركيا قادرة اقتصاديا على انتاج وتوفير الطعام بما يكفي لضمان الامن الغذائي لدول مصبات النهرين. والسؤال هو: هل تعرف تركيا حسابات المياه، اي كميات المياه التي سوف تحتاج اليها لتقديم ضمان كهذا؟

ومعلوم ان زراعة الفواكه



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٦ / ١٩٩٨

والخضر عموما هي اقل احتياجا الى المياه لكل طن من المحصول (اذ تتكون في معظمها من الماء) بالمقارنة مع المواد الغذائية الاخرى اللازمة اكثر من غيرها، وهي الرز والقمح والذرة.

لقد كان العراق في وقت من الاوقات بمثابة مخزن الغلال للعالم القديم، لكنه لم يعد كذلك. فلماذا؟

بسبب الملوحة. فمشكلة سوريا والعراق هي ان ري الارض وفلاحتها قرنا بعد قرن جعل التربة مفرطة الملوحة وعندما طبقت طرق الري الحديثة على نطاق واسع في بعض مناطق العراق غير الجيدة الصرف فان تأثير الخاصية الشعرية للماء على التربة السفلية تسبب في تمليح سطح الارض الى حد كبير، مما ادى الى التخلي عن المشروع في خلال خمس سنوات من بدء تنفيذه. ولكن السؤال المهم يتلخص في الاتي: حتى لو قبل العراق بسد احتياجاته الغذائية على اساس الحل السالف الذكر وحول استثماراته الى المجالات الصناعية، فماذا يحدث عندما تتوقف الصناعات عن النمو او تعجز عن التصدير ويضخ اخر برميل من النفط وتنزح الارض؟ ان هذا السبب بالضبط هو الذي يدفع العراق الى الرغبة في تحقيق الاكتفاء الذاتي غذائيا. وهنا يمكن لسوريا والعراق الواقعتين في اتجاه مجاري النهرين ان تنظرا الى الحل العملي لمشكلة المياه باعتباره سيطرة فعلية.

مشروع الترتار

وفي مقابل كل هذا هناك رأي يقول بأن العراق لو يضيف مياها من نهر دجلة الى نهر الفرات عن طريق مشروع الترتار فان سوريا سوف تتمكن من الحصول على مزيد من المياه وبالتالي تخفف الطلب على تركيا. والمشكلة هي ان اخصب الاراضي الزراعية في العراق تعتمد على نهر الفرات وان مثل تلك التحويلات عن طريق مشروع الترتار سوف تسبب الملوحة. فلا بد للعراق من مياه الفرات الواردة من سوريا. واصحاب النظرة الواقعية من العرب والاتراك على السواء

يعرفون جيدا انه يتعذر ايجاد تسويات سريعة، وان تصحيح الاوضاع الان يحتاج الى عمل جاد، والطريق الى الامام محفوف بالمخاطر والتحديات.

مفاوضات سلمية

ان السبيل الوحيد لتجنب الصراع بين ملايين البشر يكون بالمفاوضات السلمية وفقا لاحكام القانون الدولي واتخاذ تدابير اقتصادية طويلة الامد على امل

تركيا ستكون سلة غذاء المنطقة خلال 10 سنوات

ان كلا من الدول النهرية سوف تنظر بعين الاعتبار الى مصالح الاخرى وما يمكن تحقيقه على ارض الواقع لصالح الجميع في جو من الثقة المتبادلة. ومن اجل ذلك لا بد ان يعرض عليها اولا اطار للتفاهم. واعتقد ان الاتفاقية الدولية هي احدى الوسائل الممكنة حيث يمكن نقاش الحقوق الجماعية لكل الدول النهرية الثلاث. ولا بد من مساهمة اطراف دولية تشمل المنظمات غير الحكومية ومراكز الابحاث

في المساعي الرامية الى حل الخلافات على دجلة والفرات. ويجب التخفيف من لهجة وسائل الاعلام في كل الدول الثلاث. وينبغي ان تدعى تركيا الى اعادة النظر في موقفها الراهن. وعلى اصحاب القرار السياسي في الدول النهرية الثلاث ان يدركوا ان مياه دجلة والفرات لا يمكن التصرف فيها كمجرد شأن داخلي يخصهم وحدهم. ولا بد ايضا من فض الخلاف القائم حول ما اذا كان ينبغي اعتبار دجلة والفرات بمثابة حوضين لنهرين مستقلين ام حوض نهر واحد، لان هذا الجدل لا يمكن ان يستمر الى الابد.

وفي اعتقادي ان نظريات القانون الدولي بشأن السيادة الاقليمية المطلقة وسلامة اراضي الدولة تشكل طريقا مباشرا الى الصراع.

وقد ان الاوان لان تصغي كل من تركيا وسوريا الى مطالب العراق بروح من التعقل وحسن الجوار، اذ ان للعراق حقوقا تاريخية مكتسبة لا يمكن تجاهلها او انكارها. والواقع انه حتى سنة 1974 كانت نسبة 90 في المائة تقريبا من مياه الفرات تنساب نحو الاراضي العراقية، في حين كانت سوريا تستغل حوالي 7 في المائة منها فقط والباقي تستعمله تركيا. ثم ان تركيا ظلت طوال اربعين سنة تقريبا غير مهتمة بتطوير جنوب شرقي الاناضول، وهو اقليم مهمل غالبية سكانه من الاكراد، ولم يبدأ العمل الفعلي به الا في عام 1986 (وذلك باستثناء مشروع سد كيبان). وعلى العراق بالمثل ان يواجه الاعتبارات الواقعية المتعلقة بالسياسة المائية ويتفهم رغبة تركيا في تطوير منطقة الاناضول.

ولا بد من انهاء سوء الظن المتبادل والانتقادات الصاخبة.



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٦/٢١

فالسدود التركية ليس المقصود منها منع المياه عن العرب كما يشير البعض، وانما الغرض منها تنظيم تدفق المياه وضمان جريانها بمعدلات ثابتة. وهذه تدابير جيدة اذا طبقت بشكل سليم. ويمكن ان تحقق معجزات يستفيد منها الجميع. فالانهار والارض وحدها لا مستقبل لها، ولكن شعوب هذين النهرين العظيمين هي التي تحتاج الى المستقبل ■



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٨

تركيا
نهردجلة
زاخو
العمادية
عقره
تل عفر
الموصل
أربيل
قلعة دزه
السليمانية
سورية
كركوك
نهر ديالى
حلبجة
طوزخرماتو
نهرالفرات
خانقين
إيران
القائم
حديثة
بعقوبة
مندلي
الفلوجة
الرمادي
بغداد
المحمودية
الرطبة
طريبيل
العراق
صويرة
الكوت
كربلاء
الحلة
النجف
الديوانية
عفك
السعودية
الفرات
أم غيثة
الناصرية



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٨





أديس أبابا وأنقرة ترفضان رسميا اتفاقية الأنهار الدولية

الاتفاقية تحمى المصالح العربية وإسرائيل تسعى لعرقلة تنفيذها

كتب- عيسى عبدالباقى

أعلنت تركيا واثيوبيا رسميا رفضهما التوقيع على قانون استخدامات المجارى المائية الدولية فى الاغراض غير الملاحية.

وقامت الدولتان خلال الاسابيع الماضية بنشاط مكثف لحث عدد من دول المنابع للانهار الدولية للانضمام اليهما فى رفض الاتفاقية وذلك بعد مشاورات ومباحثات مكثفة مع الجانب الاسرائيلى.

وجاء الرفض التركى والاثيوبى كرد فعل مباشر على استجابة الجمعية العامة للامم المتحدة لمطالب مصر والسودان وسوريا الخاصة بتعديل بعض بنود الاتفاقية واقرار التعديلات عليها فى الدورة الماضية.

واكد مصدر مسئول بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية ان الاتفاقية الجديدة تتماشى مع المبادئ الاساسية التى تضمنها اعلان القاهرة لمبادئ التعاون العربى فى مجال المياه الذى انعقد خلال الشهر الماضى.

واشار المصدر الى ان الجامعة العربية بدأت فى اتخاذ اجراءات عاجلة لدعم الاتفاقية الدولية لدى الحكومات العربية وكذلك حث الرؤساء العرب على ضرورة التوقيع عليها.

وقال المصدر ان الغالبية العظمى من البلدان العربية المعنية لم تنته حتى اليوم من اتخاذ الاجراءات التشريعية اللازمة للموافقة على الاتفاقية.. واشار الى ان مبادرة الجامعة العربية تاتى لمواجهة اية محاولات تهدف للإضرار بالدول العربية من خلال الامن المائى خاصة وان ٨٠٪ من كمية المياه تاتى من خارج الاقطار العربية.

واوضح المصدر ان ٣٣ دولة من دول المنابع وافقت على الاتفاقية فيما اعترضت عليها ثلاث دول فقط منها تركيا واثيوبيا وحذر المصدر من خطورة الوضع على كل من مصر والسودان وسوريا والعراق وفلسطين خاصة ان هناك مصالح مشتركة تربط تركيا واثيوبيا باسرائيل فى مجال اقامة السدود والمشاريع الكهربائية.

واكد المصدر ان اسرائيل تسعى بقوة لعرقلة تنفيذ الاتفاقية التى تتوافق مع المصالح العربية ودول حوض النيل بعد رفض اقتراحها بادخال بند المياه العابرة فى الاتفاقية وهذا سيؤدى الى حرمانها من التوسع المائى فى المستقبل.



المصدر : العربى

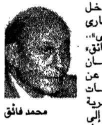
التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٨ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محمد فائق حذر من تصاعد النزاع فى القرن الإفريقى:

اللعب فى مياه النيل يتطلب قنبلة ذرية!

كتب: أحمد مراد

حذر الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان «محمد فائق» ووزير الإعلام فى عهد الزعيم جمال عبد الناصر من خطورة استخدام الإسلام السياسى كمدخل إلى إفريقيا، أشارت فى ندوة عقدت الثلاثاء الماضى بجامعة القاهرة تحت عنوان العلاقات العربية بدول الجوار، إلى أنه فى بداية دخول مصر إلى القارة الإفريقية أشاعت القوى الاستعمارية وقتها أن مصر تريد أن تقيم إمبراطورية إسلامية، ولذا كنا حريصين على أن نبتعد عن هذا الموضوع تماما، حتى استطعنا أن نصل إلى إفريقيا من خلال المدخل الحضارى والثقافى».. وأشار «فائق» الذى كان مسئولا عن العلاقات المصرية الإفريقية إلى مسألة المياه



محمد فائق

بالنسبة لمصر وأثيوبيا، وقال: «أن أثيوبيا لا تملك أى تأثير فى مياه النيل الواصل إلى مصر»، وأن إمكانية التأثير على المياه لن تتعدى جزءا من أربعة عشر جزءا من كمية مياه الفيضان التى تأتى إلى مصر، وذلك إذا قاموا ببناء بعض الخزانات على بحيرة «تانا».. أما بخصوص الهضبة الأثيوبية فهى منحدرة انحدارا كبيرا.. وقال فائق: لقد ذهبت بنفسى إلى هناك، وشاهدت الأنهار تستقبل المطر الذى يتساقط بقوة شديدة جدا، وبعد عشر دقائق أو أكثر قليلا من توقف الأمطار تجد هذه الأنهار وقد جفت تماما وبالتالى لا يمكن أن يحدث تأثير حقيقى على مياه النيل إلا بتفجير تستخدم فيه القنابل الذرية لتغيير شكل الهضبة من الأصل.. و طالب «محمد فائق» بضرورة بذل الجهد لاحتواء النزاع الأثيوبى ـ الأريترى، وقال: ليس من مصلحتنا أن ينمو هذا النزاع أو نتركه فترة طويلة.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٨

المياه.. لعبة إسرائيل لإثارة الفتن فى أفريقيا

اثار قرار رئيس السنغال عبده ضيوف بتجميد مشروع اعادة الحياة للوديان الجافة ردود فعل عاصفة وخاصة من قبل اسرائيل التى تساهم فيه باقامة مزرعة نموذجية تجريبية على مساحة ١٥٠ هكتارا تستهدف تجربة المحاصيل الزراعية التى كان من المقرر ان تعمم زراعتها فى هذا المشروع.

وكشفت مصادر سنغالية ان السفير الاسرائيلى لدى داكار دورون جروسان اجتمع اكثر من مرة مع رئيس وزراء السنغال حبيب صيام ووزير الزراعة روبرت سانيا لاقناعهما بضرورة الاستمرار فى استكمال هذا المشروع الزراعى الذى يستهدف استزراع عشرات الالاف من الهكتارات من الاراضى فى صحراء فرلو (شمال شرق السنغال) باستخدام مياه نهر السنغال.

وقالت المصادر ان السفير الاسرائيلى قدم خلال لقائه مع رئيس وزراء السنغال تقريرا اعده خبراء الزراعة الاسرائيليون بالسنغال يؤكد كفاية مياه نهر السنغال لتنفيذ كل من مشروع اعاقة الحياة للوديان الجافة وبرنامج النهوض بالزراعة فى دول منظمة تنمية نهر السنغال.

وكانت موريتارنيا تعترض على تنفيذ هذا المشروع خوفا على حصتها من مياه نهر السنغال.. وقد اعلن الرئيس السنغالى عبده ضيوف ان بلاده قررت تجميد المشروع حتى تنتهى الدراسات الخاصة بمعرفة ما اذا كانت المياه المستخدمة فيه من حصص الدول المستفيدة من مياه نهر السنغال بما فيها موريتانيا ام من المياه التى تضيع هباء فى المحيط الاطلنطى (مصب نهر السنغال)

واعربت المصادر عن اعتقادها بان ذلك على مايبدو تراجع نهائى عن استكمال هذا المشروع واعطاء الاولوية لتنمية الضفة للسنغالية لنهر السنغال الذى ينبع فى غينيا كوناكرى ويخترق اراضى مالى قبل ان يفصل بين السنغال وموريتانيا.

وقالت المصادر السنغالية انه فى حالة نجاح اسرائيل فى تشجيع السنغال على استكمال مخططها الرامى لاثارة مشاكل على المياه بين العرب وجيرانهم وهو المخطط الذى بدأ بتشجيع كل من اثيوبيا وتركيا على اقامة سدود على انهار النيل ودجلة والفرات للحد من تدفق مياه هذه الانهار على الدول العربية لتقييد عمليات التنمية.

وكان رئيس الوزراء السنغالى قد تراس مؤخرا مجلس وزراء مصغرا لدراسة سرعة النهوض بوادى نهر السنغال بهدف استزراع مساحة ٢٤٠ الف هكتار دفعا لنصيب السنغال فى اطار برنامج النهوض بالزراعة فى دول منظمة تنمية نهر السنغال التى تضم كلا من السنغال وموريتانيا ومالى.

ويذكر ان هذا البرنامج يستهدف استزراع ٣٧٥ الف هكتار بواقع ٢٤٠ الف هكتار للسنغال و١٢٥ الف هكتار لموريتانيا و١٥ الفا لمالى. يذكر ان مياة نهر السنغال تكفى حاليا لتنفيذ هذا البرنامج بعد ارتفاع مستوى المياه فى مجرى النهر بعد الانتهاء من تشييد سدى «دياما» و«مانانتلى»



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ / ٦ / ١٩٩٨

اجتهادات

قادتنى المصادفة إلى الاجتماع والحديث مع خبير كندى فى شئون المياه. ولعله ليس جديدا تماما ما تحدث بشانه عن ازمة المياه القادمة في حياة البشرية خلال القرن القادم. واحتمالات نشوب حروب إقليمية حولها. وكيف ان إقليم الشرق الاوسط بالذات، بما فى ذلك الدول العربية وإسرائيل، هو من المناطق المرشحة بشدة، طبقا للتقارير الدولية، ميدانا لحروب المياه القادمة.

لكن الجديد الذى فاجانى به، هو نسبة المفقود او الهالك من المياه فى مصر، ذات المصدر المتجدد الواحد، وهو نهر النيل أولا واخيرا. وهو يقدر هذه النسبة بما يتراوح بين ٢٥٪ و ٣٠٪ وهو رقم مخيف ومهول.

المثير فيما طرحه الرجل امامى هو أن من اوجه المفقود او الهالك من المياه فى مصر، ما يتعلق بحجم المياه المستخدمة لتنظيف المرحاض، بعد كل مرة يستعمله فيها المواطن المصرى. والرجل الخبير، كاد يشد شعر رأسه، دهشة وتعجبا، عندما اكتشف انه فى مصر، مازال حجم المياه المستخدم فى التنظيف من خلال «السيفون» (لا أجد كلمة عربية مقابلة) مازال على المعايير الدولية القديمة، والتى تحددت منذ ما يقرب من قرن. حين كان عدد السكان اقل بكثير والمياه متوافرة بلا حساب.

ويؤكد الرجل أن غالبية بلاد العالم بما فى ذلك المتقدمة منها والتى تتوافر فيها موارد المياه المتجددة بدرجة نسبية أكبر، درجت منذ ما يقرب من ربع قرن مضى او يزيد، على تحديد معيار جديد لتنظيف المرحاض، هو اقل من المعيار الدولى الذى كان سائدا بنسبة النصف تماما. وأن الدراسات الفنية اجمعت على كفاية هذا النصف فى إتمام التنظيف على النحو الجيد. ولهذا فإن إنتاج الطراز الجديد للسيفون فى اغلبية بلاد العالم صار يراعى هذا المعيار الجديد. ولكن ظلت المشكلة فى مليارات السيفونات ذات المعايير القديمة السخية بالمياه.

حيث ان استبدالها بالسيفونات الجديدة يحمل كاهل المواطنين والدولة مبالغ طائلة. واهتدى الفنيون فى العالم إلى إجراء تعديلات ميكانيكية فى السيفونات القديمة بتكاليف زهيدة. بحيث يجرى بعدها، استخدام حجم المياه فيها مرتين لا مرة واحدة. وباتت هذه التعديلات منتشرة. ويمكن القول ان بلدين كتركيا وإسرائيل قد انتهيا منذ سنوات من إجراء هذه التعديلات الميكانيكية لتوفير المياه فى جميع الادوات الصحية القديمة.

يتساءل الرجل، اين مصر من هذا الامر ؟ ونحن بدورنا نطرح التساؤل على الدولة والمجتمع والخبراء والمواطن الفرد معا.

لطفى الخولى



المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ١٣/٦/١٩٩٨

٥٠ مليون دولار من الوكالة الأمريكية للتنمية لإقامة ٨٠٠ محطة لرصد توزيع مياه النيل أتوماتيكيا

فى إطار سياسة وزارة الأشغال نحو استخدام كل ماهو حديث لحسن ترشيد واستخدام إدارة الموارد المائية ومواجهة تحديات زيادة الطلب على المياه لإمكان الوفاء بالاحتياجات المائية لمشروعات التنمية الزراعية واستصلاح الأراضي وتوفير المياه والغذاء والكساء والخروج من الوادى الضيق إلى رحاب الصحراء من خلال خطة الدولة الطموحة للتوسع الأفقى فى مساحة ٣,٤ مليون فدان حتى عام ٢٠١٧، يأتى مشروع استخدام نظم الاتصالات الحديثة (التليمترى) كأحد المشروعات المهمة التي تقوم بها الوزارة ضمن حزمة من البرامج والأنشطة نحو إدارة مائية متكاملة تدخل بها الوزارة القرن الحادى والعشرين. ويقول المهندس سليمان أبوزيد مدير المشروع إن أهمية المشروع تنبع من كونه يتيح قدرا كبيرا من المعلومات والبيانات الدقيقة الفورية عن مناسيب وتصرفات المياه على مدار اليوم من خلال إنشاء شبكة اتصالات وأجهزة رصد أتوماتيكية فى حوالى ٨٠٠ موقع من المواقع المهمة على نهر النيل والرياحات والترع الرئيسية ومحطات الطلمبات علاوة على إنشاء ٢٢ محطة استقبال فرعية بإدارات الرى بالمحافظات ومحطتين رئيسيتين بالقناطر الخيرية وأسوان تعمل بكفاءة وبصورة منتظمة فى منظومة متكاملة بهدف ضبط ورفع كفاءة توزيع المياه وإحكام الموازنات على نهر النيل والمجارى المائية الرئيسية.. وينفذ المشروع بدعم فنى ومالى من الوكالة الامريكية للتنمية بتكاليف بلغت حوالى ٥٠ مليون دولار ويبلغ المكون المحلى له حوالى ٢٠ مليون جنيه شاملة الأجهزة والمحطات وأعمال التشغيل والصيانة والتدريب. وأشار إلى أن المشروع قام بعقد ندوته الإقليمية الثالثة أخيرا فى إطار مناقشة خطة المشروع المستقبلية وسبل الاستفادة القصوى منه وبحث إمكان تعميمه على باقى مناطق الجمهورية بحضور وزير الأشغال الذى التقى مع المهندسين العاملين بالمشروع فى حوار صريح أوضح فيه التحديات التى تواجه وزارة الأشغال فى مجال إدارة الموارد المائية وسياسة الوزارة وخطة الدولة نحو مواجهتها بتنفيذ سياسات مائية ديناميكية مرنة وحسن ترشيد واستخدام المياه وإعادة الاستخدام فى إطار بيئى وفنى متكامل. وأوضح الوزير اهمية المشروع ونظم التقنيات الحديثة فى مجال الاتصالات واستخدام قواعد البيانات فى الإدارة المائية الحديثة وأكد ضرورة امتداد المشروع ليشمل مناطق سيناء والساحل الشمالى والصحراء الشرقية والمواقع المعرضة للسيول. كما ابرز اهمية العنصر البشرى فى استيعاب هذه التقنيات وإدارة المشروع خاصة الكوادر الفنية الشابة وضرورة رفع كفاءتها وقدراتها الفنية ودعم البرامج التدريبية الشاملة من خلال التدريب على العمل الخارجي والمحلى.

أشرف بدر



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/ ٧/ ١٩٩٨

فشل التطبيع السوري - التركي

عمران: لن نفرّط بأي نقطة من الفرات

انقرة - حسني محلي:

لم تنجح المحادثات السورية - التركية في ايجاد آلية لتطبيع العلاقات بين البلدين، و«المشاكل ما زالت قائمة» كما اكد وزير الخارجية التركي اسماعيل جام امس بعد استقباله نائب وزير الخارجية السوري، عدنان عمران، الذي يزور البلاد، ولن يتوجه الوزير جام لزيارة سوريا تلبية لدعوة نظيره فاروق الشرع، ذلك لان «الاجواء للقيام بهذه الزيارة ليست مهيأة بعد».

ومن جهته، اكد عمران لـ «القبس» ان بلاده لن تفرط باي نقطة من مياه نهر الفرات وان «هذا الحق قد اعترفت به القوانين الدولية لسوريا ولسائر الدول المتشاطئة للنهر المذكور».

واضاف ان «تركيا ستكون هي



الخاسرة من علاقاتها باسرائيل»، معربا في الوقت نفسه عن امله في «ان تعيد انقرة النظر في تحالفاتها مع تل ابيب وتعود الى علاقاتها الطبيعية مع الدول العربية والاسلامية».

واوضح نائب وزير الخارجية السوري ان موقفه كان قويا في المحادثات مع الجانب التركي، وابدى امله في ان يستمر الحوار، وهو ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين.

ولوحظ ان الوزير جام، من جانبه، تهرب من الرد على الصحافيين بخصوص اجتماعه مع عمران، الذي استمر اربعين دقيقة، واذ اوضح ان مسالة زيارته لدمشق «تحتاج الى بعض الوقت»، فهو قد اكتفى بالقول ان «العلاقات بين البلدين لم تتطور، بل، وعلى العكس من ذلك، تشوبها مشاكل عديدة» واضاف ان مهمة وزارته هي «العمل على تخطي هذه المشاكل او تقليصها».

ووصفت مصادر دبلوماسية المحادثات بانها كانت في غاية الصعوبة، وقد ركز الجانب السوري على موضوع التحالف التركي - الاسرائيلي، والرفض العربي والاسلامي لهذه الروابط، داعيا انقرة من جهة ثانية الى الالتزام بمضمون القوانين الدولية الخاصة بتقاسم مياه الانهار المشتركة، والقبول بالتحكيم لدى المحاكم الدولية بخصوص نقاط الخلاف المتعلقة بمياه الفرات ودجلة.

واضافت المصادر ان الجانب التركي، من جهته، كرر التنبيه الى خطورة الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني الانفصالي، واعرب الوفد السوري عن استعداد بلاده لبحث جميع المشاكل الامنية مع انقرة، رافضا الاتهامات حول تقديم الدعم لقوات اوجلان.

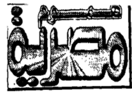
ومن المتوقع ان تستانف اللجنة الامنية المشتركة عملها خلال اسابيع، في اطار حرص الطرفين على احياء جميع قنوات الحوار الامني والسياسي والاقتصادي بين البلدين.. لكن هذا يحتاج الى قرار من مجلس الامن القومي التركي، اذ من المعروف ان القيادات العسكرية تعترض على اي تقارب مع سوريا.



المصدر :..........الــــــوفـــــد.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :..........٢٧/٧/١٩٩٨.........



عندما تكون المشاكل غير تقليدية.. يكون الحل غير تقليدى وفى قضية نقص مياه الشرب لقرى الساحل الشمالى الغربى لا ندرى لماذا الاصرار على أن يكون النيل هو مصدر هذه المياه.. لان المعيار الاقتصادى هو الذى يجب ان تصبح له الغلبة.

ومنذ أيام تم توقيع عقد انشاء محطة سيدى كرير لتوليد الكهرباء، لتغذية كل هذه القرى حتى مطروح فلماذا نكتفى بتوليد الكهرباء من هذه المحطة.. ولا نفكر ان تقوم بالمهمتين: توليد الكهرباء.. وتحلية مياه البحر؟! وما نقوله ليس بدعة.

●● ففى السعودية تعيش المنطقة الشرقية بالكامل على تحلية مياه البحر. وتصل هذه المياه حتى العاصمة الرياض.. بل ان مدينة مكة تصل إليها المياه التى تمت تحليتها من البحر الاحمر عند مدينة جدة.. وكذلك تعيش كل دول الخليج بلا استثناء.. أى تقوم المحطة كمشروع متكامل لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر. وبالمناسبة فان التكاليف الاضافية للتحلية لن تتجاوز ٣٠٪ من تكاليف انشاء أى محطة للكهرباء وحدها.

●● ويمكن ان نعتمد على مصدرين للمياه، البحر بالتحلية والآبار. وهذا ايضا ليس بجديد بل معمول به فى الدول الصحراوية والساحلية على حد سواء.. وايضا عندما قمنا بنفس العمل عندما أقام القطاع الخاص محطة لتحلية مياه البحر الاحمر فى شرم الشيخ وفى الغردقة.

●● وأى محطة كهرباء مشتركة فى أى موقع من الساحل الشمالى الغربى ستتكلف أقل تكاليف يتصورها اى اقتصادى. فالمصدر الحرارى موجود لأن حقول الغاز الطبيعى متوفرة وليست بعيدة. وبالتالى لا تكاليف تذكر لنقل الغاز إلى المحطة.. كما ان الموقع الذى يتوسط المنطقة سيوفر فى عمليات نقل الكهرباء. أو نقل المياه بعد تحليتها.

وسيحل هذا الاسلوب مشكلة ظلت تؤرق المسئولين لسنوات طويلة. سواء المحطة الصغيرة للتحلية التى كانت موجودة ولا ندرى مصيرها او تلبى الاحتياجات الحالية والمستقبلية. علما بأنه يتم نقل الكهرباء والمياه الحلوة من جدة إلى مكة المكرمة على بعد ٨٠ كيلومترا. وهذا يدفعنا إلى ان نفكر فى انشاء محطة اخرى تتوسط الساحل الشمالى اى تكون غرب العلمين لتصل خدماتها إلى السلوم على الحدود المصرية الليبية. وليس فقط حتى مدينة مرسى مطروح.

●● ومع توفير الكهرباء والمياه الحلوة يمكن ان تقوم صناعات تحول المنطقة من مجرد شريط ساحلى سياحى يحيا شهرين لا اكثر فى السنة ويموت عشرة شهور هى باقى العام..

ولكن يبدو ان غياب التنسيق هو السمة الاساسية فى كل ما نفعل وننفذ لان كل مسئول يريد ان يبنى هرمه أو يقيم عزبته بعيدا عن التنسيق مع غيره من المسئولين. وتلك ظاهرة أخذت تزداد فى السنوات الاخيرة: وكل هم المسئولين هو اسماؤهم على اللوحات الرخامية ننساها عقب قص شريط أى مشروع.

●● من أجل مصر علينا ان ننسى ذاتنا لننسق ونقيم مشروعات متكاملة. كده وإلا ايه؟!



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢/ ٨/ ١٩٩٨

الصراع العربي الاسرائيلي على المياه

في الأونة الاخيرة كثر الحديث وتعددت الدراسات والابحاث والمؤتمرات عن المياه واهميتها ودورها ومستقبلها بشكل طغت فيه على اي مورد اقتصادي أخر ودخلت ضمن المفاوضات الرامية لاحلال السلام في الشرق الاوسط، حتى ان بعض العارفين في خفايا المفاوضات السلمية قبل توقفها قد اشاروا الى ان بند المياه قد شكل اكبر العقبات للتوصل الى حلول لمشكلة السلام بين اسرائيل والعرب.

وقد اكتسبت المياه أهمية خاصة جعلتها محورا «للتنازع والتناحر بهدف السيطرة على مصادرها والتحكم بها لأهداف سياسية وتنموية اقتصادية ومن الطبيعي ان تدخل اسرائيل الى عمق المعادلة السياسية والاحتكام الى القوة والسلاح لبسط السيطرة على الموارد المائية بهدف تأمين حاجاتها وفرض شروطها، خصوصا وانها تعاني من نقص حاد في مواردها المائية لا تتلاءم مع تطورها الاقتصادي وحاجاتها الى التنمية الاقتصادية والبشرية المستديمة. فكان أن دخلت المياه في صلب المعادلة الشرق اوسطية والى قلب الصراع العربي الاسرائيلي.

الصراع على المياه في منطقة الشرق الاوسط ليس جديداً، بل يعود الى مئات السنين، ودخل في قلب العقيدة الصهيونية، حين أعلن تيودور هرتزل في مؤتمر بال في سويسرا سنة ١٨٩٧ «ان دولة اليهود تقوم على أكتاف مهندسي المياه»، كما طالب عزرا وايزمن سنة ١٩١٩ في مؤتمر باريس أن تشمل حدود فلسطين من الناحية الشمالية موارد نهري الاردن والليطاني وحوض اليرموك حيث يوجد في هذه المناطق حوالي ٨٥٪ من احتياطي المياه في المنطقة.

ولقد ذهب بن غوريون الى ابعد من ذلك خلال تبريره لحرب السويس سنة ١٩٥٦ معتبرا «ان اليهود يخوضون معركة مياه ضد العرب وعلى نتيجتها يتوقف مصير دولتنا». ولذا قامت اسرائيل باستغلال واسع لمصادر المياه العربية بعد حرب سنة ١٩٦٧ واحتلالها للضفة الغربية والجولان الى ابعد حدود. حتى ان المفاوضات السلمية في وايت بلانتيشن - في الولايات المتحدة الاميركية - بين سوريا واسرائيل قد ركزت على المياه ويقال ان الخلافات على المياه كانت اعمق من الخلافات على الاراضي.

كما اعرب في رسالة جوابية الى الزعيم الفرنسي شارل ديغول حول لبنان عن نوايا اسرائيل التوسعية واطماعها في مياهه حين قال: «ان امنيتي في المستقبل هي جعل نهر الليطاني حدودا لدولة اسرائيل من الناحية الشمالية»، اما موشي شاريت رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق فقد كان اكثر وقاحة حين قال: «ان استغلال مياه الليطاني من قبل لبنان سيخلق لاسرائيل مشاكل اقتصادية حادة».

وفي تصريح الى صحيفة لوموند الفرنسية قال ليفي اشكول رئيس الوزراء السابق «ان اسرائيل الظمأى الى المياه لا يمكنها ان تقف مكتوفة الايدي وهي ترى مياه الليطاني تذهب هدرا «الى البحر»، وتنفيذا لهذه التصريحات اتخذت اسرائيل موقفا عسكريا لافتا تجاه مشروع الليطاني ولم تسمح بايصال المياه الى علو يزيد عن ٤٠٠ متر مما ساهم اضافة الى المشاكل السياسية الداخلية بعدم تنفيذ المشروع بكامله.

اضافة الى موقفها من نهر الليطاني فقد اتخذت اسرائيل موقفا عسكريا ضد مشروع تحويل روافد نهر الاردن، حين هددت، بلسان رئيس وزرائها اشكول، الدول العربية بعد صدور قرار جامعة الدول العربية بتحويل مجرى نهر الاردن والحاصباني والوزاني لمصلحة الدول العربية التي ترفد هذه الانهر وهي سوريا والاردن ولبنان.

ولقد ذكرت مجموعة من التقارير الواردة من منطقة الحزام الامني في الجنوب اللبناني ان اسرائيل قد عمدت بعد احتلالها لقسم من الجنوب باستغلال مياه الليطاني والوزاني والحاصباني وانها تقوم بجر المياه بواسطة الانابيب الى داخل الاراضي الاسرائيلية، وقد اكد ذلك شهود عيان، غير ان اسرائيل منعت لجنة دولية من التحقيق في هذا الامر بناء لطلب مقدم من الحكومة اللبنانية، هذا مع ان الكثيرين من الشهود يرون كيف ان اسرائيل تستغل ينابيع لبنان وتجرها الى داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة.ومن يتابع تصريحات المسؤولين الاسرائيليين منذ ما قبل ولادة اسرائيل الى يومنا هذا تتأكد له صحة التقارير والاقوال الواردة من الجنوب اللبناني والتي تشير في جميعها الى ان اسرائيل تستغل مصادر المياه اللبنانية، لا بل هي تطمح الى اكثر من ذلك باستغلال موارد نهر الليطاني وجر مياهه الى داخل اراضيها.

من هنا نرى ان اطماع اسرائيل واضحة بالمياه العربية، وجميع تصريحات مسؤولي الحكومة الاسرائيلية تشير الى ذلك، وما فكرة المفاوضات المتعددة بشأن المياه الا تأكيد لأطماعها في

بقلم: د. عبدالحسن الحسيني

محاولة منها لتقاسم مياه العرب خصوصا المياه اللبنانية. ومن المعلوم ان اسرائيل لاتزال تسيطر على مصادر المياه في غزة والقطاع بالرغم من ابرام معاهدة الحكم الذاتي وانسحابها من قطاع غزة، وما مستوطناتها المزروعة داخل الاراضي العربية المحتلة الا قناع تهدف منه الى السيطرة الامنية والمائية على الموارد الطبيعية للدول العربية.

ونظرا لاهمية المياه فقد اصدر البنك العالمي مجموعة اقتراحات عرفت بمشروع جونسون تنص على ما يلي:

١ - معاملة النهر وحوضه كوحدة والاهتمام بالمشاريع شرط ان تكون جزءا من خطة شاملة.

٢ - طلب الموافقة على كل مشروع من جميع الدول الضفية التي تجري فيها الانهر او مصادر المياه.

٣ - التقيد بمبادئ الاستخدام التي اقرها الفرقاء والاعتراف بالحق المكتسب فقط.

٤ - اتباع الاقتراح الذي يسهل تعديله والتعامل مع كل مشروع على حسب تأثيراته واستحقاقاته.

وضمن هذا الاطار صرح وزير الزراعية والبيئة الاسرائيلي رفائيل ايتان في حديث الى الاذاعة الاسرائيلية انه «اذا اراد العالم المتحضر أن يستتب الهدوء في الشرق الاوسط، فسيتعين على الدول الغنية ايجاد حل لمشاكل المياه في المنطقة». ورأى ان سد الوحدة الذي تنوي سوريا والاردن اقامته على نهر اليرموك يتنافى ومشروع جونسون لتوزيع المياه والصادر عام ١٩٥٢ معتبرا اياه قنبلة سيكولوجية تريد سوريا من ورائه حض الاردن على عدم التعامل مع اسرائيل في حقل المياه، واضاف محذرا من ان لا سلام ولا هدوء في الشرق الاوسط الجديد في ظل النقص الكبير في المياه. وتحدث عن مشروع مشترك كبير بتمويل من الولايات المتحدة واليابان لتحلية مياه البحر في منطقة بيت شان لسد النقص في ضوء التزايد السكاني وارتفاع مستوى المعيشة.

وفي موازاة الدعوة الاسرائيلية الى تقاسم المياه والاستفادة من موارد المياه العربية، اعربت دراسة نشرتها مجلة العلوم (Science) الاميركية عن ندوة بعنوان «المشروع من اجل سياسة مائية شاملة» عن خشيتها من ان تصبح المياه العذبة في العالم غير كافية بعد ثلاثين عاما»، وتشير المجلة المذكورة في دراستها الى ان المياه العذبة تشكل حوالي ٢,٥٪ فقط من الحجم الاجمالي للمياه في الارض، وثلثا هذه الكمية يرتكزان في المناطق القطبية والكتل الثلجية وان ٠,٧٧٪ فقط من المياه الموجودة على الارض تأتي من باطن الارض والبحيرات والمستنقعات والانهار والجو، ويقدر مصدر الدراسة حجم المياه العذبة الموجودة على سطح الارض بمقدار بين ٢٣٥٠٠ كيلومتر مكعب و٤٧ الف كيلومتر مكعب من المياه. وتكمن المشكلة الكبرى في صعوبة استغلال هذه المياه والاستفادة الكاملة منها، فمثلا، لا يوجد اي خطة ري شاملة لنهر الامازون الذي يمثل وحده حوالي ١٥٪ من مجمل مصادر المياه العذبة المتوافرة في العالم وهو يروي مباشرة حوالي ٢٥ مليون شخص، اي ٠,٤٪ من سكان العالم، وتقول الدراسة ان حوالي ٩٥٪ من مياهه غير مستغلة كليا من قبل السكان المحليين.وفي موازاة هذا التحذير العالمي من نقص المياه العذبة الذي ورد في مجلة العلوم الاميركية، فقد حذرت دمشق في افتتاح الندوة البرلمانية العربية الخامسة حول «المياه ودورها الاستراتيجي في العالم العربي» من ان العجز المائي العربي سيصل الى ما يزيد عن ١٧١ بليون متر مكعب بحلول سنة ٢٠٣٠، واعتبرت ان اكثر من ٣٥٪ من الشعب العربي يعيش على موارد مائية شحيحة، وان القسم الاكبر من الموارد المائية العربية يأتي من مصادر خارجية لا سيطرة للعرب عليها وهي تزيد عن ١٦١ بليون متر مكعب، واتهم رئيس مجلس الشعب السوري اسرائيل «بالسطو» على مياه الاراضي السورية واللبنانية والفلسطينية. ومن المعلوم ان سوريا والعراق تواجهان مشاكل مع تركيا حول اقتسام مياه نهري دجلة والفرات اللذين ينبعان من تركيا التي اقامت عددا من السدود العملاقة ادت الى شح المياه التي تجري في العراق وسوريا، مخالفة بذلك جميع الاعراف والمواثيق الدولية بما فيها توجيهات الامم المتحدة ومشروع جونستون، ويقع كل ذلك ضمن خطة للضغط على الدول العربية.اضافة لذلك فان اسرائيل صرحت وتصرح اكثر من مرة انها تريد الاحتفاظ بهضبة الجولان السورية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ لأنها تشكل مصدرا اساسيا للمياه، ومن المعروف ان اسرائيل طرحت في مفاوضات السلام التي كانت دائرة في واشنطن قبل موضوع تقاسم المياه في الجولان واصرت على توقيع اتفاق بهذا الشأن.ويقدر متوسط نصيب الفرد من المياه بحوالي الف متر مكعب سنويا وان ٥١ بالمائة من السكان العرب لا يحصلون على هذه النسبة. علما، ان متوسط نصيب الفرد في اوروبا والدول الغنية يزيد عن ضعفي هذه النسبة، بينما يقل متوسط نصيب الفرد في اسرائيل عن ذلك خصوصا وانها تستنفد كميات كبيرة من المياه في الصناعة والزراعة.

ولقد رأت الهيئة الاقليمية لاستخدام الاراضي والمياه في الشرق الادنى في تقريرها الختامي لاعمال دورتها الثانية عشرة التي انعقدت في اوتيل الكارلتون في بيروت في كانون الاول ١٩٩٦ (النهار ١٧ كانون الاول ١٩٩٦) ان ١٤٣ مليون هكتار من اراضي الشرق الادنى تعاني تدهورا حقيقيا في حين ان ١٤٤ مليون هكتار اصيبت بتدهور يتراوح بين المتوسط والشديد. كذلك لاحظت ان الجهود المبذولة والمتواصلة لاستغلال المياه الجوفية خلال العقود الخمسة الماضية قد اخلت بالتوازن الطبيعي للطبقات الحاملة للمياه، وان الافراط في عمليات ضخ المياه الجوفية قد اسفر في عدد من الدول الغربية عن انخفاض منسوب المياه واصابتها بالتملح، وان مسحوبات المياه الجوفية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : القبس

التاريخ : ٢/ ٨/ ١٩٩٨

باتت تشكل ٥٧٪ من مجموع المياه المسحوبة في احد عشر بلدا من اصل ٢١ بلدا. كذلك لاحظت ان ما بين ٥ و٧ ملايين هكتار تفقدها الرقعة الزراعية سنويا بسبب تدهور التربة والتي من المتوقع ان تصل الى حدود ١٠ ملايين هكتار بحلول سنة ٢٠٠٠. وتشير الدراسات الى ان الرقعة الزراعية المطرية في منطقتنا تشكل اليوم نحو ٧٠٪ من جملة الاراضي المزروعة، فيما لا تتعدى الرقعة المروية ٣٠٪ فقط، وهي نسبة ضئيلة جدا نظرا الى ان المنطقة تعاني نقصا حادا في المياه مما يؤدي الى ارتفاع فاتورة الغذاء التي بدأت تلتهم نسبا هائلة من حصيلة الصادرات لبعض الاقطار العربية.

الكمية المطرية في لبنان

ولقد جاء في ورقة العمل اللبنانية التي القيت في اجتماع الخبراء بشأن اصلاح السياسات المائية والقطرية التي دعت اليها منظمة الأغذية والزراعة الفاو التابعة للامم المتحدة (اعدها المهندس حسن جعفر) التي بينت ان لبنان سيعاني نقصا حادا في المياه بحلول سنة ٢٠١٥ لتأمين حاجاته البشرية والزراعية والصناعية من المياه. ولقد قدرت الورقة اللبنانية كمية الامطار التي تهطل على الاراضي اللبناني وسطيا بنحو ٨٦٠٠ مليون متر مكعب، يقع ٧٠٪ منها على السفوح الغربية لسلسلة جبال لبنان الغربية، يصعب التحكم بها نتيجة الطبيعة الجغرافية للمنطقة، بينما يسقط ٣٠٪ من الامطار على باقي الاراضي اللبنانية.

ولقد قدرت ورقة العمل اللبنانية كمية الامطار المتبخرة بـ ٤٥٠٠ متر مكعب، والكمية التي تذهب الى خارج الاراضي اللبنانية بواسطة الانهر (العاصي، الوزاني، الحاصباني، والنهر الكبير) بما يعادل ٦٧٠ مليون متر مكعب، اما الكمية التي تذهب الى خارج الاراضي اللبنانية بواسطة المياه الجوفية فتم تقديرها بحوالي ١٥٠ مليون متر مكعب، والكمية التي تذهب الى البحر فقدرت بـ ٧٠٠ مليون متر مكعب، مما يعني ان كمية المياه المتبقية ضمن الحدود اللبنانية تبلغ ٢٥٨٠ مليون متر مكعب، يمكن في اقصى الحالات استثمار ما يعادل ٢٢٠٠ مليون متر مكعب منها لاغراض الشرب والري والصناعة، ويستعمل لبنان منها في الوقت الحاضر:

مياه شفة ٣٥٠ مليون متر مكعب
مياه للري ٩٠٠ مليون متر مكعب
مياه للصناعة ٧٠ مليون متر مكعب.
اي ما مجموعة ١٣٢٠ مليون متر مكعب.

بينما تقدر احتياجات لبنان لسنة ٢٠١٥ بحوالي ٢٨٤٠ مليون متر مكعب على الشكل التالي:

مياه شفة ٩٠٠ مليون متر مكعب
مياه ري ١٧٠٠ مليون متر مكعب.
مياه للصناعة ٢٤٠ مليون متر مكعب.

وتقدر الاراضي القليلة للزراعة بحوالي ٢١٥٠٠٠ هكتار يروى منها في الوقت الحاضر ما يقارب ٨٠٠٠٠ هكتار فقط موزعة على الشكل التالي:

شمال لبنان ٢٠٠٠٠ هكتار
جبل لبنان ١٣٠٠٠ هكتار.
البقاع ٣٤٠٠٠ هكتار.
الجنوب ١٢٠٠٠ هكتار.

هذه المعلومات تشير الى نقص كبير في المياه يعاني منه لبنان لسد احتياجاته في الزراعة والصناعة ومياه الشفة.

تجارة المياه

بتاريخ ١٨ اغسطس ١٩٩٥ نشرت صحيفة النهار البيروتية تحقيقا طويلا عن عرض لشركة بريطانية لنقل المياه الى بيروت وبيع الفائض منها، ولقد قام وكيل الشركة المذكورة ويدعى اينوفل بتوزيع دراسة مشروع على النواب اللبنانيين يقترح فيها نقل المياه من نهر الاولي بواسطة مستوعبات بلاستيكية شديدة التحمل الى مرفأ ضبية، سعة كل مستوعب حوالي ٢٠٠ الف ليتر لقاء اجر يتراوح بين ١٥ و٢٠ سنتا اميركيا للمتر المكعب وفي مقابل ذلك الحصول على حق استثمار لبيع الفائض من المياه للدول المجاورة (قبرص، الجزر اليونانية، مصر، الخليج وغيرها)، كما طرح الخبير البيولوجي الاستاذ فتحي شاتيلا خلال مؤتمر عن المياه، الذي عقد في دبي سنة ١٩٩٢ فكرة مد انابيب لضخ المياه اللبنانية الى الخليج، عن طريق جر كمية من المياه تبلغ ٧٥٠ مليون متر مكعب بواسطة انابيب قطرها ٣ امتار تقع على منسوب ١٢٥٠ مترا فوق سطح البحر وبطول ١٥٠٠ كلم تقريبا من لبنان الى الخليج. على ان يتم نقل كمية مقدارها ٤٠٠ مليون متر مكعب خلال فترة الذروة اما الكمية الباقية ومقدارها ٣٥٠ مليون متر مكعب فسيتم استثمارها خلال فترة الجفاف من المخزون الجوفي لاربعة خزانات جوفية وباعتقاد الخبير نفسه ان هذه الفكرة ستمنع اهدار كميات كبيرة من المياه، هذه الفكرة لاقت ترحيبا خليجيا وعدم ترحيب محلي لبناني كون لبنان لا يعاني فائضا من المياه لديه حسب رأي العديد من الخبراء اللبنانيين.

تجارة المياه كانت ستكون مفيدة فيما لو كان لبنان يتمتع بفائض من المياه لديه، ولكن بما ان لبنان يعاني نقصا في مصادره المائية فان هذه الفكرة تعتبر غير مجدية خصوصا وان اسرائيل تروج لفكرة ان المياه اللبنانية تذهب هدرا فاقامت ممرات مائية داخلية لاغتصاب مياه الليطاني والحاصباني والوزاني وغيرها من الموارد المائية اللبنانية.

ازاء واقع المياه في لبنان قامت الحكومة اللبنانية بوضع مخطط عام لتجهيز حوض نهر الليطاني واستثماره وبناء سد بسري الذي يفترض ان يؤمن المياه للمناطق الممتدة بين الاولي وبيروت (المرحلة الاولى ١٠٠ مليون متر مكعب) وينتهي المخطط العام لمصلحة الليطاني على اعتبار انشاء سد بسري من ضمن خطة بعيدة المدى يستغرق تنفيذها ١٠ سنوات ضمن مرحلتين تحتاج كل منهما الى خمس سنوات ويقدر الخبراء كلفة السد ١١ ملايين دولار يضاف اليها كلفة بناء اقنية ومحطة معالجة



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/ ٨/ ١٩٩٨

مما سيرفع الكلفة الى ضعف هذا المبلغ. كما يجري التفكير حاليا في جر المياه من خزان جون والاستفادة من عامل الجاذبية لدفع المياه باتجاه بيروت، كلفة هذا المشروع تقدر بحوالي ١٦٠ مليون دولار ومدة تنفيذه لا تزيد عن خمس سنوات. اضافة الى مشاريع مائية اخرى لاستغلال مصادر المياه من نهر الاولي والكلب وجعيتا وغيرها، تقدر قيمتها بمئات ملايين الدولارات والتي من شانها سد حاجة لبنان الى المياه في المستقبل.

ان ترويج فكرة بيع لبنان لقسم من مياهه ليست في محلها وغير صائبة ولا تخدم الموقف اللبناني في المفاوضات حول المياه في الشرق الاوسط. وضمن هذا الاطار فان مشاريع المياه المشتركة التي تروج لها اسرائيل وعرض قسما منها الكاتب الاسرائيلي اليشع كالي تصب جميعها في خدمة اسرائيل وليست في خدمة العالم العربي. وضمن هذه المشاريع يقع مشروع لنقل وتوليد كهرباء من مياه الليطاني تستفيد منه اسرائيل بعد نقل نحو ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا تنقل عبر نهر الاردن وبحيرة طبريا وهو مرفوض لبنانيا ولمصلحة اسرائيل فقط خصوصا ان مياه الليطاني بالكاد تكفي لسد احتياجات لبنان الزراعية والصناعية ومياه الشفة. اضافة لهذا المشروع فان اسرائيل تروج لمشاريع اخرى تهدف جميعها لمصلحتها واهمها:

- نقل مياه النيل الى غزة.
- نقل مياه النيل الى يهودا والسامرة والاردن واسرائيل.
- تخزين مياه اليرموك في طبريا.
- مشروع البحر الاحمر والبحر الميت بين الاردن واسرائيل

وغيرها من المشاريع.ان ثروة لبنان المائية هي ملك لشعبه وعلينا الاستفادة منها لتعويض حاجاتنا اليومية والمستقبلية الى المياه، فلبنان لا يوجد فيه نفط ومواد اولية، بل ثروته الوحيد في مياهه.ان الكلام الكثير عن المياه له ما يبرره خصوصا في منطقة الشرق الاوسط التي تعاني عمليا من نقص في المياه، يضاف الى اطماع اسرائيل بما لديه من ثروة مائية، اضف الى ذلك فلقد تحولت المياه الى قوة سياسية ضاغطة تستعمل ضد الدول التي تحاول السير في خط سياسي دولي مستقل.



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ٨ / ١٩٩٨

ترابط الأمن الغذائي بالأمن المائي

العالم العربي يدخل في مرحلة ندرة المياه

الوسط

اطلق المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية الدكتور يحيى بكور انشاء الشبكة الاقليمية لإدارة مياه الري في الدول العربية، وهي اول شبكة تم الاتفاق على اطلاقها، بهدف تقديم خبراتها ومجهوداتها لتكون الوعاء الذي يتعاون فيه الجميع من اجل الحفاظ على المصالح المائية العربية وتحسين استخدامات المياه في الزراعة.

وقال الدكتور بكور في الاجتماع الاول للجنة التوجيهية للشبكة التي انعقدت اخيراً في [illegible] بحضور ممثلين عن ٢١ دولة عربية، ومشاركة عدد من المؤسسات والمنظمات الاقليمية، «ان الاجماع العربي على الانضمام الى هذه الشبكة جاء ليجسد وحدة الهدف واصرار القادة العرب على صون الحقوق العربية في المياه المشتركة والدفاع عنه والالتزام بالتعاون من اجل استخدام وتنمية وحماية الموارد المائية العربية ودعم المنظمات والمؤسسات العربية العاملة في هذا المجال».

وكانت فكرة مشروع الشبكة تبلورت من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية العام ١٩٩٥ واعدت وثيقته ووزعت على الدول الاعضاء العام ١٩٩٦، وجاءت تلبية لاحتياجات الواقع العربي لتطوير الانظمة والبحوث المتعلقة بإدارة الري. وينحصر هدف الشبكة في اتجاهات عدة، اهمها تنمية الموارد المائية واعداد البيانات الدقيقة والموثقة عن المياه العربية والعمل وفقاً للتوجهات السياسية التي تضمنها اعلان القاهرة ومجلس جامعة الدول العربية.

ولقد تبين من الدراسات التي وضعها فريق من الخبراء ان العجز في المياه اللازمة للزراعة هو القضية الاكثر الحاحاً امام البلدان العربية على مشارف القرن ٢١ لان هذه البلدان دخلت منذ السبعينات في مرحلة عجز جدي بسبب تصاعد استخدام المياه باكثر من المخزون السنوي. وادى تناقص المياه الى تزايد استنزاف الابار الجوفية باكثر من قدرتها على التجدد، كما ساهم تناقص الموارد المائية ايضاً في تفاقم مشاكل التلوث.

وتتحدد المشكلة الأبرز في ان الزراعة في البلاد العربية تستهلك ما بين ٨٠ - ٩٠ في المئة من الموارد المائية المتاحة، فيما يتزايد الضغط لتحويل استخدام المياه الى الاحتياجات المنزلية والصناعية في ظل تناقص جدي في مجمل الموارد المائية المتاحة.

ويبدو ان المنطقة العربية هي الاكثر جفافاً في العالم، حيث يقدر مجموع الموارد المائية فيها بحوالي ٣٣٠ كلم٣ / السنة بالمقارنة مع مستويات اعلى بكثير في مناطق اخرى من العالم. والمنطقة العربية هي الوحيدة في العالم التي تزيد فيها نسبة الموارد المائية من الخارج عبر الانهار الدولية عن الموارد الداخلية بمقدار ٦٠ في المئة من مصادر المياه العذبة. وتظهر المؤشرات حول الندرة المائية في البلاد العربية، مدى جدية قضية المياه. فهناك احد عشر بلداً عربياً تستخدم حالياً اكثر من نصف مواردها المائية السنوية القابلة للتجدد، فيما تستخدم معظم دول الخليج العربية بالاضافة الى ليبيا اكثر من ١٠٠ في المئة منها وتعتمد على المشاريع المكلفة لتحلية مياه البحر وتستنزف آبارها الجوفية.

ولدى الاخذ بمؤشر العجز المائي المعوق للتنمية الذي يدل على انخفاض مستوى الموارد المائية السنوية المتجددة للفرد عن ١٠٠٠ م٣، ومؤشر الندرة المائية التي تحد من التنمية ويدل على انخفاض هذا المستوى عن ٥٠٠ م٣، يتضح ان الجزائر والصومال دخلتا في مرحلة العجز المائي حيث ينخفض مستوى الموارد المائية السنوية المتجددة للفرد عن ١٠٠٠ م٣. ودخل كل من الاردن وسورية واليمن وجيبوتي والبحرين وليبيا ومعظم الدول الخليجية في مرحلة الندرة المائية التي تحد من التنمية نظراً الى انخفاض هذا المستوى عن ٥٠٠ م٣ / للفرد في السنة.

اما التوقعات المستقبلية العام ٢٠٢٥ فترشح ان تنضم كل من مصر والمغرب ولبنان وعمان الى قائمة دول العجز المائي، كما ترشح انضمام



الجزائر الى قائمة دول الندرة المائية التي تعاني من عجز مائي يحد من امكانيات التنمية.

من جهة اخرى هناك قسم كبير من المياه يتسرب من الانابيب او عن طريق السرقة، ويقدر الضائع في بعض الاحيان باكثر من النصف. واكثر الهدر ناجم عن رداءة انظمة الري المستخدمة للزراعة التي غالباً ما تضيع اكثر من ٦٠ في المئة من مياه الري قبل وصولها الى المحاصيل، وضعف التصريف بسبب ارتفاع مستوى المياه في التربة مما يؤدي الى تحملها.

وتستهلك الزراعة في البلاد العربية ما بين ٨٠ - ٩٠ في المئة من الموارد المائية المتاحة. ويتزايد الضغط لتحويل استخدام المياه الى الاحتياجات المنزلية والصناعية في ظل تناقص جدي في مجمل الموارد المائية المتاحة، ويدل التوزيع النسبي

لاستخدامات المياه على القطاعات على الاهمية النسبية الكبيرة لحصة الزراعة في غالبية البلاد العربية، والتي تتعدى ٩٠ في المئة في سبع دول و٨٠ في المئة في خمس منها. واستخدام المياه في الصناعة هو اقل من نصف المعدل العالمي في ١٥ بلداً، فيما تختلف معدلات الاستخدام المحلي للمياه بين بلد وآخر. والطلب على المياه مرشح للمزيد من الارتفاع مع تزايد احتياجات مختلف الاستخدامات مع تقدم مسيرة التنمية الاقتصادية وتحسن مستويات المعيشة.

ويعبر استمرار ارتفاع قيمة الواردات الزراعية العربية عن عجز حقيقي في المياه كما يعبر عنه بصورة خاصة حجم الواردات من الحبوب، ففي العام ١٩٩٤ - ١٩٩٥ استوردت البلاد العربية اكثر من ٢١ في المئة من واردات العالم من القمح واكثر من ١٨ في المئة من التجارة الدولية في الحبوب، وفي العام ١٩٩٧ استعادت اسعار الحبوب توازنها مجدداً بالمقارنة مع العامين السابقين بسبب تحسن الانتاج، الا انه من غير المحتمل ان تعود الى مستوياتها السابقة (اسباب الازمة السابقة، المناخ، انهيار الزراعة في روسيا، اصلاح سياسات الدعم في الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي).

وينبغي في هذا المجال تتبع اوضاع الانتاج خلال الاشهر المقبلة، حيث من الممكن ان يؤدي تراجع الانتاج العالمي او رداءة نوعيته بسبب المناخ او الآفات الى ارتفاع جديد في الاسعار وما يحمله ذلك من تبعات على الدول العربية الرئيسية المستوردة (توقع انخفاض الطلب في الشرق الاقصى، وارتفاعه في المنطقة العربية)، ويخشى من انعكاسات الندرة المائية خصوصاً على زراعة الحبوب التي تنال حصة مهمة تقدر بحوالي ٤٤ في المئة من مجمل المساحات الزراعية المروية (علماً ان المروية تمثل ١٨ في المئة من الرقعة الزراعية)، ويخصص نصفها تقريباً لري محصول القمح. وتقدر حصة القمح من الزراعة المروية بحوالي ٤٥ في المئة في دول الخليج العربية و٢٩ في المئة في دول المشرق العربي، فيما تحظى الحبوب الاخرى بحصة ٣١ في المئة من الزراعة المروية في الدول العربية وشمال افريقيا، وتنال زراعة الخضار نسبة ٢٨ في المئة من المياه المستخدمة للري في بلدان المغرب العربي.

وفي ظل كل هذه التطورات السلبية، اطلقت المنظمة العربية للتنمية الزراعية انشاء ادارة الشبكة الاقليمية لإدارة مياه الري في الدول العربية، مع العلم ان هذه الخطوة تاتي بعد مطالبة الخبراء العرب الذي اشتركوا في الندوة العلمية حول المياه في الوطن العربي التي انعقدت في دمشق، لحكومات الدول العربية بالاسراع بتنفيذ قرار مجلس وزراء المياه العرب بإقامة مركز عربي لتنمية المياه، خصوصاً بعدما شددوا على ترابط الامن الغذائي بالامن المائي وعلى العلاقة الوطيدة بين تنمية وتحسين الانتاج الزراعي وتحسين استخدام المياه والمحافظة على ديمومتها ■



مستقبل المياه فى الشرق الأوسط

(١) مصر وأزمة المياه



دكتور زكريا حسين
أستاذ العلوم السياسية
بجامعة الإسكندرية

عقدت الهيئة العامة للاستعلامات ندوة بعنوان «موارد مصر المائية وتعظيم الاستفادة منها» وذلك خلال الفترة من ١١-١٣ يوليو ١٩٩٨ الماضى وقد حضرها العديد من الخبراء والمسئولين والمهتمين بموضوع المياه فى مصر والشرق الأوسط، وقد أعلن السيد وكيل أول وزارة الأشغال العامة والموارد المائية خلال الندوة عدة حقائق مهمة من بينها أن نصيب الفرد المصرى من المياه بلغ ١٢٠ مترا مكعبا، وأن استخدامات المياه المنزلية والصناعية تستهلك ١٥٪ من حصة مياه نهر النيل ومن منطلق أن الصراع على مصادر المياه يعتبر نوعا من أنواع الصراع الطبيعى الذى بدأ مع بداية الخليقة، وكان المتسبب فى حدوث الكثير من الانتقالات عبر مناطق المعمورة بحثا عن نقطة المياه، فإنه لم يكن فى يوم من الأيام بمثل هذه الخطورة التى يشهدها فى العقد الحالى وفى مطلع القرن القادم، حيث تعقدت أبعاد أزمة المياه عالميا وتداخلت أطرافها، وحملت أبعادا سياسية واقتصادية على درجة مهمة من التأثير على الأمن القومى للدول وخاصة منطقة الشرق الأوسط، مما جعل نقطة المياه تنافس قيمتها نقطة النفط.



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٨/١٦

وتقدر مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية أن العالم المعاصر يعاني من مجاعة مائية تجتاح كثيرا من المناطق فيها أكثر من عشر مناطق مهددة بأزمات سياسية بسبب المياه، وأن هناك (٨٠٠ مليون مواطن) مهددون بأخطار الجفاف والتصحر، كما أن ملايين البشر يموتون سنويا بسبب افتقارهم إلى مصادر مياه مأمونة.

ومع طموحات مصر لتحقيق أهداف تنميتها للخطة العشرينية حتى عام ٢٠١٧ والتى ترتكز على ترشيد وتعظيم الاستفادة من موارد المياه المتاحة، كان من الضرورى إلقاء المزيد من الضوء على هذا الموضوع الحيوى والمهم والذى يتصل بالأمن المائى المصرى.

أولا : مصادر مصر المائية

تعتمد مصر على أربعة مصادر رئيسية لإمدادها بالمياه وهى: نهر النيل والمياه الجوفية ومياه الصرف ومياه الأمطار. ولقد اتجهت جهود مصر إلى ترويض النيل وإحكام السيطرة عليه، حيث وقعت عام ١٩٥٩ اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان وقد تم بموجبها الاتفاق على إنشاء مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائدها بين البلدين وذلك بقيام مصر بإنشاء السد العالى عند أسوان، وقيام السودان بإنشاء خزان الروصيرص على النيل الأزرق، كما تم الاتفاق على أن يقسم إيراد النهر السنوى بين البلدين على أساس أخذ متوسط إيراد النهر الطبيعى عند أسوان فى سنوات القرن الحالى والبالغ ٨٤ مليار متر مكعب سنويا، وقد اتفق على أن يكون نصيب مصر منها ٥٥ مليار متر مكعب وأن يكون نصيب السودان ١٨,٥ مليار متر مكعب سنويا، وذلك بعد طرح فاقد التخزين المستمر فى السد العالى والذى قدر بنحو ١٠ مليارات متر مكعب سنويا من متوسط إيراد النهر الطبيعى عند أسوان.

أما المياه الجوفية فتنحصر فى أربع مناطق رئيسية فى مصر هى منطقة الدلتا، ومناطق الصعيد ثم الصحراء الغربية، وشبه جزيرة سيناء ويصل إجمالى السحب الآمن منها إلى حوالى ٤,٨ مليار متر مكعب سنويا.

أما مياه الصرف فقد قدر حجم الفاقد منها والذى يذهب إلى البحر المتوسط مباشرة دون استغلال بنحو (١٢ مليار متر مكعب سنويا)

أما عن مياه الأمطار والتى تعتبر شحيحة نسبيا حيث لا يمكن استخدامها بصورة تنموية تحقق عائدا اقتصاديا إلا على الساحل الشمالى الغربى حيث إجمالى ما يمكن الاستفادة منه يبلغ حوالى ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا تكفى لزراعة شتوية لمساحة ٣٠ ألف فدان هذا بخلاف ظاهرة السيول فى سيناء ومنطقة البحر الأحمر والتى لم يخطط لاستغلالها حتى الآن.

وعلى ضوء ذلك فإن إجمالى مصادر مصر المائية يصل إلى حوالى ٦٠,٧ مليار متر مكعب سنويا منها ٥٥,٥ مليار متر مكعب من مياه النيل والباقى من المصادر الأخرى.. هذا وقد أعيد النظر فى استغلال المياه الجوفية مع العمل على إقامة السدود فى مجارى السيول المائية لتعظيم موارد مصر من المياه خاصة فى مشروع جنوب الوادى. ويبلغ طول نهر النيل مصدر مصر الرئيسى من المياه حوالى ٦٨٢٥ كيلو مترا من منبعه من الجنوب الشرقى للقارة الأفريقية وحتى البحر المتوسط، ويعتبر ثانى أنهار العالم طولا.. ويعتمد نهر النيل على ثلاثة مصادر رئيسية هى الهضبة الأثيوبية وتمثل أهم منابع النيل وتغذى النهر عند أسوان بحوالى ٨٥٪ من متوسط إيراده والذى يصل إلى ٧١ مليار متر مكعب سنويا.. وهضبة البحيرات الاستوائية وتمثل أكثر مصادر النهر انتظاما حيث تبلغ كمية المياه التى تمد بها النيل عند أسوان حوالى ١٣ مليار متر مكعب سنويا، وحوض بحر الغزال والذى تنتشر فيه مجموعة من الأنهار التى تنبع من المناطق الجبلية فى السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ومجموع المياه الذى يمد بها النيل عند أسوان تصل إلى نحو ٨,٥ مليار متر مكعب سنويا بعد الفاقد.

هذا وتتكون الدول المشاركة فى حوض نهر النيل من تسع دول هى: مصر والسودان وأثيوبيا و تنزانيا و الكونغو الديمقراطية وأوغندا وكينيا ورواندا وبوروندى حيث يغطى نهر النيل حوالى عشر مساحة القارة الأفريقية تقريبا .

ثانيا : مصر ودول حوض النيل

ترتكز السياسة الخارجية المصرية مع دول حوض النيل على مبادئ أساسية أولها.. عدم المساس بحقوق مصر من مياه النيل، وثانيها.. احترام اتفاقيات المياه السابقة والتى وقعت فى الماضى والتعامل من خلالها بمفهوم قدسية الحدود الحالية التى اقرتها منظمة الوحدة الأفريقية وثالثها.. المحافظة على البيئة ومنع تلوث مياه النيل.. ورابعها.. عدم السماح لأى دولة من دول حوض النيل بإقامة مشروعات مياه دون الموافقة الجماعية لدول الحوض..

وفى إطار هذه المبادئ فقد اتجهت الدبلوماسية المصرية إلى دعم وتطوير علاقات مصر السياسية بجميع دول حوض النيل وزيادة حجم التعاون السياسى للحد من التدخلات الأجنبية، وخاصة التغلغل الإسرائيلى.. تتركز عمل الدبلوماسية

المصرية على حل المنازعات بالوسائل السلمية وفقا للقواعد والمواثيق الدولية حيث إن استمرار هذه المنازعات وتصعيدها يؤثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على الأمن القومى المصرى.. مع مواجهة المشاكل الداخلية لدول حوض النيل لتهدئة الصراعات بين الجهات الداخلية المتصارعة داخل دول الحوض والتى تؤثر على حالة الاستقرار الداخلى لهذه الدول.. مع التركيز على حل المشاكل الحدودية بين دول حوض النيل خاصة النزاع الأثيوبى الإريترى أو الصراع بين الشمال والجنوب فى السودان لما تتميز به هاتان الدولتان من تأثير على الأمن المائى المصرى حيث تمد أثيوبيا مصر بحوالى ٨٥٪ من إيراد مياه النيل، كما أن السودان الشقيق يعتبر معبرا لمياه النيل إلى جانب كونه العمق الاستراتيجى لمصر من اتجاه الجنوب.. هذا إلى جانب دعم المنظمات الإقليمية الحالية والعمل على تطوير مجالات التعاون من خلالها بهدف التنسيق السياسى والتشاور المستمر بين الدول النيلية.. ومن هنا يزداد السعى المصرى بتطوير وفاعلية مجموعة الأندوجو، وتركيز الجهود لحث كل من كينيا وأثيوبيا للانضمام إليها، كما تركز الجهود المصرية على إحياء الحوار العربى الأفريقى واعتبار مجموعة دول حوض النيل دائرة اهتمام تنال الأسبقية الأولى فى ترتيب الأولويات للسياسة المصرية.. كما تبنى الدبلوماسية المصرية على ضرورة التشاور والتنسيق ليس فى مجال المياه فقط بل فى كافة الأزمات التى قد تنشأ بين دول حوض النيل.. كما تعمل أيضا على تحقيق أكبر قدر من التضامن العربى والإسلامى والذى يعطى مصر دورا وثقلا أكبر فى الحركة الوطنية داخل دول حوض النيل.

هذا ويعتبر الاندوجو أحد التجمعات الإقليمية الأفريقية التى بذلت الدبلوماسية المصرية جهودا متواصلة لقيامه ليضم دول حوض النيل بدأت منذ الخمسينيات وعلى مدى أربعة عقود نجحت مصر فى توثيق العلاقات وزيادة التعاون على المستوى الثنائى بينها وبين سائر دول حوض النيل من خلال تبادل الحوار السياسى وتقديم الخبرات المصرية وزيادة حجم التبادل التجارى وإزالة الخلافات بين دول الحوض.. ويفتقر تجمع الاندوجو إلى توافر جهاز مؤسسى متكامل فعال ونشط لتسيير أعمال المجموعة وتنفيذ القرارات والتوصيات ومتابعتها وتقوية علاقات المجموعة بالإطار الدولى الخارجى وألا يكون التركيز على بعد المياه وحدها بل يتعدى ذلك إلى جوانب أخرى مهمة مثل البيئة والزراعة والتعاون الفنى والتبادل الثقافى، كما يجب أن يشمل كل دول حوض النيل وأن يخطط له لقاءات دورية لزيادة فعاليته.

هذا وقد قامت مصر فى ٢٩ يونية ١٩٩٨ الماضى بالانضمام إلى أحدث تجمع أفريقى إقليمى كوميسا والتى ضمت ٢١ دولة أفريقية تأكيدا للرؤية المصرية بالانفتاح على أفريقيا وتكثيف التعاون مع دولها فى كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والإعلامية حيث يضم هذا التجمع الجديد انجولا وبوروندى وجزر القمر والكونغو الديمقراطية وجيبوتى ومصر وإريتريا وأثيوبيا وكينيا ومدغشقر ومالاوى وموريشوس وناميبيا ورواندا وسيشيل والسودان وسوازيلاند وتنزانيا وأوغندا وزامبيا وزمبابوى والتى اتفقت فيما بينها على تعزيز التكامل الأقليمى من خلال تطوير التجارة وتكامل أسواقها وتنمية مواردها الطبيعية والبشرية من أجل تحقيق الفائدة المشتركة لشعوبها.

ويهمنا فى هذا التجمع الجديد أن جميع دول حوض النيل التسع أعضاء فيه، مما يشير إلى احتمال توثيق أعمق فى العلاقات بينهما وتنفيذ المشروعات المائية المشتركة مما يقلل الفاقد من مياه النيل ويزيد حصيلته لفائدة جميع دول الحوض.

ثالثا: الصراعات المائية بين دول حوض النيل

تمثل الصراعات المائية القائمة بين بعض دول حوض النيل عاملا رئيسيا فى إعاقة المشروعات المائية المشتركة التى تقلل فاقد مياه النيل من ناحية، وتقود إلى تعظيم الاستفادة الكاملة من موارده من ناحية أخرى.. ويمكن تلخيص أبرز هذه الصراعات فى :

١ – تباين مصالح وأهداف دول حوض النيل بين تمسك مصر والسودان بحقوقهما التاريخية فى مياه النيل والتى اقرتها اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩، وتم تدعيمها وتنقيحها باتفاقية عام ١٩٥٩، وأهداف ومصالح الدول الأخرى وعلى رأسها أثيوبيا التى تطالب بإعادة توزيع مياه النيل خاصة أن ٨٥٪ من موارد النهر المائية تقع فى أراضيها من الهضبة الأثيوبية، مع رفضها الالتزام بأى اتفاقيات أبرمت بشأن مياه نهر النيل.

٢ – ضغوط النمو السكانى الذى استنفد الموارد المتوافرة فى حوض النهر والذى يمكن أن يقضى على كل المكاسب المخططة فى تنمية المياه.

٣ – مساهمة الأوضاع السياسية فى بعض دول الحوض فى تفاقم مشكلة المياه لعجز هذه الدول عن الارتفاع فوق الصراعات التاريخية من أجل التعاون فى تنمية وتوزيع موارد المياه الثمينة .

٤ – إنه لا يبدو فى المستقبل المنظور احتمال وجود علاج لأزمة المياه وشيكة الحدوث، حيث إن تحلية مياه البحر من أجل الرى على نطاق واسع سوف تظل باهظة التكاليف، حتى تتقدم التكنولوجيا ويتم تخفيض التكاليف من خلال تحقيق إنجازات رئيسية فى مجال الطاقة الشمسية أو الانصهار النووى.

٥ – إن المنازعات الدائمة على المياه قد تؤدى إلى تغذية التوترات الإقليمية من خلال التنافس على الموارد المتناقصة للمياه لنهر النيل والتى تتحكم فيه دول غير



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦/٨/١٩٩٨

عربية، وعدم خضوع حوض نهر النيل لاتفاقية إقليمية شاملة بين دول الحوض لتقسيم المياه، وأن القانون الدولي لم يوفر أساسا لاتفاقيات مماثلة لاتفاقية مياه نهر النيل.

٦ – إن الأطماع الخارجية خاصة الإسرائيلية في التدخل والسيطرة على منابع النيل والمخططات الغربية لإعادة صياغة منطقة القرن الأفريقي والتي برزت بشكل واضح من خلال الصراع المسلح الأثيوبي الإريتري، والصراع بين شمال وجنوب السودان والسعي للانفصال بينهم يعد من أخطر تهديدات الأمن القومي لكل دول حوض النيل خاصة مصر.

رابعا: تعظيم الاستفادة من موارد مياه النيل لمواجهة الاحتياجات المتزايدة وتوفير المياه اللازمة لخطة مصر الطموح للعبور إلى القرن الحادي والعشرين وزيادة الرقعة الزراعية بإنشاء مشروع جنوب الوادي في منطقة توشكى وشرق شبه جزيرة سيناء، وشرق بورسعيد فإنه من المنتظر أن تصل احتياجات مصر من المياه حوالي ٧٢ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٠٠ م.

فإن أمر تنمية وترشيد المياه أصبح أمرا ضروريا وبالتالي فإن تعظيم الاستفادة من موارد المياه يمكن أن يتم من خلال ..

١ – الاستفادة بمياه الصرف الزراعي بإقامة مشروعات إعادة استخدامها وذلك للمياه ذات النوعية المناسبة من حيث الملوحة وعدم التلوث، خاصة أن ما يتم إعادة استخدامه حاليا يبلغ ٤,٦ مليار متر مكعب من إجمالي مياه الصرف التي لا يعاد استخدامها والتي تبلغ ١٢ مليار متر مكعب سنويا، وهناك تخطيط يجري في الوقت الحاضر ليصل بالمستخدم من مياه الصرف لأغراض الري إلى ما لا يقل عن ٧ مليارات متر مكعب سنويا

٢ – الاستفادة بمياه الخزانات الجوفية والتي تعتبر من الخزانات عالية الكفاءة من حيث التغذية وإمكانات الاستخدام خاصة في مناطق الوادي ووسط وجنوب الدلتا، وتدل الدراسات على أنه تمت إضافة كمية أخرى تبلغ ٢,٣ مليار متر مكعب منها سنويا وذلك في حدود السحب الآمن الذي يحافظ على الاتزان المائي ومنع تدخل مياه البحر مع المياه الجوفية المغذية. هذا إضافة إلى ما يمكن استخدامه من المياه الجوفية في شبه جزيرة سيناء والتي تشير نتائج الآبار المجمعة التي تختزن حوالي ٢ مليون متر مكعب سنويا للبئر الواحدة.

٣ – الاستفادة بالمياه التي تصرف في البحر في فترات أقل الاحتياجات وفترة السدة الشتوية، فرغم إحكام السيطرة على تصريفات المياه خلف السد العالي فإن كمية المياه التي تصرف إلى البحر ما بين ٢,٢ إلى ٢,٨ مليار متر مكعب خلال فترة الصرف كميات المياه اللازمة ولأغراض الملاحة والاستهلاكات المنزلية والصناعية، وقد تمت دراسة عدة بدائل لتخزين هذه المياه في منخفضات وادي الريان والنطرون، وقد وجد أن أنسب هذه البدائل هي تخزين هذه المياه في البحيرات الشمالية (جزء من المنزلة والبرلس) ويتم تعويض هذه البحيرات من التغذية التي تستمر لها من المصارف، كما أنه يجري العمل على استخدام جزء منها في أغراض ري بعض المحاصيل الشتوية قصيرة العمر مثل الشعير والخضراوات والمراعي على الساحل الشمالي.

٤ – مشروعات تطوير الري حيث خطط للعمل على تحديث وتطوير شبكات الري الرئيسية والفرعية وأعمال الري الحقلي بهدف رفع كفاءة الري واستقطاب الفواقد المائية والذي ينتج عنها توفير كميات من المياه تصل إلى ٥ مليارات متر مكعب سنويا.

٥ – هذا وقد أصبح من الضروري بعد إنشاء السد العالي وما واكب ذلك من التحكم في إيراد النهر وما ينتج عن ذلك من تهايلات لبعض جوانب المجرى المائي إضافة إلى النحر خلف القناطر الخيرية، أن يواكب ذلك تطوير نهر النيل والمنشآت المقامة عليه وما ينتج عن ذلك من استقطاب لفواقد مائية توجه لصالح التنمية.

وفي النهاية يمكن القول بأنه من الضروري أن يكون هناك رؤية مصرية مستقبلية لتعظيم الاستفادة من موارد المياه بمصر ومواجهة التهديدات خاصة من القوى الخارجية من خلال تخطيط استراتيجي مستقبلي لتنفيذ ذلك من منطلق أن مستقبل التنمية في مصر رهن بتعظيم هذه الموارد المائية.

وإلى العدد القادم.



المصدر : الوسط
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/٩/١٩٩٨

اثيوبيا تتهم مصر
بـ «احتكار» مياه النيل

أديس أبابا - «الوسط»

وصف سيوم ميسفين وزير خارجية اثيوبيا اتفاقية مياه النيل السارية حالياً بانها غير عادلة، وطالب دول حوض النيل بالتوصل الى اتفاقية جديدة تراعي المتغيرات الجديدة في تلك الدول. وقال الوزير الاثيوبي لـ «الوسط»، «نحن نختلف مع الذين يريدون احتكار استخدام مياه النيل».

وأضاف ان اثيوبيا لا تريد «استغلال مياه النيل على حساب المستفيدين الآخرين والعكس صحيح، لكننا ننادي بالمساواة والعدالة». ونفى ما تردد عن ان بلاده تشيّد سدوداً على منابع النيل الأزرق - أحد اهم الرافدين اللذين يتكون منهما نهر النيل». وقال، «هذا ليسْ صحيحاً، لكن لدينا مشاريع للري وانتاج الطاقة الكهربائية، ونامل بالا ينكر علينا الآخرون استخدام حقنا في مياهنا، ولذلك ندعو كل الأطراف الى التفكير والتشاور حول قسمة مياه النيل والبحث عن موارد إضافية لها».

وحدّد وزير خارجية اثيوبيا ثلاثة شروط لحل النزاع مع اريتريا بطريقة سلمية، هي، الانسحاب الفوري من النقاط موضع النزاع، والموافقة على تحديد الحدود وترسيمها على اساس الاتفاقات الموروثة منذ عهد الاستعمار ووفقاً للقانون الدولي، ونزع السلاح في المناطق المتنازع عليها».

وجدد ميسفين رفض بلاده القاطع لاقتراح حكومة اسمرا انسحاباً متزامناً لقوات الطرفين من النقاط المتنازع عليها، وقال، «هذا غير ممكن لأن معنى ذلك استمرار العدوان الاريتري والموافقة عليه، ونحن لن نقبل اي اعتداء على اراضينا، ولن ندع اريتريا تكرس جريمتها». وهدد الحكومة الاريترية بـ «كسر عمودها الفقري لو رفضت الشروط الثلاثة وواصلت اعتداءها ووجودها في الأراضي الاثيوبية» على حد تعبيره. وجدد وزير خارجية اثيوبيا نفي بلاده المشاركة في الصراع السوداني، وقال، «رفضنا اتهامنا بإيواء عناصر المعارضة السودانية المسلحة او دعمها عسكرياً وطلبنا من الحكومة السودانية إرسال فرق من جانبها للتأكد من ذلك».



تنسيق أردني - إسرائيلي لعلاج تلوث المياه

تل ابيب - وكالات الانباء : اعلن راديو إسرائيل امس ان بعثة من المهندسين الاردنيين قامت مؤخرا بزيارة منشآت ازالة ملوحة المياه فى إسرائيل لبحث سبل معالجة مشكلة تلوث المياه فى الاردن.

واضاف الراديو ان خبراء إسرائيليين ساعدوا البعثة الاردنية فى التعرف على معالجة المياه التى تلوثت، وادت إلى استقالة منذر حدادين وزير المياه والرى الاردنى الاسبوع الماضى.



المصدر : الـــوفـــد

التاريخ : ٢٢ / ٨ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحذيرات من خطورة مشروع أثيوبى على مياه نهر النيل

حذرت مصادر اقتصادية من خطورة مشروع خزان جلجل جبى غرب العاصمة اديس ابابا والذى تعتزم الحكومة الاثيوبية طرحه فى مناقصة عالمية للبدء فى تنفيذه، اكدت المصادر احتجاز الخزان فى حالة تنفيذه لـ ٤٨٠ مليون متر مكعب من مياه نهر يابوس الذى يغذى النيل الازرق. اوضحت المصادر تأثر ٨٥٪ من مياه نهر النيل النابعة من النيل الازرق بالمشروع الاثيوبى.



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/٨/١٩٩٨

مستقبل المياه فى منطقة الشرق الأوسط

٣

أثيوبيا وتركيا وأطماعهما المائية



د . زكريا حسين
مدير أكاديمية ناصر العسكرية سابقا

هناك الكثير من أوجه التشابه بين السياسات المائية لكل من أثيوبيا وتركيا باعتبارهما من دول أعالى النهر حيث تعتبر أثيوبيا دولة المنبع الرئيسية بالنسبة لنهر النيل والتى تمد مصر بحوالى ٨٥٪ من موارد المياه،

كما تعتبر تركيا (دولة المنبع) لنهرى دجلة والفرات والتى تعتبر المصدر الرئيسى للمياه لكل من العراق وسوريا وعلى ضوء تمسك دول أعالى النهر (دول المنبع) بمبدأ (السيادة المطلقة) الذى ينطلق من قاعدة الحق غير المقيد فى استخدام المياه التى تمر داخل اراضيها شأنها فى ذلك شأن استخدام أى مورد طبيعى آخر، كان من الضرورى دراسة السياسة المائية لكل من الدولتين وطموحاتهما المستقبلية لانعكاس ذلك المباشر على الأمن المائى لدول أسفل النهر (دول المصب) خاصة مصر وسوريا والعراق.

أولا : أثيوبيا وأطماعها المائية

لعل أخطر ما يؤثر على الأمن المائى فى كل من مصر والسودان هو أثيوبيا حيث إنها لم تعترف باتفاقية عام ١٩٠٢ بحجة أنه قد تم إعدادها فى ظل الاستعمار والتسلط الأجنبى الذى يهدف إلى تحقيق مصالحه بغض النظر عن مصالح الدول المتشاطئة على النهر ووضعها فى المستقبل، كما أن أثيوبيا لم تعترف باتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩ بين مصر والسودان بحجة إنها لم تكن طرفا فيها، إضافة إلى أن أثيوبيا تتهرب من أية محاولة لوضع إطار قانونى للانتفاع بمياه النيل بينها وبين كل من مصر والسودان، الأمر الذى يخرج الوضع الراهن من الإطار القانونى ليدخله فى إطار العلاقات السياسية وقدرات التحرك الدبلوماسى وما يؤثر عليه من قوى خارجية عالمية وإقليمية.

ومن منطلق أن أثيوبيا عبر هضبتها تمثل أهم منابع النيل وأخطرها على الإطلاق، فقد بدأت المخاوف من الاطماع الأثيوبية فى مياه النهر الخاصة عندما قدمت أثيوبيا فى عام ١٩٨١ قائمة (بأربعين) مشروعا على نهر النيل الأزرق ونهر سوباط وذلك أمام مؤتمر الأمم المتحدة للدول الأقل نموًا، وأكد المسئولون الأثيوبيون أنهم يحتفظون بحقهم فى تنفيذ هذه المشاريع إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الأطراف الأخرى. هذا وقد تمت دراسة ثلاثة مشروعات فى أثيوبيا بواسطة مكتب الاستصلاح الأمريكى وبمعاونة فنية إسرائيلية ثم تمت دراستها مرة ثانية بواسطة خبراء من الاتحاد



السوفيتي السابق وبمعاونة فنية إسرائيلية أيضًا ومن أهمها.

(مشروع سد فنشا).. ويقام على أحد روافد النيل الأزرق، وقد تولته ليبيا بتقديم قرض قيمته (٣٠٠ مليون دولار) وبدأ العمل فيه مع بداية عام ١٩٨٤، ومشروع نهر الليبرو على نهر السوباط، ومشروع (سنت) على أحد روافد نهر عطبره والذى قد يؤثر على إيراد نهر النيل بمقدار نصف مليار متر مكعب، ومشروع خور (الفاش) ويقع على الحدود السعودية الأثيوبية ويؤثر على مصر بمقدار ٤,٥ مليار متر مكعب؟! وهذه المشروعات سوف تؤثر على مصر بمقدار ٧ مليارات متر مكعب أى حوالى ٢٠٪ من الإيراد الكلى لمصر من النيل .. وعلى ذلك تحاول أثيوبيا التنصل من اتفاقية عام ١٩٠٢ وعدم الاعتراف باتفاقية عام ١٩٥٩ .. بالإضافة للمشروعات على الهضبة الأثيوبية ، فإن هناك مشروعا لاستخدام نحو ٥ مليارات متر مكعب سنويا قبل عام ٢٠٠٠ وتمثل هذه المشروعات .. «إقامة سد « روسومو» على نهر كاجيرا تتمكن من خلاله كل من تنزانيا ورواندا وبوروندى من الحصول على « مليار متر مكعب» من مياه النيل وقد تقدمت دول حوض «نهر كاجيرا» بمشروع لهذا الغرض إلى مؤتمر الأمم المتحدة للمياه عام ١٩٧٧ إلى جانب مشروعات تنزانية للرى من مياه بحيرة «فيكتوريا» ، ومشروعات مساقط شلالات «مرشيزون» فى أوغندا لتوليد الكهرباء، ومشروعات الرى والكهرباء الكينية بإقامة خزان «كياميرى » لتستغنى عن استيراد الكهرباء من سد أوبين بأوغندا ».

وتمثل هذه المشروعات المتوقع إقامتها على الهضبة الأثيوبية خطرا متوقعا حيث سيصل إجمالى المياه التى ستستقطع من مياه النيل حوالى ٢٢ مليار متر مكعب سنويا سواء من المشروعات التى نفذت أو المخطط تنفيذها من هذه المشروعات . هذا إضافة إلى أن دولا مثل «بوروندى وكينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا» تطالب بحصة قدرها ٨,٨ مليار متر مكعب سنوياً ، وأن مشروعات نهر «الكاجيرا » الرافد الرئيسى لبحيرة فيكتوريا تستقطع حوالى مليار متر مكعب سنويا .

وعلى ضوء هذه الدراسة فإن مصر على أعتاب مرحلة جديدة تواجه فيها نقصاً فى مواردها المائية لأول مرة فى تاريخها رغم وجود العديد من المعاهدات الدولية التى تحول دون تصرف «دول المنبع» فى مصادر مياه النيل دون أخذ الموافقة المسبقة لمصر. إلا أن بعض الأصوات قد ارتفعت مؤخرا تنادى بإعادة تقسيم مياه النيل فى ضوء الزيادة المتوقعة فى عدد سكان البلاد .

وبالتالى زيادة احتياجاتهم من هذه المياه مثلهم فى ذلك مثل مصر ، ومن منطلق أن مصر تدرك جيدا للعقبات التى تواجه التعاون الإقليمى فى مجال المياه خاصة للظروف الداخلية التى تواجه كل دولة على حده . لذلك تبذل الدبلوماسية المصرية كل جهدها من أجل احتواء الخلافات التى تنشب بين دول حوض النيل والعمل على حل هذه الخلافات بالطرق السلمية بما يحقق الأمن والاستقرار لجميع أطراف مجموعة دول حوض النيل ، ورغم حجم العمل الهائل المطلوب والصعوبات التى تواجه الهدف المنشود ، فإن الدبلوماسية المصرية قد نجحت إلى حد بعيد فى الحصول على موافقة معظم دول حوض النيل على الانضمام إلى تجمع «الاندوجو» والبدء فى إقامة مشروعات مشتركة من خلال وضع الخطة الشاملة التى تقوم بها المنظمات الدولية والأفريقية.

الاشتراك مع أثيوبيا فى إقامة مشروعات مشتركة تحقق مصالح الطرفين وتطوير مشروعات أثيوبيا الحالية بما يحقق الفائدة المشتركة لكل من مصر وأثيوبيا ، مع العمل على تدعيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتقديم المساعدات الأثيوبية .

المعاونة على حل مشاكل أثيوبيا خاصة صراعها الحدودى مع أريتريا فى نطاق اتفاقات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لتوفير أفضل مناخ لاستثمار الموارد المائية .

ربط دول حوض النيل وخاصة مصر والسودان والكونغو الديمقراطية بمشروعات مشتركة مثل مشروعات توليد الطاقة الكهربائية من مساقط المياه الاستوائية من منابع النهر بالكنغو الديمقراطية .. ذلك المشروع الذى يمكن أن ينتج « ٥٠ - ٦٠ ألف ميجاوات» تمر إلى مصر عبر الجابون وأفريقيا الوسطى والسودان وتمتد إلى تركيا والذى قدرت تكلفته بحوالى «٣٥ مليار دولار» وقد بدأت دراسته منذ يونيو ١٩٩٠ من خلال المنحة التى قدمها بنك التنمية الأفريقى لمصر والكونغو الديمقراطية لتمويل دراسات الجدوى وقيمتها خمسة ملايين دولار . وقد تعطلت الخطوات التنفيذية لهذا المشروع الكبير نتيجة الصراعات المسلحة الداخلية والحدودية التى تشهدها السودان وأثيوبيا وإريتريا حالياً ..

وهذا ما يفسر الجهد الدبلوماسى المصرى المكثف واحتضان المعارضة السودانية بالقدر الذى يمنع المخطط الغربى الرامى إلى تقسيم السودان وفصل شماله عن جنوبه ، وأيضا إذكاء الصراعات الحدودية وتنميتها خاصة بين أثيوبيا وأريتريا والدور الإسرائيلى المتوغل فى منطقة القرن الإفريقى، وذلك حرصا على حصة مصر من المياه وانعكاس ذلك على أمنها القومى بشكل عام .

ثانيا .. تركيا وأطماعها المائية



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ٨ / ١٩٩٨

وتأتى مشكلة نهرى دجلة والفرات فى إطار المشكلات التى تواجه المياه العربية . وإذا كان ظاهر هذه المشكلة يأتى من تركيا المسلمة ، فإن جوهرها يأتى فى إطار المخطط المتكامل الذى يشمل أطرافا دولية أخرى تشارك جميعها فى أزمة المياه التى تتعرض لها الأمة العربية والتى تهدف فى محصلتها إلى فصل تركيا عن المحيط العربى والإسلامى وذلك من خلال إشعال صراعات عربية - تركية على المياه تستنزف فيها الإمكانات والموارد فى اتجاهات ثانوية ، وأيضا لتحقيق المصالح المائية لإسرائيل من مياه الفرات والتى تمثل أحد اتجاهات سعى إسرائيل لأزمة تخفيف العجز الشديد فى حجم المياه الإسرائيلية، وذلك من خلال تنفيذ مشروع أنابيب السلام التركى الذى يعتبر جزءاً من مشروع تركيا الكبير لاستغلال المياه المعروف باسم « الجاب ».. هذا إلى جانب استخدام المياه كسلعة تباع وتشترى مثلها مثل البترول بحيث تمارس من خلالها ابتزاز الفوائض المالية العربية خاصة الخليجية منها، وبما يحقق فى النهاية الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق التصور المستقبلى لدور تركيا فى المنطقة .

وفى مجال التنفيذ ، فقد أعلنت تركيا فى الثمانينات عما يسمى بمشروع جنوب شرق الأناضول والذى يضم ثلاثة عشر مشروعا ، سبعة منها على حوض نهر الفرات ، وستة على حوض نهر دجلة ، وقد أشارت معلومات حديثة عن المشروعات التركية أن مشروع جنوب شرق الأناضول يشتمل على اثنين وعشرين ، سدا اكتمل العمل فى اثنين منها ، وجار استكمال إنشاء أحد عشر آخرين، والباقى قيد التخطيط ويعتبر مشروع جنوب شرق الأناضول أو مشروع الجاب مشروعا اقتصاديا عملاقا ويعد من أضخم المشروعات التركية فى مجال الزراعة وتوليد الطاقة ، حيث سيؤدى إلى استزراع مليونى دونم . من الأراضى الزراعية الواقعة فى منطقة المشروع وتوليد أربعة وعشرين بليون كيلوات ساعة فى السنة من الطاقة الكهربائية ، وهو ما يعادل ٢٥٪ من إجمالى الطاقة المتاحة حاليا .

ولا تقتصر الطموحات التركية منذ ذلك الحد ، بل تستهدف إعمار وإحياء منطقة جنوب شرق الأناضول على امتداد ٧٥ ألف هكتار أو ما يعادل ١٠٪ تقريبا من المساحة الإجمالية لتركيا، وبالتالى زيادة سكان هذه المنطقة من تسعة ملايين إلى سبعة عشر مليون نسمة على مدى العشرين عاما المقبلة.

ويعتبر مشروع بناء سد أتاتورك من أهم وأخطر الطموحات التركية حيث سيترك آثاره السلبية على منطقة حوض الفرات الأدنى ، وهو القسم الواقع داخل الأراضى السورية والعراقية ، مما زادت معه مخاوف الجانبين السورى والعراقى فى الفترة الأخيرة .. هذا وقد وصلت الأعمال الهندسية فى « مشروع الجاب » إلى مراحل متقدمة خاصة فى مجال إنشاء السدود ، كما أثر الإعلان التركى عن إغلاق حوض الفرات وتحويل مجرى النهر إلى سد أتاتورك » على إحداث أضرار كبيرة بالاقتصاد السورى والعراقى مما أدى إلى ضعف منسوب المياه فى الحوض ، ورغم أن الإعلان التركى عن تحويل مجرى النهر لم يستمر سوى «ثلاثين يوما » وذلك بسبب مشكلة فنية صعبة تتعلق بأسلوب ملء الخزان خلف السد عن طريق تحويل مجرى النهر ، وليس بسبب المخطط الموضوع لاستثمار فائض المياه خلال موسم الفيضان، والذى اتضح أنه يتطلب فترة زمنية أكبر من الفترة التى يمكن أن يستغرقها عملية ملء الخزان بأسلوب تحويل مجرى نهر الفرات . وعلى ضوء ذلك فإن عدم الاتفاق على تسوية نسب العجز فى حصص المياه بين الأقطار المستفيدة من حوض الفرات ، فإن المشاريع التركية ستؤثر بشكل حاد على الأمن المائى لكل من سوريا والعراق ، مما يجعل قضية حوض الفرات مفتوحة لكافة الاحتمالات . هذا وقد بذلت مجهودات كبيرة للوصول إلى اتفاق حول تقسيم مياه الفرات ، إلا أن الغزو العراقى للكويت قد أوقف كل هذه المحاولات وأصبح الوضع متفجرا خاصة بعد أن ترددت أنباء تشير إلى إمكانية استخدام المياه كسلاح استراتيجى لإحكام الحصار المفروض ضد العراق .

ويأتى بالتوازى مشروع « الجاب» فى جنوب شرق الأناضول والذى يركز على التنمية الداخلية للاقتصاد التركى ، وهو مشروع أكثر خطورة حيث يتعدى الحدود التركية ، ويقوم بإمداد الدول المجاورة فى المنطقة العربية باحتياجاتها من المياه من خلال أنابيب والذى عرف باسم «المياه من أجل السلام » أو « مشروع اوزال» حيث بدأ إعداد الدراسات الأولية له عام ١٩٨٦، وتقدر الشركة أن المشروع ستصل تكلفته المالية إلى ٢١ مليار دولار، وتشير الدراسات إلى إن هذا المشروع سيغذى كلا من الأردن وسوريا والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر وعمان ودولة الإمارات العربية المتحدة . وأن هذا المشروع يبنى على مد خطين من الأنابيب من الأراضى التركية من نهرى «سيمان وجيجان» ويبلغ طول كل خط حوالى ٢٠٠٠ كيلو متر فى اتجاهين .. الاتجاه الأول يمتد غربا نحو الأردن وسوريا إلى بعض المناطق فى المملكة العربية السعودية مثل تبوك وينبع والمدينة المنورة وجدة ..

.. والاتجاه الثانى ويمتد شرقا باتجاه الخليج العربى عبر الأراضى السورية والأردنية إلى شرق الأراضى السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات وعمان. ويستغرق إنجاز المشروع من ٨ إلى ١٠ سنوات وتأمل تركيا منه الاستفادة من كميات المياه المهدرة لصالح شعوب المنطقة العربية، كما قدرت تكلفة إنتاج المتر

المكعب من المياه العذبة من هذا الخط عند المملكة العربية السعودية بنحو ١،٥ دولار أمريكى حيث تبلغ تكلفة المتر المكعب من المياه المحلاة من البحر نحو خمسة دولارات أمريكية حاليا . أى أنه فى مقابل ١٢ مليار دولار إلى ٢٠ مليار دولار سوف تمد تركيا شبه الجزيرة العربية بأكملها مرورا بسوريا والأردن والعراق بمليارى متر مكعب من المياه فى العام أى ما يعادل ستة ملايين متر مكعب فى اليوم الواحد .

هذا وقد عقدت تركيا صفقة بيع للمياه لإسرائيل تحصل إسرائيل بموجبها على ٢،٣ مليون متر مكعب من مياه النهر التركى منبغات من خلال مد خط أنابيب لمسافة ١٢ كيلومترا لنقل المياه التركية من النهر إلى قبالة البحر المتوسط . وقد خصصت إسرائيل ٥٠ مليون دولار لوسائل نقل المياه التى ستحصل عليها من تركيا ، ١٠٠ مليون دولار لتأسيس مرسى جديد فى جنوب فلسطين المحتلة .

ومن العرض السابق يتضح حجم الأطماع التركية فى حصة المياه المتفق عليها مع كل من سوريا والعراق ، ويتأكد ذلك من المشروعات التركية لتطوير منطقة شرق الأناضول إضافة إلى مشروعاتها لإمداد الدول العربية بالمياه من خلال مشروع المياه من أجل السلام . والذى سيؤدى إلى خفض حصص المياه لكل من سوريا والعراق من نهرى دجلة والفرات والذى سيؤثر بدوره على الأمن الغذائى للتجمعات السكانية فى كلا البلدين سواء من حصة المياه أو تدهور الحاصلات الزراعية ، هذا إضافة إلى تقليص توليد الطاقة الكهربائية مع الأضرار الناتجة عن ارتفاع نسبة الملوحة فى المياه النهرية وانعكاساتها على الدولتين، مما يمثل إضعافا للقدرات الاقتصادية لدولتين عربيتين ، أو ينتقص من حجم القدرات العربية التى تتعرض منذ حرب الخليج الثانية إلى عملية استنزاف شرسة لكل قدراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية لصالح أعدائها والمتربصين بها والساعين لتمزيقها وإعادة صياغتها بما يحقق أحلامهم ومخططاتهم العدوانية تجاه الأمة العربية كلها .

وفى النهاية أحب أن أشير إلى المؤتمر الذى عقد فى باريس المدة من ١٩ إلى ٢١ مارس الماضى عن أزمة المياه فى العالم وخاصة فى منطقة الشرق الأوسط والذى افتتحه الرئيس الفرنسى «جاك شيراك» وقد عرض فيه أحد كبار المفكرين المصريين ورقة كانت لها أهمية خاصة تتبنى عرضا لمشروع طموح للمستقبل فى منطقة الشرق الأوسط يتعلق باستخدام الطاقة الشمسية لضمان تبخر مياه البحر المتوسط «واحتمال مياه البحر الأحمر» ثم استخدام هذه المياه التى تمت تحليتها كعنصر أساسى قد يصبح من شأنه ، بفضل الهندسة الوراثية فى الزراعة ، تحويل الصحراء الممتدة من الأطلنطى إلى إيران إلى أراض مستصلحة ، ويفترض فى هذا المشروع اختراع لنظام اقتصادى تنافسى لتحلية المياه ، حيث إن التكلفة الحالية لمثل هذه العمليات لاتزال باهظة، ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق الطاقة الشمسية وليست النووية .. وذلك لعدة اعتبارات لعل أهمها أن الطاقة الشمسية لا تشتمل على المخاطر العسكرية المرتبطة باستخدام الطاقة النووية ، ولأن الصحراء الموجودة فى جنوب البحر المتوسط والصحراء الغربية مهيأة لأقصى درجة لاستيعاب الطاقة الشمسية. ووفقا لمذكرة بعض خبراء وزارة الكهرباء المصرية ، فإن ثلاثة صفوف من المرايا المقعرة تمتد من الدار البيضاء «فى المغرب» إلى «رفح» على حدود سيناء من شأنها الاستئثار بطاقة كهربائية تعادل الطاقة المستهلكة حاليا فى أوربا أربع مرات ، يخصص الجزء الأكبر من هذه الطاقة لتحلية مياه البحر . وبالتالى فإن المشاركة الجماعية لدول منطقة الشرق الأوسط كلها بما فيها دول الجوار الجغرافى غير العربية قد يحول المياه إلى عنصر تعاون بدلا من عنصر تصارع .. فهل يتحقق مثل هذا الحلم ؟؟ إنه يمكن أن يكون أحد ثمار السلام العادل والدائم والشامل فى منطقة الشرق الأوسط .

(وإلى العدد القادم)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢٢/ ٨ /١٩٩٨

نافذة على المجتمع

المياه فى خطر!

زاد استهلاك الماء على المستوى العالمي عشرة أضعاف ما كان عليه فى بداية هذا القرن .. وترجع هذه الزيادة إلى سببين رئيسيين: أولهما أن عدد سكان العالم تضاعف أربع مرات . فقد كان ١,٦ بليون نسمة عام ١٩٠٠ وسيصل هذا الرقم إلى ٦,٢ بليون نسمة عام ٢٠٠٠٠ . والسبب الثانى هو الزيادة المضطردة لاستهلاك الفرد من المياه .. ففى عام ١٩٤٠ كان معدل استهلاك الفرد من المياه ٤٠٠ متر مكعب سنويًا أما فى عام ١٩٩٠ فقد تضاعف هذا الرقم فوصل إلى ١٢٠٠ متر مكعب سنويًا ..

ومن المعروف أن استهلاك المياه فى الدول المتقدمة يزيد عليه فى البلدان النامية .. ففى الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ استهلاك الفرد من المياه ٢٤ ضعف استهلاك الفرد فى السنغال وأكثر من ٢٠٠٠ ضعف استهلاك الفرد فى جيبوتى . فالمياه ترتبط بإنتاج معظم السلع وخصوصا الغذاء .. فكلما زاد معدل إنتاج السلع والغذاء زاد استهلاك المياه ..

فالسيارة الأمريكية العادية تحتاج إلى ماء يساوى وزنها ٥٠ مرة كما أن إنتاج كيلوجرام واحد من لحم البقر يستهلك أكثر من ٢٠ ألف لتر من الماء وكما جاء فى تقرير لهيئة اليونسكو بعنوان ألا تكفى المياه الجميع ؟ المنشور فى المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية يمكن تصنيف بلدان العالم من حيث ندرة المياه بها إلى مستويات ثلاثة: أولها حالة الخطر وهى التى يصل استهلاك الفرد فيها للماء إلى أقل من ١٧٠٠ متر مكعب سنويا ، وثانيها : حالة الندرة النسبية ويستهلك فيها الفرد أقل من ١٠٠٠ متر مكعب سنويًا ، وثالثها : حالة الندرة التامة ويستهلك فيها الفرد أقل من ٥٠٠ متر مكعب .

وبحسب تقرير هيئة اليونسكو فإن استهلاك الفرد المصرى فى عام ١٩٩٠ وصل إلى ١٠٦٤ متر مكعب سنويا أى أن مصر فى حالة الخطر بل قريبة جدًا من حالة الندرة النسبية .. هذا فى عام ١٩٩٠ .. أما في عام ٢٠٢٥ فإن استهلاك الفرد المصرى سيصل إلى ٦٠٥ أمتار مكعبة سنويًا وسيقل هذا الرقم تدريجا فيصل عام ٢٠٥٠ إلى ٥٠٢ متر مكعب فى السنة أى أن مصر ستصبح فى حالة ندرة تامة فى مصادر المياه عام ٢٠٥٠ .

وعندما كان د. بطرس غالى وزير دولة للخارجية المصرية تحدث فى مؤتمر للأمم المتحدة وأعلن أن الأمن القومى المصرى (يرتبط) بثمانى دول أفريقية في حوض النيل .. ذلك لأن ٩٧٪ من مورد مياه مصر يأتى من خارج حدودها .. من نهر النيل .. ومن المنتظر أن يتضاعف عدد السكان الذين يعيشون على ضفاف النيل ثلاث مرات، لهذا فإن مصر بموقعها فى نهاية مجرى نهر النيل ستكون أول من يعانى من آثار ذلك .. ويشير تقرير اليونسكو إلى نجاح بعض الدول فى ترشيد استهلاك المياه ومنع التبديد والإسراف فى مصادر مياهها فاستخدام التقنية الحديثة فى وسائل الرى يمكن أن يقلل استهلاك المياه ما بين ١٠ إلى ٥٠ في المائة . واستخدام التقنية الحديثة يمكنه أيضًا تخفيض استهلاك المياه فى الصناعة بنسبة تتراوح من بين ٤٠ إلى ٩٠ فى المائة . أما الاستهلاك المنزلى فيعتمد أساسًا على سلوكيات المستهلك، لهذا يجب على وسائل الإعلام الاهتمام بقضية المياه .. وتقديم المعلومات للمواطنين حتى يصبح المواطن على وعى بمسئوليته تجاه مشكلة الماء فى الحاضر والمستقبل القريب .. فالماء هو مصدر الحياة ..

والماء فى مصر الآن فى حالة خطر: وغدًا فى حالة ندرة ..!

صفاء عبد العزيز



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧/٨/١٩٩٨

خبير أثيوبى : مشروعات المياه بأثيوبيا تؤثر على حصة مصر

الأثيوبيون : مصر هى النيل والنيل هو مصر مقولة يجب تغييرها!

اللعب فى مياه النيل وحقوق دول المنبع ودول المصب قضية تثار من حين لآخر للحد من التنمية ومن دور مصر السياسى فى المنطقة.

تقرير خطير لوكالة أنباء الشرق الأوسط

تزايد الاهتمام فى الإعلام الاثيوبى بعد اندلاع النزاع المسلح بين اثيوبيا واريتريا فى مايو الماضى بموقف مصر من هذا النزاع وربطه بموضوع مياه النيل بشكل مثير ومكثف فيما يشكل نهر النيل حجر الاساس فى العلاقات المصرية الاثيوبية.

وتعددت التحليلات شبه اليومية فى الصحف الرسمية والخاصة بعضها يتناول تلك المسالة باثارة وتصور الامور على مصلحة مصر فى أستمرار النزاع للعمل على اضعاف اثيوبيا والهائها عن برامجها فى التنمية واستغلال مياه النيل والبعض الاخر يحاول معالجته من زوايا علمية وتاريخية الا أنه لا يخلو ايضا من محاولات التشويه أو اخفاء الحقائق والوقائع التاريخية.

ومن ذلك ما نشرته صحيفة اثيوبيان هيرالد فى مقال مطول قالت فيه ان قضية استغلال مياه النيل نالت مؤخرا اهتماما دوليا بعد الاجتماعات التى عقدت باشراف الامم المتحدة عام 1996 وقرار اثيوبيا ببناء سدين صغيرين على أحد روافد النيل الازرق وهما كما تقول الصحيفة لن يسببا أى اضرار بدول النيل الاخرى عند اكتمال بنائهما خلال العامين القادمين.



وأشارت الصحيفة بالتلميح المغرض لمشروع توشكى قائلة ان مشروع مصر فى تنفيذ مشروع توشكى هو بمثابة انشاء نهر اخر فى الصحراء الغربية لزراعة 500 الف فدان تتكلف أكثر من مليار دولار.

وقالت الصحيفة ان جميع الاتفاقيات المتعلقة باستغلال مياه النيل لم تشارك فيها دول حوض النيل فى حين أن جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة باستغلال مياه الانهار بين دول المنبع ودول المصب تسعى على الاستغلال العادل لمياه الانهار بين دول المنبع والمصب.

وأضافت الصحيفة انه حتى الان لم يتمكن المجتمع الدولى فى الوصول إلى اتفاق دولى حول هذا المبدأ.

وأشارت الصحيفة الاثيوبية إلى اتفاقيات هلسنكى غير الملزمة والتى تهدف إلى مساعدة الدول فى حل نزاعاتها حول مياه الانهار حيث طالبت الدول بالاخذ فى الاعتبار عدة موضوعات تعذر معالجتها لمشكلة تقسيم المياه.

ومن بين هذه الموضوعات مسألة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول احواض الانهار المشتركة ومدى احتياج كل دولة للموارد المائية ونمط استغلالها للمياه فى الحاضر والماضى وعدد السكان وسبل الحفاظ على مياه النهر.. إلى غير ذلك من المقاييس المختلفة من دولة إلى دولة وكذلك غموض مبدأ عدم التسبب فى احداث.

انتقدت الصحيفة اتفاقيات استغلال مياه النيل قائلة إن اتفاقية 1929 و 1959 ابرمتا بين مصر والسودان فقط وهما دولتا المصب متجاهلة الدول الثمانى الاخرى من دول حوض النيل.. وادعت الصحيفة ان هذه الدول لاتعترف بالاتفاقيتين مضيفة ان الاتفاقيات التى وقعتها اثيوبيا والمتعلقة باستغلال مياه النيل كانت مع الدول الاستعمارية وانها اتفاقيات غير ملزمة حاليا.

وحول نفس الموضوع كتب د. كينفى ابراهام مدير المعهد الاثيوبى الدولى للسلام والتنمية والتابع لوزارة الخارجية الاثيوبية وهو احد المتخصصين فى السياسة الخارجية ويعد مهندس السياسة الخارجية الاثيوبية فى النظام القائم حاليا كتب فى دورية متخصصة يصدرها المعهد مقالا مطولا عن الشكل الجديد للسياسة الخارجية الاثيوبية قائلا.. إن مقولة مصر هى النيل والنيل هو مصر يجب تغييرها لان مصر ستواجه احتمالات مشاركة دول المنبع لها فى مياه النيل بشكل أكبر مما كان يحدث فى الماضى وان مشاريع اثيوبيا فى الستينيات يجرى تحديثها حاليا بمساعدة عدة شركات دولية حيث يجرى بناء عدة مئات من السدود الصغيرة التى ستستخدم فى



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/ ٨/ ١٩٩٨

الرى معترفا لأول مرة بأن هذه السدود ستؤدى إلى تقليل المياه التى تصل إلى مصر.

وأضاف د. كينفى انه ينبغى ان تعرف مصر واثيوبيا ان الوضع الراهن لمياه النيل لن يستمر على حاله مشيرا إلى أن ذلك كان الاساس فى الاطار العام للتعاون بين الدولتين الذى وقعه رئيسا البلدين فى عام 1993 مؤكدا ان أهمية توقيع هذا الاتفاق تكمن فى أنه أول خطوة من جانب الدولتين لمعالجة تلك القضية.

وأضاف المسئول الاثيوبى الكبير أن على مصر أن تقبل مناقشة تلك القضية ودعا باقى دول حوض النيل إلى مواجهة القضية من أجل الوصول لحل نهائى لها.

ويقول السفير مروان بدر سفير مصر لدى أثيوبيا ان مصر تعمل بالتعاون مع دول حوض النيل العشرة على انشاء منظمة لدول الحوض تعنى بتنظيم استخدام مياه النيل فيما بينها وتوجيه هذه الجهود بالاجتماع الوزارى فى فبراير 1996 فى أروشا والذى أعد مسودة حول انشاء هذه المنظمة ودعا اثيوبيا للاشتراك فى المناقشات التى تدور حول هذا الموضوع مشيرا إلى الاجتماع القادم فى نهاية هذا العام والمقرر ان يتم مناقشة المسودة الخاصة بانشاء منظمة دول حوض النيل العشرة.

كما أكد السفير المصرى ان كل المشروعات التى تقيمها مصر مثل توشكى وترعة السلام وغيرها لم تزد من حصة مصر المقررة من مياه النيل بل إنها نتاج عمليات الاستفادة من معالجة مياه الرى وعادة استخدامه ولم تطالب مصر بزيادة حصتها الان الا أن ذلك لايمنعها مستقبلا من المطالبة بزيادة حصتها فى اطار الاعراف والقواعد الدولية التى تنظم علاقات دول المنبع ودول المصب فى احواض الانهار المشتركة واعرب السفير المصرى عن أمله فى أن تشارك اثيوبيا فى المحاولات القائمة لانشاء منظمة جديدة لدول حوض نهر النيل العشرة حتى يمكن وضع اتفاقيات تنظم استخدام المياه والعمل على الاستفادة من المياه المهدرة من نهر النيل.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ / ٨ / ١٩٩٨

٨ بلايين سكان الأرض عام ٢٠٢٥

أزمة مياه تهدد العالم

طوكيو - ق.ن.ا - ذكر تقرير اميركي بان عدد الاشخاص الذين سيعانون من مشكلة نقص المياه في العالم سوف يرتفع من نصف بليون شخص في الوقت الحالي إلى ٢.٨ بليون شخص بحلول عام ٢٠٢٥ من اجمالي عدد سكان متصور للعالم يبلغ ثمانية بلايين شخص.

ونسبت وكالة الانباء اليابانية (كيودو) إلى التقرير الذي اصدرته جامعة جون هوبكنز الاميركية القول ان ٣١ بلدا من بلدان العالم تواجه مشكلة ندرة المياه الا ان الضغوط السكانية سوف تجعل ١٧ دولة اخرى تواجه نفس الوضع مما يدفع العدد إلى ٤٨ دولة.

وطالب التقرير باتخاذ اجراءات فورية لتفادي وقوع هذه الكارثة مشددا على الحاجة إلى خفض الطلب على المياه وكبح النمو السكاني ومشيرا إلى ان معظم دول العالم تحاول تلبية النمو المتزايد للطلب على المياه العذبة من مصادر محدودة تعاني من تلوث متزايد حيث اصبح الوضع اسوأ ما يمكن في الدول النامية التي تساهم بنسبة ٩٥ بالمائة من الزيادة السكانية العالمية البالغة ٨٠ مليون نسمة سنويا.

اعاقة الحياة

ويمكن ان يؤدي نقص موارد المياه في العالم الثالث ايضا إلى اعاقة تطوير انماط الحياة للسكان حيث استهلك السكان عام ٩٦ نسبة ٥٤ بالمائة من كميات المياه العذبة القابلة للاستخدام.. فيما ينتظر ان ترتفع هذه النسبة خلال الثلاثين سنة المقبلة في ضوء الزيادة في النمو السكاني إلى ٧٠ بالمائة وربما تفوق هذه المعدلات في حالة استمرار زيادة استهلاك المياه من قبل الافراد في المعدلات الحالية.

واوضح التقرير انه كلما زادت معدلات استهلاك المياه من جانب الافراد قلل ذلك من توفير الكميات الحيوية اللازمة للانظمة البيئية التي يعتمد عليها الجنس البشري وغيره من الاحياء مما جعل اكثر من نسبة ٢٠ بالمائة من الكمية الكلية للمياه العذبة وسلالات الاسماك عرضة للخطر أو انها قد انقرضت فعلا.

وذكر التقرير ان التلوث في نهر الراين في اوروبا ادى الى اختفاء ثمانية انواع من انواع اسماكه البالغة ٤٤ نوعا مع تعرض نوع اخر للتناقص أو التهديد المستمر.



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٨/٢٨

هجمات مضادة

تنهمر علينا طلقات المغرضين اصحاب النوايا السيئة ضد مصر فلا نملك ان نرد عليهم متعللين بان حرية الراى والديمقراطية تبيح للمراسل الاجنبى والمعلق وكاتب التحليلات السياسية ان ينتهكنا فى مقالاته ويستبيح حكومتنا ونظامنا وثقافتنا للسخرية .

.. ونحن هنا تطبيقا للديمقراطية التى نعيش ازهى عصورها ننقل الاراء والانتقادات التى توجه ضد مصر والعالم العربى والاسلامى .. ولكننا نحتفظ لانفسنا بالحق فى التعليق عليها وتفنيدها .. ومن يغضب عليه ان يفهم الديمقراطية اولا

المؤامرة.. واضحة تماماً !!

تكررت فى الأونة الأخيرة إدعاءات اثيوبيا بان مصر تقوم بزيادة عدد ملحقيها العسكريين فى دول حوض النيل.

المساء :

البيان الذى اصدرته مصر رداً على هذه المزاعم يشير إلى أن مصر قد نفد صبرها إزاء هذا التحرش الأثيوبى المستمر.. وهو فى نفس الوقت رسالة إلى القيادة الأثيوبية للتوقف عن هذه الأساليب الرخيصة لاستفزاز مصر.

لكن أهم مايمكن استخلاصه من ذلك هو أن المؤامرة الأثيوبية للاعتداء على حصة مصر والسودان من المياه لم تعد موضع شك ونحن على ثقة من أن القيادة المصرية قادرة على اتخاذ الاجراء المناسب فى الوقت المناسب.

ولو كانت اثيوبيا وحدها فى هذه المؤامرة لهان أمرها لانها دولة انهكتها الحرب والفقر.. لكن تقف وراءها اسرائيل التى تطالعنا الأنباء بين الحين والآخر بزيارات يقوم بها خبراؤها فى الرى إلى اثيوبيا. وهناك ايضاً مؤسسات التمويل الدولية التى تحاسب كل دولة تعطيها دولاراً حساباً عسيراً ثم تبدى حماساً غريباً لتمويل السدود التى تعلن اثيوبيا عن الاستعداد لاقامتها على النيل.



السودان يرفض اى تغيير لاتفاقيات تقسيم مياه النيل

الخرطوم - رويتر: قال وزير المياه السودانى امس أن اى تغيير فى اتفاقات تقسيم مياه النيل ينبغى الا يتعدى حق «الأولوية» الذى تملكه مصر والسودان.

وقال شريف التهامى وزير الرى والمياه لرويتر «اقامت مصر والسودان لاسيما شمال الخرطوم حضارتها وزراعتها على النيل منذ سبعة الاف عام او اكثر ولذلك فإن هذه الشعوب لها اولوية».

ولا تعترف إثيوبيا التى ينبع منها النيل الأزرق وهو أهم روافد النيل باتفاقية تقسيم المياه التى أبرمت عام ١٩٥٩ التى خصصت لمصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب من الماء سنويا و١٨,٥ مليار متر مكعب للسودان.

وبموجب الاتفاقية تحصل مصر والسودان على ما مجمله ٧٤ مليار متر مكعب من مياه النيل سنويا من ٨٤ مليون متر مكعب من المياه عند السد العالى باسوان وتتبخر كمية المياه الباقية.

وسئل التهامى عن مطالبة إديس ابابا بما تصفه بانه توزيع اكثر عدالة لمياه النيل فقال: يتعين على إثيوبيا ان تضع طلبها على طاولة النقاش.. إذا لم تتدخل إثيوبيا على نحو خطير فى الوضع القائم فإن بإمكان الناس ان يبحثوا احتمالات التعاون.

وقال التهامى إن بلاده كانت على الدوام تريد حصة أكبر من المياه ولكن «لن المكن» يعنى انه لا يوجد احتمال لتغيير اتفاق عام ١٩٥٩ فى المستقبل المنظور.

وفى بكين قال نائب رئيس الوزراء الصينى جيان جيتشين للمبعوث الخاص للرئيس السودانى عوض احمد الجاز أن الصين منزعجة للغاية من الهجمات الصاروخية الامريكية على السودان.



وزير الأشغال العامة في مؤتمر صحفي:

مصر ملتزمة باتفاقيتها مع السودان وصرف المياه الزائدة لاينقص حصتها

كتب .. أحمد نصر الدين:

اكد الدكتور محمود ابوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية التزام مصر التام بتطبيق اتفاقية عام ١٩٥٩ مع السودان وتنفيذ برامج تشغيل السد العالى ومفيضات الطوارىء الملحقة به، التى اتفق عليها الطرفان المصرى والسودانى وتوجب عدم تجاوز منسوب المياه امام السد ارتفاع ١٧٥ مترا تحسبا لاستقبال المياه القادمة مع الفيضان الجديد فى أول السنة المائية التى تبدأ أول اغسطس من كل عام.

وقال - فى مؤتمر صحفى عقب اجتماع لجنة تنظيم إيراد النهر برياسته أمس - أنه طبقا للاتفاقية - فإن أى مياه تصرفها مصر فى فترة الفيضان للمحافظة على المناسيب التى تقى السد العالى وجسمه من أى أخطار سواء كانت تصرف من مفيض توشكى أوخلف السد فى نهر النيل لاتحتسب من حصة مصر مشيرا إلى حرص مصر على كل نقطة مياه تدخل بحيرة ناصر تحسبا لمواجهة احتمالات القحط والتزاما بالمحافظة على سلامة جسم السد العالى والمنشآت المقامة على النيل.

واشار الوزير إلى الاستعداد لتشغيل مفيض الطوارىء الطبيعى فى توشكى بعد وصول المنسوب لارتفاع ١٧٩ لترا وتشغيل مفيض الطوارئ بالسد اذا ازدادت كميات مياه الفيضان مع وضع عدة بدائل لتصريف المياه عند زيادتها خلال فيضان العام الحالى وتعديل كميات المياه الزائدة المنصرفة بصفة يومية، كما اشار إلى التنسيق مع وزارات الكهرباء والزراعة والمحليات لمواجهة أى طوارئ.

وأعلن الدكتور بيومى عطية رئيس مركز التنبؤ ان عملية المراقبة التى تجرى عبر الاقمار الصناعية لمنسوب المياه تؤكد ان الفيضان تحت السيطرة التامة.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/١٠/١٩٩٨

التعايش مع ندرة المياه فى عالمنا المعاصر

يشبه دوران المياه فى عالمنا، سيولة تحرك رؤوس الاموال فيه وكالنقود تفيض المياه فى أجزاء من المعالم وتقل فى اجزاء أخرى.. وهناك من تنبأ بان العالم سيستخدم «الاوراق المائية» لسداد حسابات الشعوب وفق محتويات صادراتها ووارداتها المائية، ولئن افرزت «العولمة» نظاما لحركة رؤوس الاموال نريد«عولمة سعيدة» نستفيد منها لمقابلة ندرة المياه.. عولمة سعيدة لنا لذلك لبيت الدعوة الكريمة التى وجهها لى معهد بحوث الهيدروليكا المتفرع من المركز القومى لبحوث المياه فى مصر، لحضور مؤتمر «التعايش مع ندرة المياه» الذى اجتمع فى مدينة الغردقة بالاشتراك مع الهيئة الدولية لبحوث المياه ومنظمة اليونسكو، ووزارة الرى بين ٢٦ و٢٨ سبتمبر، وافتتحه السيد الدكتور محمود ابو زيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية بكلمة علمية جامع، وبقى الوزير فى المؤتمر يشترك فى مناقشاته ويكرم ضيوفه العالميين والعرب والسودانيين بقى حتى نهايته حيث القى كلمة الختام وارسى فيها من قواعد علم المياه ماعتبره الحضور مرجعية دولية حاكمة..

ومن عجب ان المنطقة التى نعيش فيها تكون الخمسين من مجموعة المناطق الجافة وشبه الجافة فى العالم، وهذا ماحدا ببعض علماء المستقبل غير المائيين ان يتوقعوا حربا بسبب المياه وخصوصا انهم يصنفون مشاريع زيادة المياه من خزانات وقناطر وامثالها من المشاريع التى لاتتفق مع الحفاظ على البيئة لأجيال المستقبل.. بل تعوقها أن المنطقة التى نعيش فيها والتى اصبحت مكان هذا الاتهام هى المنطقة التى خرجت منها الرسالات السماوية حيث روت عطش العالم من الايمان!

وهى المنطقة التى تؤمن بان الحق فى المياه هو حق انسانى ثقافى، فمن الماء كل شىء حى منها خلقنا ومنها نعيش وان المناطق الجافة الاخرى فى العالم وخصوصا فى امريكا هى من مناطقها الانتاجية الهامة فلماذا نكيل بمكيلين ان الماء ليس سلعة اقتصادية كالسلع الاخرى تدخل فى اختصاص«الجات» واخواتها او تخضع عقبات الخصخصة وتجاوزاتها.

اننا استطعنا ان نغالب ندرة المياه، بهمم الرجال العالية الذين اقاموا«سد مارب» وشبهاته والذين عرفوا كيف يستغل الماء فى اجواف الارض العميقة ثم جاء جيل«السد العالى» ليبرهن على مقدرتنا الحديثة ان الرسالة الأولى التى انطلقت من مؤتم الغردقة التاريخى اننا استطعنا ان نحصر المياه بتكنولوجيتنا التقليدية وقد دعا احد اساتذة المياه البروفسور هلموت، دعانا الى التمسك بتكنولوجيا الأعمال المائية التى تمت فى مصر ودعا الى ان الحداثة والتكنولوجيا الجديدة لاتقلل من شان الاصالة والتجربة المعاشة ان الرسالة الاولى لهذا المؤتمر اذن هى أن مشكلة المياه العذبة هى مشكلة عالمية تحكمها القواعد والبنى الأساسية من المشروعات ولكن الادارة الجيدة وحدها هى الكفيلة بالتغلب عليها وسنركز فى الجزء الثانى من هذا المقال على اسس هذه الادارة المائية والتى لاتقل اهمية عن ايديولوجية اى ادارة ناجحة ومبدؤها الرئيسى انها اسلوب جماعى لابد فيه من التركيز على رؤية معينة محددة الغايات ولكن يجب ان يؤخذ فى الحسبان المعايير والعوامل الأخرى والاستفادة مما توصل اليه العلم ذو الاتجاهات المتخصصة والمتعددة وحذار من اتخاذ القرار الخاطىء الذى لايضر بجيل واحد بها يمتد الى أجيال..

ان مشكلة المياه مشكلة عالمية، فبطبيعة الاشياء يتجاوز الطلب عليها الغرض منها ويكفى ان يرتفع سكان العالم من ٤.٤ مليار سنة ١٩٨٠ الى مايتجاز ٦.٢ مليار سنة ٢٠٠٠ لنعرف اهمية المشكلة.ولكن وخصوصا هذه الزيادة ثلثاها فى بلادنا النامية وكذلك يحدث تفاقمها.. ولكن التلوث فى المياه من ناحية وتفاوت الاستهلاك من الناحية الأخرى الى جانب تغيرات المناخ ونسبة التبخير هى التى ادى الى عجز فى ميزانيات المياه بين منطقة وأخرى، ويظل الاستهلاك المنزلى والاستهلاك الاقتصادى والصناعى مهما ولكن أغلب المياه حوالى ٨٠٪ منها تذهب للزراعة وانتاج المواد الغذائية..

ويقول تقرير المؤتمر إن القطاع الزراعى فى البلاد الجافة ستتوفر له المياه شيئا فشيئا مما يعاد استعماله من نصيب المدن وايضا يفضل توفير المياه للمحاصيل ذات العائد الاكبر كالفواكه والخضراوات.

وسبب معاناة افريقيا من قلة المياه يرجع الى تذبذب نظامها المطرى وكذلك نظم الرى واستخدام المياه فيها.. كذلك يعقد من استخدام المياه ان معظم انهار افريقيا تعبر حدودا مختلفة ولكن يذكر التقرير أن مشكلة المياه تختلف حدتها واهميتها وفقا للمناطق ولاشك انهما تبرز فى منطقتنا الجافة .. لان موارد المياه المتجددة محدودة اكثر. ولذلك افرد التقرير جزءا مهما لعلاج هذه المشكلة فى المناطق الجافة وشبه الجافة التى لابد ان تركز سياستها على اهداف معينة وان تتضح رؤاها وان تترشد سياساتها الادارية بحيث تاخذ فى الحسبان عوامل البيئة والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة مما توصل اليه «العلم» بصفة عامة من اتجاهات مختلفة ورصد حسابى دقيق مزود بادوات القياس العالمية ومستخدما تقدم المعلوماتية والتكنولوجيا..

ويعرف التقرير ندرة المياه بربطها بالبيئة المعنية فحيث تتنافس عوامل كثيرة للحاجة اليها دون اشباع تكون هناك ندرة، فالامر لايقتصر علي الكمية السطحية او جوفية ولكن يتاثر ايضا بنوعية المياه ويتاثر ايضا باختلاف الحاجة لها.. وباختصار ان عوامل الندرة لاتتاثر فقط بالعوامل الجغرافية المناخية ولكن بفعل الانسان سواء بزيادة السكان او الاستخدام المتعسف او عدم مراعاة العدالة فى التوزيع.. هذا ينطبق على كل انواع المياه سطحية او جوفية او جوية .. درجة الرطوبة.. هذا اذا اضفنا «العوامل السياسية» ودورها فى توزيع المياه او الغزو المائى فى حالة الانهار الدولية ..

ويذكر التقرير ان موارد المياه فى بعض بلاد منطقتنا وخصوصا مصادر المياه المتجددة ستتجاوز الحاجة اليها بقدوم القرن القادم.

كما يذكر التقرير ان استخدام الزراعة والرى بصفة عامة يبلغ ٨٠٪ فى المنطقة. على ان استخدام المدن فى تزايد.. تلك المدن التى تستوعب من السكان سنة ٢٠٢٥ (٧٥٪ بدلا من ٦٠٪ فى الوقت الحاضر.

واشار التقرير الى ان المياه المتجددة بلغت حدودها الممكنة فى كل من مصر والاردن واسرائيل ويختلف ذلك نوعا ما عن الوضع فى بلاد الشمال الافريقى ويشير التقرير الى ان معظم مصادر المياه فى المنطقة تشاركنا فيها مناطق اخرى مما يثير النزاعات المحتملة بين الدول..

على ان التقرير يشير الى اهمية المياه الجوفية فى المنطقة ويحث بشدة على وجوب التعاون المشترك فى استثمارها.. وهى مجال لزيادة المياه لان مشاريع استثمار المياه السطحية فضلا عن تكاليفها أيضا قد وصل الاجتهاد فيها حدوده القصوى..

ويشير التقرير الى اهمية استغلال الموارد غير التقليدية.. المياه الراجعة والراكدة وخصوصا يؤكد تحلية المياه وكلها مصادر مكلفة الا انه لابد من استغلالها استغلالا يحافظ على البيئة ايضا يحميها ويوصى التقرير اخيرا بوجوب ان تتخذ دولنا سياسات مائية واضحة الرؤى وان تعد استراتيجيات وتهتم بالبنيات الاساسية والمهم ان تكون هناك ادارة واعية عالمة رشيدة مجربة متصلة بالتجارب العالمية.

ومن مبادىء هذه الادارة ان تعطى الاولوية لاستخدام المياه المتوافرة حاليا وأن يعظم استخدام الموارد المائية لانها تواجه مطالب كثيرة على هذه الموارد المائية.. كذلك العناية المتاحة بحصر الموارد علميا وجمع كل المعلومات بشانها.

واهم ماستعرض اليه فيما بعد وجوب التوعية واستنفار البشر وتدريب الفنيين وتدريب القاعدة ايضا المستهلكة المستخدمة للمياه.

بشير البكرى

مفكر سودانى

ان الادارة يسبقها التخطيط كما قدمنا ولابد من الاخذ فى الاعتبار «نوعية المياه» وعدم تعرضها للتلوث اذ إن ذلك يقلل من كميتها.. كما انه لابد من الاخذ فى الاعتبار التجارب الدولية على ان القرار السياسى الداخلى يجب ان يدرس دراسة واعية ويتحمل مسئوليته ويوصى التقرير بوجوب الاهتمام بالمؤسسات المائية المتخصصة ليس فقط لجمع المعلومات ومعالجتها ولكن ايضا للعمل الإعلامي وايجاد الثقافة. المائية والوعى المائى فذلك جزء من السياسة، وأعطى التقرير اهمية كبرى لحصاد المياه الجوفية ولاستخدام تخزين الوديان وعدم اهمال الطرق التقليدية التى عرفت بها المنطقة حتى تتحول كل ذرة ماء الى امكانية استخدامها. وأعطى التقرير اهمية ليهدروليكا الوديان..

ان الجفاف نفسه ظاهرة لم يتفق العلماء على تعريفها ولكن اختلافهم يتركز فى وصفها الجغرافى المتصل بالصحراء بينما تعريفها الكمى



يرتبط بمعايير معينة من تعرضها لامطار وتوزيعها ودرجة حرارتها المنتشرة وخاصية التبخير المتولدة عن كل ذلك، ومهما كان اختلاف العلماء فى العريف فانهم يتفقون على أن المسالة معقدة، ورحمنا الله باختلاف العلماء ولكنا نعرف الجفاف ونميزه ومايشبه اذا لاقانا فى الطريق!

ان ادارة المياه فى الاقاليم الجافة اكثر اهمية من ادارتها فى الاقاليم المعتدلة او حتى الباردة، ولكن الادارة كما قدمنا تعنى بجانب الطلب على المياه ويجب ان يقدر باساليب حسابية دقيقة اقتصادية ومتصلة بالبيئة ومن الناحية الأخرى يجب ألا تهمل الجوانب البيئية والاجتماعية والقانونية والسياسية ويؤخذ من الجانب الاخر عرض المياه المتوافر والمحتمل وبذلك يمكن حساب مايسمى بميزانية المياه.. وتاخذ ميزانية المياه فى البلاد العربية اهتماما كبيرا فى التقدير اذا ادركنا ان إحدى وسائل التغلب على الندرة فى البلاد العربية ، بل اهم وسائله هو التعاون العربى والمشاريع المشتركة وعلينا نبدأ من هنا لنصل الى سوق عربية مشتركة - وبعد أن المؤتمر الذى نحن بصدد تقديم مقرراته وبعض حيثيات جلساته، انعقد لمدة ثلاثة أيام كاملة ليبحث مشكلة ندرة المياه ومعايشتها وراى بعض علماء العالم فى فنون المياه وعلومها، كما حضره حوالى ١٠٠ عالم مصرى يحملون الماجستير والدكتوراه وتخصصهم فى مشاكل المياه وقد قدموا اكثر من ٦٠ بحثا تناولوا فيها، هيدروليكا الرسوبيات كما تناولوا مشاكل المياه السطحية والجوفية وموضوع الادارة الشاملة والمتكاملة - للمياه فى المناطق الجافة وشبه الجافة واخيرا وليس اخرا مشاكل البيئة والمياه المشتركة.

وقد امتاز هذا المؤتمر بنشر وتقديم البحوث قبل وقت كاف من عقده كما انه استطاع فى يومه الاخير وقبل فضه ان يقدم ملخصا بقراراته، هذا المؤتمر التاريخى والذى وصفته بالسهل الممتنع اذ شجع امثالى من غير المتخصصين على ان يواصلوا النقاش الفنى المتخصص بل وان يجربوا ويبدوا بعض الأراء فيه .

هذا المؤتمر تتركز اهميته الاولى فى ان مشكلة المياه ليست مشكلة فنية خالصة ويجب الا تكون بل لابد من مشاركة ليس العلماء فى العلوم والهندسة والطب بل مشاركة عامة الناس .

انك لاتستطيع ان تعلم الناس كافة كيف يرشدون من استخدام المياه ولاكيف يحسنون استخدامها اذا لم تنشر ثقافة المياه والصرف بينهم هذه المشاركة وحدها هى التى تجعل لهذه المؤتمرات قيمة وأساسا للوجود، واعتقد ان هذا الامر بحث ولكن لابد من تخطيط له ولابد من اضافة معهد جديد الى «المركز القومى لبحوث المياه» يتولى نشر ثقافة المياه بين المواطنين جميعا، بل ان مناهجنا التعليمية وقنواتنا الإعلامية يجب أن يخصص فيها مكان مرموق يصاحب الطالب منذ نشاته وطفولته وحتى نهاية تعليمه، وبرامج إعلامية مكتتبة ومقروءة ومشاهدة لتتولى هذا الجانب، ان المركز القومى لبحوث المياه واسباطه الاثنى عشرغطى جميع مشاكلها ولكن لابد من سبط جديد يتولى الثقافة والتعليم والإعلام وان يعرف الشعب من خلاله اهمية بحوث المياه ونشر متاحف المياه.

ان قرية القناطر الخيرية استضافت هذا المركز وهو مكان مرموق حقا حيث بدأ من هناك ضبط النيل تاريخيا ولكنا نامل فى ان تبدأ من هناك ثقافة النيل على كل حوضه.



ان هذا المؤتمر الذى هرول لحضوره علماء مصر فى المياه من حقه ان يباهى ويفخر بما حقق لأن علماء مصر هم علماء العرب جميعا.. وبهذه المناسبة وبحكم وطنية القرية اشيد بالوفد السودانى الذى حضر هذا المؤتمر واشترك مع اخوانه من المصريين فى بحوث المياه ونهر النيل وعلنى بهذه المناسبة اشيد بالعلاقات الطيبة والوثيقة بين ابناء النيل المهندسين من مصر والسودان واقرر انه فى اللحظات السوداء التى كانت تكتنف العلاقات المصرية السودانية ـ وقف هؤلاء من ابناء النيل المهندسين فى خندق واحد يؤمنون بوحدة الفكر ويؤمنون بان هذه الوحدة هى اساس وحدة العمل.. ان الجفوة المصطنعة التى يوقعنا فيها الساسة من هنا او هناك ، كان هذا الرصيد النيلي يلقاها بصبر ومعالجة وردية وكان صفة من صفقات المياه هى ان تنقى الارواح والنفوس كما تنقى الاجساد والاحساس وتؤكد الصلات الروحية وهى الباقية بين ابناء النيل.

وبعد.. ايضا انعقد هذا المؤتمر والعالم مشغول بما يعكر صفوه من ظلم ومن اعتداءات هنا وهناك.. ولكن علماء الماء اجتمعوا فى هذا المؤتمر تحف بهم الملائكة ويتبتلون فى محراب العلم ونفع البشرية والانسانية وماسيبقى فى الارض..

وعندما يختار اصحاب القرار على هذه الأسس من العلم والأخلاق دائما فاننا يمكن ان نقول إن العالم بدا الطريق الصحيح لحل مشاكله وسيظل مؤتمر الغردقة معلما راسخا ومضيئا فى هذا السبيل الجديد.

وعلينا أن نشكر المنظمات الدولية التى شاركت وعلى رأسها منظمة اليونسكو والتى لم يمدنا خبراؤها بالعلم وحده ولكن بمشاركتنا الشعور القومى الخلاق..



لا صحة لوجود خطط إثيوبية لإنشاء سدود على النيل

أكد الدكتور محمود أبوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية انه لاصحة لما تردد أخيرا عن عزم إثيوبيا إقامة عدد من السدود في أعالى النيل مما يؤثر على حصة المياه التى تصل إلى مصر.

وقال الوزير أمس - إن كل ما يتردد عبارة عن شائعات، وليس لدينا اى معلومات أو بيانات تشير إلى ان إثيوبيا تقوم بأعمال تؤثر على حصة مصر من المياه.



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٩ / ١٩٩٨

أثيوبيا تبدأ حرب المياه ضد مصر

أديس أبابا تعلن عن تنفيذ سدود لمنع تدفق المياه لمصر والسودان

أبوزيد: نتابع بدقة كل التطورات فى دول حوض النيل

كتب عيسى عبدالباقى:

بدات اثيوبيا رسميا حرب المياه ضد مصر قررت اديس ابابا البدء فى تنفيذ عدة مشروعات على روافد النيل بحجز ٤٨٠ مليون متر مكعب من المياه فى الساعة مما يشكل خطراً على حصة كل من مصر والسودان من مياه النيل.

كشفت مصادر مسئولة ان عدة جهات امريكية واسرائيلية تقوم بتقديم المساعدات الفنية والتمويلية لاثيوبيا لاتمام هذه المشروعات.

واعلنت اديس ابابا انها ستبدا خلال هذا العام فى بناء خزان جلجل على نهر جبى.

وقالت انها قامت بطرح كراسة العطاءات الخاصة بالمشروع الكبير فى مناقصة عالمية على المكاتب الاستشارية الدولية لبدء التنفيذ الفعلى للخزان.

واشارت اديس ابابا إلى ان المشروع يساعد على حجز ٤٨٠ مليون متر مكعب من المياه المتدفقة للنيل الازرق. واكدت الحكومة الاثيوبية ان نهر جبى المقرر قيام الخزان الجديد عليه يغذى نهر بابوس الذى يقوم بمد النيل الازرق بالمياه المتدفقة لمصر والسودان. واشارت اثيوبيا الي ان المشروع الجديد سيتم الاستفادة منه فى توليد الكهرباء وتحويل مساحات شاسعة من الاراضى الى الرى بالغمر بدلا من الاعتماد الكلى على الامطار.

وحذرت مصادر مسئولة من خطورة تنفيذ هذا المشروع وقالت انه يهدد حصة مصر والسودان من نهر النيل خاصة ان ٨٥٪ من هذه المياه ياتى عن طريق النيل الازرق.



وطالبت المصادر بالتحرك العاجل للتاكد من هذه التصريحات خاصة ان اثيوبيا قد اعلنت عن حصولها على منح وقروض من مؤسسات تمويل اجنبية.

ومن جانبه استبعد الدكتور محمود ابوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية قيام الحكومة الاثيوبية باقامة عدد من السدود فى اعالى النيل مما يؤثر على حصة مصر والسودان من نهر النيل ووصف ابوزيد هذه التصريحات بانها مجرد شائعات تطلقها وسائل الاعلام الغربية لاحداث نزاع وبلبلة داخل دول الحوض.

وقال الوزير: ان مصر ليس لديها اية معلومات او بيانات تؤكد هذه المزاعم واشار الى ان هناك متابعة يومية دقيقة لما يحدث داخل اعالى النيل ورصد اية تطورات من شانها التاثير علي نصيب مصر من المياه.

واوضح الوزير ان سياسية مصر تقوم على اساس التعاون الوثيق والمستمر مع جميع دول حوض النيل وتحقيق الاستقلال الامثل لطاقات النهر المهدرة مشيرا الي ان جملة مايستغل من النيل حاليا حوالى ٨٪ فقط من طاقاته الكلية.

وقال: ان النصف الثانى من الشهر الحالى سيشهد اجتماعات وزراء الحوض بالقاهرة لمناقشة استراتيجية التعاون الجديدة التى وافق عليها جميع دول النيل لاول مرة منذ استقلال هذه الدول.

واكد الوزير ان مجالات التعاون بين دول الحوض مفتوحة لتوليد طاقة كهربائية نظيفة يمكن تصديرها للخارج وإقامة مشروعات زراعية ناجحة.



المصدر : الأهــرام المسائي ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٩ / ١٩٩٨

فى اجتماع اللجنة الوزارية لمتابعة المشروعات الكبرى:

الجنزورى يؤكد إحترام مصر لاستخداماتها من حصة المياه

الانتهاء من حفر ٣٠ كيلو من ترعة الشيخ زايد بتوشكى

عقدت اللجنة الوزارية الخاصة بمتابعة فيضان النيل ومشروعات جنوب الوادى اجتماعا أمس برئاسة الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء.

وصرح السيد صفوت الشريف وزير الاعلام بأن اللجنة استعرضت تقريرا حول فيضان النيل هذاالعام أكد أن الفيضان فوق المتوسط وانه من المتوقع أن يصل اقصى ارتفاع له خلف السد الى ١٨٠ مترا مما يعنى أمانا لاحتياطى المياه فى الاعوام القادمة.

وقال: ان جميع الاجراءات مخططة لصرف كل التجاوزات عند ارتفاع ١٧٨ مترا سواء فى مفيض توشكى أو مجرى النيل وان جميع الاجراءات والمتابعة تتم فى اطار القواعد التى تحفظ امان السد العالى وان صرف الفائض فى مجرى النيل فى حدود الامان للجسور المقامة على حدود النهر.

واكد الدكتور كمال الجنزورى خلال الاجتماع احترام مصر لاستخداماتها فى اطار الحصة المخصصة لها وهى ٥٥.٥ مليار متر مكعب وقال أن توفير المياه اللازمة للمشروعات الزراعية سواء فى جنوب الوادى أو سيناء أو غيرهما تتم فى اطار الحصة المخصصة وفى اطار سياسات مائية تلتزم بها مصر ممثلة فى برامج تطوير سبل الرى داخل الدلتا الى جانب برامج الصرف المغطى فى الوادى القديم وبرامج تطهير القنوات وأن مايتحقق من وفرة فى مياه النيل يمثل مخزونا أمنا للمستقبل فى السنوات القادمة ولايعنى زيادة فى حصة مصر من المياه.

واستعرضت اللجنة تقريرا عن البرامج المختلفة لترشيد استخدامات مياه النيل كما استعرضت تقرير وزارة الموارد الذى يشير الى سياسة التركيب المحصولى التى تقوم على خفض مساحات الحاصلات الزراعية المستخدمة للمياه بكثافة والى ماتحقق من خفض مساحة الارز ٤٠٠ الف فدان عن الاعوام السابقة مع تحقيق الوفرة اللازمة للاستهلاك الداخلى وتصدير الفائض.

واضاف السيد صفوت الشريف وزير الاعلام ان اللجنة الوزارية الخاصة بمتابعة فيضان النيل ومشروعات جنوب الوادى استعرضت تقارير متابعة حول عدد من المشروعات الزراعية فى جنوب مصر وان الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء أكد ان المشروعات الزراعية التى بدات خطواتها على أرض الواقع فى جنوب مصر هى جزء من سياسة الخروج من الوادى القديم الى افاق اوسع فى مجالات الزراعة والصناعة وغيرها.

وقال وزير الاعلام أن التقرير الاول استعرض متابعة سير العمل فى مشروع ترعة الشيخ زايد بمنطقة توشكى حيث اشار الى انتهاء الاعمال المدنية الخاصة بعمليات الحفر وشق الترعة لمسافة ٣٠ كيلومترا من اجمالى طول الترعة الذى تحدد شكلها النهائى ليصل الى ٧٠ كيلومترا كما تحدد بشكل قاطع طبقا للدراسات والمجسات مسار ترعة الشيخ زايد فى بدايتها ونهايتها وتحديد مخارج الافرع الاربعة ومساراتها واطوالها والمساحات التى سيتم زراعتها على كل فرع كما يلى:

الترعة الرئيسية تبدا من محطة الرفع الرئيسية بطول ٧٠ كيلومترا واجمالى مساحات زراعية تصل الى ٥٤٠ الف فدان والفرع الاول بها طوله ٤٢ كيلومترا لزراعة مساحة ١٢٠ الف فدان وأن موقع التغذية عند الكيلو ٧٠.

والفرع الثانى من الترعة الرئيسية بطول ٢٥ كيلومترا لزراعة ١٢٠ الف فدان . أما الفرع الثالث فيقع عند الكيلو ١٨٫٥ بطول ٢٠ كيلومترا لزراعة ١٠٠ الف فدان.

امـا طول الفرع الرابع من الترعة الرئيسية فهو ٦٠ كيلومترا لزراعة ٢٠٠ الف فدان وموقع التغذية له عن الكيلو ١٨.٥.

كما أشار تقرير المتابعة الى الانتهاء من حفر ١١ بئرا من اجمالى ١٣ بئرا على امتداد ترعة الشيخ زايد بما يتيح قيام مجتمعات زراعية جديدة وتوفر كميات المياه اللازمة للاعمال الانشائية لجسم الترعة وغيرها من الانشاءات.

واضاف وزير الاعلام أن الدكتور كمال الجنزورى اعلن عن منطقة زراعية جديدة بمساحة ١٤٥ الف فدان شمال شرق توشكى تمتد موازية لطريق أسوان - ابوسمبل وهى منطقة ذات تربة عالية الجودة ومتميزة الموقع.

وقد أثبتت الدراسات توفر مياه جوفية سطحية بها تسمح بالاستثمار الاقتصادى فى الزراعة وقد تمت الموافقة على بدء التخطيط والتعاقد على حفر ٣٠٠ بئر مياه جوفيه على أن يبدأ العمل فورا فى حفر ١٣ بئرا منها لتدخل الزراعة اعتبارا من نهاية اكتوبر القادم .

وكان مجلس الوزراء قد خصص مساحة للقوات المسلحة لبدء مزرعة تجريبية فى هذه المنطقة.

اضاف وزير الاعلام أن اللجنة تابعت الموقف بالنسبة لاعمال استصلاح الاراضى على الافرع المختلفة لترعة الشيخ زايد بتوشكى حيث اشار التقرير الى مايلى. منطقة الفرع رقم (١). تم تسليم الارض للشركة المستثمرة بمساحة ١٢٠ الف فدان ويقوم باعداد دراسات الجدوى الاقتصادية أحد بيوت الخبرة العالمية وستعقد عدة اجتماعات خلال الايام القادمة لتقدم الشركة المستثمرة الجدول الزمنى لاعمال الاستصلاح والتنفيذ بالمنطقة المخصصة ، منطقة الفرع رقم (٢). تمت الموافقة على طلب شركات استصلاح الاراضى التى حولت الى القانون ١٥٩ بانشاء اتحاد يضم تلك الشركات (٦ شركات) لتولى استصلاح واقامة البنية الاساسية وتجهيز الارض بمساحة ١٢٠ الف فدان وطرحها للبيع لتلبية الطلبات المقدمة من مجموعات أو افراد مواطنين بالداخل أو الخارج.

وقد تمت الموافقة على اتمام التعاقد لمساحة ١٢٠ الف فدان مع قيام الشركات بتنفيذ الفرع رقم (٢) بطول ٢٥ كيلومترا وذلك وفقا للاسعار والمواصفات التى تنتهى اليها المناقصات المطروحة فى هذا الصدد فى الافرع الاخرى وذلك مع الالتزام بالمقننات المائية ورسوم الصيانة.

وقال وزير الاعلام فى تصريحه أن تقرير المتابعة اشار الى أنه بالنسبة لدرب الاربعين تم حفر عشر ابار وتم اجراء تجارب الضخ بنجاح كما تم بدء اعمال التجهيز لانشاء القريتين الاولى والثانية وتحديد مساحتهما وتخطيطهما كما تم اعتماد اللوحات التصميمية الخاصة بانشاء القرى وبدء عمليات الانشاء وحفر الاساسات لمساكن القرية الاولى.

وقد تحدد انتهاء المرحلة الاولى للابار العشرة وبدأ استخداماتها فى أعمال الزراعة بنهاية سبتمبر الحالى على أن تبدأ الشركة المنفذة فى زراعة زمامات الابار وان تبدأ بزمام البئرين رقمى (١و٢).

وأشار تقرير المتابعة الى انه تم تنفيذ اعمال طرق تصل الى حوالى ٣٠ كيلومترا طوليا وانه بالنسبة لمنطقة شرق العوينات استعرض رئيس الوزراء الموقف النهائى

لتوزيع قطع الارض وعددها ٢٢ قطعة وأن التوزيع تم تلبية لرغبات الشركات والجهات المختلفة بعد أن تم سحب عدد من الاراضى من بعض المستثمرين الذين لم يبداوا العمل بالاراضى السابق تخصيصها لهم.

كما يشير تقرير المتابعة الى أن الشركات بدأت فى أعمال حفر الابار وقامت بعض الشركات بتركيب شبكات الرى المحورى فى مساحة ٧٠٠ فدان لاجراء تجارب زراعية مختلفة كما انتهت القوات المسلحة من حفر ١٥ بئرا وتركيب الطلمبات وبناء المأوى وبدء تشغيل محطات توليد الكهرباء كما انتهت من تركيب شبكة الرى لمساحة حوالى الف فدان وبدأت اولى خطوات اعمال الزراعة.

وفى تصريحه اضاف السيد صفوت الشريف وزير الاعلام أن تقرير المتابعة اشار الى عمليات الرصف التى قامت بها وزارة التعمير فى عدد من المواقع والى المعسكرات التى أقيمت فى مواقع العمل كما اشار الى النتائج الايجابية للتركيب المحصولى الذى قامت به احدى الشركات باستغلال مساحة ثلاثة الاف فدان وأن وزارة البترول قد انتهت من اتخاذ جميع الاجراءات لاقامة محطات الوقود التى تخدم المستثمرين فى هذه المنطقة.

وأوضح الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى أن شركات استصلاح الاراضى الاربع سوف تبدأ خلال الاسبوع القادم فى اقامة المعسكر الدائم لها وأصدرت هذه الشركات تكليفات التشغيل الى شركة (ريجوا) للبدء فى الدراسات التفصيلية لحفر الآبار.

وقال وزير الاعلام: ان السيد رئيس الوزراء قرر منح الشركات التى لم تبدأ العمل بعد مهلة أخيرة تنتهى فى السابع عشر من اكتوبر القادم لبدء النشاط الجاد فى المواقع التى خصصت لهما او سحب المساحات وتخصيصها لاخرين تلبية الطلبات المقدمة.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٦ / ١٩٩٨

حقيقة سدود اثيوبيا على النيل

التفاوض مستمر لعدم اهدار ٦ مليارات متر مكعب من المياه

اجتماع دول الحوض بالقاهرة خلال ايام لتأمين الحقوق الدولية

كتبت كريمة السروجي:

تمثل اثيوبيا مركز الثقل بالنسبة لقضايا مياه النيل لدول المنابع.. فهي مصدر ٨٥٪ من ايراد النهر الواصل لمصر والسودان، ولديها تطلعات كبيرة لتنمية مناطق الحوض داخل اراضيها خاصة في ظل موجات الجفاف المتلاحقة. وهذا امر لابد من التعاون المدروس بشانه لفائدة اثيوبيا ولعدم الحاق اى ضرر بباقي الاطراف. هذا ما اكده مصدر مسئول بوزارة الاشغال العامة والموارد المائية.

وبصفة عامة فان اثيوبيا لو نفذت كل السدود التي سبق ان اقترحها مكتب استصلاح الاراضي الامريكي فسوف تنقص مياه النيل بمقدار ٦ مليارات متر مكعب مما يؤثر على خطة التنمية في مصر والسودان.. الا اذا عدلت المشروعات المقترحة لتشمل استقطاب الفوائد وتعديل مواقع الخزانات بما يحقق فائضا يعطى القدر المطلوب للتنمية داخل اثيوبيا.. وهذا ما تسعى اليه مصر وما يشجع على ذلك ان اثيوبيا قد بدأت تعدل موقفها بشأن مياه النيل وقضاياها وفق ما أكده الوزير الاثيوبي المسئول خلال زيارته لمصر في ورقة تقدم بها الجانب الاثيوبي لمؤتمر النيل ٢٠٠٢ الذي عقد في الخرطوم.

فبعد ان كانت اثيوبيا تتمسك بقاعدة السيادة المطلقة في شأن مياه النيل وان لها السيطرة الكاملة على كل المياه التي تنبع في اراضيها. مثل باقي الموارد الطبيعية بدأ الفكر الجديد في اطار قاعدة الاقتسام المنصف او العادل. ويركز من وجهة نظرها على ضرورة التعاون الشامل لفائدة كل الدول ولزيادة الموارد.

ويضيف مصدر مسئول بهيئة مياه النيل ان اجتماعات دول حوض النيل التي تعقد كل عام باحدى دوله والمقرر انعقاده بالقاهرة خلال الشهر الحالي تعرض فيها وجهات نظر كل دولة حول استغلال نصيبها من مياه النيل وفق احتياجاتها المختلفة. وفي اطار الاتفاقيات القديمة وما هو سائد حاليا.

ويقول المصدر: ان من الطبيعي ان كل دول حوض النيل يكون لها نصيب من مياه النيل. ومن الاهداف بعيدة المدى لتجمع «التكونيل» الذي يضم دول الحوض كلها هو التوزيع العادل لمياه النيل. ونهر النيل ذو طاقات كبيرة لابد ان تسعى كل الدول لاستغلالها. حيث لا يزيد ما يستغل من هذه الطاقات على ٢٪ من طاقات نهر النيل المختلفة. ولأن الوفد الاثيوبي حريص على حضور اجتماعات دول الحوض فان هناك اسسا ثابتة تدرس بصفة دورية بين دول حوض النيل لتحديد احتياجات كل دولة من مياه النيل بناء على عدة حقائق اهمها: عدد السكان وكمية الامطار التي تسقط عليها وما هو متاح من موارد مائية اضافية من انهار ومياه جوفية.

ويهدف اجتماع القاهرة الى وضع الاطار الاقليمي لدول حوض النيل في حيز قانوني يضمن تحقيق حقوق كل دولة وفقا للأسس السابقة.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٩/١٩٩٨

حكايات عربية

بقلم: وجيه أبوذكرى

الحرب العربية الاسرائيلية القادمة!

اطماع اسرائيل الحالية هى الاستيلاء على المياه العربية، ولديها مشروعات جاهزة للاستيلاء على المياه العربية، وربما نفذت مع الاردن هذه الخطة، وشاركت الاردن في مياه نهر اليرموك. لكن حلمها الكبير بنقل مياه النيل من مصر الى صحراء النقب فى اسرائيل، وترى اسرائيل ان مصر تمتلك فوائض مائية ضئيلة ولكنها - على حد قول خبراء المياه فى اسرائيل - اكثر من كافية لحل معظم مشاكل المياه لديهم، فهم يرون انه من الممكن نقل هذه الكمية من المياه الى قطاع غزة والنقب، ثم الى الضفة الغربية والاردن، وذلك بتكلفة اقتصادية!!

المشاريع الاسرائيلية الجاهزة للتنفيذ، حسب ماجاء فى الكتاب الاسرائيلي «التعاون الاقتصادي والسلام فى الشرق» اعداد حاييم بن شحار جدعون فيشلسون وسيف ميرش واشراف مائير مرحاب كالاتى:

- نقل مياه النيل الى الشمال.
- مشروع اردنى اسرائيلى مشترك لاستغلال نهر اليرموك.
- تعاون شامل بين الاردن واسرائيل لتنمية مواردهما المائية المشتركة بما فى ذلك الجوانب البيئية لاستخدام تلك المياه.
- مشاريع تعاونية بين لبنان واسرائيل.
- بدائل اخرى لإمداد الضفة الغربية وقطاع غزة بالمياه.

●●●

عيون اسرائيل واهتمامها الاكبر هو «نقل مياه النيل اليها». وهى تركز على ١٪ من مياه النيل، او بالاصح على ١٪ من استهلاك مصر لمياه النيل.

ويقدم خبراء اسرائيل تفاصيل دقيقة عن نقل مياه النيل وكان المشروع سوف ينفذ الان. ويهددون مصر فى حالة عدم تنفيذ المشروع، فيقولون بالحرف الواحد. فى الكتاب المذكور مانصه:

ان التكلفة الاقتصادية لمشروع نقل مياه النيل الى الشمال والشرق، ليست عالية بشكل يحول دون القيام به، في حين ان تكلفة التحلل منه الاقتصادية والسياسية بالاخص ستكون جوهرية وتتوقف جدوى مثل هذا المشروع على مجموعة من العوامل والشروط المبينة فيما بعد، وبوسع مصر كما سبق القول ان تتوقع ان يكون لديها لامد طويل فوائد مائية اكثر من كافية لتغطية التحويلات المائية المطروحة من قبل اسرائيل. وتنجم هذه الفوائد حاليا من قدرة بحيرة ناصر على امداد مصر ببضعة مليارات من الامتار المكعبة من المياه اكثر مما هى فى حاجة اليه. ولن تستوعب التنمية الصناعية والزراعية والحضرية المستقبلية هذه الفوائد قبل ان تصبح امدادات اضافية متاحة لمصر، ومن المتوقع ان تسفر الخطط الرامية الى ادخال اساليب رى اكثر كفاءة لمنع الافراط في مياه الرى الذى ليس مطلوبا باية حال لزيادة الانتاجية الزراعية عن توفير حوالى عشرة مليارات من الامتار المكعبة من المياه سنويا، ولن يستفيد حتى التوسع للمنطقة المزروعة في مصر، هذه الامدادات الاضافية قبل أن يتاح مصدر جديد للمياه لمصر، فنصيب مصر من المياه سيوفره مشروع «جونجلى» فى السودان، وقد تصل الزيادة حوالى عشرة مليارات متر سنويا واضافة الى ذلك ان مصر لاتزال تصرف فى فصل الشتاء بضعة من الامتار المكعبة سنويا فى البحر المتوسط وتزيد المياه المطلوبة لمحطات توليد الكهرباء من المساقط المائية وللملاحة فى النيل عن متطلبات الرى فالكميات التى يحتاجها المشروع الاسرائيلي تافهة فى ميزان المياه المصرى. ولكنها ضخمة بمعايير باقى اجزاء المنطقة التى يوازى اجمالى المياه التى تستخدمها مجتمعه الان نفس حجم هذه الفوائد بل جزء من المياه المتاحة من المصدر المذكور مؤخراً، سيكون كافيا وحدة لتغذية هذا المشروع وعلاوة علي ذلك فان مصر تخطط بالفعل لنقل مياه النيل لشبه جزيرة سيناء، لتشييد مشاريع للري هناك، وقد يستفيد هذا المشروع المؤسس علي انشاء قناة علي طول ساحل البحر المتوسط من اقتصاديات الحجم، بتمديده لنقل مياه النيل لمسافة أبعد باتجاه الشمال والشرق !!

تري اسرائيل ان المعارضة المصرية قد تحول دون موافقة الحكومة المصرية علي المشروع الاسرائيلي، وانا أؤكد ان لا الحكومة ولا المعارضة ولا الجمعية المصرية للسلام، ولا احد في مصر يوافق علي امداد اسرائيل بمياه النيل، لسبب رئيسى وهام ان تزايد احتياجات مصر للمياه يمنعها من التفريط في نقطة مياه.. ولن.. لاسرائيل !!



المصدر : الـمـســاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١/ ٩/ ١٩٩٨

فرصة طيبة

بعد اجتماع دول حوض النيل المقرر عقده بالقاهرة خلال الشهر الحالى.. فرصة طيبة لعرض كل دولة من دوله وجهة نظرها الخاصة باستغلال نصيبها من مياه النهر وفق احتياجاتها المختلفة.. وفى اطار الاتفاقيات المبرمة وماهو سائد حاليا.. واذا كانت اثيوبيا تمثل مركز الثقل بالنسبة لقضايا مياه النيل.. لانها مصدر ٨٥٪ من ايرادات النهر بجانب تطلعاتها الكبيرة لتنمية مناطق الحوض داخل اراضيها.. خاصة فى ظل موجات الجفاف المتلاحقة الا انه لابد من التعاون المدروس بشأنه لصالح اثيوبيا ولعدم الاضرار باى طرف.

وبصفة عامة.. اذا اقامت اثيوبيا كل السدود.. فسوف تنقص مياه النيل بمقدار ٦ مليارات متر مكعب.. الامر الذي يؤثر على خطة التنمية فى مصر والسودان.. الا اذا عدلت المشروعات المقترحة لتشمل استقطاب الفوائد وتعديل مواقع الخزانات بما يحقق فائضا يعطى القدر المطلوب للتنمية داخل اثيوبيا .. وهذا ماتسعى اليه مصر. ومما يشجع على ذلك ان اثيوبيا قد بدات تعدل موقفها بشأن مياه النهر وقضاياها.. فبعد ان كانت تتمسك بقاعدة السيادة المطلقة على مياه النيل النابعة من اراضيها مثل باقى الموارد الطبيعية . بدأ الفكر الجديد فى اطار قاعدة الاقتسام المنصف او العادل.

ومن هنا تجىء اهمية اجتماع القاهرة لوضع الاطار الاقليمى لدول الحوض فى حيز قانونى يضمن حقوق كل دولة فى مياه النهر الخالد.

عربى أصيل



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/ ٩/ ١٩٩٨

أبوزيد ينفى قيام إسرائيل بتنفيذ مشروعات تلحق أضرارا بمصر

نفى وزير الاشغال العامة والموارد المائية الدكتور أبوزيد ما تردد مؤخرا عن ان اسرائيل تنفذ مشروعات من شانها الاضرار بحصة مصر من مياه النيل وقال انه تم التاكد من ذلك من خلال الاتصال بدول حوض النيل.

واضاف فى حديث تليفزيونى الليلة الماضية ان اسرائيل ودولا اخرى كثيرة ترغب فى ان يكون لها دور فى افريقيا ويكون لها وجود مشيرا الى ان هذا الوجود يختلف من دولة لاخرى.

وحول قيام اثيوبيا ببناء السدود مما يهدد حصة مصر من مياه النيل اكد الدكتور ابوزيد انه لايمكن لاى دولة ان تنشئ مشروعا يضر بدول المصب ولابد من وجود اتفاق بينها وبين دول المصب. وقال ان المؤسسات المالية الدولية حريصة على ذلك لدى قيامها بدعم مشروعات من هذا القبيل.



د. محمود ابوزيد



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ / ٩ / ١٩٩٨

وزير الأشغال:

ليس لاسرائيل أى تأثير على موارد مصر من النيل

كتبت كريمة السروجي:

اكد الدكتور محمود ابوزيد وزير الاشغال ان اسرائيل ليس لها اى تاثير على موارد النيل وانها لا تنفذ اى مشروعات تضر بحصة مصر من مياه النهر. وقال الوزير انه تقرر عقد الاجتماع القادم لدول حوض النيل يوم ٢١ سبتمبر يستمر الاجتماع بتنزانيا حتى يوم ٢٧ ويناقش الاطار العام للتعاون الفنى والقانونى بين دول الحوض وتحديد الاولويات للمشروعات المقترح تنفيذها فى كل دولة. وقال الوزير ان الاجتماع سوف يبحث وضع اتفاقية شاملة تنظم وصول المياه لكل دولة وحصتها واكد ان الحصص المائية غير قابلة للمناقشة واعلن انه لا توجد حرب مياه فى حوض النيل. وقال الدكتور ابوزيد ان مياه النيل على مستوى الحوض غير مستغلة بالكامل حتى الان وان موارد النيل تبلغ ١٦٠٠ مليار متر مكعب لا يصل لمصر والسودان منها سوى ٧٤ مليارا. وقال ان دول الحوض لن تقبل فى المستقبل ان يكون هناك فاقد يصل الى ٩٠٪ من المياه.. وقال وزير الاشغال ان المشروعات المصرية الكبرى فى جنوب الوادى وسيناء تنفذ فى اطار حصة مصر من المياه.



د. محمود ابو زيد
لا تاثير على موارد النيل

الخرطوم تؤكد تمسكها باتفاقية اقتسام مياه النيل

طمأنت الخرطوم القاهرة بتمسكها باتفاقية اقتسام مياه النيل بين دول الحوض العشر قبل اسبوع من اجتماع هذه الدول الاسبوع المقبل فى تنزانيا. و

قال وزير الرى السودانى شريف التهامى فى تصريح نشرته الصحف السودانية ان بلاده «متمسكة بالاتفاقية» التى تحدد حصة البلدين بـ ٨٨ مليار متر مكعب سنويا منها ٥٥ مليارا لمصر ولا ترغب فى اعادة النظر فيها».

ويأتى تصريح الوزير السودانى فى وقت تعتزم اثيوبيا تعديل تلك الاتفاقية ونفى الوزير السودانى من جهة ثانية انباء نقلتها صحف سودانية حول رغبة الخرطوم فى حل اللجنة الفنية للتعاون بين مصر والسودان، وقال «نحن ليست لدينا نية لحل اللجنة ولا لمراجعة الاتفاقات الخاصة بنهر النيل».

وقال التهامى فى تصريح لاذاعة أم درمان الرسمية ان بلاده ستعيد لمصر الممتلكات التى صادرتها خلال السنوات الماضية موضحا ان «عملية اعادة الممتلكات فى طريقها للحل كماهو مقرر».

وجاء تصريح الوزير اثر لقائه بالنائب الاول للرئيس السودانى على عثمان محمد طه، وكانت الخرطوم قد اتفقت مع القاهرة نهاية ابريل على جدول زمنى لاعادة الممتلكات المصرية منذ ١٩٩٢ وهى مساكن للموظفين المصريين فى قطاع الرى السودانى وفرع جامعة القاهرة فى الخرطوم.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٩/١٩٩٨

وزراء المياه بحوض النيل يناقشون:

عدالة توزيع المياه لتحقيق التنمية الشاملة

كتبت كريمة السروجى:

تشارك مصر فى اجتماعات وزراء المياه بدول حوض النيل التى تبدأ اليوم بتنزانيا برأس وفد مصر الدكتور محمود أبوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية وتبحث الاجتماعات الية التعاون الجديدة بين دول الحوض بعد ان قام خبراء هذه الدول باعداد الصياغات القانونية والفنية والادارية الخاصة بهذه الآلية. واوضح الوزير ان الاجتماعات سوف تناقش المشروعات المقترحة لتعظيم الاستفادة من موارد نهر النيل. وتحديد الأولويات لطرحها على هيئات التمويل الدولية لاقرارها وتوفير الاعتمادات اللازمة لتنفيذها. مشيرا الى ان حصة مصر من مياه النيل غير قابلة للنقاش فى هذه الاجتماعات. وقال الوزير ان الآلية سوف تنظم توزيع المياه بين الدول بما يحقق التنمية الشاملة. فى اطار اتفاقية توقع عليها دول الحوض وهى ملزمة للجميع دون استثناء يراعى فيها حجم وكمية الامطار الساقطة على كل دولة وعدد السكان وحجم الانشطة التنموية المختلفة من زراعة وصناعة وشرب. وذلك عند النظر فى اعادة التوزيع لحصص المياه بما لا يتعارض مع الاتفاقيات الدولية ومصالح دولتى المصب.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٩/١٩٩٨

المياه العربية وتحديات القرن المقبل يناقشها مؤتمر بجامعة أسيوط

كتب ـ عبد الناصر عارف:

ينظم مركز دراسات المستقبل بجامعة اسيوط مؤتمرا حول المياه العربية وتحديات القرن المقبل ، وذلك فى الفترة من ٢٤ الى ٢٦ نوفمبر المقبل، تحت رعاية الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى وبراسه الدكتور رافت محمود رئيس الجامعة.

وقال الدكتو محمد ابراهيم منصور مدير المركز وامين عام المؤتمر ان الهدف من المؤتمر هو رصد التحديات والمخاطر التى تواجه الحقوق العربية فى مياه الانهار المشتركة والوصول الى صيغة قانونية دولية لتامين الحقوق العربية فى مياه الانهار المشتركة بالاضافة الى ابراز اهمية اقتصادات المياه وتاثيرها على عملية التنمية الاقتصادية العربية فى القرن الحادى والعشرين

د. رافت محمود

واضاف الكتور رافت محمود رئيس جامعة اسيوط ورئيس المؤتمر ان ابحاث المؤتمر تدور حول احتمالات الصراع والمواجهة الاقليمية بسبب المياه وقضية المياه فى مفاوضات السلام فى المنطقة والاستخدام الكفء للمياه الجوفية والتاثير المتبادل للمياه وطرق استخدامها على التنمية الزراعية والصناعية والبيئة ومدى امكان الوصول الى استراتيجية عربية للموارد المائية وانشاء منظمة عربية لتنمية الموارد المائية.

يشارك فى المؤتمر خبراء ومتخصصون من ١٨ دولة عربية.



صدى السنين

عن المياه والرى والزراعة فى مصر (١)

الموارد الطبيعية المتاحة لاستخدامات الإنسان محدودة بطبيعتها بعضها غير متجدد كالمعادن والبترول ، ومانستخرجه منها اليوم لا يحل محله شيء فى حياة الإنسان او حياة ابنائه او فى اى وقت منظور. وبعضها الاخر متجدد ياتى فى كل حول مثل مياه الأنهار أو المياه الارضية فى المناطق الممطرة او الزرع الذى ينظم الإنسان انباته واكثاره فى مواسمه. وتختلف طريقة الاستخدام الأمثل لكل من هذين النوعين من الموارد. ففى حالة الموارد غير المتجددة فإن استغلالها وكمية ما يستخرج منها بصفة دورية ينبغى ان يمتد إلى المدى الذى يجعل من الاستثمار الموضوع فيها مجديا . اما فى حالة الموارد المتجددة فإن أفضل الاستخدام لها يكون بعدم الجور عليها والحفاظ عليها حتى لا يمتنع او يعاق وصولها او تفسد طبيعتها.

وتعتبر مصر من البلاد الفقيرة فى الموارد الطبيعة يزدحم معظم سكانها على رقعة صغيرة من الارض حول النهر الوحيد الذى يشقها والذى يحمل إلى ارضهم كمية محدودة من المياه تكاد تكون كل المتاح لهم فليس فى بلادهم أمطار تذكر او مياه أرضية كثيرة او متجددة. وتصل هذه المياه إلى مصر من منابع النهر البعيدة عنها والتى لا تقع تحت سيطرتها. وكمية المياه التى تصل إلى مصر محدودة بتصرف النهر الصغير والذي، وإن كان من اطول انهار الدنيا، إلا أنه أقلها حملا للمياه لوقوع المساحة الأكبر من حوضه فى مناطق قاحلة وبازدياد الطلب على استخدام مياهه من دول اعلى النيل وقبل وصولها إلى مصر دولة المصب الأخيرة والتى لا تكتب شيئا يذكر فى مياهه.

وتعتبر المياه لذلك موردا حاكما فى تشكيل مصر وفى تقرير سياستها الاقتصادية وعلى الاخص خلال هذا القرن الذى شهد تزايدا كبيرا فى السكان والتى استهدفت حل المعادلة الصعبة فى كيفية سد حاجات من الاعداد الكبيرة من السكان من الغذاء بهذه الكمية المحدودة من المياه.

كان نصيب الفرد من المياه فى اول القرن ٣٥٠٠ متر مكعب فى السنة وقد اصبح اليوم ٩٠٠ متر مكعب فقط ومن المنتظر ان يقل إلى نصف هذا العدد فى الثلاثين إلى الاربعين سنة القادمة هذا إن افلحت مصر فى الاحتفاظ بنصيبها الذى ياتيها اليوم من المياه والذى تريد دول اعلى النهر المشاركة فيه والمطالبة بنصيب منه تحت ضغط تزايد سكانها.

د. رشدى سعيد



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٥/ ٩/ ١٩٩٨

تركيا تغيبت عن لقاء ثلاثي بشأن المياه

دمشق: تأكيد لمطامع أنقرة

دمشق - الياس مسوح:
بغداد - أ.ف.ب:

عقد اجتماع سوري - عراقي في بغداد امس لبحث مشاكل المياه في المنطقة، لكن تركيا، الطرف الثالث في اللقاء الذي ينعقد منذ سنوات، قد تغيبت ورفضت المشاركة فيه هذه المرة.

ورأت دمشق في امتناع تركيا عن المشاركة سببا اضافيا «لوجود مخطط تركي يهدف الى محاصرة سوريا والاضرار بها».

وقال رئيس الوفد السوري ابراهيم مخول ان تركيا رفضت دعوة وجهت اليها للاشتراك في هذه المحادثات، التي كانت بدأت ثلاثية من قبل، للبحث الدوري في تنظيم علاقات المياه.

وتطالب كل من سوريا والعراق بحصة عادلة من مياه نهري دجلة والفرات اللذين ينبعان من الأراضي التركية، غير ان المشكلة الخاصة بمياه الفرات هي التي تشكل التأثير القوي والجدي على سوريا، خصوصا ان شبكة السدود التي تقيمها تركيا في اراضيها (وعددها اثنان وعشرون) تؤثر على كمية وطبيعة المياه العابرة الى سوريا والعراق، حيث انها بدأت تتعرض للشح، فضلا عن ازدياد نسبة الملوحة فيها.

وتقول الدوائر السورية ان رفض تركيا المشاركة في المحادثات انما يعني ان انقرة قررت تسييس موضوع المياه، ضمن خطة معينة.

الموقف العراقي

وحث العراق من جانبه تركيا على التعاون من اجل حل مشاكل توزيع المياه.

ونقل عن وزير الري محمود دياب الاحمد قوله انه يتمنى على تركيا ان «تتفهم اهمية التعاون مع اللجنة التقنية المشتركة من اجل التوصل الى حل مناسب لتوزيع المياه».



المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/٩/١٩٩٧

عبدالمجيد يناقش مع جيم قضيتي المياه والتعاون مع اسرائيل

□ القاهرة - محمد علام

■ ينتظر ان يلتقي الامين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية التركي اسماعيل جيم على هامش اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، لاطلاعه على قراري مجلس الجامعة في شأن دعوة انقرة الى اعادة النظر في تعاونها العسكري مع اسرائيل، وحضها على الدخول في مفاوضات مع سورية والعراق لإبرام اتفاق ثلاثي نهائي في شأن تقسيم عادل للمياه.

وكان قرار مجلس الجامعة في شأن مياه نهري دجلة والفرات اكد حق البلدين العربيين في مياه النهرين، واعرب عن القلق من مشاريع مائية تركية وتحويل المياه (التركية) الملوثة الى سورية والعراق.

إلا أن مصادر في الجامعة قالت لـ «الحياة» ان بقية بنود القرار المتعلقة بدعوة الدول (العربية) الأعضاء الى اعادة النظر في تعاملاتها مع المؤسسات والشركات ذات العلاقة بتنفيذ المشاريع التركية الى حين التوصل إلى إتفاق ثلاثي «تجد صعوبة فنية في التنفيذ»، وعزت ذلك إلى ارتباط بعض هذه الشركات بتنفيذ مشاريع وإجراء دراسات وبحوث في دول عربية.

من جهة اخرى، أكد الناطق الاعلامي باسم السفارة التركية في القاهرة وجدي كديك لـ «الحياة» ان بلاده لا تقدم احتجاجات الى الجامعة العربية. وعزا ذلك إلى أن تركيا تتعاطى مع كل دولة عربية على حدة في شأن اي قضية، مشيراً إلى ان زيارات السفير التركي يشاد بغش للأمين العام للجامعة تكون عادة للتعبير عن راي بلاده.

وقال إن الحكومة التركية وجهت رسائل تطمينات الى الدول العربية في شأن التعاون مع اسرائيل، مستبعداً أن يكون هذا التعاون يهدد سورية او اي دولة عربية اخرى. وقال «كنا صادقين في ما نقول ومن حق العرب أن يصدقوا او لا يصدقوا». ولفت الى ان «ما تم توقيعه مع اسرائيل هو بالضبط مثل ما وقعته ثماني دول عربية مع الدولة العبرية».



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧ / ٩ / ١٩٩٨

تركيا تؤكد ثبات موقفها من مياه دجله والفرات

انقرة ـ ا.ش.ا : اكد مصدر مسئول بوزارة الخارجية التركية انه لم يطرأ اى تغير على موقف بلاده بخصوص قضية مياه نهرى دجله الفرات المختلف عليها مع كل من سوريا والعراق على الرغم من الدعوة العراقية السورية الاخيرة لاستئناف التعاون الثلاثى بخصوص هذه القضية الشائكة.

ونقلت صحيفة «ديلى نيوز» أمس عن المسئول التركى الذى طلب عدم الكشف عن هويته ان تركيا لاتزال تتمسك بخطتها المعروفة باسم خطة المراحل الثلاث والتى يرفض السوريون والعراقيون الحديث بشأنها.

وعلق المسئول التركي على اجتماع عقد فى بغداد امس الأول بين مسئولين عراقيين وسوريين قائلا : إن الدولتين اتفقتا فيما بينهما على اقتسام مياه ليست لديهما بهدف اجبار تركيا على قبول ضمانات معينة بالنسبة لمياه هذين النهرين اللذين ينبعان فى تركيا ويصبان ـ على حسب قوله ـ فى سوريا والعراق.



المصدر : الحيـــــاة

التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

توقع توجيه دمشق وبغداد دعوة الى انقرة لحضور اجتماعات ثلاثية

عودة وفد سوري من العراق بعد محادثات عن مشاريع المياه

□ دمشق - *ابراهيم حميدي*

■ عاد امس الى دمشق الوفد السوري الى اللجنة الفنية للمياه بعدما أجرى محادثات مع نظيره العراقي لمدة اسبوع استهدفت تبادل المعلومات حول مشاريع المياه المخطط لإقامتها في البلدين وتنسيق الخطوات لمواجهة سياسة تركيا المائية.

وراس الوفد المدير العام لـ «المؤسسة العامة لاستصلاح الاراضي» المهندس ابراهيم مخول وضم مدير ادارة المعاهدات في الخارجية السيد سعيد البني ورئيس ادارة المياه الدولية في وزارة الري المهندس عبدالعزيز المصري ومدير ادارة الدراسات في سد الفرات المهندس رازي اصفري.

واوضحت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان الجانبين تبادلا المعلومات الفنية والخطط وتطورات ملف المياه مع تركيا منذ اخر اجتماع حصل في دمشق بين ٢٢ و٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، وان الجانبين اجتمعا الى وزير الري محمود دياب الاحمد ومعاونه عبدالستار حسين.

ونقلت عن المسؤولين العراقيين قولهم: «يجب على تركيا ان تتفهم اهمية التعاون مع اللجنة الفنية من اجل التوصل الى حل مناسب لمشكلة المياه». ومن المتوقع ان يوجه الطرفان دعوة رسمية الى انقرة لحضور اجتماعات اللجنة التي لم تعقد اجتماعاً ثلاثياً منذ العام ١٩٩٢.

واشارت المصادر الى «سعي تركيا الى مقاطعة الاجتماعات لاستكمال مشاريع المياه التركية» على نهري الفرات ودجلة اللذين تتشاطا عليهما الدول الثلاث.

وانجزت تركيا الى الآن نصف مشروع تطوير جنوب شرق الاناضول (غاب) الذي يشمل بناء ٢٢ سداً و١٩ محطة طاقة.

واوضحت المصادر ان «البلدين سيجددان الدعوة لمقاطعة الشركات التي تساهم في تنفيذ هذه المشاريع او تمويلها من دون تنسيق معهما».

وتطالب دمشق وبغداد الدخول في مفاوضات جدية لاقتسام ثلاثي لمياه الفرات، علماً ان تركيا ملتزمة تصريف ما يزيد عن ٥٠٠ متر مكعب في الثانية بموجب اتفاق مرحلي وقع العام ١٩٨٧. وتقوم سورية بتمرير ٥٨ في المئة منها الى العراقيين.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ / ٩ / ١٩٩٨

مصر تؤكد أهمية التعاون بين دول حوض النيل للاستفادة من موارد المياه

كتب - أحمد نصر الدين:

اكد الدكتور محمود ابو زيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية أن الاجتماعات غير العادية الأخيرة للمجلس الوزارى لدول حوض النيل التى تمت خلال الاسبوع الماضى فى أردشا بتنزانيا حققت نتائج طيبة للغاية وفى مقدمتها الموافقة الجماعية لوزراء المياه والموارد المائية الافارقة على الرؤية المشتركة وقواعد التعاون لتنفيذ المشروعات المائية المشتركة بين مجموعات الدول المتشاطئة حول روافد النهر وبحيراته أو بين جميع دول الحوض ككل. وأضاف الوزير أن المجلس وافق على عقد مؤتمر (النيل ٢٠٠٢) بالقاهرة فى مارس المقبل للمرة الثانية التى يعقد فيها المؤتمر بمصر تقديراً لدورها فى دعم دول الحوض. وأضاف أنه تقرر اعداد فيلم تسجيلى يعرض بالمؤتمر حول مياه النيل والعلاقة بين شعوب النيل.

وأضاف أنه تم الاتفاق على أن يكون الاجتماع العادى المقبل للمجلس الوزارى فى مارس المقبل بأديس أبابا فى أثيوبيا بإعتبارها المرة الأولى التى يجتمع فيها المجلس واثيوبيا عضواً عاملاً به.

وأشار الدكتور محمود أبو زيد فى الورقة المصرية المقدمة للاجتماعات إلى أن كميات المياه الفاقدة والموارد المائية الهائلة بحوض النيل لابد من تعظيم الاستفادة بها لاستخدامها فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقضاء على مظاهر الفقر فى دول الحوض.



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ١٠ / ١٩٩٨

مياه النيل.. حرام على بنى إسرائيل

عندما تختلط مشكلة المياه بالاطماع السياسية، تصاب الحياة البشرية بالتلوث، وتتعرض الشعوب لمحنة العطش والجفاف، فترتفع حدة التوتر، وتشتعل الحروب، ولذلك يحذر علماء السياسة بأن الصراع

القادم لن يكون صراع طاقة، وانما سيكون صراعا حول المياه، ليس بسبب ندرتها، ولكن بسبب شدة الطلب عليها لتلبية احتياجات مشروعات التنمية لمواجهة الزيادة المطردة فى أعداد السكان، وبذلك ستتحول

المياه خلال السنوات المقبلة الى سلعة ثمينة تهون من أجلها الارواح، ويزمجر السلاح، ومن هنا ظهرت فى كواليس السياسة الشرق أوسطية فكرة انشاء «بنك الماء» حيث تجرى صفقات بيع وشراء المياه، كما تباع

الطماطم فى سوق الخضار «!!» وتقف اسرائيل وراء هذه الفكرة الخبيثة، والهدف منها استدراج مياه النيل للدخول فى البنك الذى سيمكن اسرائيل من الخروج من أزمتها المائية الطاحنة.

وكل دول الشرق الاوسط ستعانى - مع بداية القرن القادم - من ازمة مياه ولكن بدرجات متفاوتة، حيث هبط نصيب الفرد حاليا الى ٦٠٠ متر مكعب سنويا، بينما المتوسط العالمى للفرد يتراوح ما بين ٢٠٠٠ و٣ الاف متر مكعب.. وليس من المستغرب ان يكون الماء هو محور الصراع الذى ستلعب فيه كل من اسرائيل وتركيا الدور الرئيسى مع اختلاف فى طبيعة ودافع كل منهما:

● فاسرائيل لديها عجز حاد فى الموارد المائية المتاحة حاليا، فضلا عن حاجتها المتزايدة لمواجهة افواج المهاجرين الجدد.

● وتركيا لديها فائض تريد ان تتحكم فيه بحكم موقعها عند «حنفية» منابع الفرات ودجلة، ومن ثم تعبث بشرايين الحياة فى سوريا والعراق.

اما الاردن فهى اكثر دول المنطقة معاناة من ازمة المياه، فنصيب الفرد فيها حاليا لا يتجاوز ١٥٦ مترا مكعبا سنويا، ويرجع هذا النقص الحاد الى محدودية الموارد المائية من جهة، والطلب المتزايد على الماء نتيجة النمو السكانى والتطور الزراعى والصناعى، مما أدى الى ظهور بوادر عجز مائى، بالاضافة الى حدوث تدهور واضح فى نوعية مياهه السطحية والجوفية، بسبب صرف المياه العارمة والمياه الصناعية.. وقد شهد العديد من مناطق الاردن تدهورا فى نوعية المياه مثل منطقة «العتليل»، وهى منطقة زراعية وسكنية تعتمد اساسا على المياه الجوفية، ولوحظ تلوث واضح فى هذه المياه بسبب طرح المياه الناجمة عن محطة المعالجة فى أحد الوديان الرئيسية، وتسربها الى المياه الجوفية، والمثال الآخر هو حوض «عمان - الزرقاء» حيث أدى استثمار المياه الجوفية فيه، الى انخفاض فى المنسوب وصل الى ٣٠ مترا، وقد شهد هذا الحوض تلوثا كبيرا نتيجة النشاط الصناعى وطرح المياه العادمة المحملة بالمعادن الثقيلة، واصبح نهر الزرقاء ملوثا بكامله.

وتشير الدراسات الى الاطماع الصهيونية فى مياه نهر الاردن منذ وقت مبكر، ففى عام ١٩١٩ بعث «حاييم وايزمان» رئيس المنظمة الصهيونية الى رئيس الحكومة البريطانية بوصفه رئيسا لمؤتمر الصلح، لتعديل الحدود المعتمدة سابقا فى اتفاقية «سايكس - بيكو»، بما يتفق مع الاطماع الصهيونية، فتم وضع الضفة الشرقية لنهر الاردن الاعلى، ولبحيرة طبرية كاملة ضمن الحدود الفلسطينية، واقتطعوا من لبنان بعض القرى والاراضى فى حوض نهر الحصبانى، ومن سوريا بعض الاراضى المهمة القريبة من بانياس واليرموك والاراضى المحيطة ببحيرة طبرية، وهو مايعرف بـ «مثلث اليرموك» ومضت



الحركة الصهيونية ثم اسرائيل فى اقامة تسعة مشروعات من اجل استغلال الموارد المتاحة فى حوض نهر الاردن، وفى المقابل وضع الجانب العربى عدة مشروعات مضادة، كان أخرها مشروع تحويل روافد نهر الاردن الاعلى (عام ١٩٦٠) عن طريق اقامة سدود تحويلية على نهرى «بانياس» فى سوريا و«الحصبانى» فى لبنان، وانشاء محطة ضخ على نبع «الوزانى»، وقناة تحويلية عبر الجولان، ولكن تعرض المشروع الى صعوبات اهمها فقدان الحماية الكافية للمشروع، وتأخر الكثير من الدول العربية فى تسديد التزاماتها المالية، وانتهى المشروع بحرب يونيه ١٩٦٧، حيث حسمت اسرائيل موضوع المياه لصالحها، واحتلت منابع نهر الاردن الاعلى

ولم تقتصر ثمار حرب يونيه ١٩٦٧ على هذه المكاسب لإسرائيل، وانما مكنتها من التحكم بكل مياه نهر الاردن الاعلى، وبجزء من نهر اليرموك. ففى نهاية ١٩٩٢ انخفض نصيب سوريا والاردن من مياه حوض اليرموك الى ٣٥٠ مليون متر مكعب سنويا، وانخفضت واردات الوديان الاردنية ٣٣٥ مليون متر مكعب وهى تصب فى الجزء الاسفل لنهر الاردن، وهذا يعنى ان اسرائيل تتحكم الان بما مقداره ١٢١٠ ملايين متر مكعب فى السنة من اصل ١٨٩٥ مليون متر مكعب من المياه السطحية فى حوض نهر الاردن، ويضاف الى ذلك ما تستغله اسرائيل - خلافا للقانون الدولى، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ من المياه الجوفية الفلسطينية فى الضفة الغربية، وقطاع غزة والمياه الجوفية السورية فى الجولان المحتل.

● وفى عام ١٩٨٧ اتفقت سوريا والاردن على استثمار مياه اليرموك، واقامة سد الوحدة فى موقع «المقارن» وتوزيع الطاقة الكهربائية بنسبة ٧٥٪ لسوريا و٢٥٪ للاردن، وانتهى تنفيذ نفق تحويل المياه فى موضع السد فى اخر عام ١٩٩٠، بواسطة تألف ثلاث شركات اردنية - ايطالية - سورية، الا ان بقية تنفيذ المشروع توقفت بسبب اعتراض اسرائيل، فضغطت على البنك الدولى - الممول للمشروع - بحجة عدم وجود اتفاق على قسمة مياه نهر اليرموك بين سوريا والاردن واسرائيل (بدون التطرق الى حق الاراضى الفلسطينية فى مياه نهر الاردن الدولية) واذعن البنك الدولى لتعليمات اسرائيل، وحجب التمويل(!!)

عجز المياه فى اسرائيل

ورغم عملية نهب المياه، فان اسرائيل تعانى من نقص المياه، وتقدر الدراسة العجز المتراكم فى اسرائيل من المياه بحوالى (٢ مليار متر مكعب) وهى كمية تعادل استهلاك اسرائيل سنويا من المياه، وقد وصل منسوب المياه فيها الى مستوى منخفض لم يسبق له مثيل، ونتج عن ذلك ان دخل خط مياه البحر الابيض المتوسط الى داخل اليابسة، وتسربت المياه الجوفية وتحولت مياه الآبار العذبة الى مياه مالحة، والاكثر من ذلك تم استنزاف احتياطى المياه فى اسرائيل حتى نهايته(!!)

وقد وصل استهلاك المياه فى اسرائيل الى حوالى ١٨٠٠ مليون متر مكعب بمافى ذلك توريد المياه من الضفة الغربية، وستعانى اسرائيل من نقص حاد فى المياه مستقبلا، ولذلك فهى تسعى الى توفير مصادر جديدة للمياه، وبالتالى زيادة المخصصات المالية، ففى حالة توفير ١١٨٠ مليون متر مكعب من المياه المخصصة للزراعة عام ٢٠٠٠، سوف تصل الميزانية السنوية المطلوبة الى ٩٧ مليون دولار، وهو ضعف المبلغ المخصص فى السنوات الاخيرة

ونظرا للانخفاض المنتظر حدوثه فى حجم المياه اللازمة للزراعة، والذى يصل الى ١٣٪ فى عام ٢٠٠٠، والى ٢٤٪ حتى عام ٢٠١٠، ونظرا للانخفاض المتوقع فى المياه الصالحة الواجب توافرها والذى يتراوح مابين ٢٠٪ و٨٠٪، فان المشكلة ستزداد تفاقما فى اسرائيل يوما بعد يوم، وستنتج عنه اثار سلبية خطيرة كما تتوقع شركة الدراسات المائية (تاهال)، حيث ان الخطة التى تم اعدادها عام ١٩٩٠ لاستيعاب المهاجرين الجدد، لم يتم تحديث الخطط المائية لتلبية احتياجات الهجرة الجديدة، فالمتوقع ان يصل عدد السكان الى ٦,٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ (وربما ٧ ملايين حسب الظروف).

وينتهى تقرير (تاهال) الى ان اسرائيل تعانى من ازمة مائية خانقة، وليس امامها مستقبل سوى اللجوء الى احد الخيارات الصعبة التالية:

● تقليص المياه المخصصة للزراعة تباعا لتزويد المهاجرين بالمياه اللازمة للاغراض المنزلية والصناعية الا ان اللوبى الزراعى القوى جدا فى اسرائيل يعارض هذا المنحى بشدة ويطالب بوضع حلول اخرى.

● تحلية مياه البحر بتكلفة عالية.

● استيراد المياه من خارج اسرائيل: الليطانى - النيل - تركيا عبر الحاويات البلاستيكية العملاقة .. كما انه ليس امام اسرائيل فى المستقبل القريب، سوى استثمار المياه الاحتياطية المتوافرة لديها وهى مياه الفيضانات فى الوديان الساحلية عن طريق بناء سلسلة من السدود عليها، ومعالجة المياه العادمة لاستعمالها فى الاغراض الزراعية، بدلا من المياه العذبة التى سيزود بها السكان للاغراض المنزلية بشكل رئيسى، مع ضرورة الاعتماد على المياه ذات النوعية المتدنية، وحتى مياه البحر فى الاغراض الصناعية.. وعلى الرغم من كل ذلك فان الحل النهائى لمشكلة المياه فى اسرائيل خصوصيا، والشرق الاوسط عموما، يكمن فى تحلية مياه البحر بشكل واسع.

إسرائيل والمياه الاقليمية

ويقول تقرير (تاهال) ان النزاع العربى الاسرائيلى وثيق الصلة بالنزاع على المياه، ولما لم تتحدد حدود اسرائيل على اساس اعتبارات مائية، بقيت احواض الانهار والمياه الجوفية مجزاة بالحدود السياسية، وبناء على هذه الصعوبات السياسية، تم تخطيط وتصميم المشروعات المائية الرئيسية واهم هذه الصعوبات هى:

● قسمة مياه حوض نهر الاردن بين سوريا واسرائيل والاردن، ففى فترة ما قبل يونيه ١٩٦٧ تركز النزاع على الاردن الاعلى، اما الان فيتركز على نهر اليرموك الرافد الاساسى لنهر الاردن الاسفل.

● قسمة المياه الجوفية فى حوض «يركون - تنينيم» بالضفة الغربية بين فلسطين واسرائيل ماقبل ١٩٦٧.

● ندرة المياه المحلية فى قطاع غزة.

● امكانية استيراد المياه من حوض نهرى النيل والليطانى ومن تركيا عبر انابيب السلام.

● نقل مياه النيل عن طريق سيناء الى منطقة غزة والضفة الغربية.

● نقل المياه من المصادر المذكورة سابقا، الى الضفة الغربية وقطاع غزة مباشرة او عن طريق نقل المياه الى اسرائيل.

ومن خلال تقرير (تاهال) تنكشف الاطماع الاسرائيلية، ويتضح ان من اهم اهداف السلام لاسرائيل هو عقد صفقة للحصول على المياه العربية، فالخطط المائية حسب تقرير شركة (تاهال) تتضمن استعمال كامل المياه من مصادرها بكمياتها التى تضع اسرائيل يدها عليها فى الوقت الراهن، ولا تزال الخطط الرامية الى (التعاون الدولى) لتطوير مصادر مائية جديدة واستعمالها بشكل مشترك، بانتظار تغير العلاقات بين اسرائيل وجيرانها باتجاه السلام، واذا كان النزاع قبل يونيه ١٩٦٧ تركز على مياه الاردن الاعلى، فانه سيتركز الان على نهر اليرموك، بما يعنى ان كل ماتضع اسرائيل يدها عليه يكون لها «وحدها»، وماهو تحت يد العرب يجب «اقتسامه» معها من خلال (التعاون الدولى) وتطوير مصادر مائية جديدة واستعمالها بشكل مشترك.

● فى الوقت الذى تستأثر فيه اسرائيل بجميع المصادر المائية المتاحة فى فلسطين المحتلة لنفسها فقط، فانها تحاول ايضا ربط الضفة وغزة بمصادر مائية بعيدة المنال: من النيل أو الليطانى.. والهدف من وراء ذلك واضح وهو استثمار السلام والتعاون الدولى من اجل تلبية حاجة اسرائيل من المياه لتنفيذ مشروعاتها التوسعية .

وتبقى فى النهاية وحدة الصف العربى امام كل الدعاوى الخارجية فى الحقوق العربية، فذلك هو المحك والفيصل فى غلبة المصالح العزبية او ضياعها ، ومن هذه الروح الواعية للخطر، صدر «اعلان القاهرة» لمبادىء التعاون العربى فى استخدام وتنمية

وحماية الموارد المائية العربية، بعد اجتماع وزراء الزراعة والرى العرب فى القاهرة فى ابريل ١٩٩٧ ومما جاء فى هذا الاعلان

● تبنى موقف موحد يرفض كل المشروعات التى تروج لانشاء بنوك لشراء وبيع المياه فى المنطقة العربية، نظرا لما تشكله مثل هذه المشروعات من اخطار تهدد الاقتصاديات العربية ، وتنتقص من الحقوق العربية فى السيادة على مواردها المائية الوطنية والدولية، ولتناقض ذلك مع الاوضاع والتقاليد فى مجتمعنا العربى واعتبار الماء «كمادة» موردا طبيعيا حرا لا يجوز بيعه

● التاكيد على الربط العضوى بين الامن المائى والامن الغذائى العربى، باعتبارهما يشكلان ضمانة للتنمية المستدامة، واعداد الاستراتيجيات وصياغة السياسات الوطنية متضمنة هذا الربط والعمل على تعبئة الطاقات والاجهزة الوطنية لخدمتها فى المحافل الاقليمية والدولية، ومساندة المفاوض العربى فى الدفاع عن القضايا المتعلقة بالمياه استنادا الى الاتفاقيات والقوانين، والمواثيق والاعراف الدولية التى تنظم الاستفادة من الموارد المائية المشتركة بين الدول

● وضع استراتيجية عربية منسقة لتحسين اساليب استثمار المجارى المائية المشتركة، بغية حماية موارد المياه العربية من تجاوزات الغير، وتحقيق اعلى درجة من التنسيق بين الدول العربية لاستغلال الموارد المائية العربية.

الأطماع فى مياه النيل

وفى ظل هذه المعمعة المائية التى تدور رحاها فى دول الشرق الاوسط ما هو دور مصر؟ وهل نعتبر نهر النيل طرفا فيها؟ او بمعنى اكثر صراحة: هل يمكن ان تكون مياه النيل مجالا للمساومة او المتاجرة او النقل الى خارج الحدود المصرية؟

فى ندوة عقدتها جامعة القاهرة فى ابريل ١٩٩٤ عن «مصر وقضية المياه» تجلى الدور الرسمى المصرى فى قضية المياه من خلال الكلمة التى القاها وزير الاشغال والموارد المائية - حينذاك -- المرحوم الدكتور عبدالهادى راضى.. ويمكن تلخيصها فيما يلى:

● ظللنا طوال السنوات الماضية نركز على عدد من الثوابت بشأن مياه النيل وكان ذلك فى حدود مفهوم درجنا عليه لما هو ثابت وما هو متغير.. اما الآن وفى ظل التحرك الدولى والنظام العالمى الجديد، وحلقات الحصار الفكرى الاقتصادى التى بدأت تتضح معالمها.. والنظرة الى مناطق الوفرة فى الموارد الطبيعية فى اطار ما يروج له البعض من اقلمة الموارد، نقول ان كل ذلك بدأ يؤثر فى كل شىء ، ولم تعد هناك معايير واضحة المعالم على المستوى الدولى للثوابت والمتغيرات فى قضايا المياه ، ولكن وسط الفايير، فان كون النيل ومياهه هى حياة مصر ، فهو يعتبر الثابت الرئيسى فى استراتيجيتنا ، ومن هنا فان مياه النيل هى المحور الاساسى للامن القومى، والسلام الاجتماعى ، علاوة على كونها ركيزة التنمية فى مصر

● ان ازمة المياه فى مصر ازمة استراتيجية وليست انية، ولابد ان ترتكز الحلول على حماية المياه من التلوث وتعظيم الاستفادة من كل قطرة مياه مركزين على الكيف والكم معا، والسعى لزيادة الموارد النيلية

● ان هناك خصوصية لنهر النيل ومن هنا يجب عدم خلط الاوراق وكذا عدم ادخال قضايا النيل فى متاهات الشرق الاوسط ومفاوضاته المختلفة، وهو موقف ثابت استراتيجى حرصنا عليه منذ البداية، وسوف نستمر على ذلك .

● ان الحصة الحالية لمصر من مياه النيل تمثل الحد الادنى لاحتياجاتنا، ولاتزال امكانيات كثيرة ومتعددة ويمكن ان تغطى كل احتياجات دوله المستقبلية خاصة وان الايراد الحالى للنيل لا يمثل اكثر من ٥٠٪ من امكانياته.

● ان قضية مياه النيل لابد ان تكون بعيدة عن السياسة وتغيراتها السريعة والمتلاحقة كما ان خصوصية النيل تقتضى عدم ادماج قضاياه مع اى قضايا اقتصادية اخرى.

● ان الحديث عما يسمى بالامن المائى العربى ، فهو امر بعيد المنال تحت ظروف المنطقة «الهيدرولوجية» وما يجب ان تركز عليه فى هذه المرحلة هو اعداد مخطط لتحقيق امن نسبى يناسب ظروف المنطقة.. ولكن .. «تحت اى ظرف من الظروف فان النيل بعيد عن ذلك» .

● إننا مستعدون للتعاون بلا حدود فى اطار من الانصاف مع دول حوض النيل.. اما بشأن الشرق الاوسط فالنيل بعيد عنها كل البعد.

●●●

بهذه الكلمات الواضحة - الجامعة المانعة - تتبين لنا سياسة مصر المائية التى تنبع من سياستها الاستراتيجية التى تقوم على احد الثوابت التاريخية.. وهى ان كل قطرة من مياه النيل هى ملك للشعوب التى تقع فى حوضه.. وان قطرة واحدة من ماء النيل لن تخرج من مجراه الازلى تحت اى مسمى.. ولا تحت اى مطمح او مطمع يراود بنى إسرائيل .

■ بقلم :



جمال بدوى



مطلوب حل عربى سريع

المياه.. مشكلة العرب فى القرن القادم!

يجمع خبراء الدراسات المائية العربية على ان الامن المائى العربى محاط بالعديد من المخاطر والمشكلات التى تحتاج لتضافر الجهود من أجل ايجاد حلول لتلك المشكلة التى تهدد بحدوث ازمة خطيرة فى توفير المياه الصالحة للاستخدامات البشرية، وخصوصاً فى ظل ارتفاع نسبة الزيادة السكانية العربية بصورة ملحوظة تقترب من ثلاثة اضعاف مثيلتها عالمياً، حيث يبلغ معدل النمو السكانى العربى حوالى ٣,٣٪ سنوياً، فيما لا يزيد المعدل نفسه عالمياً عن ١,٧٪ الامر الذى يستتبع بالطبع زيادة فى استهلاك المياه بصورة كبيرة.

ويؤكد الخبراء العرب ان هذا ليس السبب الوحيد للمشكلة حيث توجد اسباب اخرى منها: تحكم دول غير عربية فى حوالى ٨٥٪ من منابع الموارد المائية العربية، ممثلة فى انهار (النيل - الاردن - دجلة - الفرات -- الليطانى) الامر الذى يهدد الدول التى تعتمد عليها اعتماداً اساسياً كموارد للمياه وهى مصر والسودان والعراق وسوريا ولبنان والاردن، اما دول الخليج العربى فالصورة فيها اكثر قتامة وذلك بسبب سوء الاحوال المناخية والجغرافية وندرة مصادر المياه الطبيعية فيها..

وهناك ايضاً سوء الاستهلاك للمياه فى الدول العربية وخصوصاً فى قطاع الزراعة نتيجة لعدم استخدام اساليب الرى الحديثة، هذا بالاضافة للنقص الواضح فى مشاريع اعادة استخدام مياه الصرف او استخدام المصادر غير التقليدية للمياه مثل تحلية مياه البحر.

ومن ناحية اخرى فان لاسرائيل دورا رئيسيا فى مشكلة الامن المائى العربى يتمثل فى سرقتها للكثير من مصادر المياه العربية من نهر الاردن ومياه الضفة الغربية والجولان وجنوب لبنان، ويقدر حجم المياه التى تقوم اسرائيل بسرقتها سنوياً بـ ٢,٣ بليون متر مكعب!

وجدير بالذكر ان هناك اكثر من ١٢٠٠ مليون شخص يتهددهم العطش فى القرن الحادى والعشرين، ويتركز جزء كبير من هذا الرقم فى منطقة الشرق الاوسط ومنها البلدان العربية.

هذا وتؤكد الابحاث والدراسات انه فى عام ٢٠٠٠ يحتاج العرب لـ ٣٢٠,٨ بليون متر مكعب سنوياً من المياه ويرتفع الرقم الى ٤٠٦,٦ بليون متر مكعب سنة ٢٠٣٠.

- نصيب الفرد العربى من المياه سنوياً يبلغ ١٧٠,٤٦ مترا مكعبا سنوياً، بينما المعدل العالمى للفرد هو ١٢,٩٠٠ متر مكعب / سنة!

- تتراوح نسبة الفاقد فى شبكات مياه الشرب العربية بين ٢٥ و ٦٠٪!



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧/١٠/١٩٩٨

تهديد دائم للزراعة في سوريا والعراق

الفرات سلاح تركي للمناورة داخليا واقليميا

نيقوسيا - ا.ف.ب - تشكل مياه نهر الفرات نقطة خلاف شديد بين تركيا من جهة والعراق وسوريا من جهة ثانية، ووسيلة ضغط تستخدمها تركيا على هاتين الدولتين المجاورتين اللتين يعبر نهر الفرات اراضيهما.

وكان الرئيس التركي تورغوت اوزال قد هدد عام ١٩٨٧ بحرمان سوريا من مياه الفرات اذا لم توقف دعمها للانفصاليين الاكراد من حزب العمال الكردستاني التركي. وسبق ان شكل موضوعا المياه والامن الحدودي هدفا لمساومات بين البلدين.

وتنظر دمشق وبغداد بعين الريبة الى مشروع الاناضول الكبير الذي بدأته تركيا في الثمانينات لتنمية مناطقها الجنوبية الشرقية، وذلك عن طريق استغلال مياه النهر الذي يبلغ طوله ٢٧٩٩ كيلومترا لادراكهما ان السدود التركية على مجرى النهر يمكن ان تستخدم في تقنين كمية مياه النهر التي تصل الى اراضيهما.

وكتب كريستيان شيسنو في كتابه «معركة المياه في الشرق الاوسط» يقول «احيانا وفي اثناء تسلل المتمردين الاكراد الى الاراضي التركية ينخفض مستوى النهر بشكل ملحوظ وتتذرع السلطات التركية بوجود مشكلات تقنية لكنها في الواقع ترسل اشارة واضحة الى دمشق مفادها: المياه مقابل توقف الهجمات انطلاقا من الاراضي السورية».

سابقة خطيرة

وقد وجدت دمشق عام ١٩٩٠ سابقة خطيرة في اقدام انقرة على وقف تدفق مياه الفرات جزئيا لمدة شهر لتسريع ملء سد اتاتورك وهو الجزء الاساسي في مشروع الاناضول الكبير والسد الخامس في العالم من حيث حجمه.

ويعتبر شيسنو ان «الدول العربية تخشى ان يؤدي قطع المياه لوقت قصير لاسيما في بعض الفترات الدقيقة كما في الربيع مثلا عندما ينضج القمح الى توجيه ضربة قاسية جدا على الزراعتين السورية والعراقية».

وعلى الرغم من التأكيدات التي تقدمها انقرة لجارتيها فان مشاريع استغلال مياه النهر التي وضعت من دون التشاور بين الدول الثلاث وتدهور نوعية المياه تحمل بذور ازمة.

وذكر تقرير صادر عن مركز التوسع الاقتصادي التابع للسفارة الفرنسية في انقرة عام ١٩٩٢ ان «على تركيا ان تناور بين امرين ضروريين (...) الاول وطني يقضي بتطوير امكاناتها المائية لمواجهة الطلب الداخلي على الكهرباء (...) وتغذية مشاريعها الاقتصادية التنموية بالمياه (....) والثاني اقليمي يتمثل في الادارة المنسقة للمياه مع سوريا والعراق».

ثلاثة سدود

وقد بنت سوريا التي تعتمد زراعتها بشكل شبه كامل على مياه الفرات ثلاثة سدود كبيرة على النهر منذ عام ١٩٧٥ هي سدود الطبقة وتشرين والبعث التي تشكل تهديدا للعراق الذي سيعاني بقوة من انخفاض مستوى مياه النهر خصوصا في الظروف الحالية الناجمة عن الحظر الدولي المفروض عليه.

واعتبر شيسنو انه «في غياب معاهدة لتقاسم مياه الفرات فان تركيا تملك تفوقا لاجدال فيه يتيح لها فرض وجهة نظرها وهو: انها تسيطر على منابع النهر الامر الذي يمنحها موقع الافضلية وهو موقع تعتزم استغلاله بشكل او باخر».



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/١٠/١٩٩٨

خبير استراتيجى سويسرى:

الحرب القادمة فى الشرق الأوسط حول المياه

فيينا - من مصطفى عبدالله: حذر خبير استرتيجى سويسرى من أن الحرب القادمة فى الشرق الأوسط لن تكون دوافعها سياسية، بل ستدور حول المياه، مؤكدا بذلك التحذير الذى أطلقه الدكتور بطرس غالى عام ١٩٨٧. وأضاف أن الاهتمام تعاظم بمخزون المياه فى المنطقة مع تزايد السكان والاستهلاك، حتى أصبح الحصول على المياه والسيطرة على مصادرها أمرا يتعلق بالسياسة الأمنية لدول المنطقة. وذكر أن الخطر الكامن يتمثل فى كون أن إسرائيل تعتمد على مياه نهر الأردن، بينما لاتسيطر على كامل مناطقه، كما أن المستوطنين الإسرائيليين يستهلكون عشرة أضعاف المياه التى يستهلكها المزارعون الفلسطينيون فى الضفة الغربية لنهر الاردن. أما محور الخطر فيتمثل فى رأيه فى تحكم تركيا فى مفتاح المياه فى الشرق العربى، وهو نهرا دجلة والفرات. ويقع هذا المفتاح فى مناطق الأكراد التى تمثل مصدرا للقلاقل والخلاف بين تركيا والعراق وسوريا.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ١٠ / ١٩٩٨

هل تشتعل حرب المياه فى الشرق الأوسط ؟ !

إسرائيل تدق طبول الحرب بين أنقرة ودمشق.. وتركيا تخطط للسيطرة على ٩ دول عربية

تركيا تخرج العراق « مرحليا » من الحرب خوفا من انتفاضة الشارع العربى

سوريا والعراق تخسران حرب السدود مع تركيا.. والجامعة العربية تدق ناقوس الخطر



المصدر : الوفد

التاريخ : ٩/١٠/١٩٩٨

حرب المياه.. هى التسمية الحقيقية - فى تفسير جامعة الدول العربية - للحشود العسكرية التركية على الحدود السورية، حيث تستبعد الجامعة وجود علاقة لهذه الحشود بما تدعيه تركيا من احتضان سوريا لحزب العمال الكردستاني. فى الوقت ذاته الذى تؤكد فيه الجامعة العربية تورط اسرائيل فى هذه الحرب التى تبدأ بسوريا وتنتهى بباقى الدول العربية. لتحقق احلام الصهاينة والامريكان بنصب «شراع».. حرب المياه فى الشرق الأوسط قبل عام ٢٠٠٠، فما قصة هذه الحرب التى بدأت على الحدود التركية - السورية؟ وما علاقة اسرائيل بها؟

تحقيق:

علي خميس

على غرار ما اقدم عليه بنيامين نتنياهو بمجرد وصوله الى السلطة فى اسرائيل، بتجميده اللجنة الرباعية المشكلة من: مصر والاردن وفلسطين واسرائيل والتى كانت قد قطعت شوطا كبيرا لاعادة نحو مليون نازح فلسطينى الى ديارهم. حذت تركيا نفس الحذو، وفى ذات الوقت تقريبا، بامتناعها كلية عن حضور اجتماعات اللجنة الثلاثية المشكلة من: سوريا والعراق وتركيا لتسوية قضية المياه المتأزمة على هذا المسار، وقد اتخذت الحكومة التركية قرار المقاطعة بعد ١٦ اجتماعا لهذه اللجنة.

لم تكتف تركيا بهذه المقاطعة، انما اخذت ترتب لعقد مؤتمر دولى فى استانبول يروج لفكرة بيع المياه فى الشرق الأوسط، وذلك على الرغم من المعارضة السورية والعربية الشديدة لهذا المؤتمر الذى اقترحه الرئيس التركى تورجت او زال فى ١١ فبراير ١٩٩١، وتزايدت المعارضة العربية أنذاك لهذا المؤتمر حينما اسندت مهمة اعداده الى مؤسسة امريكية تعنى بقضية المياه، هى «مجلس الاستراتيجية العالمية». على ان تشارك فيه بلدان شرق اوسطية. تتقدمها اسرائيل وباكستان والهند، بجانب امريكا ودول اوروبية وكندا واليابان.

سجلت الدول العربية اعتراضها بشدة على مشاركة اسرائيل فى المؤتمر، وكانت سوريا اكثر المتشددين فى هذا المو قف، استنادا الى انه لا يمكن بحث التعاون مع اسرائيل فى امور المياه والتعاون الاقليمى بالمنطقة قبل التوصل الى تسوية شاملة للصراع العربى - الاسرائيلى.

«على الجانب الآخر، اصرت الادارة الامريكية على مشاركة اسرائيل، بل وهددت بعدم حضور المؤتمر مالم تدع اسرائيل اليه.

وامام هذا الخلاف المتعاظم قررت تركيا تأجيل انعقاد المؤتمر، وليس الغاءه، وذلك وسط غضب اسرائيلى - تركى مشترك، حيث تبين ان هذا المؤتمر كان مقررا لتدشين مشروع مياه انابيب السلام، الذى ينقل المياه التركية الى دول المنطقة وحتى اسرائيل. ويتيح هذا المشروع السيطرة الكاملة لتركيا على ٩ دول عربية، وذلك بتحكم تركيا فى اسعار المياه والحصص المقررة لكل دولة، والتحكم فى سياسات واقتصاديات هذه الدول، اذا لزم الامر، وبما يجعل من تركيا قوة اقليمية فى المنطقة.

حرب السدود

الى هذا الحد، كان معتقدا ان الازمة المترتبة على تأجيل انعقاد هذا المؤتمر، ثم تعليقها مرحليا، على الاقل. لان الدول العربية المستهدفة بمشروع انابيب السلام وتشمل: سوريا، والاردن، والسعودية، والكويت، والبحرين، وقطر، والامارات، وسلطنة عمان، تتحفظ بداية على امداد هذه الانابيب، عبر اراضيها، الى اسرائيل التى لم تقدم بعد على تسوية شاملة للصراع بالمنطقة. كما تتحفظ هذه الدول على سيطرة تركيا على شريان المياه بالمنطقة، الامر الذى يؤثر - حتما - على استقلالية القرار السياسى للدول العربية فى المستقبل.

ما حدث ان تركيا لم تعلق الازمة، وانما راحت تلعب على وتر السدود للرد عمليا على الموقف السورى والعرب، حيث اسرعت فى تنفيذ مشروع جنوب شرق الاناضول، والمعروف اختصارا باسم «جاب»، وكان هذا المشروع يحتل مرتبة ثانية بعد مشروع انابيب السلام، رغم انه يعد من اكبر المشروعات متعددة الاغراض والجوانب فى تارخ تركيا. ويتضمن ١٣ مشروعا للرى والطاقة الكهربائية، عن طريق اقامة ٢١ سدا، منها ١٧ سدا على الفرات. اكبرها سد اتاتورك و٤ سدود على دجلة و١٧ محطة للطاقة على النهرين وروافدهما. فضلا عن مشروعات اخرى فى قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والصحة والتعليم فى ٦ محافظات، وتقدر تكلفة الذى ينتهى تنفيذه قبل عام ٢٠٠٠ بنحو ٢٠ مليار دولار.

انتفضت سوريا والعراق لهذا الاجراء، وطلبتا من مجلس الجامعة العربية التدخل رسميا لدى تركيا لاقناعها بالعدول عن هذه المشروعات التى تفجر حرب المياه فى المنطقة، وبالفعل وجه مجلس وزراء الخارجية العرب اكثر من رسالة، أخرها منتصف الشهر الماضى، لحث الحكومة التركية على اعادة النظر فى السدود التى تؤثر على حصة كل من سوريا والعراق فى مياه نهرى دجلة والفرات. بل ان الجامعة العربية استدعت سفير تركيا بالقاهرة «يشار يقش» اكثر من مرة، وابلغته بتأثير السدود التركية على الامن المائى العربى. وزيادة مساحة التوتر بين تركيا والدول العربية.

وبينما كان الرفض هو شعار الحكومة التركية تجاه النداءات العربية المتكررة، تؤكد الدراسات التى وصلت الامانة العامة للجامعة العربية مؤخراً، ان سوريا ستعانى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩/١٠/١٩٩٨

من عجز يصل الى مليار متر مكعب عند حلول عام ٢٠٠٠، نتيجة النقص فى جريان نهر الفرات بسبب الاستثمارات المائية فى دولة المنبع «تركيا».

وكذلك بسبب تلوث المياه بالمبيدات الحشرية ومخلفات الاسمدة وزيادة الملوحة. كما تعانى بعض المدن السورية حاليا، مثل: دمشق وحلب، من عجز حاد فى المياه فى فترات الصيف. كما تعانى من عجز فى توفير الطاقة الكهربائية، ايضا بسبب نقص معدل جريان نهر الفرات.

وكانت السنوات الاخيرة قد شهدت حرب السدود بين الدول الثلاث، الا ان سوريا والعراق خرجت خاسرتين من هذه المعركة بسبب تحكم تركيا فى منابع نهرى دجلة والفرات، ففى الوقت الذى اقامت فيه سوريا سدود الطبقة والبعث وتشرين بسعات مجموعها ١٦,٩ مليار متر مكعب، كما انشا العراق سدى القادسية والحبانية بسعات ١٠,٢ مليار متر مكعب، فى هذا الوقت، كان تركيا قد انشأت سدود: كيبان وقرة قاية وأتاتورك بسعات مجموعها ٨٩ مليار متر مكعب.

خرجت سوريا والعراق من معركة السدود لتجد نفسيهما امام واقع جديد، حيث قطعت تركيا مياه نهر الفرات لمدة شهر كامل فى بداية املاء سد اتاتورك، وبعدها انتهجت تركيا سياسة تقليص اطلاق المياه، مما ادى الى انخفاض واردات نهر الفرات الى ثلث معدلها الطبيعى.

لم يحتمل العراق هذا الامر، فبادر برفع مذكرة رسمية الى الجامعة العربية محذرا من التوجه التركى الاخير الذى يرفض مبدأ الحقوق المكتسبة والتاريخية لسوريا والعراق فى مياه نهرى دجلة والفرات، حيث تؤكد تركيا على ان مياه النهرين، هى مياه عابرة للحدود ولا يمكن اعتبارهما نهرين دوليين، كما تزعم تركيا ان لها حق السيادة المطلقة على مياههما واستغلالهما بالشكل الذى تراه مناسبا دون مراعاة حقوق الدول المتشاطئة معها وهى: سوريا والعراق.

طلب العراق ايضا من مجلس جامعة الدول العربية ضرورة التصدى للمخطط التركى الذى يروج لمخطط بيع المياه، ويؤكد العراق فى مذكرته الرسمية ان اكثر من ٥٠٪ من موارد الوطن العربى المائية تأتى من خارجه. ولابد للدول العربية والمجتمع الدولى ان يقفوا بحزم ضد دعوات تركيا المتكررة للترويج للفكرة، لأنه يشكل سابقة دولية خطيرة، يراد من ورائها امتصاص ثروات الشعوب والتحكم بمصائرهم، انطلاقا من حاجات هذه الشعوب للماء باعتباره عصب الحياة.

وعلى الرغم من هذا الموقف المتشدد من جانب العراق، الا ان تركيا نجحت فى اخراجها من حالة الحرب التى اعلنتها على الحدود السورية، حتى لا تتهم تركيا بانها تشن الحرب على العرب، وتتمكن من ايهام العالم بأن الصراع القائم، هو نزاع ثنائى بين انقرة ودمشق، وليست حربا تركية - عربية. فقبيل حشد القوات التركية على الحدود السورية بأيام معدودة، قامت تركيا باعادة سفيرها الى بغداد بقرار مفاجىء من جانب انقرة، تحت دعوى احتجاج تركيا على اتفاق اكراد العراق الذى احتضنته واشنطن.

وفى كل الاحوال، تعامل العراق مع القرار التركى بأنه بمثابة مكسب ينزع فتيل التوتر بين بغداد وانقرة. وضمنت تركيا بذلك اخراج العراق - مرحليا - من حرب المياه التى بدأتها ضد سوريا.

لعبة الاكراد

كان على تركيا ان تسوق مبررات مقنعة للشعب التركى - على الاقل قبل غيره - لاعلان حالة الحرب ضد سوريا، ولم يكن مقبولا ان تفجر تركيا ملف المياه فى هذا التوقيت تحديدا، رغم انه هو اساس النزاع فى تقدير الجامعة العربية، اذ ان اعلان حالة الحرب ضد سوريا تحت عباءة المياه، من شأنه ان يفجر الغضب فى الشارع العربى الذى لن يتردد فى الربط بين حرب المياه والتحالف العسكرى الاخير بين تركيا واسرائيل.

بعبارة مختصرة كانت تركيا ستجد نفسها امام مواجهة عربية تمتد لتشمل اسرائيل وربما المصالح الامريكية فى المنطقة، على اعتبار ان المحرك فى هذه المواجهة هو الشارع العربى - وليس الحكومات - لان نقطة المياه اغلى من النفط عند العرب، وتهم كل مواطن عربى.

وتفاديا لهذا «المطب» وجدت تركيا ضالتها فى المشكلة الكردية التى تؤرقها فى الداخل، وتعفيها من هذا الحرج، ودائما ما عبرت الاوساط التركية عن مخاوفها من احتمال ان يكون من بين اهداف سوريا، هو دعم عمليات حزب العمال الكردستانى (PKK) فى جنوب شرق تركيا، بهدف عرقلة تنفيذ مشروع «جاب». ففى ديسمبر ١٩٨٦ اعلنت الحكومة التركية اكتشاف مؤامرة لتدمير مواقع بناء سد اتاتورك على يد جماعة من هذا الحزب، وادعت انه بتحريض ودعم من سوريا.

اعقب ذلك الادعاء، تحرك وحدات من الجيش التركى لحراسة هذه المواقع وتأمينها من اية عمليات فى المستقبل، وخفت حدة التوتر آنذاك فى العلاقات بين البلدين مع زيارة رئيس الوزراء التركى «تورجوت اوزال» لسوريا فى منتصف يوليو ١٩٨٧، وابرامه اتفاقية تتعهد



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/١٠/١٩٩٨

بموجبها تركيا بتزويد سوريا بـ ٥٠٠ متر مكعب فى الثانية من مياه الفرات، الا ان الحكومات التركية الاخيرة تسعى الى التنصل من هذا الاتفاق، وطرح خطة بديلة على سوريا والعراق يطلق عليها خطة المراحل الثلاث، تتحكم تركيا بموجبها فى حصة المياه للبلدين، وترفض تركيا اى طرح أخر، حتى الاتفاق الذى ابرم فى مقر الجامعة العربية بين سوريا والعراق بشأن تنظيم حصة كل منهما من مياه نهر الفرات، سجلت الخارجية التركية اعتراضها الرسمى عليه.

اسرائيل.. والكارثة

الكارثة المائية قادمة لا محالة، وعلى الدول العربية ان تعد نفسها لذلك، طالما توجد هناك اطماع - اسرائيلية - تركية، ومصالح امريكية فى تضييق الخناق على الشعوب العربية، وتتجسد الصورة بوضوح اكثر فى العديد من المقارنات الدولية. فبينما يصل سكان الدول العربية الى نحو ٤,٢ ٪ من سكان العالم فى عام ١٩٩٠، الا ان نصيبهم من الموارد المائية المتجددة لا يمثل الا نحو ٠,٧٤ ٪، وهذا يعنى انخفاض متوسط نصيب الفرد منها الى نحو ١٧٤٤ متر مكعب سنويا، فى حين ان المتوسط العالمى يصل الى نحو ١٢ الفا و٩٠٠ متر مكعب سنويا. ويقدر العجز المائى العربى فى الظروف الراهنة بنحو ١٠٠ مليار متر كعب.

ويزيد من حجم الخطر، الدراسات التى وضعت امام الجامعة العربية مؤخرا، والتى تشير الى تضاعف استخدام المياه فى اسرائيل بصورة حادة حيث كان هذا الاستخدام عام ١٩٤٩ نحو ٣٥٠ مليون متر مكعب ارتفع الى ١٨٥٠ مليون متر مكعب عام ١٩٩٠، منها ١٢٤٠ للاستهلاك الزراعى و١٢٠ للاستهلاك الصناعى و٦٣٠ للاستهلاك المنزلى، وهو رقم كبير جدا ويعنى ان متوسط استخدام الفرد ٤٣٠ لترا فى اليوم، بينما فى اكثر الدول العربية تقدما لا يتجاوز ٢٧٠ لترا فى اليوم.

وبالاخذ فى الاعتبار، التزايد الطبيعى للسكان وجلب المهاجرين الذين تخطط له اسرائيل، فإن تعداد اسرائيل سوف يصل عام ٢٠٣٠ الى اكثر من ١٠ ملايين نسمة، اى ضعف عدد السكان الحالى، وبالتالى لابديل فى المخطط الاسرائيلى عن حرب المياه، لانه ببساطة لاحديث عن اسرائيل الكبرى بدون المياه، كما انه لا تفكير فى تركيا كقوة اقليمية يحسب حسابها فى الشرق الاوسط، بدون التحكم والسيطرة على مصادر ومنابع المياه التى تغذى المنطقة العربية.



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/١٠/١٩٩٨

مؤتمر بجامعة أسيوط يناقش مستقبل المياه العربية وتحديات القرن الحادى والعشرين

أسيوط ـ عادل حافظ

تحت رعاية كل من الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى والدكتور محمد رأفت محمود رئيس جامعة اسيوط يعقد مركز دراسات المستقبل بجامعة اسيوط مؤتمره السنوى الثالث تحت عنوان «المياه العربية» وتحديات القرن الـ ٢١ بقاعة المؤتمرات الدولية بالجامعة فى الفترة من ٢٤ الى ٢٦ نوفمبر القادم.

وصرح د. محمد ابراهيم منصور مدير المركز بان المؤتمر يهدف الى رصد التحديات والمخاطر المحدقة بالحقوق العربية فى مياه الأنهار المشتركة وتغليب اعتبارات التعاون والعمل المشترك مع دول الجوار الجغرافى على احتمالات الصراع والمواجهة وكذلك الوصول الى صيغ قانونية دولية تؤمن حقوق الدول المتشاطئة وتخلق بيئة مناسبة لتنمية الانهار.

وتدور مناقشات المؤتمر حول ٥ محاور أساسية هى اقتصاديات الموارد المائية في الوطن العربى وتنظيم علاقات التعامل مع مياه الانهار المشتركة من خلال القانون الدولى والابعاد السياسية والاستراتيجية للمياه خاصة في الصراع العربى الاسرائيلى ومفاوضات السلام وفيما يخص مصالح مصر المائية في افريقيا وانعكاساته.

كما ناقش المؤتمر الابعاد البيئية لقضايا المياه والأمن المائى العربى والذى يتضمن وضع استراتيجية للتعاون العربى الاقليمى فى مجال استخدام المياه والموارد المائية واقامة منظمة عربية اقليمية للموارد المائية.

يشهد المؤتمر اكثر من ٣٠٠ استاذ من خبراء المياه فى الجامعات المصرية والعربية والافريقية ومعاهد بحوث المناخ.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٠١/ ١٠/ ١٩٩٨

تمهيداً لانشاء منظمة عربية للموارد المائية:

١٨ دولة عربية تبحث مشاكل مياه الأنهار المشتركة

القاهرة - عبدالستار حتيتة:

تبحث وفود ١٨ دولة عربية مشكلة المياه بين تركيا وسوريا في نوفمبر المقبل في مصر.

صرح بذلك مصدر مسؤول في جامعة اسيوط، جنوبي القاهرة، واوضح أن مؤتمرا سيعقد في الجامعة المذكورة أيام ٢٤، ٢٥، ٢٦ من نوفمبر، لرصد التحديات والمخاطر المحدقة بالحقوق العربية في مياه الأنهار المشتركة والنزاع التركي السوري حول مياه الفرات وموقع المياه من مفاوضات السلام العربي الاسرائيلي.

ومن المقرر ان يبحث المؤتمر تغليب اعتبارات التعاون والعمل المشترك مع دول الجوار الجغرافي كبديل عن احتمالات الصراع والمواجهة، في سبيل تامين حقوق الدول العربية في المياه.

وينظم المؤتمر مركز دراسات المستقبل بجامعة اسيوط تحت عنوان المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، ومن أهدافه الاساسية كذلك انشاء منظمة عربية اقليمية للموارد المائية.



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/١٠/١٩٩٨

مياه النيل مشكلة تؤرق مصر والسودان

بقلم : يوسف الشريف *

لاشك ان انتقاص تركيا لحصة سوريا من مياه نهري دجلة والفرات انما يمثل واحدة من المشكلات الأساسية التى تمخض عنها الخلاف السياسي الناشب بين البلدين، مما يهدد في حالة فشل مبادرة الوساطة التي يضطلع بها الرئيس حسني مبارك الى احتمالات المواجهة العسكرية وكوارثها البشرية والمادية والأمنية على البلدين والمنطقة برمتها!

صحيح ان اتهام تركيا لسوريا بإيواء ودعم حزب العمال الكردستاني يندرج تحت قائمة الخلافات المتبادلة والمزمنة، وكذا مطلب سوريا التاريخي باستعادة لواء الاسكندرونة السليب الى الوطن الأم، لكن تظل المشكلة مياه نهر الفرات عواملها المعلنة والخفية في تأجيج الخلاف، إن لم يجنح البلدان الى الحوار والتفاهم حول قسمة عادلة، تتيح لتركيا تنفيذ مشاريع السدود وتوليد الكهرباء، والوفاء باحتياجات سوريا من مصدرها شبه الوحيد للحياة.

والشاهد ان مشكلة توزيع حصص المياه بين دول منابع الأنهار ودول المرور والمصب لم تعد قاصرة فحسب على تركيا من جانب وسوريا والعراق على الجانب الآخر، ولكنها ظاهرة عامة وخطيرة تمثل قلقا شعبيا ورسميا مشروعا ومتزايدا في الوطن العربي، منذ تفكك الامبراطورية العثمانية التي كانت تهيمن على مقدرات المنطقة، ووراثة الاستعمار البريطاني والفرنسي للتركة، ومع رحيلهما تباعا إبان مرحلة التحرر الوطني اندلعت المشكلة في البداية على استحياء، وحتى تفاقمت في الأونة الأخيرة لأسباب شتى ومتباينة - هشاشة الاتفاقيات التي تنظم عملية توزيع حصص مياه الانهار.

- لأن معظم الانهار التي تغذي المنطقة العربية بالمياه تنبع من خارجها، من ثم باتت الدول العربية في موقف اذعان.

- تصاعد موجات الجفاف والتصحر، اضافة لتزايد السكان، فرض البحث عن مصدر جديد للمياه عبر الانهار وليس عبر الأمطار فحسب والتوسع في مشاريع السدود وتوليد الكهرباء واستصلاح الأراضي والتنمية الزراعية.

- افتقار القانون الدولي بشأن استغلال الأنهار الى آلية التنفيذ.ومن هنا بات من المتعين على العديد من الدول العربية مواجهة الانعكاسات السلبية لظواهر احتباس دول منابع الانهار لنصيبها العادل من المياه كما هو الحال ازاء مياه الشرب في عمان التي تصلها من بحيرة طبريا اضافة الى تلوثها بالصرف الصحي ونفايات المصانع الاسرائيلية، في الوقت الذي لاتزال اسرائيل تمارس عمليات السرقة العلنية لاستحقاقات مناطق السلطة الفلسطينية ولبنان من مياه الأنهار التي تنبع من الاراضي المحتلة وكذا السرقة الخفية عبر السحب من مخزون المياه الجوفية دون رادع من القوة أو القانون أو الاتفاقيات المعقودة بهذا الشأن في اطار السلام!

ومما لاشك فيه ان مشكلة توزيع حصص مياه النيل أصبحت قضية الساعة في مصر، وكل ساعة أمس واليوم وغدا وذلك أن مصر حسب مقولة «هيرودت» المؤرخ الاغريقي القديم «هبة النيل» وبدون النيل مصدر مصر المائي الوحيد، فلا حياة لها ولا نماء وإنما مجرد صحراء جرداء!

وإذا كانت الرقعة الزراعية في مصر لا تتجاوز 7،3 ملايين فدان، لاتكاد تكفي احتياجات اكثر من 60 مليون نسمة من مياه الشرب وانتاج الغذاء، بينما يتم سد الفجوة الغذائية عبر الاستيراد من الخارج، من هنا تبدو الأهمية الاستراتيجية القصوى في انجاز مشاريع الري واستصلاح وزراعة الاراضي الصحراوية، فكان مشروع السد العالي في الستينات واخيرا مشروع توشكى في



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/١٠/١٩٩٨

التسعينات وغيرهما من المشاريع المعتمدة حتى سنة 2007. وبينما يرى البعض من المراقبين ان اسرائيل تسعى حثيثا الى توثيق علاقاتها بأثيوبيا ودول البحيرات العظمى لمحاصرة السودان ومصر من منابع النيل، على أمل أن تسفر محصلة ضغوطها في المستقبل عن حصولها على حصة من نصيب مصر من المياه عبر ترعة أو نفق يمتد من تحت قناة السويس الى صحراء النقب، إذا بأصوات تنطلق من أثيوبيا تدعى أن ثمة اتفاقاً جرى بهذا الشأن بين مصر و اسرائيل، لكن الدكتور اسامة الباز مستشار الرئيس مبارك للشؤون السياسية قطع الشك باليقين، ونفى نفيا باتا بان تكون هناك ثمة اتفاقات أو مشروعات تمنح اسرائيل أدنى حقوق في مياه النيل!

من حق اثيوبيا زيادة حصتها من مياه النيل التي تبلغ 55،5 مليار متر مكعب ومن حق السودان ومصر المطالبة بالزيادة، وهي مطالب مشروعة وممكنة، فيما لو صدق العزم وبدأ العمل على انجاز مشروعات الري الاستراتيجية الكبرى على انهار النيل، والتي سبق دراستها فنيا والتأكد من جدواها الاقتصادية ازاء مضاعفة موارده المائية، ومطلوب كذلك تضامنا عربيا افريقيا لاحلال السلام في جنوب السودان ايذانا باستئناف العمل في مشروع جونجلي الذي يوفر في حالة اكتمال مراحله نحو 13 مليار متر مكعب من فاقد الأمطار التي تتبخر في الأحراش، ومطلوب أخيرا تفعيل صيغة منظومة «الأندوجو» التي تبنتها الدبلوماسية المصرية في عهد وزير الدولة الأسبق للشؤون الخارجية الدكتور بطرس غالي للتنسيق والتكامل في شتى المجالات بين دول حوض النيل العشرة ولا خيار آخر سوى التيه والإذعان أو الحرب لاقدر الله!

---

* صحفي مصري



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤/١٠/١٩٩٨

خبراء في منظمات دولية:

حروب الماء على أبواب العالم

حذر خبراء ومسؤولون في منظمات دولية من تدهور الصراعات الدولية حول المياه واحتمالات نشوب حروب حولها في الشرق الاوسط وشمال افريقيا بينما حذر خبراء فنيون من أن العالم وصل الى اقصى حد يمكن استهلاكه من المياه وباتت أي زيادة تهدد بالحاق دمار لا علاج له بدورة الحياة الطبيعية. وفي مؤتمر عقده مركز الجنوب العالمي في الجامعة الامريكية في واشنطن هذا الاسبوع حول سبل تنمية مصادر المياه ومنع النزاعات حذر الدكتور اسماعيل سراج الدين نائب رئيس البنك الدولي من التدهور المستمر في البيئة على نطاق عالمي. وصار التهديد أكثر وضوحا عندما استعرض العالم الهندي بيتر باساك احصائيات المياه في العالم قائلا ان الاستهلاك العالمي شارف على خمسة الاف كيلومتر مكعب سنويا وهذا هو الحد الاقصى للاستعمال البشري حيث ان الغابات ودورة الحياة في المحيطات والانهار تحتاج الى ما لا يقل عن أربعة الاف كيلومتر مكعب سنويا من أجل الحفاظ على دورة الحياة دون أثار ضارة فادحة. ويبلغ اجمالي المصادر المتجددة من المياه العذبة سنويا تسعة الاف كيلومتر مكعب فقط!! وقال باساك انه مع استمرار الزيادة السكانية وزيادة نسبة التلوث في المياه المتوفرة بالفعل فان العالم أكثر عرضة لأزمة مياه طاحنة وأثار بيئية مدمرة. ولكن العالم لن ينتظر عدة عقود حتى تحل الكارثة فحروب المياه على الابواب كما حذر الدكتور كلوفيس مقصود رئيس المركز ومنظم المؤتمر مشيرا الى التوتر الحاد الراهن على الحدود بين تركيا وسوريا!! وقال مقصود أن الخلاف بين البلدين على استعمال مياه دجلة والفرات هو من اهم اسباب التوتر القائم. واتفق معه الدكتور اشوك سوين الاستاذ في جامعة ابسالا بالسويد والذي قام بابحاث متعددة حول التعاون بين دول حوض نهر النيل، وكرر سوين توقعات وكالة المخابرات المركزية الامريكية أن العالم قد يشهد عشر حروب مختلفة سببها المياه في الاعوام القليلة المقبلة.

وقال سوين أن اكثر المناطق المرشحة لحدوث نزاعات هي أحواض أنهار زامبيزي في الجنوب الافريقي وجانج في شبه القارة الهندية والنيل في أفريقيا. وأضاف أن كل الدول المعنية تسعى بجدية من أجل التعاون وتفادي النزاع ولكن هناك حاجة ماسة الى الدعم المالي والتقني من الغرب والمؤسسات المالية الدولية من أجل تحويل هذه المساعي الى أمر واقع. ولكن حتى اذا خابت توقعات اندلاع الحروب كما هو الامل فان أكثر من مليار شخص في أنحاء العالم الان يفتقرون الى امدادات أمنة من المياه وهذه النسبة في ارتفاع مستمر. وقدم عبد الله الثاري ممثل هيئة موارد المياه اليمنية صورة حية للمشكلة في أحدى جلسات المؤتمر حيث أوضح أن نصيب الفرد سنويا في اليمن من المياه لا يزيد على 130 مترا مكعبا من المياه وهو أقل عشرات المرات من الحد الادنى الذي وضعته منظمة الصحة العالمية للفرد وهو حوالي ألف وستمائة متر مكعب، وقال ان المياه تصل الى مدينة تعز مرة واحدة كل أربعين يوما بينما يحصل نصف سكان الريف على احتياجاتهم المائية من الشبكة العامة ويجري استغلال الموارد المتوفرة للمياه بأربعة أضعاف معدل تجدد مواردها مما يهدد بجفافها. ـ أ. ش. أ



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/١٠/١٩٩٨

تحذيرات من نشوب حروب المياه بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا

واشنطن - أ.ش.أ - حذر خبراء ومسئولون في منظمات دولية متخصصة في مجال الحفاظ على المياه من احتمال نشوب حروب بمنطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بسبب النزاعات حول المياه.

وأكد الدكتور إسماعيل سراج الدين نائب رئيس البنك الدولي - في المؤتمر الذي عقده مركز الجنوب العالمي بالجامعة الامريكية في واشنطن، حول سبل تنمية مصادر المياه ومنع النزاعات - ان الاستهلاك العالمي المتزايد للمياه يهدد بتدهور مستمر للبيئة على نطاق العالم. واوضح العالم الهندي بيتر باساك ان الاستهلاك العالمي من المياه شارف على خمسة الاف كيلومتر مكعب سنويا، وهو الحد الأقصى للاستعمال البشري، حيث ان الغابات ودورة الحياة في المحيطات والأنهار تحتاج لما يقل عن اربعة الاف كيلومتر مكعب سنويا، من اجل الحفاظ على دورة الحياة دون حدوث أضرار فادحة، بينما يبلغ اجمالي المصادر المتجددة من المياه العذبة سنويا تسعة الاف كيلومتر مكعب فقط.

واضاف باساك انه مع استمرار الزيادة السكانية وارتفاع معدلات التلوث في المياه المتوافرة بالفعل، فإن العالم سيتعرض لأزمة مياه طاحنة وأثار بيئية مدمرة.



المصدر : الأحــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ / ١٠ / ١٩٩٨

تقرير إخباري

العالم فى حرب بسبب أزمة المياه

حذر خبراء ومسئولون في منظمات دولية من تدهور الصراعات الدولية حول المياه واحتمالات نشوب حروب في الشرق الاوسط وشمال افريقيا بينما حذر خبراء فنيون من ان العالم وصل الى اقصي حد يمكن استهلاكه من المياه وباتت اي زيادة فى الاستهلاك تهدد بالحاق دمار لا علاج له بدورة الحياة الطبيعية.

وفى مؤتمر عقده مركز الجنوب العالمي فى الجامعة الامريكية فى واشنطن هذا الاسبوع حول سبل تنمية مصادر المياه ومنع النزاعات حذر الدكتور اسماعيل سراج الدين نائب رئيس البنك الدولى من التدهور المستمر فى البيئة على نطاق العالم.

وأوضح العالم الهندى بيتر باساك ان الاستهلاك العالمى من المياه شارف على خمسة الاف كيلو متر مكعب سنويا وهو الحد الاقصى للاستعمال البشرى حيث ان الغابات ودورة الحياة فى المحيطات والانهار تحتاج الى ما لا يقل عن اربعة الاف كيلو متر مكعب سنويا من اجل الحفاظ على دورة الحياة دون آثار ضارة فادحة.

ويبلغ اجمالى المصادر المتجددة من المياه العذبة سنويا تسعة الاف كيلو متر مكعب فقط. وقال باساك انه مع استمرار الزيادة السكانية وزيادة نسبة التلوث فى المياه المتوافرة بالفعل فان العالم اكثر عرضة لازمة مياه طاحنة وآثار بيئية مدمرة.

ولكن العالم لن ينتظر عدة عقود حتى تحل الكارثة فحروب المياه علي الابواب كما حذر الدكتور كلوفيس مقصود رئيس المركز ومنظم المؤتمر مشيرا الى التوتر الحاد الراهن على الحدود بين تركيا وسوريا. وقال ان الخلاف بين البلدين على استعمال مياه نهرى دجلة والفرات هو من اهم أسباب التوتر القائم.

واتفق معه اشوك سوين الاستاذ فى جامعة ابسالا بالسويد والذى قام بابحاث متعددة حول التعاون بين دول حوض نهر النيل. وكرر سوين توقعات وكالة المخابرات المركزية الامريكية ان

العالم قد يشهد عشرة حروب مختلفة سببها المياه فى الأعوام القليلة القادمة.

اشار سوين الى ان كل الدول المعنية تسعى بجدية من أجل التعاون وتفادى النزاع ولكن هناك حاجة ماسة الى الدعم المالى والتقنى من الغرب والمؤسسات المالية الدولية لتحويل هذه المساعى الى امر واقع.

ولكن حتى اذا خابت توقعات اندلاع الحروب كما هو الأمل فان اكثر من مليار شخص فى انحاء العالم الآن يفتقرون الى امدادات امنة من المياه وهى نسبة فى ارتفاع مستمر.

وقدم عبد الله الثارى ممثل هيئة موارد المياه اليمنية صورة حية للمشكلة فى احدي جلسات المؤتمر حيث اوضح ان نصيب الفرد سنويا فى اليمن من المياه لا يزيد علي ١٢٠ مترا مكعبا وهو اقل عشرات المرات من الحد الادنى الذى وضعته منظمة الصحة العالمية للفرد وهو حوالى الف وستمائة متر مكعب.

وقال ان المياه تصل الى مدينة تعز مرة واحدة كل اربعين يوما بينما يحصل نصف سكان الريف على احتياجاتهم المائية من الشبكة العامة ويجرى استغلال الموارد المتوافرة للمياه باربعة اضعاف معدلات تجدد مواردها مما يهدد بجفافها.

لكن معظم الخبراء الذين حضروا جلسات المؤتمر لم يقدموا سوى حلول تتعلق بترشيد استعمال المياه عن طريق رفع كفاءة الشبكات ورفع اسعار المياه لتقليل الاستهلاك وتحسين اساليب الرى بل وفى بعض الاحوال تغيير الانماط المعيشية. اقترح عبد الله الثارى ممثل هيئة موارد المياه اليمنية تقليل زراعة نبات القات المخدر الذى يستهلك ثلاثين فى المائة من المياه فى اليمن من أجل رى المحصول واقترح استيراد القات بدلا من زراعته.

ويقول الدكتور اشوك سوين الاستاذ فى جامعة ابسالا بالسويد فى حديث مع وكالة انباء الشرق الاوسط ان معظم المقترحات من اجل زيادة او تنويع موارد المياه اختفت ليحل محلها السياسات الهادفة الى ترشيد استعمال المياه وترك المياه لتصبح سلعة تتحكم فيها الاسواق.

واضاف لقد انتقلنا من السياسات الهادفة الى زيادة العرض الى تلك السياسات الهادفة الى ادارة الطلب على المياه كسلعة فى الاسواق.

وحذر الدكتور عاطف قبرصى الاستاذ فى جامعة مكماستر الكندية من سيطرة الحلول الاقتصادية البحتة. وقال ان الاقتصاديين يعنون اكثر بالترشيد وكفاءة استعمال المياه ويهملون احيانا قضية العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين فى حق الحصول على المياه اضافة الى الاعتبارات السياسية والقانونية.

وضرب مثلا بالفلسطينيين والاسرائيليين المقيمين فى الضفة الغربية قائلا ان نصيب الفرد من سكان المستوطنات الاسرائيليين يبلغ احيانا عشرين ضعف نصيب الفرد فى المناطق الفلسطينية.

لكن قبرصى يعتبر ان ترك المياه كسلعة فى الاسواق هو الحل مع عديد من الاحتياطات لضمان المساواة وحق الفقراء فى الحصول على المياه قائلا ان المستهلكين يسيئون استعمال المياه عندما توزع بأسعار منخفضة للغاية أو مجانا.



المصدر: الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦/١٠/١٩٩٨

تركيا.. رفضت عرض سوريا بالتفاوض حول المياه

نائب وزيرة الخارجية الأمريكية: منظمة حزب العمال الكردستاني.. إرهابية

أنقرة ـ وكالات الأنباء:

رفضت تركيا امس عرضا سوريا باجراء محادثات ثنائية حول قضية المياه. أكد مصدر مسئول بوزارة الخارجية التركية أن بلاده ترفض إجراء أي مفاوضات مع سوريا حول المياه قبل وقف دعمها لحزب العمال الكردستاني على حد قوله

أعلن إسماعيل جيم وزير الخارجية التركي ان سوريا بدأت تتفهم مخاوف تركيا ولكن هذا لا يعني أن الأزمة بين البلدين قد انتهت. اوضح «جيم» ان بلاده وجدت سوريا ميلة للقيام بخطوة تجاه حل المسألة مضيفا ان تركيا ليست مطمئنة تماما. اكد جيم انه لن يجتمع قريبا بنظيره السوري فاروق الشرع وأن العلاقات بين البلدين لن تعود إلى طبيعتها قبل حل الازمة

وفي واشنطن، اكد ستروب تالبوت نائب وزيرة الخارجية الامريكية ان منظمة حزب العمال الكردستاني ارهابية لكن على سوريا وتركيا حل الخلاف بينهما عن طريق تحكيم الدبلوماسية. وزعم تالبوت أن التقارب التركي الاسرائيلي له آثار إيجابية على مسيرة السلام في الشرق الاوسط

ونفت الحكومة السودانية امس الانباء التركية التي اشارت إلى انتقال عبدالله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني التركي إلى الاراضي السودانية، وأكدت عدم وجود اي صلة للسودان باوجلان أو بحزبه من قريب او بعيد.

أكد أمين حسن محمود وزير الدولة السوداني في وزارة الثقافة والإعلام أن السودان يعتبر قضية الأكراد في تركيا قضية داخلية وليس للسودان أي دخل فيها.

في الوقت نفسه، تضاربت أقوال الصحف التركية حول مكان أوجلان الذي يعد السبب الرئيسي للتوتر بين سوريا وتركيا. زعمت صحيفة «تركيش ديلي نيوز» ان اوجلان مازال موجودا في سوريا اما صحيفة «راديكال» فنقلت عن مصادر المخابرات العسكرية الإسرائيلية قولها إن أوجلان قد توجه إلى روسيا. ونفى السفير الروسي في أنقرة هذا الادعاء

من ناحية أخرى، زعمت صحيفة «الصباح» التركية أن السلطات التركية اعتقلت شابا تركيا في أغسطس الماضي بتهمة التجسس لصالح سوريا. قالت الصحيفة إن الشاب الذي ينتمي إلى جماعة يسارية كان يعتزم نقل معلومات عسكرية لسوريا

وفي طهران، اجرى كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني اتصالا هاتفيا مع كوفي عنان الأمين العام للامم المتحدة لاطلاعه على الجهود الإيرانية لاحتواء الازمة بين سوريا وتركيا. اكد خرازي تحسن أجواء العلاقات بين البلدين بسبب الجهود المصرية والإيرانية. وقال المسئول الإيراني إن سوريا وتركيا مستعدتان الآن لإجراء محادثات لحل الازمة. كما واصلت الصحف العربية إشادتها بالجهود الدبلوماسية المصرية لحل النزاع بين البلدين.

أعربت صحيفة «البلاد» السعودية عن ارتياحها لنجاح الجهود السلمية ـ التي قادها الرئيس حسني مبارك ـ في نزع فتيل التوتر بين البلدين. كما اشادت الصحيفة بسياسة العقلانية وضبط النفس اللتين التزمت بهما سوريا خلال الأزمة.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ / ١٠ / ١٩٩٨

في رد من عشر نقاط نقله مبارك من .

الأسد إلى ديميريل

سوريا اقترحت على تركيا استثماراً مشتركاً للحدود وحل مشكلة المياه دون تدخل اسرائيل

دمشق: لا وجود عندنا لشخص اسمه عبدالله اوغلان

الازدن يبرر تعاونه مع تركيا متهماً سوريا بدعم المعارضة

القاهرة ـ اسامة الغزولي:

نسبت مصادر اوروبية في العاصمة المصرية الى مسؤولين اردنيين تصريحات خاصة، وفي دوائر مغلقة، حول ما أسماه هؤلاء المسؤولون «العدوان السوري» الذين قالوا انه تمثل في «مساندة سوريا لكل فصائل المعارضة الاردنية، ومحاولات دمشق اليومية لتهريب السلاح عبر الحدود وتلويثها المقصود لماء اليرموك بمخلفات صناعية وبشرية متباينة».

وقالت المصادر ان الاردن اعتبر كل ما سبق مبررا لمزيد من التعاون مع تركيا، على الصعيد العسكري تطبيقا لحق الدفاع عن النفس «دون ان يكون ذلك مشاركة في تحالف ثلاثي» يضم، الى الاردن، كلا من تركيا واسرائيل.

واضافت ان الاردنيين يعتبرون انضمامهم لمثل هذا التحالف الثلاثي امرا مستحيلا ويصرون على ان التعاون يبقى ثنائيا بين بلدهم وبين كل من تركيا واسرائيل على حدة.

جدول أعمال

من جهة اخرى، كشفت مصادر عربية لـ «القبس» ان ما تم الاتفاق عليه بين دمشق وانقرة، عبر الوساطة المصرية، من مباحثات بين كبار مسؤولي البلدين (دون مستوى وزراء الخارجية) وبحضور مصري سيبحث ملف المياه من خلال احياء اللجنة القانونية، والمفاوضات المباشرة حول الحدود، خاصة فيما يتعلق بلواء اسكندرون وبحث الخطوات المطلوب اتخاذها لفتح قنوات الحوار الدبلوماسي، واخيرا اعلان السوريين ان «التحالف السوري ـ الايراني» ليس موجها ضد تركيا واعلان مقابل من الاتراك بان تحالفهم مع الاسرائيليين ليس موجها ضد سوريا.

رد الأسد من عشر نقاط

على صعيد آخر، فان تقارير صحفية في القاهرة، فصلت ما وصفته بانه الرد السوري على المطالب التركية التي نقلها الرئيس المصري الى دمشق ويتألف الرد السوري من النقاط التالية:

١ ـ استئناف اجتماعات اللجان الثنائية الأمنية والسياسية والمائية.

٢ ـ الحوار السياسي حول جميع القضايا العالقة.

٣ ـ تخفيف وتيرة تصاعد العلاقات العسكرية التركية ـ الاسرائيلية التي اعتبرتها دمشق تهديدا لسوريا وللعرب والمسلمين.

٤ ـ حل المشاكل الثنائية دون تدخل طرف ثالث.

٥ ـ اعلان الجانبين التزام قواعد حسن الجوار.

٦ ـ الامتناع المتبادل عن التدخل في لشؤون الداخلية.

٧ ـ ملكية الاراضي في المناطق الحدودية واستثمارها على أساس مشترك بين البلدين.

٨ ـ حل مشاكل المياه بين الدول المعنية دون تدخل اسرائيلي.

٩ ـ تطوير العلاقات الثنائية على اساس التاريخ المشترك والتراث الاسلامي.

١٠ ـ انشاء مناطق تكامل وتعاون ثنائية.



.. ورد الشرع

اضافة الى ذلك، اوضحت التقارير ان دمشق ابلغت انقرة، عبر وزير الخارجية المصري عمرو موسى بما يلي:

. ان الوثائق التي تلقاها الاتراك عبر «السي. أي. ايه» و«الموساد» في اطار التحالف الامني التركي . الاسرائيلي غير صحيحة.

. ان دمشق لا تدعم الانفصاليين الاكراد وان المطلوب تنسيقا بين انقرة وبغداد لحل أزمة شمال العراق.

. لا وجود لشخص على اراضي سوريا يدعى عبدالله اوغلان و«ربما كان يستخدم جواز سفر مزورا».

. لا وجود لانصار اوغلان في سوريا الا في السجون.

. تعاني سوريا من تسلل الاكراد مثلما تعاني تركيا ، ولهذا فلابد من التعاون والتنسيق.

. لم تثر سوريا رسميا، حتى الآن، موضوع لواء اسكندرون المتنازع عليه.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢/١٠/١٩٩٨

مشاكل المياه فى أفريقيا يناقشها مؤتمر بجامعة القاهرة

يعقد معهد البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة يومى الاثنين والثلاثاء القادمين مؤتمرا عن المياه فى افريقيا لمناقشة المشاكل المائية التى تعانى منها القارة الافريقية فى القرن القادم.

وصرح الدكتور السعيد البدوى عميد المعهد بان المؤتمر يعقد تحت رعاية الدكتور فاروق اسماعيل رئيس جامعة القاهرة ويفتتحه الدكتور محمود أبو زيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية.



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ / ١٠ / ١٩٩٨

العرب مهددون بالظمأ في المستقبل

المياه سلاح تركيا واسرائيل الاستراتيجي

بيروت «الاتحاد» :

■ على إيقاع التهديدات التركية سورية وجمود عملية السلام في المنطقة من قبل اسرائيل، تدخل المياه كسلاح استراتيجي خطير تهدد استقرار دول الشرق الاوسط وتجعل من الصراع يأخذ أبعادا جديدة قد لا تكون في أغلب الأحيان لصالح العرب. ويبدو ان تركيا في حربها المعلنة وغير المعلنة على دول الجوار تعي تماما مدى أهمية استخدام ورقة المياه. وتبرز اسرائيل من الجانب الآخر كأحد المروجين الرئيسيين لتنظيم قضية المياه وفق مصالحها ومطامعها المعروفة في وضع يدها على الشريان الحيوي الأساسي في حياة شعوب الشرق الأوسط.

ويشير المراقبون الى ان الحلف التركي - الاسرائيلي تفرضه اعتبارات عدة، وهو لا يقتصر على الناحية العسكرية والتعاون الاقتصادي بل يتعداه الى الاتفاق على إمساك المنطقة عبر «كماشة» عسكرية مستندة في الأساس الى العنصر الحيوي والأساس ألا وهو «المياه»، الذي أصبح السلاح الاستراتيجي في الشرق الاوسط الذي يعتبر من أكثر المناطق جفافا في العالم.

ومنذ عقود والصراعات السياسية المائية مستمرة في الشرق الأوسط، وان بشكل غير معلن ويتجلى الواقع أكثر فأكثر جاعلا ملف المياه عنوانا رئيسيا في الشؤون السياسية ومفاوضات السلاح، الأمر الذي جعل من منظمات الامم المتحدة تدق ناقوس الخطر لان المنطقة مرشحة للوقوع في مخاطر عدة ليس أقلها اندلاع حروب مستقبلية عنوانها الرئيسي «السيطرة على الموارد المائية».

ومن النتائج اللافتة التي تحولت اليها اجتماعات مؤتمر «الموارد المائية في العالم» والذي نظمته الامم المتحدة في بيروت، «ان الموارد المائية اصبحت نادرة في دول، وشبه مفقودة في دول أخرى، والسلاح الاقليمي مهدد لحاجة الدول الى المياه وتناحرها على مصادرها، وهناك مليار نسمة يفتقرون الى مياه شفة نظيفة، ونصف شعوب العالم تنقصها المياه الصحية، وتتفاقم حدة انتشار الامراض بسبب قلة المياه وتلوث الجوفية منها.

وتشير النتائج الى ان العوامل المساهمة في تكاثر المشكلات تعود الى الافتقار لنظام تشريعي يحمي حق الشعوب في مواردها المائية، وغياب الوحدة والاتفاق بين دول المنطقة الواحدة الغنية والفقيرة مائيا على كيفية توزيع هذه الموارد وتقاسمها.

وتعد منطقة الشرق الاوسط بسبب طبيعتها الجافة من أكثر المناطق حاجة الى المياه، وتعاني معظم الدول العربية من ندرة المياه مقارنة بجزء كبير من دول العالم.

أمام هذا الواقع العربي على صعيد الثروة المائية استطاعت اسرائيل تأليب دول الجوار العربي من أجل استخدام منابعها المائية للضغط على العرب،

وهذا ما يبرز جلياً في ضغطها على مصر عبر الدول الحاضنة للنيل في افريقيا، والدخول في حلف استراتيجي مع تركيا من أجل تخفيض كميات المياه في نهري دجلة والفرات للضغط على سورية والعراق.

واذا كانت هذه الانهار الثلاثة الكبرى (النيل، دجلة، الفرات) تقع عمليا تحت الهيمنة الاسرائيلية فان هذا مؤشر خطير، يؤكد مدى قدرة اسرائيل في التحكم في موازين الصراع باستخدامها المياه كسلاح استراتيجي فتاك لا يمكن لأحد درء مخاطره بسهولة.

وتحاول اسرائيل الترويج لمشاريعها في المنطقة عبر طرح تعديلات اساسية على القوانين الدولية المتعلقة بالمياه بما يوافق مصالحها ويجعلها عملاق المنطقة الصناعي والزراعي في الاسواق العربية من خلال ما تروج له من مشاريع كهربائية مشتركة على نهري الحاصباني والليطاني، وشراء المياه من لبنان واقتسامها مع الدول العربية الأخرى.

ان العالم العربي يعاني ضغوطاً سياسية واقتصادية وعسكرية لجهة استخدام ورقة المياه سلاحاً ضده، ولا سيما ان الانهار الرئيسية كالنيل ودجلة والفرات تنبع من دول الجوار الاقليمي، اضافة الى المشكلات الذاتية الناتجة عن سوء استغلال المياه.

أرقام وهواجس

تؤكد الاحصائيات والدراسات ان المنطقة العربية قادمة على أزمة «عجز مائي» لاسباب سكانية واقتصادية، حيث ان العجز الغذائي الذي بلغ ٢٥ مليار دولار سنة ١٩٨٥ سيصل في سنة ٢٠٠٠ الى ٥٠ مليار دولار مع وصول سكان العالم العربي الى ٢٢٨ مليون نسمة.

وهذه الارقام تشير الى مدى خطورة وضع المياه في المنطقة، دون اغفال مدى هاجس الظمأ لدى اسرائيل.

وعلى الرغم من هيمنتها بعد عدوان ١٩٦٧ على نهر الاردن وتحكمها في نهر بانياس وسيطرتها على مياه الليطاني والوزاني، فان اسرائيل تواجه نقصا حادا من المياه يصل الى أكثر من ٨٠٠ مليون متر مكعب سنويا، وهذا ما يجعلها اكثر إصرارا على الامساك بالثروة المائية.

أما بالنسبة الى العالم العربي فان المنظمات الدولية تشير الى ان الثروة العربية من المياه السطحية تقدر بحوالى ٢٢٠ مليار متر مكعب سنوياً، وما يمكن تأمينه من مياه جوفية بنحو ١٤٠ مليار متر مكعب سنويا. ويراوح نصيب الفرد من هذه الموارد حاليا بين ٦٠٠ متر مكعب سنويا في الكويت و٥٢٠٠ متر مكعب في العراق، بمعدل ١٨٠٠ متر مكعب سنوياً.

وتختلف المصادر في تقدير العجز المقبل في المياه، الا انه لن يقل عن ١٣٠

مليار متر مكعب في سنة ٢٠٠٠، و١٩٠ مليار متر مكعب سنة ٢٠٢٠، وذلك في ظل تحكم ثماني دول غير عربية في منابع الموارد المائية للعالم العربي، وهي تركيا، ايران، اثوبيا، غينيا، السنغال، اوغندا وزانير.

أمام هذه الأرقام التي لا تبشر بالخير على صعيد المستقبل العربي بالنسبة الى المياه، نجد ان الدول المجاورة لم نحترم المعاهدات الدولية بالنسبة لتوزيع الحصص مما زاد من خطورة الوضع وجعل من التحكم بالمياه السلاح الانسب للضغط على العرب ومحاصرتهم.

وليس أبلغ من التدهور الأخير في العلاقات بين تركيا وسورية للدلالة على مدى خطورة استخدام السلاح «المائي» الى جانب التهديدات العسكرية للضغط على سورية، من هنا تصبح عودة المياه الى مجرى نهر الفرات مرتبطة بمدى قبول سورية بشروط انقرة في القضاء على حزب العمال الكردستاني المناهض لها.

وقد حاولت سورية ان تتوصل مع تركيا الى تسوية نهائية في الملف المائي، الا انها كانت تصطدم دوما بالتعنت التركي الذي يرفض تكبيله بأي اتفاق. وعندما طلبت سورية ابرام اتفاق دائم لضمان استمرار تدفق كميات «كافية» من مياه الفرات، كان الرد التركي صريحا عندما أعلن انه يعطي سورية أكثر من حقها من مياه الفرات وأكبر مما تنص عليه الاتفاقات التي ابرمت في الثمانينات.

أما بالنسبة الى لبنان فان الاطماع الاسرائيلية في مياهه لا حدود لها خصوصا وان احتلال بعض الاجزاء من الاراضي اللبنانية وفر لها بعض حاجاتها في مياه الحاصباني والوزاني، وعلى الرغم من كون نهر الليطاني وفق نظام القانون الدولي هو نهرا وطنيا، أي ان المنبع والمصب ضمن الاراضي اللبنانية، فان اسرائيل تسعى رغم ذلك الى عقد صفقة على حساب لبنان بحيث تستغني عن حصتها في مياه اليرموك مقابل تأكيد حقها في نهري الليطاني والحاصباني.

اسرائيل والمشاريع المائية

تحاول اسرائيل داخلياً وخارجياً ربط نفسها بالمصادر الحيوية للمياه في المنطقة فهي تسعى جاهدة لإغراء جيرانها في مشاريع مشتركة تحت عنوان التنمية الاقتصادية للشرق الاوسط وهي تتلخص بالتالي:

- ان مصادر المياه في الاردن تصل الى مليار و٨٠٠ مليون متر مكعب سنويا، وهي تفيض عن حاجة الاراضي الصالحة للري في حوض الانهار، فلا بد من تحويل قسم منه لارواء النقب واستيعاب المهاجرين.
- إنشاء سد على نهر الحاصباني لانتاج الطاقة.
- تحويل مياه بانياس ودان والحاصباني وتخزينها في «البطوف»

بعد تجفيف سهل الحول وريه.

- فتح قناة بين البحر المتوسط والبحر الميت لتوليد الكهرباء.
- إنشاء هيئة على غرار هيئة «وادي تنسي» لاستثمار المشروع.
- تنفيذ مشاريع كهربائية مشتركة على نهري الحاصباني والليطاني بعد تحويل «الفائض منهما»، أي ٤٠٠ مليون متر مكعب من أصل ٩٠٠. وهذه المصادر المائية، حيوية واستراتيجية لاقتصاد لبنان وزراعته ومشاريع الطاقة فيه. ومن اجل تطبيق مشاريعها الاستراتيجية واطماعها التوسعية تسعى اسرائيل من خلال أي اتفاق ممكن مع سوريا ولبنان مستقبلاً، الى إبرام اتفاقيات اقليمية تتضمن تقاسم مياه الجولان وجنوب لبنان، بعيداً عن أي تدخل دولي لتطبيق القانون الدولي في مسألة الحدود والمياه.

وتقترح اسرائيل في هذا الاطار، ان يحول لبنان فائض مياهه الى الضفة الغربية، او ان يتم ذلك بالمبادلة فتتنازل عن قسم من مياهها في اليرموك مقابل كمية من المياه اللبنانية في الحاصباني والليطاني.

والجدير بالذكر ان حصة لبنان من مياه الحاصباني والوزاني كما حددتها مؤسسة جونستون في العام ١٩٥٧ والتي حددتها بـ ٣٥ مليون متر مكعب، جاءت متناغمة مع المشروع الاسرائيلي الذي يستثمر هذه المياه منذ احتلاله للجنوب العام ١٩٧٨.

ويأتي مشروع انابيب السلام التركي لتزويد دول الخليج العربي واسرائيل بالمياه ليؤكد مدى الحرص التركي - الاسرائيلي في لعب ورقة المياه وفق موازين القوى داخل الشرق الاوسط وخارجه.

وعندما تتحدث تركيا عن المياه فانها تربط الامر بعناصر ثلاثة هي:

- مشكلة دعم سورية للاكراد، وهنا الضغط التركي له بعد سياسي أكثر منه مائي.
- الناحية الاقتصادية، اذ ان تركيا لديها فائض في ثروتها المائية ويهمها تسويق مياهها وبيعها. ويظهر ذلك جليا عبر طرحها لانابيب السلام في الشرق الاوسط.
- عدم مجازفة العرب في تسليم امر المياه الى دولة محددة قد تضغط عليهم وتمنع عنهم المياه في ظروف سياسية أو مصالح خاصة وما تفعله تركيا من تهديدات بحق سورية هو أبلغ دليل على ذلك.

أمام هذه المعطيات يبدو الحق المائي للدول العربية مرتهنا بالمزاج التركي والتوسع الاسرائيلي، بحيث ان كلتا الدولتين ترفضان مبدأ التحكيم الدولي لانه يحد من نفوذهما على مصادر الثروة المائية في المنطقة مكررين موقفهما الثابت في عدم الاذعان لأي اتفاق يحسم قضية المياه وفق القانون الدولي.

وفي انتظار الحلول المناسبة، ينتظر العرب حصتهم من المياه لكن الوقائع تثبت ان الفرج ليس بقريب.



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤/١٠/١٩٩٨

حرب المياه!

مثلما دخلت الجيوش العثمانية إلى الشرق الأوسط عبر البوابة السورية، ليس أمام تركيا - ديميريل - من طريق الى الشرق الأوسط الجديد سوى سوريا، والهدف ليس رقبة «أوجلان» زعيم حزب العمال الكردستانى كما تدعى حكومة ديميريل، ولكن شغل المقعد الممتاز فى الشرق الأوسط، الذى يعاد ترتيبه وفقا للنظام العالمى الجديد، على أساس التعاون الاقليمى، اقتصاديا وعسكريا، وتطمح تركيا فى أن يكون لها دور الشريك الأولى بالرعاية، نظرا لضخامة النصيب الذى ستساهم به فى المعترك الشرق أوسطى، وهى تتعجل المشاركة حتى من قبل أن ينضج المشروع، وتتهيأ له عناصر النجاح... وفى مقدمتها بالطبع قيام سلام حقيقى فى المنطقة يكون فى حد ذاته ضمانا وأساسا لأى ترتيبات منتظرة.

وتميل تركيا إلى الاندفاع نحو الشرق الاوسط الجديد، حتى قبل أوان ميلاده، مدفوعة بقوة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تحاصرها والتى تتفاقم يوما بعد يوم دون أن يلوح فى الأفق أمل فى تخفيفها كالبطالة ، وتدهور سعر الصرف، والتفاوت الاجتماعى، وعجز الميزانية العامة، والعجز التجارى، وتراكم الديون الخارجية والاضرابات العمالية، والصدود الأوروبى، والمواجهات اليائسة مع المد الاسلامى، وليس امامها من طريق للخلاص سوى التوجه نحو الشرق الاوسط، حيث الأسواق الاستهلاكية، والاستثمارات التى تضخ فى شرايين الاقتصاد التركى، والمشروعات المشتركة الصناعية بشقيها المدنى والعسكرى، وفرص العمل للعاطلين. وهى تعلم استحالة قيام اى تعاون اقليمى - تشارك فيه اسرائيل - فى ظل التوترات السائدة والشلل الذى أصاب عملية السلام، وبدلا من أن يتوجه حكام تركيا الى حلفائهم فى اسرائيل للكف عن وأد السلام، راحوا يستأسدون على سوريا باعتبارها اللقمة التى تقف فى زور التوجهات التركية فى الشرق الاوسط، فافتعلوا المشاجرة حول قضية الاكراد، حتى تنصاع سوريا للارادة التركية، وتفتح أمامها الباب، حتى لو كانت المنطقة تغلى فى اتون التعنت الإسرائيلى، فكل الذى يهم الحكام الأتراك تحقيق مصالحهم وفرض ارادتهم على شركاء المستقبل!

● ماذا تملك تركيا من عناصر القوة التى تمكنها من إملاء ارادتها او اغراء شركائها بالدخول فى مشروع التعاون الاقليمى؟

فى كتابه «صناعة القرار فى تركيا» يحدد الدكتور جلال عبد الله معوض العنصر الأول، وهو مشروع «مياه السلام» لنقل فائض المياه من تركيا إلى دول الشرق الاوسط بما فيها إسرائيل، ونقل حوالى ١٨٠ مليون متر مكعب سنويا من مياه أحد انهار تركيا إلى إسرائيل، ومنها إلى الضفة الغربية لنهر الاردن، وقد سبق طرح هذا المشروع منذ عام ١٩٨٧ ، ثم تجمد بسبب المعارضة العربية، ثم عاد المشروع إلى الظهور مرة أخرى أثناء حرب الخليج الثانية خلال الدعوة إلى التعاون الاقليمى فى مجال المياه، وطرحت مجددا مسألة مشاركة إسرائيل فيه، باعتبار ذلك ضرورة لتحقيق السلام فى الشرق الاوسط، ودعمه، وفى مايو ١٩٩١ اشار «تورجوت اوزال» رئيس وزراء تركيا - انذاك - إلى أن «هناك مشكلة مياه فى فلسطين وإسرائيل والأردن وشبه الجزيرة العربية، وان تركيا هى المصدر الوحيد للمياه فى الشرق الأوسط، ولذا نادينا باقامة مشروع مياه السلام، سنبيع المياه للبلدان العربية والخليجية، اما إسرائيل فيمكن أن نبيع لها المياه، ولكن مقابل السلام... وفى مواكبة هذه التصريحات جرت اتصالات تركية - إسرائيلية بشأن هذا المشروع، ولا سيما بين «أوزال» ورئيس حزب العمل الاسرائيلى آنذاك «شمعون بيريز» فى «امستردام»، ثم فى «جرجيك» فى تركيا ... واعلنت القيادة التركية فى فبراير ١٩٩١ ترحيب تركيا بعقد «قمة مياه شرق أوسطية فى استانبول» فى الفترة من ٣ إلى ٩ نوفمبر ١٩٩١ ، بمشاركة دول الشرق الأوسط بما فيها اسرائيل وبعض الدول الآسيوية والأوروبية والولايات المتحدة وكندا، لمناقشة قضايا الموارد المائية فى الشرق الأوسط، ومشروع «مياه السلام» وخطة تركيا للتعاون الفنى مع سوريا والعراق، بشأن الاستخدام الأمثل لمياه الفرات ودجلة»... ولكن أعلن «أوزال»

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٢٢/١٠/١٩٩٨

بقلم :

جمال بدوى

تاجيل هذه القمة إلى ابريل ١٩٩٢، بسبب معارضة سوريا مشاركة اسرائيل فيها، فضلا عن تقديره للتطورات الاقليمية الجارية على صعيد عملية السلام، التى بدات بمؤتمر مدريد، من حيث انه قد يكون من الافضل التريث إلى حين انعقاد هذا المؤتمر، وما قد تعقبه من مفاوضات متعددة الاطراف، لبحث قضايا اقليمية من بينها المياه، واستعاضت تركيا بالفعل عن هذه القمة، بالمفاوضات المتعددة الاطراف الخاصة بالمياه فى الشرق الاوسط، وانعقد اجتماعها الاولى فى «فيينا» فى مايو ١٩٩٢ بمشاركة ٣٨ دولة من المنطقة وخارجها، عدا سوريا ولبنان والعراق

وعلى الرغم مما اعلن خلال انعقاد قمة الدار البيضاء الاقتصادية، من عقد اجتماع للجان عمل متخصصة لمناقشة اليات التعاون الاقتصادى الاقليمى فى «الشرق الاوسط وشمال افريقيا» فى مجال موارد المياه، فإن «حساسية» مسالة المياه تفسر عدم توصل هذه القمة الى اقتراح الية محددة للتعاون الاقليمى بصددها، وان كان ذلك لم يمنع اسرائيل خلال القمة، من التعبير عن تشجيعها لهذا التعاون، ولمشروع مياه السلام، واشار مندوب اسرائيل الى ان هناك بعض الدول فى المنطقة، لديها فائض كبير فى المصادر المائية لا تستغله الاستغلال الكافى، بينما تعانى الدول الاخرى من نقص فى مصادر المياه، وان هناك خطوات تتخذ من اجل استغلال المصادر المائية الموجودة لمصلحة هذه الدول جميعا.

وبخصوص التطورات المحتملة لمشروع «مياه السلام»، يطرح الدكتور جلال عبد الله معوض اكثر من احتمال، ولكن يصعب ترجيح اكثرها قابلية للتحقق فى المستقبل المنظور، حتى لو صيغت فى اطار «التنبؤ المشروط»، وذلك بالنظر إلى حالة السيولة الجارية فى المنطقة العربية فى مرحلة ما بعد ازمة الخليج، ويكتفى باحتمال واحد يبدو اكثر قربا الى الدقة، وهو استمرار هذا المشروع كمجرد «فكرة» لن تُقدر لها فرصة التنفيذ سواء بمشاركة البلدان العربية وحدها، او اسرائيل ايضا، و«العقبة الاساسية» فى مواجهة المشروع سوف ترتبط بسوريا حتى فى حالة ابرامها معاهدة سلام مع اسرائيل، ومرد ذلك الى المشكلات المثارة بين سوريا وتركيا، والتى يصعب تصور امكان حلها فى المستقبل القريب، ولا سيما مشكلة مياه الفرات، فاذا كانت الحقائق الجغرافية منحت تركيا وضعا مهيمنا إزاء سوريا والعراق، باعتبارها دولة المنبع للفرات، فإن الحقائق نفسها تعطى لسوريا دورا مهما فى عرقلة هذا المشروع الذى لا يمكن نقل المياه فى اطاره الى بلد اخر فى المنطقة، دون موافقة سوريا التى يجب أن يمر باراضيها انبوبا المشروع.

حرب المياه حملة لسوريا

هناك اذن مشكلة مياه تتعرض لها سوريا سواء من جانب تركيا او من جانب إسرائيل... وهى تمثل جانبا من جوانب حرب المياه التى تهدد - إلى جانب سوريا - بقية البلاد العربية المجاورة : لبنان والأردن وفلسطين، الأمر الذى يجعل من ازمة المياه شبحا يهدد هذه البلدان بخطر الجفاف وانحسار المياه اللازمة للزراعة بعد أن قامت إسرائيل بتحويل مجارى الانهار وسرقة هذه المياه، سواء عن طريق الحيلولة دون تدفقها فى المجارى النهرية العربية، او امتصاصها من الأراضى الجوفية.

وفى دراسة أعدتها هيئة الاستعلامات «سلسلة دراسات دولية معاصرة» معلومات تثير الفزع حول حرب المياه التى لا تقل سخونة عن حرب المدافع والصواريخ ، حيث يذكر تقرير للبنك الدولى: ان سوريا ستواجه فى نهاية هذا القرن تناقصا بقيمة مليار متر مكعب سنويا من المياه، وان الاقتصاد والترشيد فى استعمال المياه لم ينفع فى سوريا لاستكمال هذا النقص.

وتعزو الدراسة تفاقم ازمة المياه فى سوريا إلى احتلال اسرائيل لهضبة الجولان، حيث تشكل الهضبة مصدرا للمياه بالنسبة لإسرائيل، التى اعلنت عن ضم الجولان رسميا إليها، لا بسبب موقعها الاستراتيجى فحسب، بل لبقاء سيطرتها على «جبل الشيخ» وما حوله من منابع وروافد نهر الأردن، وكذلك للافادة من ثلوج جبل الشيخ، وينبع الاهتمام الاسرائيلى المائى بالجولان مما يلى:

● التركيز على نهرى الأردن واليرموك، وكذلك على نبع بانياس الذى يغذى نهر الأردن.

● ان نهر اليرموك ينبع من سوريا ويجرى فيها إلى نقطة التقاء الحدود السورية - الفلسطينية - الأردنية، ويصل منسوبه السنوى إلى ٥٠٠ مليون متر مكعب، تستغل إسرائيل منها حوالى ١٠٠ مليون متر مكعب نتيجة احتلالها ستة كيلو مترات من مجرى النهر.

● فى حالة عودة الجولان إلى سوريا، تفقد إسرائيل السيطرة على مصادر تغذية نهر الأردن - موردها الرئيسى المائى - وهذه المصادر هى: نهر الحصبانى، ونبع بانياس، ونهر العاصى، ونهر بغيث، وتصب جميعا فى بحيرة طبرية منبع نهر الاردن والخزان الرئيسى للمياه فى إسرائيل.

● إن عودة هذه المياه إلى سوريا - بعد تحرير الجولان - ستؤدى إلى حرمان إسرائيل منها، وخفض مستوى بحيرة طبرية من ١١٢ مترا تحت سطح البحر، إلى ٢١٣ مترا، مما يؤدى إلى ارتفاع ضغط الماء على المواد الكبريتية والفوسفورية فى البحيرة، ويلوث الناقل القطرى وهو مشروع نقل مياه الشرب والرى الرئيسى فى إسرائيل.

سرقة مياه لبنان

●● اما بالنسبة للبنان، فالمعروف انها تتمتع بكميات وفيرة من الموارد المائية نظرا لهطول المطر المرتفع على اراضيه، ولذلك كانت المياه اللبنانية هدفا اساسيا للحركة الصهيونية، منذ مؤتمرها الأول في «بازل» عام ١٨٩٧، عندما حاولت الحركة اقناع بريطانيا بجعل نهر «الليطانى» حدود فلسطين الشمالية، وفى مؤتمر فرساى عام ١٩١٩ طالبت الحركة الصهيونية بمياه نهر الليطانى بصورة رسمية، كما كشف «بن جوريون» فى وثيقة سرية اعدها عام ١٩٤١ بأن «اراضى النقب القاحلة» وكذلك مياه نهرى الاردن والليطانى، يجب ان تكون مشمولة داخل حدود اسرائيليا وفى سنة ١٩٥٤ تبنت الحكومة اللبنانية مشروعا متكاملا لاستثمار مياه نهر الليطانى، وذلك ردا على ادعاءات اسرائيل بأن مياه هذا النهر تصب فى البحر الابيض المتوسط.. واسرائيل أولى بها(!!) واثبت المشروع اللبنانى امكانية الاستفادة من نهر الليطانى لصالح لبنان لا علاقة لاسرائيل بمياهه من قريب أو بعيد. وانتهى العمل فى «سد الفرعون» عام ١٩٦٨ واقيمت عليه محطة للكهرباء.

وبعد احتلال اسرائيل جنوب لبنان عام ١٩٨٢، بدات فى تنفيذ مخططاتها لسرقة مياه لبنان على النحو التالى:

● نقل خط الاسلاك الشائكة خلف نهر «الوزانى» ومن ثم الاستيلاء عليه ومصادرة مياهه.

● استخدام أنابيب مصفاة «الزهرانى» لسحب مياه الحصبانى.

● البدء فى شق نفق طوله ١٧ كيلو مترا لسحب مياه نهر «الليطانى» الى داخل اراضى اسرائيلى المنخفضة.. ويعرض هذا النفق اكثر من ٢٥٠ قرية لبنانية فى الجنوب الى خطر الموت عطشا بالاضافة الى تبوير مئات الافدنة التى تزرع الحمضيات فيما بين صور وصيدا.

● تسيطر اسرائيل على ٣٠ كيلو مترا بطول مجرى نهر «الليطانى» اكبر الانهار اللبنانية كما لم تترك اى منبع للمياه فى لبنان، الا واستغلته لصالحها فقامت بتثبيت مواسير ضخمة فى نبع «العين» ونبع «الوزانى» لتوصيل المياه الى داخل إسرائيل، وقامت بربط التفريعات الصغيرة على الحدود بشبكة المياه بمنطقة الجليل بالاراضى المحتلة كوضع يد على المياه دون نقاش.

«للدراسة بقية فى العدد القادم»



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧/١٠/١٩٩٨

أبو زيد فى افتتاح مؤتمر مشكلة المياه فى إفريقيا:

٦ آلاف متر مكعب نصيب الفرد فى إفريقيا من المياه مقابل ٧,٥ ألف على المستوى العالمى

كتبت ـ عزة على:

اكد الدكتور محمود ابو زيد وزير الموارد المائية والاشغال العامة ان مصر حريصة على تحقيق التوازن والاستقرار فى علاقاتها بدول حوض النيل ، مشيرا الى حق مصر فى الحصول على المزيد من المياه بشرط الاتفاق مع دول حوض النيل.

جاء ذلك فى افتتاح مؤتمر مشكلة المياه فى إفريقيا بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة تحت رعاية الدكتور فاروق اسماعيل رئيس الجامعة وشارك فيه خبراء وزارة الخارجية وعدد من رجال البحث العلمى فى مجال المياه.

وقال الوزير ان مصر تؤمن باحقية كل دولة باستخدام حصتها من مياه النيل بشرط عدم الاضرار باى دولة اخرى ، كما تتضمن استراتيجية مصر فى هذا المجال فتح مجال واسع لرجال الاعمال والمستثمرين للقيام بمشروعات فى الدول الافريقية على ان يتم ذلك بالتنسيق بين وزارتى الأشغال المائية ووزارة الخارجية.

وقال الوزير إن نسبة المياه المتجددة فى افريقيا ٩٩٪ من اجمالى المياه الموجودة فى القارة ويبلغ نصيب الفرد من المياه المتجددة فى إفريقيا ٦ الاف متر مكعب مقابل ٧٥٠٠ متر مكعب على مستوى العالم وعلى الرغم من ذلك فان نسبة استخدام المياه المتجددة مازالت محدودة حيث يتم استهلاك نحو ١٦٠ مليار متر مكعب من ٢١٥ مليار متر مكعب هى اجمالى المياه المتجددة ويرجع ذلك الى سوء الأوضاع السياسية وعدم استقرارها مما يعوق توجيه الاستثمارات نحو التنمية وهناك دول فى حوض النيل لاتستغل اكثر من ٨٪ من مواردها فى المياه اى حوالى ١٦٠٠ متر مكعب .

واكد الدكتور فاروق اسماعيل ضرورة التعاون بين الدول فى حل مشكلة المياه لانه لن يكون فى قدرة اى دولة ان تحل هذه المشكلة بشكل منفرد خاصة فى ضوء التوقعات التى تؤكد ان الحروب فى القرن القادم ستكون بسبب النزاعات على المياه.

وقال الدكتور السعيد البدوى عميد معهد الدراسات الإفريقية انه على الرغم من وجود مصادر المياه الطبيعية فى القارة الإفريقية الا انها تعانى خللا فى التوازن المائى ففى حين توجد الأمطار الاستوائية الغزيرة فى وسط القارة وغربها الشمالى الا ان الصحراء الكبرى تمتد بعرض القارة الشمالى.

واشار الدكتور عادل الحسنين الامين العام للمؤتمر ورئيس قسم الموارد الطبيعية بالمعهد الى مشكلة الفواقد المائية فى الانهار الإفريقية والتى تعتبر ظاهرة عامة لكنها تبدو بوضوح أكبر فى نهر النيل حيث لايتعدى نصيب نهر النيل عند اسوان من مياه الهضبة الاستوائية نسبة ١٥٪ من جملة المياه بينما تشكل مياه الهضبة الاثيوبية ٨٥٪ من مياهه ويرجع ذلك الى عظم الفواقد المائية من الهضبة الاستوائية وحوض بحر الغزال بالمقارنة بفواقد الهضبة الاثيوبية حيث يفقد النهر ٥٠٪ من اجمالى تصرفه المائى عند منابعه الاستوائية فى المستنقعات، وكذلك تصل نسبة الفاقد من مياه حوض بحر الغزال الى ٩٧٪ من جملة مياهه.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ / ٨ / ١٩٩٨

إرساء أساس مشروع مائى جديد بين إسرائيل والأردن على نهر اليرموك

عمان - مراسل الاهرام: شارك وزير الخارجية الاسرائيلى إرييل شارون مع وزير المياه والطاقة الأردنية هانى الملقى فى وضع أساس لبناء جدار تحويلى ضمن سد مقترح على نهر اليرموك فى منطقة العدسية التى تبعد نحو ٩٠ كيلومترا شمال غرب العاصمة الاردنية عمان، وذلك فى الذكرى الرابعة لمعاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية التى أبرمها البلدان فى ٢٦ اكتوبر ١٩٩٤.

ونصت المعاهدة على اقامة هذا السد الذى تقدر تكلفته بنحو ٢.١ مليار دولار وتنفذه شركة أردنية لتحويل جزء من مياه اليرموك الى قناة الملك عبدالله فى الأردن.

وقال شارون - لدى افتتاح الجدار التحويلى - ان هذا المشروع الهيدروليكى يندرج ضمن عدد كبير من المشاريع التى تستهدف ترسيخ التعاون الوثيق مع الاردن.

ومن ناحية أخرى، اشاد السفير الأمريكى فى عمان عودن عبرات، بالتطور الايجابى فى مستوى العلاقات الاردنية الاسرائيلية وعلى التعاون فى المجالات الاقتصادية والزراعية والعلمية والاكاديمية والسياحية والنقل والتعليم الجامعى. وقال - خلال مؤتمر صحفى عقد فى العاصمة الأردنية أمس بمناسبة ذكرى التوقيع على المعاهدة الاردنية الاسرائيلية - ان حجم المبادلات التجارية بين البلدين سجل زيادة قدرها ١٣٠٪ فى عام ١٩٩٧ مقارنة مع عام ١٩٩٦.

وأوضح ان خمس عشرة شركة نسيج اسرائيلية أقامت مصانع لها فى الاردن، ويعمل بها اكثر من ٢٥٠٠ عامل اردنى، وتقدر حجم صادراتها الى الولايات المتحدة الامريكية بما يوازى مليون دولار شهريا. وقال ان المنطقة الصناعية المؤهلة فى مدينة الحسن الصناعية بأربد تشهد نشاطا صناعيا اسرائيليا يتمثل فى اقامة مصانع اسرائيلية للنسيج والمجوهرات والمعدات الالكترونية يعمل فيها الآلاف من الاردنيين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحـــــــرار

التاريخ : ٢٧/٦/١٩٩٨

فى مؤتمر مشاكل المياه فى افريقيا

لامساس بحق مصر التاريخى فى مياه النيل

٣٪ فقط من ايراد النهر تستفيد بها مصر

كتب عيسى عبدالباقى:

اكد الدكتور محمود ابوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية انه لامساس بحق مصر التاريخى فى مياه النيل والذى اقرته الاتفاقيات الدولية مع دول الحوض مشيرا الى ان مصر لها حق طبيعى فى الحصول على المزيد من ايراد النهر عند اقامة مشروعات مشتركة واستغلال الكميات المهدرة.

وقال ابوزيد ان كميات المياه والامطار التى تسقط على دول اعالى النيل تصل سنويا الى ١٦٠٠ مليار متر مكعب لايستفاد الا بحوالى ٨٪ فقط من اجمالى هذه الموارد بسبب عدم وجود تكنولوجيا متقدمة مؤكدا ان مصر لاتمانع اى دولة من دول الحوض فى الحصول على حصتها من مياه النيل بشرط توافر مصدر مائى وعدم الاضرار بدولتى المصب.

واوضح الوزير فى كلمته امس خلال افتتاح المؤتمر الدولى مشاكل المياه فى افريقيا ان دول حوض النيل العشر اتفقوا لاول مرة فى تنزانيا الشهر الماضى على عقد اتفاقية شاملة وتشكيل الية جديدة للتعاون تتضمن الجوانب القانونية المنظمة للمياه داخل الاحواض النهرية.

واكد ابوزيد ان هذه الاتفاقية ستكون بديلا لتجمع التيكونيل الموجود حاليا موضحا ان البنك الدولى وهيئة المعونة الكندية وافقا على تقديم ١٠٠ مليون دولار لتمويل الدراسات الخاصة بمشروعات دول الحوض المقترحة.

وقال السفير عبدالرحمن صلاح منسق لجنة مياه النيل فى وزارة الخارجية ان منطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط تعانى من نقص شديد فى مواردها المائية بالرغم من وجود ٥٠ حوضا مائيا داخل افريقيا

وقال ان مصر لاتستفيد الا بحوالى ٣٪ فقط من الايراد السنوى لنهر النيل مشيرا الى ان هناك عدة صعوبات تواجه دول الحوض حاليا منها التعريفات الجديدة التى ظهرت حديثا فى المجال المائى نحو اقتصاديات المياه وبيعها ونقلها وبنوك المياه وعلاقة المياه بالبيئة التى تدعمها الدول المتقدمة بمراكزها العلمية الكبرى وهو ما يتطلب اعداد كوادر على مستوى عال للرد على هذه المزاعم.

وقال الدكتور فاروق اسماعيل رئيس جامعة القاهرة ان مشاكل المياه فى افريقيا تشمل ٣ محاور رئيسية لها اهميتها لاستمرار الحياة وبناء الحضارة واتساع الابعاد التاريخية والجغرافية والاجتماعية داخل دول القارة.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠/١٠/١٩٩٨

كارثة عام ٢٠٢٥

تقرير الجامعة العربية يصف وضع المياه بالدول العربية بأنه «الأسوأ» في العالم

الجزائر والسودان.. ينضمان إلى نادي «الفقر المائي» بعد دول الخليج وليبيا

الفقر المائي يهدد مشروعات التنمية بالتوقف



المصدر : الــوفــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ١٠ / ١٩٩٨

عرض وتلخيص - علي خميس:

يصف التقرير الاقتصادي العربي، الصادر من جامعة الدول العربية، وضع المياه في الوطن العربي، بانه اسوأ وضع في العالم مقارنة بباقي المناطق الكبيرة في العالم، اذ يقارب معدل نصيب الفرد من المياه في افريقيا ٥٥٠٠ متر مكعب في العام وفي أسيا ٣٥٠٠ متر مكعب، وفي العالم ٧١٨٠ مترا مكعبا، في حين لايتعدى معدل نصيب الفرد بالوطن العربي ١٠٢٧ مترا مكعبا سنويا.

وطبقا للتصنيفات العالمية فان وضع الموارد المائية يتسم بالحرج اذا قل نصيب الفرد عن ١٠٠٠ متر مكعب في العام، كما يوصف الوضع بالفقر المائي الخطير الذي يمكن أن يعوق النمو الاقتصادي والاجتماعي اذا قل نصيب الفرد عن ٥٠٠ متر مكعب في العام.

يوضح التقرير الاقتصادي العربي الذي شاركت في اعداده اربع منظمات متخصصة هي: الامانة العامة للجامعة العربية، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، يوضح ان مجموع الموارد المائية التقليدية المتجددة بالوطن العربي تقارب ٢٦٥ مليار متر مكعب في العام، منها حوالي ٣٩ مليار متر مكعب مياة جوفية متجددة ومقارنة بعدد السكان في الوطن العربي، فان معدل نصيب الفرد من هذه الموارد يقارب ١٠٢٧ متر مكعب سنويا، كما ان هذا المعدل سوف يتناقص الى ٤٦٤ مترا مكعبا عام ٢٠٢٥ بسبب زيادة عدد السكان.

ويدق التقرير ناقوس الخطر، مشيرا الى المنحنى الخطير الذي يمر به الامن المائي العربي، اذ ينبه التقرير الى تدني نصيب الفرد الواحد في السنة بالعالم العربي من ٣٨٠٠ متر مكعب عام ١٩٥٠ الى ١٠٢٧ مترا مكعبا عام ١٩٩٦، اى بما يقارب ٧٣٪ خلال ٤٥ عاما، ويرجع التقرير ذلك الى ارتفاع معدل نمو سكان الوطن العربي البالغ ٢,٥٪ وهو من اعلى المعدلات في العالم، حيث يبلغ المعدل المتوسط للعالم ١,٧٪ ويبلغ المتوسط للدول الصناعية المتقدمة ٠,٧٪.

وينبه التقرير ايضا الى ان متوسط معدل نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة على نطاق الوطن العربي، يخفي تفاوتا كبيرا بين المعدلات الخاصة بكل بلد، ويكشف التقرير عن وضع المياه المتأزم لاكثر من ١٣ دولة عربية سيقل فيها نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة عام ٢٠٢٥ عن سقف الفقر المائي الخطير، وان الجزائر والسودان سوف تنضمان الى دول الخليج العربي وليبيا والاردن وتونس وجيبوتي واليمن التي هي حاليا تحت هذا السقف.

وفي هذا الصدد، يؤكد التقرير على أن الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي تتميز بظاهرة غاية في الاهمية للامن المائي وضمانات المستقبل، مردها ان ٥٠٪ من هذه الموارد ينبع من خارج الوطن العربي، مما يجعلها عرضة للنقص والتدهور المتوقع في النوعية نتيجة اسباب طبيعية او استخدامات جائرة خاصة في غياب تشريعات دولية تضمن حقوق الدول العربية وتتعلق هذه الموارد بكل من مصر والسودان «نهر النيل» والعراق «دجلة والفرات» وسوريا «الفرات» وموريتانيا «نهر السنغال» وتجدر الملاحظة هنا، الى ان الموارد المائية المتجددة السابق ذكرها، هي الموارد المتاحة، وهذه ليست معبأة بكاملها، اذ يستغل منها حاليا أقل من ١٨٠ مليار متر مكعب، اى بنسبة ٦٨٪ ففي حين تستغل كل من دول الخليج العربية وليبيا كامل مواردها التقليدية وتلجأ الى الموارد غير التقليدية، كالتحلية والمياه غير المتجددة، وتستغل مصر وتونس والاردن واليمن معظم هذه الموارد، فان الجزائر وسوريا ولبنان وعمان والمغرب وموريتانيا تستغل مابين ١١٪ و٥٣٪ من مواردها التقليدية المتجددة ويرجع ذلك اساسا الى ان استغلال هذه الموارد يتطلب تكاليف باهظة، خاصة اذا ماكانت بعيدة عن مناطق الاستهلاك، كما تتطلب تشييد خزانات تجميع



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/١٠/١٩٩٨

ضخمة، ومد انابيب نقل طويلة، وبالتالى فان الموارد المائية القابلة للاستعمال، هى فى الحقيقة اقل مما ورد، وهو مايؤكد حدة شح الموارد المائية فى الوطن العربى، وضرورة مجابهة هذا الوضع المتأزم. من جانب أخر يشير التقرير الي ان وضع الموارد المائية فى الوطن العربى يتميز بظاهرة خطيرة، تهدد بفقدان قسط كبير منها بسبب تلوث المياه، سواء من مياه مجارى التجمعات السكانية، او من المخلفات السائلة للصناعة التى تصب فى عدد كبير من البلدان العربية فى مجارى الانهار، او فى المجارى العامة بدون معالجة، كما يدخل فى مياه الصرف الزراعى كميات هائلة من المبيدات والاملاح وفضلات السماد، وبعض مخلفات المواد الصلبة تنقلها الي هذه الانهار او تتسرب معها الى داخل الارض لتلوث المياه الجوفية.

ومن زاوية اخرى، ادت بعض الممارسات الخاطئة للرى الى تملح اجزاء هامة من الاراضى العربية، وتدهور التربة فى كل من: العراق ومصر وليبيا والاردن، كما ادى الاستعمال الجائر للمياه الجوفية فى عدد من البلدان العربية الي نضوب الينابيع، وهبوط مناسيب المياه الجوفية، مما ادى فى بعض المناطق الساحلية الى انسياب باطنى من مياه البحر واختلاطها بمياه الخزانات الجوفية وتمليحها، يضاف الى ذلك ان الموارد السطحية فى الوطن العربى تتعرض الى فواقد عالية فى التبخر، خاصة فى منطقة المستنقعات فى بحر الغزال، وبحر الجبل ونهر السوباط وكذلك فى منطقة الاهوار فى جنوب العراق وحول ميزان الموارد المائية المتاحة والطلب عليها فى الوطن العربى، يؤكد التقرير ان كميات المياه المستعملة فى الوطن العربى والتى تقدر بنحو ١٧٨ مليون متر مكعب سنويا، لاتغطى الا جزءا من الطلب الحالى، حيث أن مايقرب من ٣٠٪ من السكان العرب لايتمتعون بمياه الشرب، كماان المياه المستخدمة فى الزراعة لاتسمح بتحقيق احتياجات السكان من الغذاء وتحديدا فيما يخص المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والشعير والذرة والسكر.

ويضيف التقرير الاقتصادى العربى ان المستوى المحدود للموارد المتاحة، لن يسمح بمواكبة الطلب المتنامى فى المدى البعيد سنة ٢٠٢٥ وان ذلك سوف يؤدى الى ظهور ازمة تتفاقم مع مرور السنين.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/١٠/١٩٩٨

وايزمان اقترح الحل!!

مياه تركيا.. لإسرائيل وقطاع غزة!

اكد الرئيس الاسرائيلى عيزرا وايزمان أن تركيا لاتعانى من مشكلة فى الموارد المائية.. وانه من الممكن التوصل لحل مشترك لمشكلة المياه فى المنطقة.. وافضل هذه الحلول - على حد قوله - انه فى حال تحقيق السلام مع سوريا، فمن الممكن مد خط أنابيب لنقل المياه التركية عبر سوريا إلى كل من اسرائيل وقطا ع غزة!!

اضاف وايزمان فى حديث لصحيفة «ميلليت» التركية أمس بمناسبة زيارته الحالية لتركيا للمشاركة فى احتفالاتها بمرور ٧٥ عاما على تأسيس الجمهورية التركية.. أن بلاده لاتتدخل فى التوتر الناشب مابين تركيا وسوريا.. موضحا أن مابين تركيا واسرائيل ليست اتفاقية عسكرية.. وانما للتدريب العسكرى، وهى ليست موجهة ضد أى دولة عربية.



المصدر : الوفد

التاريخ : / ١١ / ١٩٩٨

العراق يتهم إسرائيل بسرقة المياه العربية

بغداد ـ أ. ش. أ.: اتهم العراق اسرائيل امس بالقرصنة وسرقة المياه العربية، اكدت مصادر عراقية ان اسرائيل حرمت الاردن من مصدر مائى رئيسى من خلال استغلال مياه نهر الاردن بواقع ٦٤٠ مترا مكعبا سنويا رغم معاناة الاردن من شح المياه كما اتهمت اسرائيل بسرقة المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين والاستيلاء على ٤٠٪ من المياه الجوفية وغلق الآبار التى يستخدمها الفلسطينيون فى غزة وسحب اغلب مياه نهر اليرموك. كما اكدت استيلاء الاسرائيليين على ٥٥٪ من مياه نهر الليطانى عبر الشريط الحدودى المحتل من جنوب لبنان.



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/ ١١/ ١٩٩٨

علماء ١٨ دولة عربية يناقشون:

خطورة ندرة المياه على الأمن العربى

كتب رفعت فياض:

يعيش ٨٤٪ من سكان العالم العربى الآن تحت خط الفقر المائى.. وسوف تواجه المنطقة العربية اعباء عديدة فى مجال الامن المائى فى ظل التزايد فى عدد السكان الحالى ما لم يتم تدارك الامر من خلال زيادة كفاءة ادارة الموارد المائية وترشيد استغلالها.

هذا ما سوف يكشف عنه المؤتمر السنوى الثالث لمركز دراسات المستقبل بجامعة اسيوط وهو بعنوان «المياه العربية وتحديات القرن الحادى والعشرين» والذى يبدأ يوم ٢٤ نوفمبر الحالى ولمدة ثلاثة ايام.

يراس المؤتمر د. رافت محمود رئيس جامعة اسيوط ويقام تحت رعاية د. مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى.. ويشارك فيه وفود من ١٨ دولة عربية.

وصرح د. محمد ابراهيم منصور مدير المركز وامين عام المؤتمر ان هذا المؤتمر يهدف الى رصد التحديات والمخاطر المحدقة بالحقوق العربية فى مياه الانهار المشتركة، وتغليب اعتبارات التعاون والعمل المشترك مع دول الجوار الجغرافى على احتمالات الصراع والمواجهة.. والوصول الى صيغ قانونية دولية تؤمن حقوق الدول العربية فى مياه الانهار المشتركة.. وتخلق بيئة مناسبة لتنمية امكانيات الانهار.. وتعظيم المنافع المستمدة من موارد المياه والتعاون المشترك فى مواجهة تدهور البيئة الطبيعية ونوعية المياه والاهتمام باقتصاديات المياه وترشيد استخدامها.. والاحتكام الى القواعد والاعراف والاتفاقيات الدولية فى حل الصراعات الاقليمية حول المياه.

واضاف ان المؤتمر سيناقش عددا من الدراسات تدور حول اقتصاديات الموارد المائية فى الوطن العربى.. ومشروع قانون الانهار الدولية غير الملاحية والاتفاقيات الدولية للتعاون والاستخدام المتكامل لاحواض الانهار المشتركة.. ومعايير الاستخدام الكفء للمياه الجوفية غير المجددة.. وموقع المياه فى مفاوضات السلام العربى الاسرائيلى والنزاع التركى السورى حول مياه الفرات وحماية البيئة الطبيعية لاحواض الانهار.

ويبحث المؤتمر ايضا امكانية الاتفاق على استراتيجية عربية للموارد المائية وانشاء منظمة عربية اقليمية للموارد المائية ..

وتشير دراسة للدكتور ابراهيم منصور سيتم عرضها على المؤتمر ان نصيب الفرد العربى من الموارد المائية المتجددة وصل عام ١٩٩٣ الى ١١٥٦ مترا مكعبا فى السنة وهو اقل كثيرا من نصيب الفرد على الصعيد العالمى والذى يصل الى ٢٩٠٠ متر مكعب.. وبهذا فان نصيب الفرد العربى اقل من خط الفقر المائى الذى يقدر بحوالى ١٣٥٠ مترا مكعبا فى السنة .. وسوف ينخفض متوسط نصيب الفرد العربى من الموارد المائية المجددة عام ٢٠٠٠ الى ٩٦٠ مترا مكعبا وسيصل متوسط نصيب الفرد العربى من المياه عام ٢٠٢٥ الى ٥٦٦ مترا مكعبا ولايمكن ايقاف هذا التدهور سوى بترشيد استخدام المياه.



المصدر : الأهرام المسائى
التاريخ : ١٨/ ١١/ ١٩٩٨

وزير الأشغال والموارد المائية بجامعة القاهرة:

لا صحة لوجود اعتراض من دول حوض النيل على حصة مصر من المياه

اعلن الدكتور محمود ابوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية أن علاقة مصر جيدة بدول حوض النيل، مشيرا إلى انه لا صحة تماما لوجود اى اعتراض من دول الحوض على حصة مصر من المياه.

وقال الدكتور محمود ابوزيد فى لقائه مساء امس مع اعضاء هيئة التدريس وطلاب جامعة القاهرة فى الموسم الثقافى للجامعات إن دول حوض النيل لن تقوم بعمل مشروعات مستقبلية تؤثر فى حصتنا من المياه حيث إن معظم مشروعات هذه الدول محدودة وفى إطار توليد الكهرباء لكثافة الامطار عليها مما يجعل احتياجها من مياه النيل قليلا جدا.

وأكد الدكتور محمود ابوزيد أن المخزون المائى فى مشروع شرق العوينات يكفى لزراعة ٢٠٠ الف فدان لمدة ١٠٠ عام وليس معنى ذلك أن بعد مضى ١٠٠ عام ينتهى المخزون المائى وإنما ستكون تكلفة استخراج لمزيد من المياه اغلى.

واضاف أن المشروعات الضخمة سواء فى شرق العوينات وتوشكى هى مشروعات للمستقبل، وأن الدولة بذلت الوقت الوفير فى إجراء البحوث، وهى دراسات مستفيضة يمكن وضعها فى مجلدات ويمكن للجامعات المصرية أن تنظم رحلات علمية سواء للطلاب أو الأساتذة.

وأوضح أن هناك ٣ الاف خريج موجودين فى شرق العوينات توفر لهم وزارة الزراعة جميع الإمكانات اللازمة وسيتم تدريبهم على الزراعة الصحراوية وسيتم نقلهم وتسليمهم منازل واراض فى توشكى باعتبارهم مدربين تدريبا عاليا.

واكد أن مجرى النيل فى مصر لا يتم استغلاله بصورة مثلى منها الملاحة الشهرية حيث لا يوجد تحديد مجرى ملاحى ويستغل بنسبة ٥٠٪ فقط والآن نفكر فى مشروع ضخم بتكلفة ٧٠٠ مليون جنيه لتحديد مجرى ملاحى يتم فيه عمل خرائط إرشادية وهناك بعض المستثمرين لديهم استعداد لتمويل هذا المشروع بشكل كامل نظير استقطاع مبلغ مالى من كل سفينة تستخدم الممر المائى.

وقال إن كمية مياه الصرف فى مصر تصل إلى مليار متر مكعب سنويا يمكن استخدامها فى بعض الزراعات بعد معالجتها، كما سيتم إعلان وتجديد لشبكات الرى والصرف البالغ عددها ١٥٠٠ محطة ونحن فى انتظار تمويل المشروع للبدء فى إحلالها وتجديدها.

وأضاف أن هناك دراسة لإنشاء قناطر جديدة عند إسنا ونجع حمادى بتكلفة مليارى جنيه.

وأكد الدكتور محمود ابوزيد أن مياة النيل جيدة ولا توجد بها نسب التلوث العالمية ونحاول جاهدين من اجل مواجهة المخالفات التى لا يمكن إيقافها إلا بالوعى وإن كان التلوث وخطره من أهم التحديات التى نواجهها.

وأوضح أنه سيتم تركيب شبكة للمياه بتكلفة ٥ مليارات جنيه وهناك ٥٠٠ مليون جنيه تكلفة تشغيل من المنتظر أن يتحملها المستثمرون فى توشكى.

وطالب الحاضرون بضروة الاهتمام بإدخال مناهج تتعلق بالتوعية بقضايا المياة من خلال المقررات الدراسية.

وقال الدكتور فاروق إسماعيل رئيس جامعة القاهرة الذى أدار الندوة باقتدار إن الوعى باهمية المياه كان موضوع اليوم حيث تتزايد أهميته لأسباب كثيرة على رأسها تلك الحقيقة الثابتة التى تقول إنه لا تناسب مطلقا بين الزيادة المطردة فى عدد السكان فى المنطقة والنمو فى مصادر المياة المتاحة فإن مصادر المياه ثابتة منذ فترة طويلة بينما يتضاعف عدد السكان كل فترة محدودة مما يؤدى إلى وجود نقص شديد فى المياه مع عشرينات القرن الحادى والعشرين مما يتطلب وضع استراتيجية شاملة تتضمن الأخذ بسياسة ثابتة محليا وإقليميا وداخليا وخارجيا بغية تحقيق عدة أهداف منها ضرورة البحث عن مصادر مياه إضافية بتطوير استعمال المياه الجوفية وإعادة استعمال مياه الصرف الصحى وتحلية مياه البحر واستمطار السحب وترشيد استعمال المياه فى المجالات الزراعية والصناعية، ووضع خطة طويلة الأمد لاستكمال إنشاء السدود فى أعالى النيل مع وضع الاتفاقيات التفصيلية الملائمة بين دول حوض النهر لضمان عدم المساس بالحقوق الثابتة لمصر فى حصيلة ماء النيل.

علاء ثابت



اتفاقية جديدة لتوزيع المياه بين دول حوض النيل

اجتماع وزارى لمناقشة مشروعات الدول الأعضاء العام القادم

كتب ـ ناصر فياض:

كشف الدكتور محمود أبوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية عن مشروع اتفاقية جديدة لتوزيع مياه نهر النيل بين دول الحوض طبقا لاحتياجات كل دولة والمشروعات المحلية التي تنفذها في مجالات الزراعة. توقع الوزير قرب انتهاء الدراسات الفنية بين مصر والسودان حول أولويات المشروعات التي تحتاج الي الموارد المائية باعتبار أن البلدين من دول المصب وتربطهما مشروعات ثنائية يهدف مشروع الاتفاقية الجديدة الي الاستفادة من طاقات نهر النيل المهدرة، وزيادة حصص الدول الأعضاء، والتعاون مع البنك الدولي وهيئات التمويل الدولية لاقامة مشروعات مشتركة لخدمة دول حوض النيل. اكد الوزير أن دول حوض النيل سوف تعرض مشروعاتها المستقبلية علي اجتماع مجلس وزراء المياه لدول حوض النيل والذي يعقد بالقاهرة أوائل العام القادم. من المقرر أن يعتمد الاجتماع التشكيل الجديد لمنظمة اليتكونيل. ومن المتوقع تأسيس آلية جديدة لمواجهة المتغيرات الجديدة بحوض النيل.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ / ١١ / ١٩٩٨

وزير الري:

مصر لا تفكر فى توصيل مياه النيل خارج حدودها

سدود أثيوبيا لا تؤثر على حصتنا من المياه

كتبت كريمة عبدالرازق:

أعلن الدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال والموارد المائية أمس ان موارد مصر المائية فى الوقت الحاضر محدودة بالنسبة لعدد السكان المتزايد. ويبلغ حصتها من مياه النيل ٥٥,٥ مليار متر مكعب، يذهب ٨٥٪ منها للزراعة والباقى مياه للشرب والصحة والملاحة النهرية. ويبلغ نصيب الفرد الآن حوالى ٢,٥ متر مكعب فى اليوم.. جاء ذلك فى ندوة المياه التى عقدت بجامعة القاهرة وحضرها د. فاروق اسماعيل رئيس الجامعة. وأكد ان مصر لا تفكر فى توصيل مياه النيل خارج حدودها.. وأن مصر أعدت خطتها للسياسة المائية حتى عام ٢٠١٧ واضعة فى الاعتبار احتياجات المشروع القومى لاستصلاح ٣,٤ مليون فدان فى توشكى وشرق العوينات وسيناء الى جانب مياه الشرب واحتياجات الصناعة.. وشدد الوزير على ضرورة تطبيق قوانين حماية النيل والمجارى المائية من التلوث وتنمية الوعى المائى من خلال برنامج قومى مشترك بين الحكومة والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية.. وعما يدور حول المياه وأثيوبيا قال الوزير: ان هناك تفهما كاملا بين القيادة السياسية فى كل من البلدين، وان السدود ما هى الا مشروعات صغيرة لا تؤثر فى حصتنا المائية. ونفى الوزير ان يكون للفيضان الأخير اى تأثير على جسم السد العالى. وان مفيض توشكى استوعب ٥ مليارات متر مكعب من مياه الفيضان..



المصدر : الأحـــــرار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٩ / ١١ / ١٩٩٨

وزير الاشغال والموارد المائية:

مصر لن تنقل مياه النيل خارج حدودها مهما كانت الأسباب

السماح للقطاعين الخاص والاستثمارى بإقامة مشروعات أعالى النيل

كتب ـ هانى المكاوى

اعلن الدكتور محمود ابوزيد وزير الاشغال والموارد المائية ان مصر لن تنقل مياه النيل الى خارج حدودها مهما كانت الاسباب وان الدولة مرتبطة باتفاقات وقوانين ملزمة مع دول حوض النيل يصعب التعدى عليها.

أكد الوزير ان السدود التى تقوم بانشائها اثيوبيا لا تؤثر على حصة مصر من مياه النيل.

وأشار ابوزيد الى ان هذه السدود صغيرة للغاية وتهدف لاقامة مشروعات كهربائية وتتم فى اطار التشاور مع مصر.

وأوضح وزير الاشغال فى لقائه بأساتذة وطلاب جامعة القاهرة أمس ان الدولة مقبلة على عجز شديد فى الموارد المائية بسبب ثبات حصتها من النيل.

وقال ان نصيب الفرد انخفض من المياه الى ٢,٥ متر مكعب يوميا مما يتطلب استخدام جميع الطاقات المتاحة للحد من هذه الأزمة فى المستقبل.

وطالب وزير الاشغال بسرعة تطبيق قوانين الرى والصرف وحماية البيئة وجميع التشريعات التى تحد من تلوث نهر النيل واساءة استخدام الموارد المائية. وأشار ابوزيد الى ان الوزارة اعدت خطة متكاملة لمواجهة متطلبات المشروعات الكبرى بتوشكى وسيناء وشرق العوينات من المياه بجانب احلال وتجديد جميع القناطر الكبرى على النيل باستثمارات تصل الى ٨,٥ مليار جنيه ويتم تنفيذها حتى عام ٢٠١٧.

وقال وزير الاشغال أن وزراء المياه بدول حوض النيل وافقوا على السماح للقطاع الخاص والاستثمارى باقامة مشروعات فى مجال المياه والكهرباء أعالى النيل للاستفادة من طاقات النهر المهدرة مشيرا الى ان نسبة الاستفادة من النيل لا تتعدى حاليا ٨٪ من طاقاته.

وأكد ابوزيد ان هناك تطورات ايجابية تساعد على استكمال مشروع قناة جونجلى جنوب السودان وأشار الوزير الى ان المرحلة الأولى من المشروع توفر ٢,٥ مليار متر مكعب لمصر والسودان.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩/١١/١٩٩٨

أبو زيد في جامعة القاهرة:

السدود الأثيوبية لاتؤثر على حصة مصر من مياه النيل

عجز كبير في مواردنا المائية ونصيب الفرد انخفض إلى ٥ر٢ متر مكعب يوميا

كتب عيسى عبدالباقى:

اعلن الدكتور محمود ابوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية ان السدود الاثيوبية لاتؤثر على حصة مصر من مياه النيل.

واشار الى ان هذه السدود صغيرة وتتم بالاتفاق مع الجانب المصرى اوضح الوزير ان هناك تفاهما مشتركا بين القيادة السياسية فى البلدين ويتم حاليا تنفيذ المشروعات المشتركة فى اطار تجمع التيكونيل وعددها ٢٢ مشروعا وافقت المؤسسات الدولية المانحة على تمويلها بـ ١٠٠ مليون دولار.

اكد ابوزيد ان حصة مصر من النيل محدودة تستهلك الزراعة حوالى ٨٥٪ منها والباقى لاغراض الشرب والصناعة والملاحة واشار الى ان الدولة مقبلة على ازمة فى مواردها المائية الى نصيب الفرد من المياه فى مصر انخفض الى ٥ر٢ متر مكعب يوميا.

وقال الدكتور محمود ابوزيد ان الوزارة اعدت خطة للسياسة المائية حتى عام ٢٠١٧ تضمن ادارة الموارد المائية المتاحة وادارة الاستخدام لتلبية احتياجات المشروع القومى لاستصلاح ٤ر٣ مليون فدان فى توشكى وشرق العوينات وسيناء وتوفير مياه الشرب والصناعة.

اشار وزير الاشغال فى حواره مع اساتذة وطلاب جامعة القاهرة امس الى ان هذه الخطة تعتمد على ثلاثة محاور رئيسية هى ترشيد استخدام المياه الموجودة حاليا واستخدامها بكفاءة عالية بكل القطاعات المستهلكة والتحكم فى مصادر التلوث التى توثر على برنامج اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والصحى وتنمية مصادر المياه المهدرة باعالى النيل بالتعاون مع دول الحوض من خلال المشروعات المشتركة التى اعدها المجلس الوزارى لدول حوض النيل وتشمل ٢٢ مشروعا جملة تكاليفها مائة مليون دولار تمولها مؤسسات دولية بالاضافة الى التعاون الثنائى بين مصر ودول حوض النيل وفتح المجال امام المستثمرين للقيام بمشروعات واشار ابوزيد الي ان دول الحوض لاتستغل سوى ٨٪ من مواردها المائية البالغة ٢١٥ مليار متر مكعب مؤكدا ان علاقة مصر طيبة بجميع دول حوض نهر النيل.

وقال ان الموارد المائية الممكن اتاحتها فى مصر حتى ٢٠١٧ لمواجهة مشروعات التوسع الافقى تحمل امكانيات هائلة حيث توفر قناة جونجلى فى مرحلتها الاولى حوالى ٢ مليار متر مكعب من المياه سنويا بجانب المياه

الجوفية السطحية العميقة بالوادى والدلتا والصحراء الغربية ومياه اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والصحى والمعالجة وتطوير الرى فى مساحة ٣ر٥ مليون فدان بتكلفة تبلغ ٦ر٩ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٧.

واشار د. ابوزيد الي ان برنامج تنمية خزانات المياه الجوفية السطحية والعميقة الذى تقوم به الوزارة فى مناطق جنوب الوادى والوادى الجديد وشرق العوينات وواحة سيوة والساحل الشمالى سيوفر حوالى ٣٦٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا ومشروعات قطاع الخزانات والقناطر الكبرى على نهر النيل وفروعه وتشمل احلال وتجديد قناطر نجع حمادى وتجديد ٦ محطات للرى والصرف بتكلفة ١ر٣ مليار جنيه سوف تقلل الفاقد المائى وتهدف الى زيادة الانتاجية الزراعية.

وطالب محمود ابوزيد بضرورة تطبيق قوانين حماية النيل والمجارى المائية من التلوث وكذلك قانون حماية البيئة وتدعيم الادارات القائمة عليها ماديا وتشريعيا.

واكد وزير الاشغال ان مصر لاتفكر ولن تفكر فى توصيل مياه النيل خارج مصر مشيرا الى ان سياسة مصر المائية هى استغلال كل قطرة من مياه النيل وقال ان مشروعات الرى الجديدة فى سيناء تستهدف استزراع مساحات قابلة للزراعة علاوة على ارتباط مصر مع دول حوض النيل باتفاقيات مشتركة تنظم مشروعات مياه النيل.

وقال ان هناك تفهما كاملا بين القيادة السياسية فى كما من مصر واثيوبيا وان السدود الاثيوبية مجرد مشروعات صغيرة على الروافد لا تؤثر فى حصتنا من المياه فى المستقبل.

واكد الدكتور فاروق اسماعيل رئيس جامعة القاهرة علي ضرورة وضع استراتيجية شاملة تتضمن الاخذ بسياسة ثابتة محليا واقليميا ودوليا لحل مشكلة المياه خاصة فى ضوء النمو السكانى المتزايد وثبات مصادر المياه واشار رئيس الجامعة الى ضرورة البحث عن مصادر مياه اضافية مثل المياه الجوفية واعادة استعمال مياه الصرف الصحى وتحليه مياه البحر وكذلك ترشيد استخدام المياه فى المجالات الزراعية والصناعية.

وطالب بوضع خطة طويلة الاجل لاستكمال انشاء السدود فى اعالى النيل بالاتفاق مع دول حوض نهر النيل لضمان عدم المساس بالحقوق الثابتة لمصر فى حصيلة مياه النيل.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ١١ / ١٩٩٨

الباز يفتتح مؤتمر المياه العربية

يفتتح د. اسامة الباز المستشار السياسى لرئيس الجمهورية المؤتمر السنوى الثالث لمركز دراسات المستقبل بجامعة اسيوط حول المياه العربية وتحديات القرن القادم.

يراس المؤتمر د. محمد رافت محمود رئيس جامعة اسيوط، ويناقش ١١ بحثا تشمل الابعاد السياسية والاستراتيجية لقضايا المياه فى المنطقة.. صرح بذلك الدكتور محمد ابراهيم كامل امين عام المؤتمر ومدير مركز دراسات المستقبل.



المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٢٠/ ١١/ ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فى المؤتمر الثالث لمركز دراسات المستقبل:

١١٠ أبحاث تناقش موقع المياه من الصراع العربى ـ الإسرائيلى

تحت رعاية الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى يفتتح الدكتور أسامة الباز مستشار الرئيس مبارك للشئون السياسية أعمال المؤتمر السنوى الثالث لمركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط تحت عنوان «المياه العربية وتحديات القرن الحادى والعشرين» والمقرر عقده فى الفترة من ٢٤: ٢٦ نوفمبر الحالى.

وصرح الدكتور محمد رافت محمود رئيس جامعة أسيوط ورئيس المؤتمر بأنه ستتم مناقشة ١١٠ أبحاث تشمل الأبعاد السياسية والاستراتيجية لقضايا المياه فى الشرق الأوسط وخصوصا موقع المياه فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى وفى مفاوضات السلام.

وأضاف الدكتور محمد رافت محمود أن المؤتمر سيناقش اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مجارى المياه الدولية لعام ١٩٩٧ وقانون الإنهيار الدولية والحماية القانونية لموارد المياه فى أراضى السلطة الفلسطينية فضلا عن قضايا النزاع على المياه بين تركيا وكل من سوريا والعراق والنزاع الموريتانى السنغالى على مياه نهر السنغال وتاثير الصراع فى منطقة البحيرات العظمى على الأمن المائى العربى وقال الدكتور محمد إبراهيم منصور أمين المؤتمر ورئيس مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط إن ١٨ دولة عربية ستشارك فى أعمال المؤتمر وتشمل الأبحاث بعض المشكلات المائية فى الخليج والجزيرة العربية واليمن والموارد المائية كمشكلة اقتصادية فى دول المغرب العربى وسبل ترشيد الموارد المائية المصرية فى ظل الطموحات التوسعية والمستقبلية وتهتم بعض الأوراق المقدمة بالأبعاد البيئية لقضايا المياه فى الوطن العربى والتطلع إلى استراتيجية عربية للأمن المائى العربى.

وقال الدكتور محمد إبراهيم منصور إنه من المنتظر أن يصدر عن المؤتمر وثيقة عربية تدعو إلى تنمية فرص التعاون وتنسيق السياسات المائية العربية وإعلان حملة قومية لترشيد استهلاك المياه ومكافحة الهدر والإسراف فى هذا المورد الطبيعى المهم.

علاء ثابت



المصدر : الأحـــــرار

التاريخ : ٢٢/١١/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر تبدأ أول جولة حوار مع إثيوبيا حول مياه النيل وإقرار السلام بالصومال

أديس أبابا - أ.ش.أ:

تبدأ غدا باديس ابابا الجولة الاولى من الحوار بين مصر وإثيوبيا حول العلاقات بين البلدين والدور المشترك فى إقرار السلام والاستقرار فى القرن الأفريقى.كان وزير الخارجية الإثيوبى شيوم ميسفين قد اتفق خلال زيارته للقاهرة فى ١٤ من اكتوبر الماضى مع عمرو موسى وزير الخارجية على إجراء مثل هذه الحوارات يراس وفد مصر بالحوار السفير إبراهيم حسن مساعد وزير الخارجية للشئون الافريقية ويضم سبعة من الخبراء الدبلوماسيين وممثلى الوزارات والمؤسسات المعنية بالعلاقات المصرية الإثيوبية بينما يراس الجانب الإثيوبى الدكتور تكيدا الو نائب وزير الخارجية. ومن أهم موضوعات الحوار بين الخبراء المصريين والإثيوبيين موضوع إنشاء منظمة لدول حوض النيل ويشكل موضوع استغلال مياه النيل والاستفادة من الكميات المهدرة من مياهه حجر الزاوية فى العلاقات المصرية الإثيوبية حيث تزايدت فى السنوات الأخيرة فى إثيوبيا الدعوة للمطالبة بإنشاء منظمة لدول حوض النيل العشر لتحقيق مصالح دول المنبع ودول المصب. والموضوع الثانى الذى يتوقع أن يشغل جانبا مهما من جولة الحوار بين خبراء مصر وإثيوبيا هو تحقيق المصالحة الوطنية بين الفصائل الصومالية المختلفة لوضع نهاية لمعاناة الشعب الصومالى.



العالم العربى يتحدى الجفاف!!

استنزاف موارد المياه يزيد من فجوة العجز الغذائى

المنطقة العربية هى الاكثر جفافاً على مستوى العالم.. لذا فإن الاتجاه صوب تحقيق الأمن المائى العربى يفرض نفسه ليكون بحق قضية القرن الحادى والعشرين بعد ان ازدادت حدة تحذيرات الخبراء من خطورة مشكلة استنزاف الموارد المائية العربية وتفاقم مشكلات التلوث. والاخطر من ذلك ان المياه اصبحت تشكل وسيلة من وسائل الضغط السياسى على البلدان العربية لتحقيق اهداف ومصالح غير مائية، وخاصة لو علمنا ان تلك القضية تلعب دورا كبيرا فى الصراع العربى الاسرائيلى. وبالرغم من تعدد المراكز البحثية التى ناقشت ابعاد قضية الموارد المائية العربية فإن الانظار تتجه الآن لقلب الصعيد المصرى حيث يتم الاعداد لاضخم ملتقى عربى ودولى لمناقشة قضية المياه من جميع جوانبها من خلال المؤتمر السنوى الثالث لمركز دراسات المستقبل بجامعة اسيوط الذى يقام بعنوان المياه العربية وتحديات القرن الحادى و العشرين اعتبارا من غد «الثلاثاء» ليؤكد الدور التنويرى لتلك الجامعة التى تصدت خلال العامين الماضيين لعقد مؤتمرين احدهما عن التدس والأخر عن السوق العربية المشتركة ويفتتح المؤتمر الجديد د. اسامه الباز مستشار رئيس الجمهورية ويرعى المؤتمر د. مفيد شهاب وزير التعلم العالى

الدكتور محمد رأفت محمود رئيس الجامعة الذى نجح فى تحقيق المعادلة الصعبة بأن تكون الجامعة مثالا نموذجيا للانضباط والتفوق العلمى نجح مرة أخرى فى ان تكون الجامعة عنصر اشعاع لحل مشاكل الوجه القبلى الذى عانى طويلا التخلف الانمائى والحضارى يقول انه قد آن الاوان للكشف عن مواضع الضعف والقوة فى عالمنا العربى والسعى لتحقيق التعاون المنشود لكى تحتل بلادنا العربية المكانة المرموقة التى تستحقها فى ظل العولمة والتكتلات الدولية العملاقة.

اما الدكتور محمد ابراهيم منصور رئيس مركز دراسات المستقبل بجامعة اسيوط فقد اكد كثافة المشاركة العربية فى هذا المؤتمر وأن المركز سوف يتبنى عقد المزيد من اللقاءات التى تتناول القضايا المطروحة فى هذه الاونة مثل مشروع تنمية جنوب الوادى واتفاقيات الشراكة مع أوروبا وضرائب الاغراق والعولمة ومستقبل الثقافة العربية ومصر وخياراتها القومية والاقتصاد المصرى والدخول إلى الاسواق وخصخصة البنوك المصرية فى ضوء الازمة الاسيوية ومصر فى عيون العرب وغيرها من الموضوعات.

الاستنزاف الجائر

صفحة «اقتصاديات عربية» رصدت أهم الاتجاهات المطروحة من خلال اوراق العمل فى المؤتمر حيث قدم الدكتور برهان الدجانى الامين العام للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ورقة بعنوان المياه فى البلاد العربية بين حواجز الندرة وتحديات التنمية الزراعية والتى تشير الى ان العجز فى المياه اللازمة للزراعة هو القضية الاكثر إلحاحا امام البلاد العربية بسبب تصاعد استخدام المياه باكثر من المنسوب السنوى وأدى تناقص المياه الى تزايد استنزاف الابار الجوفية باكثر من قدرتها على التجدد. وتشير الورقة الى ان الزراعة فى البلاد العربية تستهلك ما بين ٨٠ ـ ٩٠٪ من الموارد المائية المتاحة بينما يتزايد الضغط لتحويل استخدام المياه إلى الاحتياجات المنزلية والصناعية فى ظل تناقص كبير فى مجمل الموارد المائية المتاحة. ولو لم تحدث تطورات مهمة فى السياسات المائية وفى ادارة المياه بكفاءة عالية وايجاد مصادر جديدة فإن العجز فى المياه سيمثل عقبة اساسية تجاه امكانيات التنمية المستدامة فى البلاد العربية. وتشير الدراسة الى ان الارتفاع النسبى واستهلاك الزراعة من المياه فى ظل الندرة المائية يضع مستقبل الزراعة فى البلاد العربية امام تحديات عديدة خصوصا مع استمرار العجز الغذائى فى السلع الغذائية الرئيسية ويعبر استمرار ارتفاع قيمة الواردات الزراعية العربية عن عجز حقيقى فى المياه كما يعبر عنه بصورة خاصة حجم الواردات من الحبوب. وفى عام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ استوردت البلاد العربية اكثر من ٣١٪ من واردات العالم من القمح وأكثر من ١٨٪ من التجارة الدولية فى الحبوب وتطالب الدراسة بتأسيس مركز علمى عربى للابحاث الخاصة بتنمية المياه من أجل ايجاد فرص جديدة لتطوير مصادر المياه مثل تكنولوجيا عمليات تحلية مياه البحر وخفض تكلفتها وكذلك اصلاح السياسات المائية وتوظيف الموارد المائية اللازمة لمشاريع المياه وإدخال نظم الرى الحديثة وإحداث شبكة عربية للمعلومات بالاستشعار عن البعد لرصد أوضاع المياه وتعميق التعاون العربى المشترك.

استراتيجية عربية

اما الدكتور عبد الوارث محمد من جامعة الوادى الجديد فإنه يطالب فى ورقته بوضع استراتيجية عربية للحفاظ على المياه العذبة ولابد من تضافر الجهود للمحافظة عليها من التلوث والبخر والهدر. ويرى أن الاستهلاك الحالى لسكان العالم العربى يبلغ نحو ١٥٠ مليار متر مكعب يتوقع ان يصل استهلاكهم فى عام ٢٠٢٥ إلى نحو ٣١٠ مليارات متر مكعب سنويا وهذا يعنى وجود فجوة مائية تبلغ نحو ١٦١ مليار متر مكعب يجب البحث فى تدبيرها من الان. وحتى نستطيع تدبير هذه الاحتياجات المائية فى منطقة جافة حيث تشير معظم الابحاث إلى زيادة معدل الجفاف مع المتغيرات المناخية وبخاصة فى العروض المدارية ١٧ فإن الدراسة التى اعدها الباحث بعنوان «الاحتياجات المائية فى الوطن العربى عام ٢٠٢٥» تتجه نحو ٣ محاور هى: أولا الاتجاه نحو تكنولوجيا تحلية مياه البحر فى أربع مناطق هى الخليج العربى وساحل عمان والبحر العربى ثم البحر الاحمر وخليج السويس ثم البحر المتوسط ثم المحيط الاطلسى مع ملاحظة ضخامة تكلفة ذلك حيث تصل تكلفة تحلية المتر المكعب الواحد إلى ٦ دولارات. وثانيا مطلوب المحافظة على نوعية المياه المستخدمة حاليا من الانهار والمياه الجوفية لأن تلوث هذه المياه يعنى نقص المعروض من الموارد المائية وثالث هذه المحاور ترشيد استخدام المياه فى القطاعات المختلفة مما يساعد فى التقليل من الفجوة المائية.

نحتاج ٨٠٨ مليار متر فى مصر

وحتى فى مصر فإن المشكلة المائية تتبلور فى أن متوسط نصيب الفرد فى السنة من المياه المتاحة حاليا يبلغ حوالى ١٠٠٠ متر مكعب وهو حد الفقر فى مسافات المياه بعد ان كان ١٢٣٠ متر مكعبا فى عام ١٩٩٠. هذا ما تضمنته ورقة العمل المقدمة من د. ثناء أبراهيم خليفة ود. اشرف كمال عباس الباحثين بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى حيث تشير دراستهما إلى أن النيل هو المصدر الرئيسى للعرض المائى فى مصر حيث تمثل مياهه حوالى ٩٣,٧٪ من اجمالى الموارد المتاحة ويلى ذلك المياه الجوفية والأمطار. ويبلغ اجمالى الموارد المائية المتاحة فى مصر حاليا حوالى ٦٤,٣ مليار متر مكعب ويبلغ اجمالى الموارد المائية المستقبلية فى مصر حوالى ١٩,٨ مليار متر مكعب.

ولتحقيق التوازن بين متطلبات السكان من الغذاء فى المستقبل وبين الانتاج الزراعى حيث يتوقع ان يصل عدد السكان



الى حوالي ٧٥.٦ مليون نسمة مع عام ٢٠٠٥ لذا فان الامر يتطلب زيادة المساحة المزروعة حتى الى ٢.٢ مليون فدان عن طريق زيادة استصلاح الاراضي الجديدة. وبفرض ان متوسط الاحتياج المائي للفدان حوالي ٤ الاف متر مكعب فإن الامر يتطلب توفير موارد مائية تقدر بحوالي ٨.٨ مليار متر مكعب تقريبا

الصراع العربي الاسرائيلي

ينبه الدكتور عبد العاطي محمد مساعد رئيس تحرير الاهرام إلى زاوية مهمة في قضية المياه - في ورقة تقدم بها للمؤتمر - من حيث ان تلك القضية تحظى بأهمية كبيرة في مسيرة الصراع العربي الاسرائيلي وترتبط بمسيرة الصراع على المياه بشدة الخلاف بين العرب وإسرائيل فقد كانت الحاجة إلى المياه من اسباب التوسع الاسرائيلي في الاراضي العربية وكانت خطط اسرائيل لتحويل مياه نهر الاردن عام ١٩٥٩ هي الانذار الذي نبه العرب إلى خطورة التوسع الاسرائيل، يضاف الى ذلك الجوانب الاقتصادية والسياسية الاخرى من ان عامل الندرة الذي يتسم به وضع المياه يمثل سببا رئيسيا من اسباب تناقض المصالح العربية وإسرائيل كما ان المياه تشكل جانبا من رؤية كل طرف (العرب وإسرائيل) في مفاوضاتهما لحل الصراع العربي الاسرائيلي سلميا.

ويرى الدكتور عبد العاطي ان قضية المياه لن تحل قبل تحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة وأن الاتفاقيات المرحلية لن تصلح في معالجة قضية المياه بين العرب وإسرائيل بل يتعين حلها بشكل جماعي ضمن حل دائم الصراع العربي - الاسرائيلي يطرح حقوقا متوازنة بين الطرفين ويضمن

وقف المخطط التوسعي الاسرائيلي في مجال المياه

وليست قضية المياه مسألة شائكة في الصراع العربي الاسرائيلي فقط وإنما يكشف لنا عبد العظيم حماد مساعد رئيس تحرير الاهرام - في ورقته للمؤتمر - عن أن حقائق الجغرافيا متضافرة مع التطورات السياسية قد شاءت ان يكون الخلاف المعلن بين كل من سوريا والعراق من ناحية وبين تركيا من الناحية الاخرى حول مياه الفرات وبين العراق وتركيا حول مياه دجلة فصلاً من فصول رواية طويلة من الخلافات السياسية العديدة بين هاتين الدولتين وبين جارتهما الشمالية التي ينبع منها النهران كما شاءت التطورات السياسية الحديثة في منطقة القرن الافريقي وإقليم البحيرات العظمى الذين تأتي منهما مياه النيل ان تنذر بمخاطر ليس اقلها وقف العمل في مشروع قناة جونقلي بسبب الحرب في جنوب السودان.

ويصل حماد للقول بأن المياه يمكن في لحظة معينة من تطورات الصراع ان تستخدم اداة للضغط على الاطراف العربية لتحقيق اغراض ومصالح غير مائية اي غير مرتبطة مباشرة بالاحتياجات المائية لتلك الاطراف الضاغطة على ان يكون واضحا منذ البداية ان استخدام المياه اداة للضغط السياسي لا ينحصر فقط في النمط الشائع حاليا وهو قيام دول المنابع بالحد من تدفق المياه إلى دول المصبات والدول الوسيطة في أحواض الانهار ولكن استخدام المياه اداة سياسية يمكن ايضا أن يتمثل في الاغراء بتزويد الاخرين بها مثلما تحاول تركيا ان تفعل بمشروعها المسمى خط أنابيب مياه السلام كما ان هناك نمطا ثالثا من استخدام المياه اداة في الصراع السياسي هو المطالبة بحصص اضافية منها او المطالبة بحصة لم تكن موجودة اصلا مثلما حاولت اسرائيل ادراج مطلبها بحصة من مياه النيل في المفاوضات متعددة الاطراف في الشرق الاوسط



المصدر : الأهـــرام

المدار للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/١١/١٩٩٨

وثيقة عربية لتنسيق السياسات المائية

يصدر عن مؤتمر المياه العربية وتحديات القرن العشرين وثيقة عربية تدعو إلى تنمية فرص التعاون وتنسيق السياسات المائية العربية وإعلان حملة قومية لترشيد استهلاك المياه ومكافحة صور الهدر والإسراف فى هذا المورد الطبيعى المهم، وسوف يناقش المؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مجارى المياه الدولية لعام ١٩٩٧ وقانون الانهار الدولية والحمايه القانونية لموارد المياه في أراضى السلطة الفلسطينية، فضلا عن قضايا النزاع على المياه بين تركيا وكل من سوريا والعراق والنزاع الموريتانى السنغالى على مياه نهر السنغال وتأثير الصراع فى منطقة البحيرات العظمى على الأمن المائي العربى . وتشمل الأبحاث المقدمة للمؤتمر بعض المشكلات المائية فى الخليج والجزيرة العربية واليمن، والموارد المائية كمشكلة اقتصادية فى دول المغرب العربى وسبل ترشيد الموارد المائية المصرية فى ظل الطموحات التوسعية المستقبلية . وتهتم بعض الأوراق المقدمة بالأبعاد البيئية لقضية المياه فى الوطن العربى والتطلع إلى استراتيجية عربية للأمن المائى العربى . ويشارك فى المؤتمر باحثون ومفكرون ومختصون فى قضايا المياه من ١٨ دولة عربية . ويعقد المؤتمر بمقر مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط



المصدر : الأهـــرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ / ١١ / ١٩٩٨

في افتتاح مؤتمر تحديات المياه العربية:

تأييد للرئيس مبارك من المشاركين في المؤتمر لدوره في دعم القضايا العربية

بعث المشاركون في المؤتمر السنوى الثالث «المياه العربية وتحديات القرن الحادى والعشرين المنعقد بجامعة اسيوط ببرقية تايید الى الرئيس حسنى مبارك رئيس الجمهورية اعربوا فيها عن تقديرهم للمساعى المستمرة التى يبذلها الرئيس لتحقيق مصالح الامة العربية واعلن اعضاء المؤتمر من الدول العربية الشقيقة عن اعتزازهم بمصر وما تنعم به من استقرار ومايسودها من تسامح ويدركون أن محاولات ابتزازها والتحريض عليها بدعاوى الفتنة الطائفية واضطهاد الاقباط لن تصرفها عن التمسك بمواقفها القومية فى جمع شمل الامة العربية لمواجهة تحديات المستقبل.

واكد الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية ان قضية المياه التى يناقشها المؤتمر فى رحاب جامعة اسيوط ما هى الا قضية استراتيجية عربية لها أبعاد امنية اقتصادية علاوة على كونها مسألة حياتية لشعوب امتنا العربية حيث تقع معظم اراضيها فى المناطق الجافة وشبه الجافة وتسودها حالات الجفاف والتصحر وان اكثر الاراضى العربية مصادرها المائية حوالى ٥٠٪ تاتى من خارج اراضيها جاء ذلك فى الكلمة التى القتها الدكتورة نادرة محمد ضياء مديرة الادارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية وقالت ان الامن الغذائى والامن المائى توءمان يشكلان ركيزة لتعزيز القرار السياسى ودعامة للأمة القومى نظرا لطبيعة الموقع الاستراتيجى للأمة العربية .. واشارت الى ان الوطن العربى يعانى من ضغوط شديدة على الموارد المائية المتاحة وفقا للتقرير الاقتصادى العربى الموحد الذى يشمل ١٠٪ من مساحة العالم و٥٪ من سكانه وان الموارد المائية تحظى باكثر من ٥٪ من الموارد المائية العذبة المتجددة فى العالم وطالبت بترشيد استخدامات المياه عن طريق ادخال نظام الرى الحديث وتحسين الشبكات مما يؤدى الى وفرة تصل الى ٢٢٪ من المياة المستخدمة فى الرى وفى كلمة الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى والتى القاها الدكتور سامى الفيلالى نائبا عنه قال ان المياه العربية تعد من أهم القضايا الرئيسية فى مجال التنمية الزراعية والتى تسهم فى تعزيز بنية الاقتصاد القومى وتتيح له المجال لأن يقف قويا امام كافة التحديات العالمية ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين، وأشار الى ان العلماء والخبراء المختصين المشاركين فى هذا المؤتمر لبحث ومناقشة المحاور المتعلقة بمشكلة المياه فى الوطن العربى لابد من إيجاد صيغ أكثر ملاءمة لتحقيق الاستغلال الأمثل لجميع الموارد العربية المتاحة وأكد الدكتور محمد رأفت محمود رئيس جامعة اسيوط ورئيس المؤتمر بأن الهدف من المؤتمر هو مناقشة أزمة المياه والاحساس بالمسئولية تجاه ذلك حيث تلعب عوامل كثيرة دورا هاما فى ازمة المياة واهمها ندرة المياه وانخفاض حصة الفرد من الموارد المائية المتجددة بسبب معدلات النمو السكانى المرتفعة فى الاقطار العربية فاذا كان عدد سكان الوطن العربى قد بلغ ٢٦٠ مليونا عام ١٩٩٥ فانه من المتوقع أن يزيد هذا العدد فى عام ٢٠٠٠ الى ٢٩١ مليونا وفى عام ٢٠٢٥ سيرتفع الى ٤٩٣ مليونا وهذا يحدث تزايد فى أعباء الاقطار العربية فى المستقبل وخصوصا فى ميدان الامن المائى وقال الدكتور محمد رجائى الطحلاوى محافظ اسيوط ان وثيقة مصر للقرن الحادى والعشرين تحتوى على بيانات واحتياجات مصر الحالية من المياه وتبلغ ٦٣.٩ مليار م٣ فى العام تاخذ منها ٥٥.٥ مليار م٣ من مياه النيل والباقى من اعادة استخدام الصرف الزاعى والمياه الجوفية والجوفية العميقة ومن المتوقع زيادة حجم الموارد المائية بنحو ١٠.٧ مليار م٣ يقابلها استخدامات تقدر بنحو ١٠ مليارات م٣.

أسيوط: علاء ثابت
سمير عبدالرحيم



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات · التاريخ : ٢٦ / ١١ / ١٩٩٨

مؤتمر المياه العربية بجامعة أسيوط يحذر من تفاقم أزمة المياه فى العالم العربى

الدول العربية تقع جميعها تحت حزام الفقر المائى

أسيوط. من عبد الناصر عارف ومحمد الدردير:

حذر مؤتمر المياه العربية وتحديات القرن المقبل المنعقد بجامعة اسيوط من تفاقم أزمة المياه فى الوطن العربى فى المرحلة المقبلة، مما يعرقل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة التوسع الزراعى والعمرانى فى الدول العربية.

وقال الدكتور ضياء الدين القوصى نائب رئيس المركز القومى لبحوث المياه: إن نصيب الفرد من المياه فى مصر انخفض إلى اقل من ١٠٠٠ متر مكعب سنويا، مما يدخل مصر فى حزام الفقر المائى، مشيرا إلى ضرورة تنمية الموارد المائية والاستغلال الأمثل للمتاح منها عن طريق تقليل الفاقد وزيادة كفاءة استخدام مياه الأمطار، حيث يقدر إجمالى مياه الأمطار على مصر سنويا بحوالى ١.٨ مليار متر مكعب سنويا، لا يستفاد إلا بحوالى ١٠٪ منها فقط.

واكد ضرورة استخدام تكنولوجيا الرى الحديثة فى الزراعة المصرية، حيث يستحوذ رى الأراضى الزراعية فى مصر على ما يزيد على ٨٠٪ من الميزانية المائية للبلاد.

وحدد الدكتور القوصى استراتيجية استخدام المياه فى مصر، قائلا إنها تتضمن المحافظة على الموارد المائية الحالية وتنميتها وتدبير موارد مائية إضافية، وترشيد استخدام المياه فى الأغراض المختلفة و المحافظة على نوعية المياه والحد من تلوثها.

وطالب الدكتور مغاورى دياب نائب رئيس جامعة المنوفية وأستاذ الجيولوجيا والمياه الجوفية بضرورة وضع الخطط والبرامج التنفيذية العملية لزيادة الموارد المائية فى الوطن العربى، محذرا من أنه إذا استمر الوضع كما هو عليه، فإن خطط التنمية فى الوطن العربى ستكون مهددة، وقال إنه يجب وضع الحلول العلمية لزيادة كفاءة استخدام موارد المياه الجوفية فى الدول العربية، وتشجيع الأبحاث فى استخدام وتحلية مياه البحر بأسلوب اقتصادى وبتكلفة منخفضة، مشيرا إلى أن ازمة المياه العربية لا ترجع كلها إلى اسباب وصراعات سياسية فحسب، وإنما يلعب العنصر الاقتصادى والعلمى دورا مهما فى حلها، وناشد مركز دراسات المستقبل بجامعة اسيوط بتبنى الخطط والحلول العملية والعلمية لحل مشكلات المياه فى العالم العربى.

وتناول الدكتور ناصر عبدالله العولقى وزير الزراعة والثروة السمكية الأسبق باليمن ورئيس جامعة «إب» اليمنية، ازمة المياه فى اليمن، محذرا من أنها ستكون اكثر حدة فى المستقبل القريب، ليس بسبب الزيادة السكانية فقط ولكن نتيجة لزيادة استهلاك الفرد من المياه، والتوسع فى الإنتاج الزراعى خاصة «القات» الذى يستهلك حاليا اكثر من ٢٥٪ من المياه الجوفية المستخرجة سنويا.

وعن أزمة المياه فى دول مجلس التعاون الخليجى، قال الدكتور على راضى حسنين الباحث بمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية: إن مشكلة المياه فى دول الخليج العربى لها خصوصية تتمثل فى قلة مواردها المائية الجوفية، وعدم وجود مصادر مائية سطحية، مما يحتم على هذه الدول إقامة مشروعات لنقل المياه من مناطق نائية عبر مسافات طويلة بواسطة خطوط الأنابيب، مما يزيد من التكلفة الاقتصادية للمياه، واشار - فى هذا الصدد - إلى مشروعين، الاول الاتفاق المبدئى بين إيران وقطر، والذى بمقتضاه تمد إيران قطر بالمياه العذبة عبر أنبوب يمتد بين ضفتى الخليج، وتبلغ تكلفته ١٣ مليار دولار، والمشروع الثانى هو مشروع انابيب السلام الذى بمقتضاه تمد تركيا بلدان الجزيرة العربية والخليج بالمياه العذبة، وتصل تكلفته إلى ٢١ مليار دولار ويغطى ٢٥٪ فقط من احتياجات مياه الشرب فى بلدان الخليج بتكلفة تبلغ ثلث تكلفة تحلية مياه البحر.

ونبه المؤتمر إلى ضرورة الاهتمام بقضية



المياه فى مفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، وجعلها محورا رئيسيا فى اتفاقيات السلام المزمع توقيعها فى عملية التسوية النهائية، وأشار السفير محمد صبيح ممثل فلسطين الدائم بجامعة الدول العربية إلى أن إسرائيل تهدف إلى السيطرة على جميع الموارد المائية فى الأراضى الفلسطينية، واتخاذها ورقة سياسية للضغط على الدول العربية المجاورة، وإجبارها على الدخول فى مشروعات للتعاون المائى.

وقال الدكتور محمد رأفت محمود رئيس الجامعة ورئيس المؤتمر لـ «الأهرام» إن جامعة اسيوط أخذت على عاتقها دراسة المشكلات المستقبلية والتحديات التى تواجه العالم العربى فى القرن المقبل ووضع الحلول المناسبة لها، التى يقدمها الخبراء والمتخصصون فى جميع أنحاء العالم العربى، إيمانا بدور الجامعة فى الإسهام فى حل المشكلات الملحة والمستقبلية بما تمتلكه من خبراء وخبرات، مشيرا إلى إنشاء عدد كبير من المراكز البحثية والعلمية فى الجامعة التى تقدم الاستشارات العلمية والفنية لجميع الهيئات الحكومية لتكون جامعة أسيوط رائدة فى هذا المجال، وذلك تنفيذا لتوجيهات الرئيس حسنى مبارك بجعل الجامعات مراكز بحوث تسهم فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

توصيات مهمه لمؤتمر المياه العربي بجامعة اسيوط

انشاء منظمة عربية لتنمية الموارد المائية .. واتفاقيات لاقتسام موارد المياه

أسيوط من ـ عبد الناصر عارف ومحمد الدردير:

د. محمد رأفت محمود

د محمد ابراهيم منصور

اكد مؤتمر المياه العربية وتحديات القرن القادم فى ختام اعماله امس بجامعة اسيوط برئاسة الدكتور محمد رافت محمود رئيس الجامعة اهمية تنسيق السياسات المائية العربية وبحث انشاء منظمة عربية لموارد المياه على غرار المنظمات العربية للتنمية الزراعية والتنمية الصناعية بهدف تنمية الموارد المائية على مستوى الوطن العربى.

وحذر المؤتمر من المخاطر والتعقيدات بين دول الجوار الجغرافى فى المنطقة العربية ودعا الى اغتنام فرص التعاون الاقليمى من اجل تعظيم المنافع المشتركة لموارد المياه بالمنطقة والبحث عن موارد جديدة وبدائل لسد العجز المائى فى نطاق المنطقة.

وصرح الدكتور محمد ابراهيم منصور أمين عام المؤتمر بأن المؤتمر خلص الى عدة توصيات مهمة هى ترشيد استخدام الموارد المائية وتعظيم العائد الاقتصادى المترتب على الاستخدام غير الرشيد للمياه على كافة المستويات وتنمية الوعى والثقافة المائية للمواطن العربى. وفيما يتعلق بالجوانب الزراعية اوصى المؤتمر باستخدام [illegible] ومحاصيل اقل شراهة للمياه، واعادة النظر فى التركيب المحصولى باختيار محاصيل تتفق مع ندرة الموارد المائية المتاحة فى المنطقة العربية والبدء فى استخدام تقنيات حديثة لتحلية مياه البحر فى المنطقة العربية. وحول قضية المياه فى الاراضى العربية المحتلة أوصى المؤتمر ضرورة ان تتضمن اتفاقيات السلام رفع يد اسرائيل عن مصادر المياه فى اراضى السلطة الفلسطينية، وضرورة تنمية موارد المياه والتعاون مع سوريا والاردن وفلسطين فى المستقبل. ودعا المؤتمر الى تولى الجامعة العربية رعاية انشاء منظمة عربية للموارد المائية لعمل نوع من التنسيق العربى للحد من الاخطار المصاحبة لازمة المياه فى القرن المقبل. كما اوصى المؤتمر بتنمية علاقات التعاون العربى الافريقى ودعم التوجهات العربية نحو افريقيا والمساهمة فى حل المشكلات السياسية والاقتصادية فى القرن الافريقى وحوض النيل، والمساعدة على تحقيق الاستقرار والامن فى هذه المناطق.



فى ختام أعماله:

مؤتمر أسيوط يحذر من أطماع إسرائيل فى المياه العربية

فيما وصف بانه المؤتمر العربى الوحيد الذى استطاع ان يضع النقاط على الحروف فى واحدة من اهم القضايا التى تشغل بال المجتمع العربى فى السنوات الاخيرة، فقد ناقش المؤتمر السنوى الثالث لمركز دراسات المستقبل بجامعة اسيوط تحت عنوان «المياه العربية وتحديات القرن الحادى والعشرين» ١٠٠ بحث علمى وفكرى حول هذه القضية المهمة.

وقد حذر المؤتمر الذى شارك فيه ١٦٠ مفكرا وعالما من ١٨ دولة عربية من اطماع إسرائيل فى الهيمنة على المياه العربية وخاصة فى الاراضى الفلسطينية.

واتفق الجميع على اهمية العمل الجاد على ترشيد استهلاك المياه خاصة وان الوطن العربى يعد من المناطق الفقيرة فى المياه وتوصف بانها تحت الفقر المائى.

وأعلن الدكتور محمد رأفت محمود رئيس جامعة اسيوط ان المؤتمر طالب باحترام الحقوق التاريخية الثابتة للدول المتشاطئة فى احواض الانهار الكبرى والالتزام بالاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولى ومبادئ حسن الجوار والتعاون الاقليمى واللجوء إلى الجوار والتفاوض والدبلوماسية الوقائية فى حل المنازعات حول المياه.

واضاف الدكتور محمد رأفت محمود ان المؤتمر رفض الافكار الجديدة الداعية إلى تسعير المياه لما تنطوى عليه من اضرار بمعايير العدالة، والكفاءة ومايمكن ان تقود اليه من تداعيات سياسية خطيرة وتحمله من تهديد لحقوق ثابتة ومستقرة وبما فيها من تعارض مع ثقافة الامة وتقاليدها الحضارية.

واكد تنمية علاقات التعاون الافريقى ودعم التوجهات العربية نحو افريقيا والمساهمة فى حل المشكلات السياسية والاقتصادية فى القرن الافريقى وحوض النيل والمساعدة على تحقيق الاستقرار والأمن فى هذه المناطق التى تمتلك البوابة الخلفية للنيل والفهم الكامل لطموحات التنمية فى دول المنبع الافريقية وهى طموحات ترتهن بالعمل المشترك لتنمية موارد نهر النيل فى ظل مشاريع مشتركة لحزمة الاستثمار المائى والعمل على دمج اثيوبيا كعضو دائم فى تجمع يضم دول الحوض.

وقال الدكتور محمد ابراهيم منصور رئيس مركز دراسات المستقبل ان المؤتمر اكد اهمية استحداث اليات جديدة سياسية أو قانونية لفض المنازعات التى تنشأ بين العرب ودول الجوار الجغرافى حول اقتسام الموارد المائية ومن قبيل ذلك ضرورة حث تركيا على توقيع اتفاقيات مائية مع العراق وسوريا اسوة باتفاقات تقاسم المياه التى وقعتها مع جيرانها الاخرين: اليونان وبلغاريا وإيران وروسيا طبقا لمعاهدة لوزان ١٩٢٣ وحملها على الاعتراف بحقوق البلدين العربيين فى نصيب عادل من مياه دجلة والفرات.

واضاف الدكتور محمد ابراهيم منصور ان المؤتمر طالب بتنسيق المواقف العربية فى المنظمات الاقليمية والدولية المعنية بالمياه واستثمار الوجود العربى فى منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامى للتأثير فى مواقف دول الجوار الجغرافى ذات الصلة بالمياه العربية لاسيما اثيوبيا وتركيا والسنغال.

وأشار الدكتور محمد ابراهيم منصور إلى ان المشاركين فى المؤتمر طالبوا بمساندة السلطة الفلسطينية فى مطالبها العادلة بشأن ادارة مواردها المائية فى الاراضى الفلسطينية وبسط حقوق السيادة على ماتحت ايديها من ماء وأرض والضغط على إسرائيل لتنفيذ القرارات المتعلقة بحقوق الفلسطينيين فى المياه فى اراضى السلطة الوطنية وتأكيد حقوق الفلسطينيين فى مياه حوض الاردن واحواض المياه الجوفية فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

ودعا المؤتمر إلى تاسيس هيئة علمية عربية تقوم بتكوين قاعدة للبيانات حول موارد المياه واستخداماتها وتعمل على تشجيع البحث العلمى والتكنولوجى فى مجال تنمية الموارد المائية والبحث عن بدائل جديدة لهذه الموارد وتوفير تقنيات اكثر واقل تكلفة للحصول عليها والعمل على ترشيد الاستخدامات الزراعية لمياه وتجنب الاسراف والهدر من خلال الالتزام بالمقننات المائية لكل محصول من المحاصيل وتوعية المزارعين بضرورة التقيد بها وتبطين قنوات الرى لمنع تسرب المياه.

علاء ثابت
سمير عبد الرحيم



المصدر : الأحـــــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/١١/١٩٩٨

المؤتمر العربي للمياه في ختام جلساته

إستراتيجية جديدة لمواجهة الأطماع الإسرائيلية فى مياه النيل

كتب عادل حافظ:

حذر المؤتمر العربي للمياه في ختام اعماله امس بأسيوط من خطورة الافكار الجديدة التي تدعو الي تسعير المياه وماتهدف اليه من تداعيات سياسية خطيرة

اكد المؤتمر ان هذه الافكار تخل بالسلام الاجتماعي وتهدد الحقوق الثابتة والمستقرة وتتعارض مع تقاليد وثقافة الدول العربية. طالب المؤتمر باحترام الحقوق التاريخية للدول المتشاطئة في احواض الانهار الكبري والالتزام بالاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي ودعم التوجهات العربية نحو افريقيا وحل المشكلات في القرن الافريقي وحوض النيل.

اوصي المؤتمر بضرورة استحداث الية جديدة لفض المنازعات التي تنشأ بين العرب ودول الجوار وحث تركيا علي توقيع اتفاقية مائية مع العراق وسوريا ودعم الموقف المصري الخاص بتجنيب مياه النيل المباحثات متعددة الاطراف والمنبثقة عن مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية وسد الذرائع امام المحاولات الاسرائيلية لمناقشة مياه النيل في هذه المباحثات

دعا المؤتمر الي انشاء هيئة عربية تقوم بتكوين قاعدة للبيانات للموارد المائية

واستخداماتها والبحث عن بدائل جديدة لهذه الموارد ومساندة فلسطين في مطالبها بالسيطرة علي مواردها المائية في الضفة الغربية وغزة.

اشار المؤتمرالي الاسراع في ايجاد استراتيجية عربية للمياه تتبناها منظمة متخصصة تكون مسئوليتها ادارة الموارد المائية العربية والتنسيق في اية مفاوضات بهذا الشأن ومواجهة اية اخطار تهدد الحقوق العربية في المياه.

كما طالب المؤتمر بالتوسع في استخدام الموارد المائية غير التقليدية من تحلية لمياه البحر ودراسة امكانية انخفاض تكاليفها والتوسع في استخدام مياه الصرف الصحي والزراعي بعد المعالجة والاهتمام بالآثار البيئية الخطيرة المترتبة علي نقص المياه واستنفاد المخزون الجوفي وايجاد نظام للانذار المبكر بمخاطر التغيرات والكوارث البنية

اكد المؤتمر علي اهمية الاستخدام الامثل للمياه العربية المتاحة حاليا واتباع القواعد الاقتصادية في استخدامات المياه الجوفية وتحديث نظم الزراعة والري والاستفادة من الهندسة الوراثية في استنباط زراعات اكثر عائدا اقتصادياً واقل استهلاكا للمياه وحث الدول العربية علي اعمال القوانين والتشريعات التي تضمن حماية المواردالمائية.



مؤتمر «المياه العربية» يحض تركيا على توقيع اتفاقيات مائية مع سورية والعراق

القاهرة . «الاتحاد الاسبوعي» :

■ دعا مؤتمر المياه العربية وتحديات القرن القادم الذي اختتم أعماله أمس في جامعة اسيوط بصعيد مصر الى اقامة نوع من الحوار والتعاون والتفاهم بين دول الجوار الجغرافي المتشاطئة في الانهار الموجودة بالمنطلقة العربية مثل النيل، والفرات، ودجلة، والوصول لاتفاقيات بين سورية وتركيا والعراق حول اقتسام منصف وعادل لموارد مياه النهرين بين الدول الثلاث. وأكد في توصياته على أهمية تنسيق السياسات المائية العربية، وان تتولي الجامعة العربية انشاء منظمة عربية للموارد المائية للحد من اخطار أزمة المياه في القرن القادم. ودعا المؤتمر الى استحداث آليات سياسية أو قانونية جديدة لفض المنازعات التي تنشا بين العرب ودول الجوار الجغرافي حول اقتسام الموارد المائية وضرورة حض تركيا على توقيع اتفاقيات مائية مع العراق وسورية اسوة باتفاقات تقاسم المياه التي وقعتها مع جيرانها الاخرين اليونان وبلغاريا وايران وروسيا طبقا لمعاهدة لوزان ١٩٢٣ وحملها على الاعتراف بحقوق البلدين العربيين في نصيب عادل من مياد دجلة والفرات.

وأوصي المؤتمر بتنسيق المواقف العربية في المنظمات الاقليمية والدولية المعنية بالمياه واستثمار الوجود العربي في منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي للتاثير في مواقف دول الجوار الجغرافي ذات الصلة بالمياد العربية لا سيما أثيوبيا وتركيا والسنغال. وطالب المؤتمر بالضغط على اسرائيل لتنفيذ القرارات المتعلقة بحقوق الفلسطينيين في المياه في اراضي السلطة الفلسطينية، ومساندتها في مطالبها العادلة بشأن ادارة مواردها المائية في الاراضي الفلسطينية وبسط حقوق السيادة على ما تحت ايديها من ماء واراض، والتأكيد على الحقوق الفلسطينية في مياه حوض الاردن واحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتنمية موارد المياه والتعاون بين سورية والاردن وفلسطين. ودعا المؤتمر الى بث الوعي المائي بين المواطنين.



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/١١/٢٨

٣٤ مليار دولار لاقامة مشروعين لنقل المياه العذبة الى دول الخليج

■ القاهرة - «الاتحاد»: حذر مؤتمر المياه العربية وتحديات القرن المقبل المنعقد حاليا بجامعة اسيوط بصعيد مصر من تفاقم أزمة المياه في الوطن العربي في المرحلة المقبلة مما يعرقل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة التوسع الزراعي والعمراني في الدول العربية.

ونبه المؤتمر الى ضرورة الاهتمام بقضية المياه في مفاوضات السلام بين اسرائيل والفلسطينيين وجعلها محورا رئيسيا في اتفاقيات السلام المزمع توقيعها في عملية التسوية النهائية، وأشار السفير محمد صبيح مندوب فلسطين الدائم بجامعة الدول العربية الى أن اسرائيل تهدف الى السيطرة على جميع الموارد المائية في الاراضي الفلسطينية واتخاذها ورقة سياسية للضغط على الدول العربية المجاورة لإجبارها على الدخول في مشروعات للتعاون المائي.

وتناول الدكتور ناصر عبدالله العولقي وزير الزراعة والثروة السمكية الاسبق باليمن ورئيس جامعة «إب» اليمنية أزمة المياه في اليمن محذرا من انها ستكون اكثر حدة في المستقبل القريب ليس بسبب الزيادة السكانية فقط ولكن نتيجة لزيادة استهلاك الفرد من المياه والتوسع في الانتاج الزراعي خاصة «القات» الذي يستهلك حاليا أكثر من ٢٥٪ من المياه الجوفية المستخرجة سنويا.

وعن أزمة المياه في دول الخليج العربي قال الدكتور على راضي حسنين الباحث بمركز الخليج للدراسات الاستيراتيجية ان مشكلة المياه في دول الخليج لها خصوصية تتمثل في قلة مواردها المائية الجوفية، وعدم وجود مصادر مائية سطحية مما يحتم على هذه الدول اقامة مشروعات لنقل المياه من مناطق نائية عبر مسافات طويلة بواسطة خطوط انابيب مما يزيد من التكلفة الاقتصادية للمياه، وأشار في هذا الصدد الى مشروعين الأول الاتفاق المبدئي بين ايران وقطر والذي بمقتضاه تمد ايران قطر بالمياه العذبة عبر انبوب يمتد بين ضفتي الخليج وتبلغ تكلفته ١٣ مليار دولار، والمشروع الثاني هو مشروع انابيب السلام الذي بمقتضاه تمد تركيا بلدان الجزيرة العربية والخليج بالمياه العذبة وتصل تكلفته الى ٢١ مليار دولار ويغطي ٢٥٪ فقط من احتياجات مياه الشرب في بلدان الخليج بتكلفة تبلغ ثلث تكلفة تحلية مياه البحر.

وقال الدكتور ضياء الدين القوصي نائب رئيس المركز القومي لبحوث المياه ان نصيب الفرد من المياه في مصر انخفض الى أقل من ألف متر مكعب سنويا مما يدخل مصر في حزام الفقر المائي، مشيرا الى ضرورة تنمية الموارد المائية والاستغلال الأمثل للمتاح منها عن طريق تقليل الفاقد وزيادة كفاءة استخدام مياه الامطار حيث يقدر اجمالي مياه الامطار على مصر سنويا حوالي ١,٨ مليار متر مكعب سنويا لا يستفاد منها إلا بحوالي ١٠٪ فقط.

وأكد ضرورة استخدام تكنولوجيا الري الحديثة في الزراعة المصرية حيث يستحوز ري الاراضي الزراعية في مصر على ما يزيد عن ٨٠٪ من الموازنة المائية للبلاد.

وحدد الدكتور القوصي استيراتيجية استخدام المياه في مصر قائلا انها تتضمن المحافظة على الموارد



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/١١/٢٨

المائية الحالية وتنميتها وتدبير موارد مائية اضافية وترشيد استخدام المياه في الاغراض المختلفة والمحافظة على نوعية المياه والحد من تلوثها.

وطالب الدكتور مغاوري دياب نائب رئيس جامعة المنوفية واستاذ الجيولوجيا والمياه الجوفية بضرورة وضع الخطط والبرامج التنفيذية العملية لزيادة الموارد المائية في الوطن العربي محذرا من انه اذا استمر الوضع على ما هو عليه فأن خطط التنمية في الوطن العربي ستكون مهددة، وقال انه يجب وضع الحلول العلمية لزيادة كفاءة استخدام موارد المياه الجوفية في الدول العربية وتشجيع الابحاث في استخدام وتحلية مياه البحار باسلوب اقتصادي وبتكلفة منخفضة مشيرا الى أن أزمة المياه العربية لا ترجع كلها الى أسباب وصراعات سياسية فحسب وإنما يلعب العامل الاقتصادي والعلمي دورا مهما في حلها.

وقال الدكتور محمد رأفت محمود رئيس جامعة اسيوط ورئيس المؤتمر لـ «الاتحاد» ان جامعة اسيوط اخذت على عاتقها دراسة المشكلات المستقبلية والتحديات التي تواجه العالم العربي في القرن المقبل ووضع الحلول المناسبة لها والتي يقدمها الخبراء والمتخصصون في جميع انحاء العالم العربي ايمانا بدور الجامعة في الاسهام في حل المشكلات الملحة والمستقبلية بما تمتلكه من خبراء وخبرات مشيرا الى انشاء عدد كبير من المراكز البحثية العلمية في الجامعة التي تقدم الاستشارات العلمية والفنية لجميع الهيئات الحكومية لتكون جامعة اسيوط رائدة في...



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨/١١/١٩٩٨

مليس زيناوى بعد لقائه بالرئيس:

لا مشكلة مياه بين أثيوبيا .. ومصر

قنوات الحوار مفتوحة دائماً

واصل الرئيس حسنى مبارك لقاءاته امس فى العاصمة الفرنسية باريس على هامش القمة الافريقية الفرنسية.

استقبل الرئيس بمقر اقامته «بالكوريون» رئيس وزراء اثيوبيا مليس زيناوى.. حضر المقابلة عمرو موسى وزير الخارجية والدكتور اسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية وعلى ماهر سفير مصر فى فرنسا.

وصرح د. اسامة الباز عقب المقابلة بان الرئيس الاثيوبى اعرب للرئيس مبارك عن ارتياحه لتطور العلاقات بين البلدين واسلوب التفاهم الذى يتبعه الرئيس..

واعرب رئيس وزراء اثيوبيا عن رغبته فى زيادة تعميق الحوار بين مصر واثيوبيا وذلك لتجنب اى سوء فهم يمكن أن ينشا بين البلدين.. مؤكداً للرئيس أن قنوات الاتصال بينهما قائمة للاستفسار عن أى موضوعات تثار هنا او هناك يمكن أن يستغلها البعض للاساءة للعلاقة بين البلدين.

واكد الدكتور الباز انه يمكن بذلك تعميق العلاقة على اساس طويل المدى وان العلاقة الآن بين البلدين لا تشوبها اية غيوم وتسير بشكل طبيعى.

واشار الدكتور الباز إلى أن اللقاء بين الرئيس مبارك وزيناوى تطرق إلى النزاع بين اثيوبيا واريتريا وضرورة تسوية مثل هذه الخلافات فى اطار علاقة الجوار بين البلدين.

واكد الباز انه ليس هناك اى قلق من جانب اثيوبيا تجاه موضوع المياه او مشروعات التنمية التى تقوم بها مصر فى جنوب الوادى واكد زيناوى فى هذا الصدد ان العلاقة بين البلدين علاقة تعاون وليست علاقة تعارض.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩/١١/١٩٩٨

كلمة اليوم

قضية المياه وتحديات القرن ٢١

تعد قضية المياه من المسائل الأساسية المتعلقة بالامن القومي للدولة.. وعادة ما يكون هناك تنظيم اتفاقي لاستخدامات المياه اذا كانت هناك مشاركة لأكثر من دولة في مصدر المياه كما في حوض نهر النيل الذي يشارك فيه خلال رحلته ٩ دول افريقية وهناك اتفاقيات تنظم حصة كل دولة من المياه.. كما تنظم استخدامات المياه المختلفة.. وتوجد قواعد دولية مستقرة في شأن استخدام المياه لدول مجرى النهر بحيث لا تملك مثلا دول المنبع أن تضر بدول المصب.. وعلى كل دولة احترام التنظيم الاتفاقي وعدم التعسف في استخدامات المياه التي تمر في اقليمها بما يضر دول حوض النهر وبالذات دولة المصب باعتبارها الدولة التي تقع على مجرى النهر.

ومن هنا كانت اهمية مؤتمر المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين الذي عقدته جامعة اسيوط وناقش المؤتمر عدة ابحاث مهمة حول قضية المياه العربية والاخطار المحيطة بها مثلها مثل كل القضايا العربية التي تحتاج إلى موقف عربي موحد بهدف التصدي لجميع التحديات التي تواجهها المياه العربية خلال القرن القادم من منظور استراتيجية عربية شاملة تقع مسئولية تحقيقها على عاتق الدول والاقطار العربية.

لقد اكدت الابحاث والدراسات أن حروب القرن القادم خاصة في الشرق الأوسط ستكون المياه احد اسبابها الرئيسية خاصة أن هناك اطماع اسرائيلية وسعيها الدائم وصراعها مع العرب لاستغلال المياه العربية لدعم مشروعاتها التوسعية والاستيطانية في الاراضي العربية والفلسطينية خاصة في صحراء النقب التي تمثل نصف مساحة اسرائيل.

وحذر المؤتمر في توصياته من الاطماع الاسرائيلية في المياه خاصة من الانهار القريبة منها في سوريا والاردن وفلسطين وهناك محاولات للاستيلاء على المياه وكانت مصر دائما على حذر من هذه الاطماع واعلن الرئيس حسني مبارك عدة مرات وفي مناسبات مختلفة ان مصر لن تعطي نقطة مياه واحدة من نهر النيل لاسرائيل ولذلك اعرب المؤتمر عن تقديره للموقف العربي بتجنيب مياه النيل من المباحثات المتعددة الأطراف المنبثقة عن مفاوضات السلام العربية ـ الاسرائيلية.

كما أوصى المؤتمر الذي شارك فيه نخبة من خبراء الاستراتيجية وأساتذة التاريخ والقانون والجغرافيا ضرورة احترام الحقوق التاريخية الثابتة للدول التي تقع في احواض الانهار الكبرى والالتزام بالاتفاقيات الدولية ومبادىء حسن الجوار واللجوء إلى الحوار والتفاوض في حل المنازعات حول المياه.. وضرورة توقيع اتفاقات حول المياه مثلا على الخلاف بين تركيا والعراق وسوريا وحق كل منهم في الحصول على نصيب عادل من مياه نهري دجلة والفرات.

إن نقطة المياه تساوي الحياة ولذلك طالب المؤتمر بالاهتمام بالآثار البيئية الخطيرة المترتبة على نقص المياه ورصد التغيرات الطبيعية والمناخية التي تؤثر على البيئة المائية وايجاد نظام للانذار المبكر بمخاطر التغييرات والكوارث البيئية.. كما دعا إلى اقامة منظمة عربية متخصصة لوضع استراتيجية عربية للمياه ووضع قاعدة عربية علمية للبيانات حول موارد المياه.

لقد كان هذا المؤتمر الذي عقد في جامعة أسيوط واعد له مركز دراسات المستقبل مهما لاعطاء جرس الانذار بالخطر القادم بسبب نقطة المياه والأطماع المختلفة للاستيلاء عليها.. وهذا يؤكد أن الحرب القادمة ستكون بسبب الاطماع على نقطة المياه.. التي قد تكون اثمن من برميل بترول ومن أجلها يضحي المرء بدمائه في سبيل هذه المياه.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ١٢ / ١٩٩٨

سوريا والعراق تطالبان تركيا باستئناف المباحثات الثلاثية لحل مشكلة اقتسام مياه دجلة والفرات

دمشق . من عاطف صقر: عقدت سوريا والعراق اجتماعات وزارية حول مشكلة المياه التركية - السورية - العراقية بشأن تقسيم مياه نهرى دجلة والفرات، وهى الاجتماعات الاولى بين البلدين بعد توصل تركيا وسوريا الى اتفاق امنى يفترض ان يمهد لبحث مشكلة المياه الدولية الخاصة بالنهرين.

فقد اجتمع ناصر قدور وزير الدولة للشئون الخارجية مع محمود الاحمد وزير الرى العراقى، بعد أن التقى الاخير مع المهندس محمود الزعبى رئيس الوزراء والمهندس عبدالرحمن المدنى وزير الرى السورى، بدمشق أمس.

وأكد وزيرا الرى السورى والعراقى دعوتهما لنظيرهما التركى لاستئناف الاجتماعات، واعادة تفعيل اللجان المشتركة بين الدول الثلاث، للوصول الى تفاهم حول اقتسام المياه وفق الأنظمة والقوانين الدولية.

وقال وزير الرى السورى - فى مؤتمر صحفى أمس - انه اذا كانت النية سليمة، فإنه يمكن التوصل الى اتفاق يلبى الحاجة المائية للدول الثلاث، لكن اذا ظل كل بلد يعمل على هواه، فستكون هناك مشاكل، وأوضح ان سوريا لاتريد ان تبقى المشاكل للإجيال القادمة، وإنها تريد تحديد حصص المياه لكل دولة، لتعرف كيفية استغلالها وفق احتياجاتها .وأعرب الوزير العراقى عن أمله أن يستجيب الجانب التركى لدعوته للاجتماع، حتى يتم حسم الموضوعات التى نوقشت منذ فترة طويلة. وأشار الى أنه ليس هناك مكان أو زمان محدد للاجتماع الوزارى الثلاثى، لكن ذلك يتحدد بعد استجابة الجانب التركى، وذكر ان زيارته لسوريا، وهى الاولى منذ سنوات عديدة لوزير عراقى، ركزت على تبادل الخبرات ومناقشة قيام مشاريع وكيفية تطويرها.

كما تناولت المباحثات السورية - العراقية الحقوق التاريخية والقانونية لكل من سوريا والعراق في مياه نهرى دجلة والفرات، على أن تكون هذه المياه وسيلة للصداقة والسلام بينهما وبين تركيا وهى الدول الثلاث المتشاطئة على النهرين.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ / ٤ / ١٩٩٨

العجز المائى يهدد بتفجير الصراعات فى الشرق الأوسط وأفريقيا

هل يمكن أن تتحول مصر إلى دولة مستوردة للمياه؟

■ الإحصائيات والأبحاث تشير إلى عجز فى الموارد المائية بشكل يهدد الأمن المائى المصرى

■ نشرة دورية للمنظمة الصهيونية العالمية تطلب السيطرة المباشرة وغير المباشرة على الموارد المائية فى المجال الحيوى لإسرائيل كوسيلة لإعادة رسم خريطة المنطقة سكانياً وطائفياً واقتصادياً.

كتبت:تحية عبد الوهاب:

لم يعد من قبيل المبالغة عند الحديث عن ان الحرب القادمة سوف تكون بسبب المياه، وليس بسبب الصراع على الحدود او النفط وينطبق هذا القول بشكل خاص بالنسبة للمنطقة العربية، خصوصا ان منابع الانهار العربية تنبع معظمها من دول أجنبية مجاورة للبلدان العربية ومشتركة معها. ينبع هذا الاحتمال نتيجة لبعض الحقائق التى لاتغيب عن الأذهان وفى مقدمة تلك الحقائق ان العالم يعانى الآن بدرجة او باخرى من ازمات فى مصادره المائية الصالحة للاستخدام.. فبعض مناطق العالم تعانى من نقص كمية المياه العذبة، والبعض يعانى من تدهور نوعية المياه وتلوثها والبعض الاخر يعانى من مشكلة الكمية والنوع معا. كذلك تستوقفنا الإحصائيات والتوقعات، عندما نرى تراجع المتوسط العالمى لحصة الفرد من المياه من حوالى ٤٦٨٠ م٣ سنة ١٩٦٠ إلى حوالى ٢٥٢٠م٣ سنة ١٩٩٠ بينما التوقعات تهبط به إلى حوالى ١٤٤٠م٣ سنة ٢٠٢٥.

لهذه الاسباب وتلك المخاوف وبالحس القومى جاءت فكرة عقد مؤتمر «المياه العربية وتحديات القرن الحادى والعشرين» اقامته جامعة اسيوط من خلال مركز دراسات المستقبل حيث قدمت فيه العديد من الابحاث التى لم نستطع ان نعرضها كلها للقارىء، ولكن حاولنا ان نعرض بعض الأبحاث التى يدق فيها الباحث جرس الإنذار، لأخطار ما سوف تحدث فى المستقبل ومحاولة تفادى المخاطر والصراعات بإيجاد بعض الحلول والتنبيه لكافة المخاطر والأطماع التى تواجهها المنطقة العربية بالذات.

كان من أهم الأبحاث البحث الذى قدمه د. رفعت لقوشة استاذ الاقتصاد بجامعة الإسكندرية بعنوان البحث «المياه المصرية.. وقرن قادم.. اعتبارات استراتيجية» يتحدث عن ان القرن القادم تنتابه مخاوف ضاغطة بهاجس ازمة المياه.. وازمة المياه فى مصر هى اعتبار استراتيجى لا يمكن تجاهله، وذلك لانها ازمة مزمنة ولا يمكن تجاوزها بحلول داخلية.

وشرح كيف ان هناك مناطق فى العالم قد انسحبت بالفعل إلى ما وراء خط الفقر المائى، ففى أفريقيا انخفض مخزون المياه إلى الربع ولم يبق منه إلا الثلث فى اسيا وامريكا اللاتينية، بينما تذهب التوقعات فى العالم العربى إلى تقدير العجز المائى بحوالى ٣٠ مليار م٣ فى سنة ٢٠٠٠ ليرتفع إلى حوالى ٦٦ مليار م٣ فى عام ٢٠١٠، ثم إلى حوالى ١٥٥ مليار م٣ فى سنة ٢٠٢٠ ليقفز إلى حوالى ٢٨٢ مليار م٣ فى سنة ٢٠٣٠، هذا التضاعف للعجز المائى يضىء إشارة حمراء امام المنظور الاستراتيجى للمستقبل العربى.

كذلك يستعرض البحث مسألة ان هناك ٦٠٪ من جملة الموارد المائية تاتى من انهار مشتركة لا يملك العالم العربى السيطرة عليها، ومن ثم فإن إشكالية المياه العربية لم تعد مجرد «إدارة المياه» ولكن ايضا «إدارة الصراع حول المياه».

ويكشف البحث عن ان مصر وهى الحلقة الحصينة فى مسألة الأمن المائى العربى لانها تنفرد وحدها بحوالى ٢٥٪ من جملة الموارد المائية العربية تعانى الآن وفى واقعة غير مسبوقة - تاريخيا - من مقدمات عجز مائى يتراجع بنصيب الفرد فيها إلى ما دون خط الفقر المائى.

وتخلص هذه الورقة فى استنتاجها إلى ان مصر سوف تتحول إلى دولة مستوردة للمياه فى القرن القادم، وبالتالى فهى مدعوة إلى إدارة صراع المياه فى محيطها الإقليمى، فى ظل ثلاثة اعتبارات استراتيجية.. الأطماع الإسرائيلية والمناوءات الأثيوبية والطموحات التركية.

فبالنسبة للأطماع الإسرائيلية المائية تسوقها إلى «فعل ما» عند منابع النيل وتدفعها إلى المقايضة عند مصبه.. بمعنى ما ورد فى الوثيقة التى نشرتها المنظمة الصهيونية العالمية فى دورية «Kivunim» فى العدد ١٤ فبراير ١٩٨٢ والتى تقول:

«إن إعادة رسم خريطة المنطقة طائفيا واقتصاديا وسكانيا هو هدفنا الطموح الذى لامساومة عليه، وهو هدف لا يكتمل إلا بالسيطرة المباشرة، وغير المباشرة على الموارد المائية فى مجالنا الحيوى، ومن ثم فإن الخيار الاستراتيجى لمركز القرار الإسرائيلى هو إدارة صراع المياه فى المنطقة بغض النظر عن تداعياته، حتى إذا قادت التداعيات إلى الاحتكام للسلاح!!

وحول نهر النيل.. فإن هناك موقعين للمساومة الإسرائيلية: الضفة الغربية واثيوبيا، وبالنسبة للضفة فباعتبار ان مصر هى شريك رئيسى فى عملية السلام فإن إسرائيل سوف تطالب مصر بتعويضات فى مقابل الانسحاب من الضفة، واحد أشكال التعويضات هو تعويضها عن حصتها من مياه الضفة، ٠,٦٥ مليار م٣ فى السنة، ولعل ذلك يفسر تكليف حكومة نتانياهو لمؤسسة المياه الإسرائيلية بإعداد دراسة عن تكلفة مد إسرائيل بحوالى ١٪ من حصة مصر فى نهر النيل، وهى نسبة تعادل تقريبا حصتها من مياه الضفة، وبمعنى اخر فإن إسرائيل تقايض عند مصب النهر.

الموقع الآخر للمساومة هو اثيوبيا، والهضبة الأثيوبية تمثل اهم منابع نهر النيل والتى تمد مصر بحوالى ٨٥٪ من حصتها، وبين الحين والحين تتوارد المعلومات عن النوايا الأثيوبية التى تعززها المعاونة الفنية الإسرائيلية فى إقامة مشروعات على نهر النيل الأزرق ونهر السوباط وعلى طول الهضبة وهذه المشروعات، ووفقا لدراسات الجدوى المبدئية، سوف تستقطع حوالى ٢٢ مليار م٣ فى السنة بما يؤثر سلبا على حصة مصر بحوالى ١٢٪.

ويشير البحث إلى أن على مصر ان تكثف حضورها السياسى فى دول الحزام المدارى لمنابع النيل بحثا عن تعزيز مواقع التاثير وتنشيطا لجيوب التسلل الإسرائيلى، كما يجب علينا أن نبحث بصورة أو باخرى عن مذكرة تفاهم مع الحكومة الأثيوبية وبمقتضاها تتراجع اديس ابابا عن تبنيها لنظرية السيادة المطلقة على المياه التى تنبع من أراضيها وفى نفس الوقت تبدى مصر تفهمها الكامل لطموحات التنمية فى أثيوبيا، وترهن هذه الطموحات بالعمل المشترك لتنمية موارد نهر النيل فى ظل مشاريع مشتركة لخدمة الاستثمار المائى.

وتعرض الورقة الطموحات التركية التى تجاهر بها بتبنيها لنظرية السيادة المطلقة على مواردها المائية والتى جاءت على لسان سليمان ديميرل، الذى يقول: كما أننا لا ندعى حق المشاركة فى منابع البترول التى يملكها الآخرون فليس من حق الآخرين ان يشاركونا فى الموارد المائية التى نملكها، وبهذا المنطق نجد ان تركيا تهدد الأمن المائى، وبالتالى القومى لسوريا والعراق هذا رغم ان تركيا هى دولة الفائض المائى فى منطقة الشرق الأوسط فى وقت تتحول فيه معظم دول المنطقة إلى دول مستوردة للمياه.. كما تتبنى الورقة استراتيجية العمل بالدبلوماسية الوقائية لاحتواء هذه المخاطر. وتقترح الورقة ان تلعب الدبلوماسية العربية الوقائية والدبلوماسية المصرية تجربتها الناجحة دورا فى مصادرة الخلاف المائى التركي - السورى.

العراقى حفاظا على الامن المائى للدولتين العربيتين واعترافا بشرعية حقوقهما المكتسبة فى نهرى دجلة والفرات

كما تقترح الورقة ايضا إحياء المشروع التركي للمياه من أجل السلام ومشاركة مصر فيه كطرف مستفيد،لان العجز المائى سوف يفرض على مصر فى القرن القادم تنويع مصادرها المائية المحتملة.. وتركيا احد هذه المصادر المرشحة.

وحول مواجهة أزمة المياه فى الوطن العربى تاتى الورقة المقدمة من د.عبد الحكيم بنود رئيس قسم هندسة البيئة بجامعة حلب لتشرح اساليب تلك المواجهة منبها إلى اهمية التعامل الحذر والتدقيق مع جميع عناصر المشكلة ،المتمثلة فى الازمة المائية الواقعة لا محال من اطماع دول الجوار فى استحواذ اكبر كمية من مياه الأنهار المشتركة ومياه الاحواض الجوفية، وسوء إدارة للموارد المائية التقليدية، مع ضعف استثمار للموارد غير التقليدية ، كما طرحت الورقة ان يكون هناك مشروع مائى عربى يرتكز على دعامات ثلاث:

اولا: التمسك بالحقوق المائية العربية فى مواجهة اية اطراف تنتقص من هذه الحقوق، وخاصة الحقوق العربية فى نهر النيل، وحقوقهم فى نهرى دجلة والفرات ونهر الاردن والليطانى وغيرها.

ثانيا: رفع إنتاجية المياه فى كافة المجالات واتباع إدارة سليمة للموارد المائية.

ثالثا: تنمية الموارد المائية المتاحة على المستوى القطرى والمستوى القومى إلى حدها الاقصى مع إدارة موارد جديدة كلما كان ذلك ممكنا.

واشارت الورقة إلى ان المشروع المائى العربى المتكامل هو اهم وسيلة للحد من العجز الحاصل فى الاكتفاء الذاتى من الغذاء، وبالتالى هو القاعدة الاساسية لتدعيم حرية واستقلال الوطن العربى فى القرن الحادى والعشرين.

وحول موقع المياه فى الصراع العربى الإسرائيلى ، قدم اللواء د. محمد نبيل فؤاد الاستاذ بمركز الدراسات الاستراتيجية باكاديمية ناصر ورقة بحث اوضح فيها ان الامن المائى العربى فى ظل الظروف الحالية ليس مسئولية دولة عربية بعينها، بل يجب ان يكون مسئولية جماعية يتحمل تحقيقها المجتمع العربى كله وان يكون العرب مستعدين للتصدى لهذه المشكلة القادمة مع بدايات القرن الحادى والعشرين من منظور استراتيجية عربية شاملة: سياسية ، اقتصادية، فنية، عسكرية.. ووضع البحث خطوطا رئيسية عامة ليعمل العرب من خلالها على امتلاك زمام المبادرة وهى:

١. العمل السياسى المستمر على جميع المحاور الدولية والإقليمية للتعريف بالحقوق المائية العربية المستولى عليها.

٢. إعلان المجتمع الدولى وصناديق التمويل المتخصصة بعدم الإقدام على دعم مشاريع مائية منفردة فى دول الشرق الاوسط خاصة إسرائيل قبل الحصول على موافقة باقى الدول المعنية.

٣. الرفض الدائم لمبدا اعتبار المياه ،ثروة طبيعية، لدول المنابع مثلها مثل البترول ، المقولة التركية،.

٤ - العمل على التئام الصف العربى

٥ - ضرورة العمل العربى بشكل جماعى وبشكل متعدد وفردى خاصة الدول العربية المجاورة لإسرائيل ذلك لتحقيق توازن عسكرى كامل معها.

٦ - ضرورة وضع تصور مائى عربى يبنى على الإصرار والتمسك بالحقوق العربية، مع وضع الاحتياجات الإسرائيلية فى الاعتبار.

٧ - على ضوء التوصل إلى سلام شامل وعادل يمكن البدء فى إنشاء برنامج شامل يضم الدول العربية وباقى دول الشرق الاوسط المعنية إسرائيل . تركيا ، فى إطار هيئة عليا تكون مسئولة عن التخطيط لزيادة الموارد المائية والحصص العادلة لكل الدول ذات الصلة بالموضوع.

٨ - ضرورة العمل على فصل قضايا المياه للمشرق العربى عن قضايا المياه الافريقية ،مصر - السودان - اثيوبيا - إريتريا - دول المنابع الاستوائية، ذلك حتى يمكن إبعاد إسرائيل عن الإدلاء بدلوها فى نهر النيل نظرا لعلاقاتها المتنامية مع دول منابع النيل من منظور اطماعها الدفينة فى ١٪ من إيراد النهر.

٩. ضرورة وضع الحدود السياسية وكذلك المصالح المائية العادلة لدول المنابع فى الاعتبار عند التخطيط المستقبلى لاستخدامات المياه،وعدم تجاهلها. ويأتى البحث الخاص بمحكمة الماء والذى قدمه د. حسن الليبدى الاستاذ بكلية الحقوق جامعة اسيوط ليشرح ماهى محكمة المياه، فيقول فى الورقة انها اسم لهيئة مازالت تنظر المنازعات حول المياه وتنعقد جلساتها فى يوم الخميس من كل اسبوع امام احد ابواب الكاتدرائية الكبرى فى مدينة،فالينسيا، فى شرق إسبانيا، وهى نفس الاسم الذى اطلقه المسلمون على هذه الهيئة التى انشأوها لاول مرة فى تاريخ إسبانيا، حيث كانت تنعقد فى نفس المكان ولكن امام المسجد الذى تحول إلى كاتدرائية وظلت جلساتها مستمرة طوال قرون الحكم الإسلامى ثم بعد الحكم الإسلامى إلى يومنا هذا.

ويعتقد الباحث انه ان الاوان للاغتراف من مؤلفات فقهاء الاندلس لان تلك المؤلفات قد حوت الكثير من الكنوز الفقهية والاحكام وخاصة كتاب ،الموافقات، الذى سطرته يد النابغة الفيلسوف الاصولى النظار، ابى إسحق الشاطبى،.

الابحاث كثيرة وثرية ولكن من الصعب عرضها كلها وإنما نامل ان نكون قد قدمنا ما يفيد القارىء فى المساحة المسموح لنا بها، لتاتى نهاية



.يعنى مستقبلاً ممكن.. تبقى وزارة الدفاع عن الموارد المائية

اهم المؤتمرات التى عقدت فى الفترة الاخيرة ببعض التوصيات التى اوصى بها مؤتمر المياه العربية وتحديات القرن الحادى والعشرين من اهمها:

١ . احترام الحقوق التاريخية للدول المشتركة فى احواض الانهار الكبرى ومراعاة القانون الدولى.

٢ .يرفض المؤتمر الأفكار الداعية إلى تسعير المياه لما تحمله من تهديد لحقوق ثابتة ومستقرة.

٣ . تنمية علاقات التعاون العربى الافريقى.

٤ . العمل على ترشيد الاستخدامات الزراعية للمياه.

٥ . بث الوعى المائى بين المواطنين.

٦ . تنسيق المواقف العربية فى المنظمات الإقليمية والدولية.

٧ . استحداث الية جديدة سياسية وقانونية لفض المنازعات المائية.

٨ . تقدير الموقف المصرى لتجنيب مياه النيل المباحثات متعددة الأطراف المنبثقة عن مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية■



المصدر : البيان
التاريخ : ٩ / ١٢ / ١٩٩٨

ابو زيد لـ «البيان»: موارد النهر تكفي الجميع

مصر تستبعد نشوب حرب حول حصص المياه بين دول حوض النيل

كتب السباعي الشرقاوي:

استبعد الدكتور محمود ابو زيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية نشوب حرب بين دول حوض النيل بسبب الحصص المائية في مياه النهر وقال «هذا امر غير وارد خاصة وان دول حوض النيل لم تستغل حصصها من المياه بالصورة المطلوبة ـ كما ان كمية المياه تكفي شعوب المنطقة وليست هناك اسباب قوية تدفع الى الحرب في هذا الشأن. واضاف ابو زيد في تصريحات خاصة لـ «البيان» ان هناك 20 ألف مليار متر مكعب من المياه تتساقط على القارة الافريقية منها 1600 مليار متر مكعب على حوض النيل واربعة آلاف متر مكعب من المياه الجوفية في حين انه لايستخدم منها سوى 150 مليار متر مكعب فقط من المياه الجوفية والسطحية مشيرا الى ان شمال افريقيا تمثل 20 في المائة من مساحة القارة الافريقية فيما يبلغ نصيبها 1.2 في المائة من كمية المياه التي تتساقط على القارة.

واوضح الدكتور محمود ابو زيد ان هيئة مياه النيل لديها مشروعات جاهزة ومعدة للتنفيذ لتوفير 18 مليار متر مكعب من المياه بعضها في جنوب السودان.

واكد انه تم الاتفاق مع وزراء حوض النيل على اعداد رؤية مستقبلية لمشاكل القارة الافريقية حول الموارد المائية المتاحة وسبل الاستغلال الامثل لها لصالح شعوب دول الحوض مشيرا الى ان هناك كميات هائلة من المياه لم تستغل بعد بالصورة المطلوبة.

ودعا الدكتور محمود ابو زيد وزراء المياه في دول حوض النيل بضرورة اعداد رؤية خاصة لمشاكل المياه وكيفية مواجهتها والتغلب عليها وذلك حتى يكون لافريقيا رؤية خاصة بها في هذا الصدد.

واعلن الدكتور محمود ابو زيد انه تم عمل اطلس مائي كامل للقارة الافريقية بجهود وخبرات مصر مشيرا الى ان لمصر دورا وحضورا كبيرا في جميع المؤتمرات الخاصة بمياه النيل ومؤكدا على ان الدور الفني المصري يمثل حيزا هاما في مجال المياه من واقع خبرات مصر العالمية. وحول ما يتردد عن عزم اثيوبيا اقامة عدد من السدود بما يؤثر على حصة المياه التي تصل الى مصر أكد ابو زيد انه لا صحة لما تردد في هذا الشأن وقال ليس لدينا اية معلومات او بيانات تشير الى ان اثيوبيا تقوم باي اعمال تؤثر على حصة مصر من المياه واعتقد ان هذه امور مبالغ فيها الى حد كبير.

واكد ابو زيد ان سياسة مصر تقوم على التعاون الوثيق والمستمر بينها وبين دول حوض النيل لتحقيق الاستغلال الامثل لمياه نهر النيل خاصة وان هناك اجتماعات تتم بين وزراء المياه في دول الحوض بصفة دورية كل ستة اشهر مشيرا الى ان مصر قدمت منحا لكل من اوغندا وكينيا لمقاومة الحشائش وايضا في مجال التدريب. ونفى ابو زيد ان يكون اقدام مصر على تنفيذ المشروعات العملاقة كتوشكى وترعة السلام هو محاولة منها لفرض امر واقع يصعب تجاهله عند اجراء اي تفاوض مستقبلي حول حصص مياه نهر النيل في المستقبل.

ونفى ابو زيد نفيا قاطعا ان يكون هناك اتجاه من قبل مصر لمد مياه النيل الى اسرائيل مستقبلا عبر ترعة السلام ونفى ابو زيد ما تردد حول توقف العمل في حفر ترعة الشيخ زايد بسبب الصخور وقال ان معدلات الحفر في الترعة تسير بمعدلات عالية عن المدرج في برنامج الحفر وستزيد معدلات الحفر والتبطين في الفترة المقبلة. وحول استراتيجية مصر المائية في السنوات المقبلة قال الدكتور محمود ابو زيد لـ «البيان»: ان تلك استراتيجية تتركز في العمل على ترشيد الاستخدامات المائية لتعظيم الاستفادة من كل مياه والاستمرار في تنفيذ برامج تطوير الري واعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصحي.

واستبعد ابو زيد ان يكون هناك اتجاه في مصر لتسعير مياه الري في السنوات المقبلة كخطوة لترشيد استخدام المياه.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠/١٢/١٩٩٨

إسرائيل: الطلقة الأولى فى حروب المياه

محمد سيد أحمد

قرر أريل شارون وزير خارجية اسرائيل، بصفته ايضا وزيرا لمشروعات «البناء التحتى»، إلغاء اجتماع كان قد تقرر عقده بالولايات المتحدة فى نهاية شهر نوفمبر الماضى، لاقامة مصنع يعمل بالطاقة النووية فى رفح (على الحدود بين مصر وقطاع غزة) لتحلية ٥٠ مليون متر مكعب من مياه البحر سنويا.. وهو مشروع يستغرق بناؤه عشر سنوات، وسوف تبلغ تكلفته عدة مليارات من الدولارات، وقيل ان اليابان قد تشارك فى تمويله الى جانب الولايات المتحدة .. وكان مقررا ان يضم الاجتماع ممثلين للولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبى، واسرائيل، والسلطة الفلسطينية.. ولم تتقرر مشاركة اية دولة اخرى بالشرق الاوسط.

بيد أن إلغاء شارون للاجتماع لم يكن يحمل على اى نحو معنى إلغاء المشروع.. بل كان فقط للتعبير عن حدث عارض هو استياء حكام اسرائيل من سلوك السلطة الفلسطينية عقب توقيع اتفاقات «واى بلانتيشن» واتهامهم إياها بحض الشارع الفلسطينى على مناهضة طريقتهم فى «تنفيذ» الاتفاقات(!).. ومما يؤكد الصفة العارضة الوقتية فقط لاعتراض شارون، ان وراء مشروع اقامة محطة لتحلية المياه فى غزة، مشروعا اسرائيليا ضخما باقامة ٤ مفاعلات نووية لتحلية مياه البحر داخل اسرائيل ذاتها.. والمقرر استكمال المشروع بمختلف مكوناته فى مدة لاتتجاوز عشرة اعوام، حتى يكون بوسعه تحلية كمية كافية من مياه البحر لتلبية احتياجات منطقة لا تقتصر على اسرائيل وحدها، وانما تتسع للاراضى الخاضعة للسلطة الفلسطينية وأيضا للأردن، فى وقت سوف يكون شح المياه العذبة فيه قد بلغ حدا لايحتمل، وينذر بنشوب حروب مياه.. وهو وضع سوف يضمن لمن يكون قد بادر وتصدى، واثبت قدرته على «صناعة» مياه عذبة بأسعار اقتصادية، السيطرة التامة على مقدرات المنطقة وقتذاك..

شغلنى كثيرا هذا النبأ الذى لم يجد فى الاعلام العالمى صدى يتناسب مع خطورته البالغة.. فهل سبب اكتناف النبأ بالغموض، واحاطته بقدر ملحوظ من الكتمان، هو ان اسرائيل تعد العدة لمواجهة تحديات المرحلة القادمة، مرحلة تفاقم شح المياه، وتعاظم خطر حروب المياه، مع حرصها فى الوقت ذاته على عدم تنبيه الاطراف العربية الى مخططاتها فى هذا الصدد؟.. فمنذ عام ١٩٩٥، وتحديدا منذ تاليف كتابى «سلام أم سراب»، ادعو الى ضرورة الالتفات الى شح المياه، والى أن هذا الشح ليس بالضرورة عاملا سلبيا، بل قد يكون حافزا لنا لدفعنا الى محاولة تغيير موازين القوى فى المنطقة لصالحنا، وضرب عصفورين بحجر واحد: معالجة الشح من جانب، وتحسين مركزنا التفاوضى فى الصراع العربى . الاسرائيلى من الجانب الآخر.. ولنسترجع أبرز ما جرى فى هذا الصدد..

كان الرئيس الفرنسى شيراك قد بادر بطرح الهواجس التى باتت تثيرها ندرة المياه العذبة عالميا، فى خطاب ألقاه امام مؤتمر دولى عن مشاكل البيئة عقد بالأمم المتحدة فى نيويورك عام ١٩٩٦.. ثم واصل شيراك اظهار اهتمامه بالأمر.. ودعا فى مارس الماضى لعقد مؤتمر دولى فى باريس لمواجهة التحدى.. ومع تعثر عملية السلام عقب تولى نيتانياهو الحكم فى اسرائيل، بدا لى ان الوقت قد حان لاستكشاف مدى امكان «توظيف» أزمة المياه، واهتمام رئيس دولة كبرى شخصيا بالأمر، كى نعمل من أجل حشد الطاقات العربية لمواجهة التحدى على نحو يخدم فى الوقت ذاته قضية السلام.. وذلك بتصحيح أوجه الخلل فى موازين القوى بين العرب واسرائيل، ودحض مزاعم الاسرائيليين القائلة إنهم وحدهم القوة التكنولوجية العصرية فى المنطقة، القادرة على اقامة مشروعات تحديث تتناسب مع مقتضيات القرن الحادى والعشرين.. ان اسرائيل تحاول ادعاء انها «جزيرة» تحمل كل رموز «التقدم» فى بيئة محيطة ترمز لها «الصحراء»، أى الفراغ والتخلف!.. ولذلك أصبح من واجبنا اثبات اننا كفيلون بتحدى هذا التصور.. فلسنا مجرد فراغ.. ولا مجرد صحراء قاحلة.. لا حقيقة ولا مجازا..

ومن هنا كانت الفكرة التى طرحتها حول اطلاق مشروع يتناسب مع طموحات القرن القادم حول تحلية مياه البحر الأبيض المتوسط.. والتركيز على اكتشاف تكنولوجى يستعين بالطاقة الشمسية - لا النووية - لنقل كميات هائلة من هذه المياه الى الصحراء العربية الممتدة من المغرب غربا الى الخليج شرقا، على أن يجرى تنفيذ هذا المشروع بعيدا عن اسرائيل ودون مشاركتها، بغض النظر عما قد تملكه من أوجه تفوق تكنولوجى فى مثل هذه المشروعات.. مشروع يكون الدور المركزى فيه لمصر.. وذلك بان تستثمر من جانب علاقاتها مع فرنسا، وبالذات فى عام تحتفل فيه فرنسا بمرور قرنين على علاقاتها مع مصر، كى تنهض بجهد خاص فى تعبئة القدرات العلمية على الصعيد العالمى، القادرة على انجاز الاكتشاف المطلوب لتحلية مياه البحر بأسعار اقتصادية.. ثم ان تتصدى مصر، من جانب آخر، لانشاء هيئة عربية على غرار «هيئة الفحم والصلب» التى طرحت فى أعقاب الحرب

العالمية الثانية، وكانت نقطة البداية لمسيرة طويلة انتجت فى نهاية المطاف «الاتحاد الأوروبى»..

ان الهيئة العربية المقابلة التى يمكن اطلاق اسم «هيئة البترول والمياه» عليها، بوسعها ان تكون النواة لمؤسسة عبر - قومية، تتجمع لديها اموال عربية تخصص عوائدها لانجاز الاكتشاف المطلوب.. فاننا نعلم جميعا ان عددا كبيرا من الدول العربية التى تملك مستودعات بترول هى دول صحراوية تنقصها المياه وتواجهها حاجة متعاظمة الى تحلية مياه البحر.. ولكنها الآن تتعرض، وهى تواجه هذه الحاجة منفردة، لاسعار فى انجاز عمليات التحلية تفوق تلك التى يمكن التوصل اليها اذا ما انجز المشروع فى اطار مشروع جماعى عربى يستعين بالخبرة العالمية، تحت رعاية دولة أو أخرى من الدول المتقدمة..

غير ان النبأ الذى جاءنا من اسرائيل هذا الاسبوع يثبت ان اسرائيل قد سبقتنا فى المبادرة، وهى بصدد ان تقدم على المشروع فعلا، ونحن مازلنا نتامله.. وبدلا من أن يكون المشروع «تصحيحا لموازين القوى»، بمعنى ان يصبح رامزا الى واقع ان الامة العربية ليست، لا حقيقة ولا مجازا، مجرد صحراء جرداء، وانما ساحة لمشروعات عصرية تضاهى المشروعات التى يقيمها الاسرائيليون، لقد تركنا لاسرائيل فرصة زيادة البون بيننا وبينها عمقا واتساعا.. وتصبح هى، بدلا من أن نكون نحن، الطرف فى الشرق الأوسط الذى يتصدى قبل غيره لاحتواء الصحراء عن طريق تحلية مياه البحر.. وهكذا تمد نفوذها الى المنطقة العربية برمتها.. بل وتستخدم الأطراف العربية المتاخمة لها معابر فى هذا الصدد.. وفى ذلك سر اقامة المفاعل الخامس فى غزة.. بل ودوره ربما فى تمويل المشروع عربيا!!..

والجدير بالملاحظة، أننا لم نعد فى مرحلة نتحدث فيها عن مشروعات قد تكون من ضرب الخيال، بل بصدد تحد حقيقى يشكل قضية حياة او موت.. فإن اسرائيل ماضية فى مشروعها، شئنا أم ابينا.. وتتهددنا بنوع جديد من المطالبة بالانصياع هو ان ننصاع الى الصراع على الماء، بعد الصراع على الأرض.. وهو صراع على صعيد المنطقة كلها، لا فلسطين وحدها.. وشان هذا البعد الجديد للصراع اقامة محاور ومواجهات وتحالفات جديدة على نطاق الشرق الأوسط تختلف عن سابقاتها.. ثم تصبح اسرائيل، بصفتها «صانعة» الماء، صاحبة الكلمة الفاصلة فى تقرير مقدرات المستقبل.. معنى ذلك أننا بصدد حالة لا تفضى الى السلام، وانما تفرز الحرب، ما لم نتحرك فى الحال لمواجهة التحدى..

قد يقول البعض: لماذا جاهرنا بمخططنا لمواجهة شح المياه؟.. لماذا لم نكتم الموضوع كما تكتمته اسرائيل؟ والحقيقة انني لست من انصار التامر فى الظلام فى مثل هذه المشروعات، لأنها مشروعات لا يعتمد نجاحها على السرية بقدر ما يعتمد على القدرة على تغيير موازين القوى.. وتحقيق قدر من الندية، يلزم خصمى على احترام ارادتى.. ومازال هذا، فى رأيى،هو سبيلى للخروج من المازق.

هل يعود كوننا قد طرحنا مشروع تحلية المياه مبكرا، وكون اسرائيل قد سبقتنا فى تحويله الى واقع جار الآن تشييده، الى كونها هى مجتمعا متقدما، ونحن مجتمعا متخلفا.. لا أقول ذلك.. ولا أرى التسليم بهذه المقولة سلفا قط.. فإنى أحاط علما كل يوم بحقائق تثبت اننا كفيلون بمواجهة التحدى اذا ما ابرزنا الارادة السياسية اللازمة.. فثمة خبرات وتجارب وانجازات مصرية فى مجالات التكنولوجيا المطلوبة، بما فيها مجال التحلية الرخيصة للمياه، الصعبة التحقيق.. أذكر على سبيل المثال، الخطاب الذى تلقيته اخيرا من الدكتورة منى محمود نعيم، الاستاذة منذ أحد عشر عاما بكلية الهندسة بجامعة الاسكندرية، وقد حصلت عام ١٩٩٥ على منحة من هيئة فولبرايت للحصول على شهادة دكتوراه فى مجال «تحلية المياه المالحة بالاغشية السائلة» .. وقد سافرت عام ١٩٩٧ الى الولايات المتحدة، وعملت لمدة ثمانية أشهر بالتعاون مع أستاذ كبير بمعهد جورجيا للتكنولوجيا.. وقد تقدمت الى المعهد لعمل عقد ابتدائى لتسجيل الاختراع باسمها واسم زميلها الاستاذ الأمريكى،توطئة لتسويق البحث.. وهى تتطلع الى جهة كفيلة بتبنيه، وجعله صالحا للتطبيق الصناعى.. أفليست هذه هى نوعية الجهود التى تتطلب عناية فائقة من قبل الجهات المختصة فى مصر، خوضا للسباق قبل فوات الأوان؟.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/١٢/١٩٩٨

فى إطار البحث عن حل لمشكلة المياه فى القرن المقبل

٧ مؤتمرات دولية عن المياه فى القاهــــرة

أعلن الدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية، ورئيس المجلس العالمى للمياه فى حديث خاص لـ «الأهرام» أن الدول سوف تضع أزمة المياه فى العالم فى مقدمة جدول اعمال اهتماماتها فى القرن المقبل، وقال ان المجلس العالمى للمياه يضع الآن السياسات والخطط ويبحث التكنولوجيا المناسبة لمواجهة أزمة المياه فى العالم.



د . محمود أبو زيد

وكان الدكتور محمود أبوزيد قد وصل أمس إلى مونتريال لرئاسة اجتماعات المجلس العالمى للمياه والذى يضم مجموعة من المصريين الذين يعدون أكبر خبراء العالم فى مشاكل المياه، من بينهم: المهندس على شادى وكيل المجلس، وكبير المستشارين فى المياه والرى بالهيئة الكندية الدولية للتنمية، والدكتور عاطف حمدى رئيس ادارة بحوث الرى والمياه بالمركز الدولى للمياه فى بارى بإيطاليا، والدكتور اسماعيل سراج الدين نائب رئيس البنك الدولى والدكتور محمد النجار أمين صندوق المجلس.

وصرح الدكتور أبوزيد بأن المجلس العالمى للمياه الذى يبلغ عدد اعضائه ١٧٦ دولة، يعقد اجتماعه الثانى هذا الأسبوع فى مونتريال بعد تأسيسه، لاعداد الرؤية المستقبلية للمياه فى العالم فى القرن الحادى والعشرين.

وقال وزير الاشغال والموارد المائية إن الدراسات التى يعدها المجلس واستغرقت عامين، سوف تعرض مسودتها فى الاحتفالات الخاصة باليوم العالمى للمياه التى سوف تشارك فيها معظم دول العالم وتقام فى القاهرة، واجتماع مجلس ادارة المجلس العالمى للمياه يومى ٢٢و ٢٣ مارس المقبل.

وقال إن مجلس المياه قرر فى هذا الاجتماع افتتاح مكتب اقليمى ثانى بعد مكتب القاهرة فى مونتريال بمساعدة حكومة كندا، وذلك لتمثيل الأمريكتين، واضاف بان القضية الأولى التى تشغل المجلس العالمى للمياه الآن هى التعريف بمشاكل المياه وعرض الحلول لها حسب ظروف كل دولة، بين صانعى القرار فى العالم.

الشراكة المائية:

■ وحول التحديات فى التمويل والخبرات الفنية التى تواجه العالم الثالث.. قال الدكتور أبوزيد إن مجلس المياه أعد برنامجا يموله البنك الدولى اطلق عليه «برنامج الشراكة المائية»، ويرأس هذا البرنامج الدكتور اسماعيل سراج الدين نائب رئيس البنك، وتقدر ميزانيته بمبلغ ٩٠٠ مليون دولار، وهدف هذا البرنامج تمويل مشروعات المياه بناء على الدراسات التى يضعها المجلس العالمى فى المياه فى دول العالم الثالث.

وقال الدكتور أبوزيد إن مجلس المياه يستعين فى دراساته بالاحصائيات والابحاث التى يقوم بها البنك الدولى واليونسكو ومنظمة الاغذية والزراعة.

■ وبالنسبة لازمة المياه فى مصر فى القرن المقبل: قال الدكتور أبوزيد إن اعتمادنا فى السنوات المقبلة لمواجهة ازمة المياه سوف يتركز على حسن استخدام الموارد المائية اكثر من الاهتمام بتوفيرمصادر للمياه، فتكنولوجيا تحلية مياه الشرب من البحار قد تقدمت جدا فى السنوات الاخيرة وبتكاليف رخيصة، وتستخدم مصر الآن هذه التكنولوجيا فى المدن الساحلية على البحر الاحمر وسيناء.

وصرح المهندس على شادى وكيل المجلس العالمى للمياه بان الجمعية العمومية للمجلس اقرت فى سبتمبر عام ١٩٩٧ الدستور واللوائح الداخلية والميزانية، وتم انتخاب الدكتور محمود أبوزيد رئيسا للمجلس اعترافا بمجهوداته فى التأسيس وخبراته الواسعة ودراساته وابحاثه فى قضايا المياه واتصالاته العالمية، بالاضافة إلى رؤيته الواضحة بالنسبة لمستقبل المياه فى العالم.

وقال المهندس على شادى إن اجتماع مجلس ادارة المجلس العالمى فى مونتريال هذا الأسبوع يأتى لوضع تصور شامل للسياسة المائية على مستوى العالم، وتقديم رؤية واضحة لأزمة المياه فى العالم، وهذه الأزمة كما يراها خبراء المجلس، قد جرى حصرها

مونتريال:
مصطفى سامى

فى سبع مشاكل رئيسية، وهى:

■ ندرة المياه: فهناك ٢٧ دولة تعانى ندرة المياه فى الوقت الحالى، ومعظم هذه الدول فى الشرق الأوسط وإفريقيا.

■ نوعية وجودة المياه: وهذه النوعية تنخفض وتتدهور فى مختلف انحاء العالم، ولم يعد هناك مصدر واحد للمياه ليس ملوثا.

■ مشاكل التمويل: فقد كانت جميع مشروعات أدارة المياه تتم فى الماضى من خلال الحكومات، وقد أسفر هذا الوضع عن انعكاس الأزمات المالية التى تواجه الدول على مشروعات المياه بها.

■ نقص التوعية: عدم وجود توعية على مستوى الجماهير وصانعى القرار، ينتج عنها سياسات خاطئة، كما أن المواطن العادى لايشارك فى تخفيف وحل الأزمة بطريقة فعالة.

■ تعدد المؤسسات المسئولة عن ادارة المياه فى الدولة الواحدة ينتج عنه نوع من التضارب فى السياسات واللوائح التى تضعها كل منها، وهذا يؤدى إلى ضياع فاقد كبير من المياه.

■ مشاكل المياه الدولية المشتركة بين الدول، وماتؤدى إليه من خلافات تصل أحيانا

إلى حروب بينها، فهناك ٢٧٠ نهرا دوليا «تشترك في مياهه أكثر من دولتين» ولا توجد اتفاقيات تحدد انصبة هذه الدول في المياه ترضى جميع الأطراف، بما يؤدى إلى هذه الحالة من القلق والتهديد، وينعكس على الاستقرار والسلام.

■ الفراغ القائم على مستوى المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة فى التعامل مع أزمة المياه وادارتها.

والمجلس العالمى للمياه يقدم فى هذا الاجتماع رؤيته لهذه المشاكل وتصوره لأساليب حلها. وقد قرر المجلس انشاء هيئة مستقلة لادارة المياه اطلق عليها «لجنة المياه للقرن الحادى والعشرين» برياسة الدكتور اسماعيل سراج الدين وتضم فى عضويتها عشرين باحثا يعدون اكبر خبراء المياه فى العالم، من بينهم ثلاثة حاصلون على جائزة نوبل، وروبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكى السابق وموريس سترونج رئيس مؤتمر البيئة فى ريو عام ١٩٩٦، وماجى كارسون رئيسة المجلس العالمى للسكان، وسوف تعقد هذه الهيئة أول اجتماع لها فى القاهرة يومى ٢٢ و ٢٣ مارس المقبل لوضع خطة العمل لسنة ٢٠٠٠ ومابعدها.

وصرح المهندس على شادى بان القاهرة سوف تكون مدينة المياه العالمية فى عام ٩٩ حيث يقام بها فى الفترة من ١٥: ٢٥ مارس سبعة مؤتمرات عالمية حول المياه، وهى:

مؤتمر النيل عام ٢٠٠٢: من ١٤ ـ ١٩ مارس.

مؤتمر وزراء المياه والرى الافارقة: من ١٩ ـ ٢١ مارس.

مؤتمر الشراكة الدولية للمياه: من ١٩ ـ ٢١ مارس.

مؤتمر المجلس العالمى للمياه.

مؤتمر لجنة المياه للقرن الحادى والعشرين.

احتفالات اليوم العالمى للمياه يوم ٢٢ مارس.

مؤتمر صحفى عالمى موسع يشرح فيه الدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال العامة ومصادر المياه أمام العالم رؤية المجلس العالمى للمياه للأزمة فى القرن الحادى والعشرين، والاستعدادات المتاحة لمواجهة هذه الأزمة.



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣١/١٢/١٩٩٨

البنك الدولي يشترط موافقة مصر لتمويل إنشاء سدود على النيل بإثيوبيا

رفض البنك الدولى تمويل أى مشروعات إثيوبية لإنشاء سدود على منابع نهر النيل، واشترط الحصول على موافقة مصر باعتبارها دولة المصب الأخيرة للنهر.

اعلن ذلك الدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية أمام المؤتمر الثالث عشر لمصر عام ٢٠٠٠، وأكد ان مصر تتعاون مع دول حوض النيل للاستفادة من كل نقطة مياه فى منابعه الاستوائية وهضبة الحبشة، وهو ما يعنى إمكان زيادة نصيب دول الحوض من المياه ومنها مصر.

وقال الوزير إن دول حوض النيل اتفقت على إنشاء آلية جديدة تضم الخبراء والفنيين والمستشارين لتنفيذ المشروعات المائية، وزيادة الاستفادة من موارد النيل لاقصى حد لمصلحة شعوبها جميعا، وسوف يجتمع هؤلاء الخبراء كل شهرين، أو ثلاثة علي الأكثر، وتعرض نتائج اعمالهم على وزراء المياه والموارد المائية بدول الحوض الذين يجتمعون سنويا.

كما ذكر أن الوزارة اتخذت عدة اشتراطات أمنية لمنع تلوث مياه النيل بالمناطق العمرانية الجديدة ومنها توشكى، ومن بين هذه الاشتراطات عدم السماح بالملاحة فى البحيرة لاكثر من خمسة مراكب سياحية فى وقت واحد.

